

ن ۵
۱۱
۲۰

ت ۱۹
۹
۱۲
۱۵

۱۷
۲۱

۲۲
۲۵

۲۸

۵۲

۱۷

۹۲

۶

۱۹

۲۴

۲۷

۶۷

۵۱

۹۱

DATE DUE

[illegible]

Bihbihānī, Muḥammad Bāqir
"ibn Muḥammad Akmal

Risālat al-iftihād wa-al-akhlāq

BP194.1

B5

1899

88010

Islamic

705

15-1-85

الحمد لله رب العالمين وفضل

وراضح رضا العلماء في عليين والصالحين على

الانباء والمسلمين والذين هم الميامين في كل ضلالة

وقع القشاجر والعشا والجذال واللداع من الإخيار في الصفها

واهد الخيمها وشوش الأبرأ وكثر البدع والاهواء وهاج الغضب

ما جازي لم يقر رأي النفس على ساق وطابع التعاند والنفاق حتى اكمل في سماء

العلامة البكر التماري معي بمبدأ الفضل البحر الططامرشج الفقه والحكمة

كشاف عيوب النبوة والائمة المعصومة عليهم السلام وكيفية ما مؤسس على اصولها

وَمِنْ بَيْنِهِمْ هَاجِرٌ خَرَّ عَلَى رَأْسِهِ وَنَبَذَ آلَافًا مِمَّا كَانَ كَاتِبًا

ووجدته في ذلك الجبل فخره وقد مر وسامر مشير في ذكره في السنة ١١١١

والعلماء الأصوخ والمناف والمفاخر بن محمد كمال الصفوة البهيمة أفاضلهم

نَعْدَهُ اللهُ بِحَسْبِ بَقْوَةٍ فِيهِ جَنَّةُ خَيْرِ أَسْمَاءِ الْجَنَّةِ وَأَنْفَارُهَا وَأَعْلَى أَسْمَاءِ مَنَارِهَا

بنا ليق كانتها الخراشد الحسنات تصانيف الجحيم فلا تد العقباء على الجاهل فاعرفوا عذرهم

فلما غابوا أرسلوا على أهل العجماء الحساها طار في الكثر رسالة الركبنا

والوجه الثاني من تصنيف السبعة عشر من تأليف البهية خاصة فيها الافعال

وفاظهم بحبال الرأفة عند خرو الماء المعبر كفت بها ايدهم فاذا فركهم مستطالذ

واركضوا طرا منكم في كل شئ فليطاعوا بالذي اذنوا لكم من الرضا بغير اثم ولا باج

اعلاما وكرت نفوسهم باضلاع المنهج الاعا ولبشمن

البیان فاشا غرقا و ملافا دجیت معطالع شمسی

خلقوا ضغندكم من فضل الله

بسم الله الرحمن الرحيم

88010

فِي تَعْلِيلِ التَّكْلِيفِ وَجُوبِ تَحْصِيلِهِ

٣

كلّفوا بتكليفنا خاصة وانا مشاركون لم بما كلّفوا به وان حلال محمّده حلال الى يوم القيمة
وحرامه حرام الى يوم القيمة وانا مكلّفون بالتقفة في دينه وطلب العلم باحكامه انه لا يسع
الناس ترك المسئلة عما يحتاجون اليه حتى يسئلوا وينفقوه وانه انما يهلك الناس لانهم
لا يسئلون وان لفقهنا حصن الاسلام كل ذلك مضمون الايات الاخبار وبدل عليه
الاجماع والاعتبار **وعن** مولانا امير المؤمنين ولا نرضو الانفسكم فندهنوا ولا نهوا
في الحق فحسروا وان من الحق ان تنفقوهوا **وقد** عنهم العالم ط غير بصير كالسائر على
الطريق لا يزيد سرعة السير الا بعدا وان من عمل بغير علم كان ما يفسده اكثر مما يصلح و
من لم يعرف ولا يدرى الله فوالله يكون جميع اعماله لا بد له الله خوفا
ولا كان من اهل الايمان الى غير ذلك من امثال ما ذكره بشير الى مضمون ما ذكره وجو الامر بالمعرف
والتهني عن المنكر **الفصل الثاني** ظهر من الفصل السابق بقاء التكليف وجوب تحصيلها
وانه لا يسع المداينة وترك التقفة وانه لا بد من المعرفة والعلم بالاحكام وكذا تحصيل التكاليف
التي كلف الحاضر ونها ومقتضى جميع ذلك وجوب تحصيل العلم بالاحكام والنظر الذي يعلم
اعتباره شرعا وايضا يظهر ان اطاعة الله وحججه واجبه وهي لا يتحقق الا باثبات برادهم والعلم
فلا بد من العلم به او الظن الذي يعلم اعتباره شرعا وبدل عليه بضر ان شغل الذمة اليقينية
يستدعي البرائة اليقينية كما اثبتناه في موضع اخر ومسلم عند الكل كما لا يخفى على المطلع
باحوال الفقه وايضا ورد انتهى عن التقليد والعمل بالظن وما ليس بحق وليس يعلم
كذلك الفتوى والحكم مع ان الفتوى امر خطير والمفتي على شفير السعير وعنه اجركم على
الفينا اجركم على الله والحكم بغيرها انزل الله ورد فيه ما ورد حتى انه عد في اياتنا
كفر وظلما وفسقا وقال عز شانه بالنسبة الى سيد المرسلين ولو نقول علينا بعض الاقاويل
لاخذنا من قبله الايات وقال تعالى لا تقولوا على الله ما لا تعلمون الله اذن لكم على الله نفردون
نفقنا ليسلك به علم وان الظن لا يغني عن الحق شيئا وانهم لا يظنون وانا وجدنا ابائنا على افتر
انا على اثارهم مقتدون ووجدنا ابائنا كذلك يفعلون الى غير ذلك مما ورد في الايات وما ورد
في الاخبار ازيد واشد واكثر واكد ولا بأس بالاشارة الى شذمة منه فمن الصادق آياك و

فحسروا

فقد برح

وشاركاهم

فِي ثَبَاتِ الْبُكَيْفِ وَجَوِّ تَحْصِيلِهِ

خَصْلَتَيْنِ فِيهِمَا هَلَاكُ مَنْ هَلَاكَ بَابُكَ أَنْ تَقَعَ النَّاسُ بِرَأْيِكَ وَتَدْبُرَ بِمَا لَا تَعْلَمُ وَعَنْ الْبَاقِ
 مِنْ أَهْلِ النَّاسِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ دَانَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ وَمَنْ دَانَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ حَيْثُ
 أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيهِمَا لَا يَعْلَمُ وَعَنْ عَمْرٍو أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَدْعُ شَيْئًا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْزَلَ فِي
 كِتَابِهِ وَبَيَّنَّ لِرُسُلِهِ وَجَعَلَ كُلَّ شَيْءٍ حَدًّا وَجَعَلَ عَلَيْهِ لِبَلَايِلَ عَلَيْهِ جَعَلَ عَلَى مَنْ قُدِّ
 ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا وَعَنِ الْكَاطِمِ مَنْ تَرَكَ كِتَابَ اللَّهِ وَقَوْلَ نَبِيِّهِ كَفَرُوا عَنْهُ يُضَرِّفُ قَوْلَ
 لِلصَّادِقِ اتَّخَذُوا أَجَارَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَالَ وَاللَّهِ مَا دَعَوْهُمْ
 عِبَادَةُ أَنْفُسِهِمْ لَوْ دَعَوْهُمْ مَا اجْتَابُوهُمْ وَلَكِنْ أَهْلُوا طَهْرًا وَحَرَمُوا عَلَيْهِمْ حِلًّا لَا يُعْبَدُ
 مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ وَعَنْ عَمْرٍو مَنْ شَكَّ وَظَنَّ فَأَقَامَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَقَدْ جَبَطَ عِلْمَهُ نَجَّى اللَّهُ
 هِيَ الْحِجَّةُ الْوَاضِحَةُ وَعَنْ عَمْرٍو أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ وَيَكْفُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ عَنْهُ
 لَا يَسْعَى فَمَا يَنْزِلُ بِكُمْ بِمَا لَا تَعْلَمُونَ إِلَّا الْكَفَّ عَنْهُ النَّبِيُّ وَالرَّدُّ إِلَى أَمَّةِ الْهَدْيِ خُفِيَ بِكَيْفِ كَوْنِهِ
 عَلَى الْقَصْدِ يَجْلُوا عَنْكُمْ فِيهِ الْعَمَى بِعَرَفِهِمْ فِيهِ الْحَقُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
 تَعْلَمُونَ وَعَنْ عَمْرٍو مَنْ فَرَّطَ فَوْرًا وَمَنْ خَافَ تَبَيَّنَ عَنْ التَّوَعُّلِ فِيهِمَا لَمْ يَعْلَمْ وَمَنْ هَجَمَ عَلَى أَمْرِ غَيْرِهِ
 جَنَعَ أَنْفَ نَفْسِهِ عَنْ الْبَاقِ إِنَّهُ قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَنَّ اللَّهَ أَحَلَّ حِلًّا وَحَرَّمَ حَرَمًا وَفَرَضَ فَرِيضَةً
 وَضَرَبَ مِثْلًا وَسَيِّئًا إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ كُنْتَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ بَيْتِكَ تَبَيَّنَ مِنْ أَمْرِكَ وَتَبَيَّنَ مِنْ
 شَأْنِكَ فَشَأْنُكَ الْآفَلَاذِ وَمَنْ أَمَرَ أَنْتَ مِنْهُ فِي شَيْءٍ شَبَّهَ وَحَمَلَ الصَّادِقُ لَوْ أَنَّ الْعِبَادَ إِذَا
 جَهِلُوا وَفَضَلُوا لَمْ يَجِدُوا الْمَكْيُفَ وَأَوْعَمَ لَفَضْلًا رُبْعًا ثَلَاثَةَ النَّارِ وَوَاحِدَةَ الْجَنَّةِ
 رَجُلٌ فَضِيحُورٌ وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ النَّارُ وَرَجُلٌ فَضِيحُورٌ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَهُوَ النَّارُ وَرَجُلٌ فَضِيحُورٌ
 بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَهُوَ النَّارُ وَرَجُلٌ فَضِيحُورٌ بِالْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ الْجَنَّةُ وَعَنْ عَمْرٍو الْحَكَمُ حَكَمُ
 حَكَمِ اللَّهِ وَحَكَمِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ مَنْ أَخْطَأَ حَكَمَ اللَّهُ عَجَلَ حَكَمُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَمَنْ حَكَمَ بِدَرْهَمٍ
 بَغْيًا أَنْزَلَ اللَّهُ عَجَلَ فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَعَنْ عَمْرٍو تَبَيَّنَ مِنَ الْمَوَارِثِ نَصْرُ مَنْ نَصَرَ مِنْهُ الدِّمَاءُ تَوَلَّوْا مِنْهُ
 الْفَيْسَاءُ وَتَبَيَّنَ بَقِضَانُهُ الْفَرْجُ الْحَرَامُ وَبَحْرُهُ بَقِضَانُهُ الْفَرْجُ الْحَلَالُ وَبَاخِذُ الْمَالِ مِنْ أَهْلِ
 فَيْدِ مَعْرِئٍ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ تَمَّ وَرَدُّ عَنْهُمْ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَجْنُونَةِ الظَّنِّ وَهُوَ حَكَمُ نَفْسِهِ
 إِنْ بَابُ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْفُورِ أَذْكَلُ مِنْ قَالَ بِمَجْنُونَةِ ظَنِّهِ مَوْضِعٌ فَالْبَدِيلُ فِي بَيْتِهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى

وَعَنْ حَقِّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ
 يَقُولُوا مَا لَا يَعْلَمُونَ الْخ

فِي تَجَاوُزِ الْكَلَامِ وَجَوَابِ الْحُجَجِ

الطَّلَعُ وَبَشِيرُ الْمَافِقَانِ مَا وَدَّ عَنْهُمْ فَأَنْظَرُوا إِلَى مَنْ كَانَ مِنْكُمْ فَدَرَّجُوا حَدِيثَنَا وَنَظَرُوا
 فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا وَعَرَفْنَا حُكْمَنَا فَيُضَوِّبُ حُكْمًا فِي قَدْ جَعَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا وَمَا وَدَّ عَنْهُمْ
 الْحُكْمَ مَا حَكَمَ بِهِ فَفَهَّمُوا وَعَلِمُوا مَا بَاخَدِثْنَا وَمَا وَدَّ عَنْهُمْ عَلَى قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَقُوا
 النَّاسَ بَلَا تَقْلَبُوا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَوْلًا آتَيْنَاهُ الْغَيْبُ وَقَدْ قَالَ قَوْلًا مِنْ ضَعْفِهِ غَيْرُ
 كَذِبٍ عَلَيْهِ **عَنِ الصَّادِقِ** قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ عَمِلَ بِالْيُسْرِ فَقَدْ هَلَكَ مِنْ أَفْقَى النَّاسِ
 وَهُوَ لَا يَعْلَمُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ وَالْحُكْمَ مِنَ الْمُنْشَأِ بِه فَقَدْ هَلَكَ أَهْلُكَ **عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَدَّادِ**
 الشَّهْرُ فِي بَيَانِ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا وَبَاطِلًا وَصَدَقًا وَكَذِبًا وَنَا
 وَمَنْسُوخًا وَعَامًّا وَخَاصًّا وَمَحْكَمًا وَمُنْشَأً بِهَا وَحَفَظًا وَوَهَبًا وَقَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 عِدَّةٌ أَفْسَامُ مِنْهُمْ ثُمَّ قَالَ **وَإِخْرَاجُ** لَمْ يَكُنْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَسِدَّ حَفَظًا مَسْمُوعًا
 عَلَى وَجْهِ خِطَابِهِ كَمَا سَمِعَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ لَمْ يَنْقُصْ وَعِلْمُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَعِلْمُ النَّاسِخِ وَرَفْضُ
 الْمَنْسُوخِ عَنِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ فَوْضَعُ كُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ هَذِهِ الْفَقْرَةُ فِي الْإِجْتِاجِ فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ
 مِثْلَ الْفَرَانِ نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ عَامٌّ وَخَاصٌّ مُحْكَمٌ وَمُنْشَأً بِه فَكَانَ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 الْكَلَامُ لَهُ وَجْهًا كَلَامُ عَامٌّ وَكَلَامُ خَاصٍّ مِثْلَ الْفَرَانِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
 وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا فَيُسَبِّحُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَمْ يَدْرِ مَا عَنِ اللَّهِ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ وَلَيْسَ كُلُّ
 أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيلُ عَنْ الشَّيْءِ فَيَفْهَمُ وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَسِيلُ وَلَا يَفْهَمُ **أَنْ قَالَ** مَا
 نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةُ الْإِقْرَانِ وَعَلَيْهِ وَتَفْسِيرُهَا وَنَاسِخُهَا وَمَنْسُوخُهَا وَمَحْكَمُهَا
 مُنْشَأً بِهَا وَخَاصُّهَا وَعَامُّهَا وَدَعَى اللَّهُ أَنْ يُعْطِينَ فِيهَا وَحَفَظَهَا الْحَيِّثُ **عَنِ الصَّادِقِ**
 حِينَ سَأَلَ عَنْ مَجْدِ رَاصِبَاتِ جَنَابَةِ فَضْلُو فَنَاقَلُوا قَوْلَهُ الْأَسْأَلُ فَإِنَّ دَرَاءَ الْعَبِيِّ السُّؤَالَ
 وَعَنْهُ إِذَا وَدَّ عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا
 فَالَّذِي خَافَ كَرَاهِيَةَ الْغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مِثَالِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَبِحُجَّتِ الْإِشَارَةِ إِلَى بَعْضِهَا فِي مَقَامِهَا
 أَشْهَرُ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ بَيَانَ حُكْمِ اللَّهِ عِنْدَنَا وَاحِدٌ هُوَ مُسْتَقِيمٌ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنْ يَكُونَ كَذَا مِنْهُ جَعَلَ الْحُكْمَ
 مُنْعَدًا وَكَانَ شُعَارِ السَّلَافِ مِنَ الشَّيْخَةِ الطَّعْنُ عَلَى مَخَافَتِهِمْ بِجَعْلِهِمْ حُكْمَ اللَّهِ مُنْعَدًا وَاخْتِلَافِهِ
 إِذَا ظَاهَرَ هَذَا يَقْتَضِي قَصْدَ الْحُكْمِ الْوَاقِعِ مِمَّا امْكُنَ بِالْأَفْخَرِ لَعَلَّ هَذَا هُوَ الظَّنُّ مِنَ الشَّيْخَةِ

تاويلها هم اقراينها

يتموه

في جواب الفحص عن الطرق الموصلة

طريقهم فامل **الفصل الثالث** فلهذا لا يسعنا عدم السمع في معرفة الاحكام ^{التي}
لا بد من العلم والظن الذي يعلم اعتباره شرعا الى غير ذلك مما يظهر بالتدبر في **الفصل**
وسنشير اليه ايضا فقول اخذ الحكم من الشارع مشافهة بحال عاده بالنسبة ^{المقتضية}
زمانا وليس الاحكام الفقهية بدقيقة فلا بد من الفحص والتحسس عن الطرق الموصلة ^{الى}
معرفة الاحكام وبشير اليه ايضا فاشاع من الفقهاء الماهرين في الفقه والائمة المنجرتين هذا
الفن من ان الطرق متعددة وانها خمسة ثم انه لا بد من ملاحظة حال الطرق وانها موصلة
ام لا وايضا لها بعنوان القطع او الظن واذا كان بالظن فهل يكون دليلا على اعتباره ام لا
ثم انه معلوم ان العلم لا يحصل لنا بمجرد الملاحظة بل لا بسهولة ايضا لثلاث امواج ^{الشبهات}
وثر اكر فوالج الظلمات ونوارد انواع الافات ^{فهي} ان في الابان وال اخبار عاملا واما
لا الى هاية وناسخا ومنسوخا ومحكما ومثابها وحفظا واما الى غير ذلك من الاسباب التي
سنشير الى بعضها في الفصل الثاني وكل واحد منها تحققاتها في الاخبار كثيرة ^{منها} اختلاط
الصحيح مع السقيم من الضوابط التي بناء فهم الاحاديث مدارا لاخذ والاستنباط عليها
في المثال زمانا مثل اصل العدد وغيره مما سنعرفها مجمل في **الفصل الخامس** منها امترج
الحديث من الاصطلاحات بالقديم منها مثل الاصطلاح الناشئ من خصوص المقتضى ^{من} والمشتقة
باصطلاح الشرع والعرف واللغة كما سنشير اليها ايضا في ذلك الفصل ومنها وجوب التمسك
بين تلك الطرق غالبا بل وكليا او عدم سهو العلم بالعلاج بل عدم تحقيقه غالبا وهو غير
على احد من له اطلاع ما ومنها كون جل الطرق بل وكاد ان يكون كلها دالة كل واحد منها
بمعونة الاخرى بلا حظه مثل ما ورد عنهم في حديث الصلوة ثلثة اثلثة ثلثة طهرو وثلث
ركوع وثلث سجود وفي حديث اخر ان الله فرض من الصلوة الركوع والسجود وروى منهم ان الشاهد
ملاسته وكذا غسل الخيش وغيرها وفي حديث اخر ان اول صلوة احكم الركوع وفي حديث
اخر ان الفرض في الصلوة الوقت والطهرو والقبلة والتوجه للركوع والسجود مع ان المنبأ
من التوجه لان الاستقبال اودعا وجهه جمعي والتكبير السبع الافشاجية وفي حديث
ان الائمة من الصلوة وفي اخر اذا اخذ الائمة فهو صلوة وفي آلي انه ورد ان من لم يثبت

في جواب الفحص عن الطرق المؤصلة

٧

فوق أربعين يوماً فليس بمومن ولا مسلم ولا كرامة ولعل مثل ذلك كثير في حديث أصليته
في السفر شيئاً من الصلوة في غير وقتها فلا يضرك وفي حديث ضع الجدي فذاك وصل مثل
قوله نعم وأحل لكم ما وراء ذلكم وقوله نعم إنما حرم عليكم الميتة إلا به وإما لما ذكر في غاية
الكثرة حتى أنه لا يكاد يسلم طريق من الطرق عما ذكرنا ولذا ترى أن جل الأحكام الفقهية بل كما
أن يكون كلها من الجمع بين الأدلة ومن جملة الجمع التخصيص التقيد والحمل على الاستحباب و
الكرهية والإباحة والتخيير وإما أن ذلك من جملة ما ذكرنا من الوارد بعد المناهي الثابتة من
أدلة أخرى وكذا التواهي الثابتة بعد ذلك من كان مطلعاً على الأدلة الأخرى فيفهم
فذلك الأمر التواهي سوى الترخص ومن لم يطالع يفهم منها معانيها الحقيقية مثل ذلك
قوله لا بأس لأجناح أمثالها في الأمور الواجبة التي ثبت وجوبها من أدلة أخرى أمثال ذلك
كثيرة ومن جملة ما يوجب الشبهة يمنع حصول العلم بسهولة كون حجة كل واحد واحد من الطرق
معركة لآراء الفقهاء الماهرين لا زكباء المتقين لا فقهاء الورعين وكذا ارتباط حجتها ومن حملته
عدم مدخلية العقل في الأحكام الشرعية ومنها استدلال العلم الآتياً وأخصاً الطرق في الظن
غالباً والأحيان إلى الظنون شتى مثل قول اللغوي والخواري الصريح وإصالة العدد وإصالة
وإما أن ذلك مع عدم تبصر حصول العلم بحجة أمثالها واعتبارها شرعاً لكل واحد منها إلا
والاختلال الواقعي في من الكتاب السنة فيحتاج الفهم وتعيين المعنى إلى استنباط ونبذ
جهذا يبدى مثل تعيين معنى الغنا ومعنى الصعيدة في حكاية الينم الكعبين في الوضوء وحد المسافة
في القصر والرتل في الكروال والمد والصاع أيضاً مقام ومنه ما ورد عنهم من أن كل شرط يجوز في
النكاح إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً وقوله إن صلى قوم وبينه وبين الإمام ما لا يتخطى
فليس ذلك لهم بامام وقوله المرأة التي ملكت نفسها غير السفينة المولى عليها نزي وبجها غير
ولما بين بعض الفقهاء منهم عدم جواز نكاح البكر البالغة بغير إذن وليها وبعضهم فهم
منه جوازه وبالجملة أمثال ما ذكرنا كثيرة وأنواعها غير عديده والغرض التنبية من تلك الجملة
أن كثيراً من معاني الألفاظ وأصطلاحاتها تعرف بالمارسة في الأحاديث والأنس بها ومن استقام
من المشايخ والفراة عندهم والمراد من هذا بل وبعض منها من المعرفة بأقوال الفقهاء وسلوك

في بيان التفحص عن الطريق الموصلة

٨

الحديث في المذاكرة بهما ومن هذا ترى أن من لم يكن تلك الممارسة والافتقار الزاولة يكون
 عادياً بما يفهم من الحديث ما تخرج اذ ان الفقه او شجارت عندهم ولا يرضون بالبناء عليه
 بل بما يقطعون بفساده ومن تلك الجملة عدم معلومية اصطلاحها في امثال زماننا مع
 اصطلاح المعصوفين مانه بالنسبة الى كثير من الالفاظ سيما اذا علم مغايرة اصطلاحها
 اصطلاح اهل اللغة ومن تلك الجملة عدم تيسر المعنى الحقيقي بسبب كثرة ورود لفظه مع الفهم
 وعدم انفكاكه عنها غالباً كما لا مرد له في امثالها ومنها المشتقات والمضامين من تلك الجملة
 انه ربما وجد اللفظ بمعنى محلي اصطلاح العرف العام والمشتقة ومعنى اخر بحسب اصطلاح
 اللغة ولا يعلم ورويه باي الاصطلاحين وربما وجد له معنى في اللغة ومعنى باصطلاح
 الفقهاء مثل الافعال في الصلوة ومن تلك الجملة ان جل المسائل الدينية والكيفية الشرعية
 بل كلها ذات اداب حذو واحكام كثيرة واجزاء متعددة وشرائط وموانع للتحقق
 سبب ذلك يكون بثوبها مجموع احاديث متلاحقة واجتماع ادلة متوافقة وكثير منها لا
 تحدى الى حق محققها عقول الفحول وتخرج عن تفهيمها الادلة من المعقول والمنقول ولا
 تدرك طريقة الخلاص منها بالنحو المقبول مثل مسئلة الجنين والرضاع والارث والزوجة
 التي غاب عنها زوجها في بعض الصور وامثال ما ذكر فندبر ومن تلك الجملة ان القياس عندنا
 حرام بالبدهة ومع ذلك لا يمكن عدم التعمد في الغالب بل بحسب التعدي مثل قوله اعق
 رقية حين قال له الاعراب افتقاهل في شهر من مضاه مثل ما اذا قيل له صليت مع الجماعة
 فيقول احد صلاتك وامثال ذلك بل مدار الاستدلال في الفقه على هذه الطريقة من اول
 كتابه الى اخره فعلى هذا لا بد من معرفة القياس عن غيره وتميز التعمد الصحيح عن الفاسد لا
 يخفى عدم سهولة ذلك ومن تلك الجملة ان كثير من احاديثنا وردت بنية ووردت في العمل
 بامثالها والامر بمجانبتها وان الرشد في خلافهم وما هم على الخفية في شيء وكان عدم جواز
 العمل بها ضرورياً عند الشيعة حتى اقيم لو كانوا اشد شمولاً عن خبر رايحة النقية كانوا يقولون
 اعطاك من جرا بالنوره هذا مع ان الاصل عدم جواز العمل بها نعم يجوز العمل بها اضطراراً
 وسبب التفصيل انشاء الله تعالى ومن تلك الجملة ان الشارع ربما كان حكمه منوطاً بخصوصية

مفهوم

في رتب الفحص عن الطرق المؤصلة

٩

لا تظهر إلا بعد بذل الجهد إلى غير ذلك من اسباب الاختلال وموانع حصول العلم وموجبا
خفا الحال وسنطلع على بعض ذلك تفصيلا على أن نقول الظاهر أنه بسبب ذلك لا يحصل
العلم إلا لمن بلغ رتبة الاجتهاد إذ بملاحظة ما اشترنا إليه يظهر أنه لا بد من مادة و
قابلية لفهم مقاصد العلماء ومعرفة الخلل والمقاصد التي في الأدلة والافتقار على
التبين بين الصحيح والسقيم ومعرفة الاصطلاح الجديد من القديم وعدم الغفلة عن ذلك في
الاطلاع على أطراف الكلام والمفاهيم والموانع وسائر الأمور التي لها دخل في المقام ^{يكون}
عنده القطع بحجته قول مثل القاموس الصحيح بسببونه ^{أيضا} لا خفى ومثاله في الجرح ^{أيضا}
شرعا وكذا الحال بالنسبة إلى سائر ما يحتاج إليه من الطنون مثل أصل العدم ومثاله ويكون
غاربا بوجه الخلاص عند تحقق التعارض بين الأدلة وكذا بين الطنون المعنوية حيث مثل قول
اللفظين والتخويلين يكون عالما بحجته ما جعل وجه الخلاص اعتبارا شرعا ويكون مطلقا
على ما له دخل في الدلالة إلى غير ذلك مما يظهر بالتأمل فيما قلناه وسيظهر بالتفريق
التفصيل في الجملة في الفصيلين الآخرين غيرهما على أن نقول الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد
بعد تخلصه نفسه من الشوائب خلوصا عن المعانيب لاحظ التهديدات بالالفقه من
الشرع وغيرها مما اشترنا إليه في الفصل السابق واطلع على المضائق المشيدة
الظاهرة والتهديدات الهايلة الصادر عن الفقه الماهرين في الفقه المنجربين فيه
المطلعين عليه بحقه وحقيقته المنقبين الورعين الذين هم أطباء الأديان والمؤسسون
لذهابنا في غيبه ولا ناصحاب الزمان المرجون له على رؤس المأبدين في الأزمان الذين
عليهم المذاق في جميع الافطار والهم المرجع في الأعصاب والامضاء وهم خلفاء الرسول المختار
والمكلفون لاينام الأمة الاطهارة المنقطعين بالغيب والاستنار خزنة دين القيمة
بعد الرسول والأئمة وحفظه طريقه الفرقة الناجية من فرق الأمة اذ هؤلاء قد
شاع وزاع منهم بحيث خفي على أحداث الحكم الفتوى في أمثال هذه الأزمان بعد العهد عن
المعصية وسد باب العلم غالبا ونوا فراسيها شبهة الحيرة وتكاثر موانع حصول العلم
بجهل وموجبات الخطأ والضلالة خطي غايته الخطر ومخذ منه نهاية الحذر ولا يجل

ولا جزم

النفق

الطريقين

المكلفون لاينام

فِي رَجَبِ الْفَحْصِ الطَّرِيقُ الْمَوْصَلُ

١٠

الآلِثَانِ جَمْعُ الشَّرَاطِ الْمَعْقُودَةِ مِنْهُمْ لَا يَسَاهِلُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَّا الْمَجْتَهِدُ بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفَةِ
بَيْنَهُمْ وَإِنْ مَنَّا بِمَنْ يَبْلُغُ دَرَجَةَ الْإِجْتِهَادِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا التَّقْلِيدُ شَدِيدًا وَعَلَيْهِ كُلُّ التَّشْدِيدِ
بَعْضُهُمْ فِي الْإِجْتِهَادِ مَعْرِفَةُ عُلُومٍ شَتَّى وَجُودُ شَرَائِبٍ أُخْرَى عَلَى مَا هُوَ مِنْهُمْ مَشْهُورٌ وَفِي
كِبَرِهِمْ فَالرَّجُلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ مَلَاخِظَةِ النَّفْسِ ذَكَرْنَا وَالْإِطْلَاعُ الَّذِي شَرْنَا وَبَعْدَ التَّحْلِيلِ وَالْخُلُوصِ
كَيْفَ يَحْصِلُ الْعِلْمُ بِالْحُكْمِ مَعَ قُصُورِ دَرَجَةِ الْإِجْتِهَادِ وَلَا يَبْنِي اسْتِثْنَاءً عَلَى مَا أَغْبَرَهُ الْمَجْتَهِدُ
وَجَعَلُوا شَرْطًا وَكَيْفَ يَحْصِلُ الْقَطْعُ بِطُلَانِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ جَمِيعُ هَؤُلَاءِ الْمُنْتَجِبِينَ لِلْمَاهِرِينَ
الْمُطْلَعِينَ الْمُتَقِينَ الْأَمْرَ فِي الْفَقْهِ سَبَامًا مَعَ مَعْرِفَةِ أَهْلِ أَهْلِهِمْ فَلَمَّا يَتَقَفُونَ فِي مَسْئَلَةِ النَّبَاتِ
مِثْلِهِمْ وَسَلَفِهِمْ وَعَدُّ تَقْلِيدِهِمْ الْأَخْرَافَ قَطْعًا بِطُلَانِ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى أَهْلِ
وَالِدَايَ الَّذِي رَعَيْنَاهُمْ وَعَدَمِ مَلَاخِظَةِ آبَائِهِمْ وَعَدَمُ تَصَحُّحِ وَتَقْيِيمِ بَعْدِيلِهِمْ لَوْ كَانَ قَلْبُهُ
خَالِيًا مِنَ الشَّوَابِ لَيَعْلَمَ قَطْعًا مِمَّنْ قُصُورُهُ لَيْسَ بِحَيْثُ يَكُونُ مُبَارَزُهُ هَؤُلَاءِ الْمَجْتَهِدِينَ أَصْلًا
سَبَامًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ بَلْ لَا يَكُونُ مُبَارَزُهُ مَجْتَهِدًا فِي مَقَامِ بَلْ لَا يَكُونُ دَرَكًا أَدْلَهُمْ وَهَذَا
نَرَى الْمُتَدِينِينَ مِنْهُمْ مِمَّا امْكُنَ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ قَوْلِهِمْ قَوْلَهُمْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بَلْ لَوْ عَلِمُوا
أَنَّ الْمَجْتَهِدِينَ الْأُخْرَى بِنَفْسِهِمْ وَقَالُوا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ بَلْ مِنْ غَيْرِ مَلَامٍ لِلدَّلِيلِ بَلْ نَرَى الْمُبْتَغِينَ
رَبْنَهُ الْإِجْتِهَادَ أَيْقَمَهُمَا امْكُنَهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ خِلَافُهُمْ حَتَّى تَأْتِيَ الْفُحُولُ مِنْهُمْ فِي مَوْضِعٍ الَّذِي
يَجُوزُ فِي حُكْمِهِمْ مِنْ وَجْهِ دَلِيلٍ أَطْلَعُوا عَلَيْهِ بِدَعْوَاهُمْ أَنْ يَتَوَلَّوْا مَنَابِقَهُمْ مُشْكَلَةً وَمَحَالِفَتَهُمْ
مُشْكَلَةً وَمِمَّا امْكُنَهُمْ لَا يَكُونُ قَوْلُهُمْ قَوْلَهُمْ وَهَذِهِ طَرِيقُهُمُ الْمَعْرُوفَةُ وَبِالْجَمَلَةِ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ
فُطِعَ بِطُلَانِ ذَلِكَ فَسَادَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ وَالْإِطْلَاعِ سَبَامًا مَعَ مَلَاخِظَةِ أَهْلِهِمْ مَعَ دَعْوَاهُمْ
وَنَجَرَهُمْ بِحِطَاوُنٍ فِي مَقَامِ الْإِفْنَاءِ غَايَةِ الْإِحْنَاءِ وَبِالْعَوْنِ فِي التَّامُلِ طَيَايَةِ التَّامُلِ كَمَا هُوَ
مَعْلُومٌ مِنْهُمْ فِي كِبَرِهِمْ لَا سُدَّ لَيْتَهُ وَكَيْفَ تَأْوِيلُهُمْ وَغَيْرُهَا وَمَعَ ذَلِكَ غَالِبُ مَا يَرَى مِنْهُمْ الْأَوَّلُ
كَذَا وَالْأَوَّلَى كَذَا وَالْأَوَّلَى كَذَا وَكَيْفَ تَأْوِيلُهُمْ يَطْهَرُونَ التَّرَدُّدَ وَالتَّوَقُّفَ مَعَ جَمِيعِ ذَلِكَ الْخَطْبِ
كَثِيرًا فِي الْقَوِي وَقَعَ مِنْهُمْ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ مَخَالَفَةٌ شَدِيدَةٌ وَمَلَاخِظَةُ جَمِيعِ ذَلِكَ كَيْفَ يَتَعَيَّ عَاقِلٌ
أَنَّهُ حَصَلَ الْعِلْمُ بِهَؤُلَاءِ مَعَ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَيْثُ تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَضْلًا عَنْ الرَّجُلِ الَّذِي يَرِيدُ
يَعْرِفُ الْحُكْمَ عَنِ الْإِدْلَةِ بِنَفْسِهِ أَمَّا هَذِهِ الْأَزْمَانُ وَلَوْ ادَّعَى أَحَدٌ مَعَ ذَلِكَ حُصُولَ الْعِلْمِ فَالْقَاطِعُ

المتقين

امكنهم

في وجوب الفحص عن الطرقات الموصلة

11

عند ان حاله حال النساء اللائي ترهبن بداء من المرض بقولهن الضعيفة متى ما رأتها
من المحفل ذوا وبالرثة فانه بارد يسكن الحرارة وهن اعفادهن في غاية الصلابة مع
الرقة ربما يكون سافلا وكثير من المرض يقولون بامثال ما ذكرنا من مداواتهن مع انهن يسمعن
الاطباء يقولون معرفة المرض مداواة في غاية الاشكال وهما من خصائص هذا من الاطباء
ويطلعن على ما الغم في التي عن مداواة غير الطبيب سيما عن مداواة النساء بل وربما يشهرن
بمداواة الطبيب لو تكن طائفة لراهن وينسبن الطبيب ما ينسب ^{مثله} هو لا ففها سنا اليه
عند ان تلك النساء حالهن احسن من حال هؤلاء اذ لم يجدن تلك النساء الاعفاد بطلان
شي مع دعاهن بعد اطلاعهن عليه صلا ويجد هذا من هؤلاء اذ يحكمون بطلان فواعده ^{المجتهدين}
مع اعزاهم بعد اطلاعهم على اصلا فضلا عن اطلاعهم على ادلتها واعجب من ذلك ان دينهم
الفقه محض تقليد المجتهدين حتى ان علماءهم في الحديث في مدارسهم الحديث في اخذ الحكم من
الحديث ليس الا بطبق الحديث على فتاوى المجتهدين وناويلهم اياه اليها بل لو وجدوا قولها شاذ
منهم بل احتملوا ضعيفا احمدا ناد ومنهم لم يجزوا على عدم الاحياط بالنسبة اليه بل مع غيرهم
بانه ليس عليه ليل والله بعيد وسندك انشاء الله نعم الفصل الخامس من بعض احوالهم وطريقهم
يا اخواني لا تنظرون الى النساء والعوام انهم ربما يفسون براهم ويجزوا بصفح حكمهم انفسهم
ما يفعلون البضج الصريح معقدين حسنة ومع ذلك انتم تجزوا بفساده وتقطع بتقصيرهم في ذلك
وان مثل ذلك لا يجوز ان يكون حكما شرعيا اصلا ولا يجوز ان يكون حكم الله الظاهر في شوا
بفهمهم فمن ابن تيمية ان حالك عند المجتهدين ليس مثل حال العوام بالنسبة اليك بل بما اعتقد
انك نفسك شيئا في حال الجهل والعقلة وبعد الاطلاع والعلم تدرك ان كان سوء حالك
لو كنت تفعل ذلك يا اخي حال المخاطب من حال جدى العالم الرباني والفاضل الصمد في قولنا
محمد صالح المازندراني في تسميته رة بعد فراغه عن شرح اصول الكافي اراد ان يشرح في رة
انفسه فيعمل له يحتمل ان لا تكون لك رتبة الاجتهاد فترك لاجل ذلك شرح الفروع ومن لا خط
اصو عرفانه كان في غاية مرتبة من العلم والفقه وفي صفرته شرح اصول الامم ولا خط
مهارته في فواعده المجتهدين في ذلك السن **الفصل الرابع** واعلم ان غالب طرق معرفة الاحكام

فإن غالب طرف الأحكام ظنية

١٢

فإن قال زنا شاهدًا ظنيًّا وقد اشترى إليه فيشترى إليه بضعة فقول كل واحد من الأصوات مثل
البرائة والوقوف والاستصحاب ونظائرهما لو كان حجة تكون ظنية قطعاً كما لا يخفى على المطلع وكذا
الاجماع المنقول بخبر الواحد أما الكتاب فظني الدلالة كما هو ظاهر ومسلم وسنعر في حاله من
حال الخبر وأما الخبر فهو العدة في ثبوت الأحكام عندنا فهو ظني السند كما هو ظاهر في سببه
عند بيان الحاجة إلى الرجوع في غايته البسط ومع ذلك ظني الدلالة أيضاً وهو أن كان ظاهراً
أيضاً لأنه ثبت مشروطاً ما سنعر في حقه طي الكلام فنقول **طريقه** مكالما الشارح وتفهيمه
طريقه أهل العرف كما هو ط من التبع وثابت في الأدلة وأهل العرف سيما العرب فيهم كثيراً ما
يقنون التفهيم على الفرائض الحائبة والمفاليمة ويحصل بسبب التقطن وعدمه تغير الفهم حتى أنه
ربما نشاهد أهل مجلس واحد يشاجرون في فهم كلام صدر عن شخص في ذلك المجلس فإنتك
باجتياز الوارد في كتب الحديث بالنسبة البناء ولذلك ترى الأفهام السليمة والسلايق ^{المستقيمة}
شديدة الاختلاف وكثرة الاضطراب في فهم الأخبار وإن معظم اختلافهم من هذه الجهة وربما
اليأس في الأخبار والكثرة من تحفظهم كثيراً من الرواية في الفهم بقولهم ليس من أدنا ما فهموه
وابن يذهب ليس حيث يذهب وليس حيث يذهب هو فلكل كذا فظنه كذا ومثاله لك فتتبع
كثيراً من هذا وينتبه عليه ورع من أمير المؤمنين في الحديث المشهور الذي شربنا إليه سبب
الاحاديث من أن من جملة أسبابه عدم حفظ الحديث على وجهه والوهم فيه وليس كل أصحاب رسول
الله كان يسئل عن الشيء فيفهم وكان منهم من يسئله ولا يفهم حتى أنكم نواجبون أن يجي
والطاري فليسئل عن رسول الله حتى تسمعوا الحديث في الشخيرة كثيراً ما يخطئ الرواة وينسب
اعاظهم الخطأ بخير أو حكا وسنعر في مقام بيان الحاجة أيضاً كثيراً ما كانت الرواة يروون
الرواية بالمعنى على ما هو المشاهد من الاحاديث مع أن كونه من المحمل بكيفية ولا شبهة أن أداء
بالعبارة ليس يجب لا يتخلف بل ربما يفهم منها خلافاً للمطهر وهذا مجده من كلامنا وكلام أهل العرف
بل الفضلاء والفقهاء وربما يوجد هذا في الرقابات أيضاً بأن الرواية لا يحسن أن يؤدي المطم كظهور
من روايات غار الساباطي أيضاً بما يزيد في الكلام جملة أو حرفاً أو يقطعون غفلة أو لغزش
جوى كلامهم على هذا النحو وينفوا بسبب هذا الفهم بل ربما يبدون أداء المطم فيرون خلافاً

والتيقن كما نوايقولون
بموازع

في غلب طريفي الأحكام

١٣

سهو مثلاً كانوا يريدون ان يقولوا ان خرج الدم من الجانب الايمن فهو حوض وان خرج من الجانب الايسر فهو حوض فلو اسهوا ان خرج من الجانب الايمن فهو حوض وان خرج من الجانب الايسر فهو حوضه والظاهر ان هذا السبب وقع الاختلاف في الراية المتضمنة لهذا الحكم وايضا كثير اما كانوا يريدون الحد من النسخ ومن هذا وقع في الاخبار واختلاف كثيرة بحسب بآذنه والنقص والتحريف والتبدل فيحصل منه من عظيم بل بما يصححون بالاختلاف كافي باب الاحتياط في اقامه الشهادة من الغيبة بعد حديث اقم الشهادة لهم وان خفت على اخيك ضربا قال مصنف هذا الكتاب هكذا وجدته في نسخي وغيرها وان خفت على اخيك ضربا فلا ومعناها كما في حديث اخر ما قال ولعلك بالنسخ كثير من نظائر ذلك فكيف يؤمن من انه لم يقع في غيره لك المواضع ايضا وقع فيها على ان يقا كان في النسخة اندماج كل بنية على ما يقرأ ومن هذا القبيل حديث من جده قبل او مثل مثلا الحديث انه بالجم عند الصفا وبالحاء غير المعجمة عند سعد بن عبد الله وبالحاء المعجمة عند وجد بالجم والثاء المثلثة عند البرزخ والصدوق روى قال جميع ما ذكره داخل في معنى الحديث يعني سؤقول المفيدة ثم قال فان اصبحت في الله على السنتهم وان اخطأت في عند نفسي وهذا صريح في عدم قطعه بمعنى الحديث لعلها يصدر من الهدم من النسخ والظاهر في عدمهم بمعنى الحديث كثير ومن جملة هذا انكارهم في كتبهم بالنسبة الى الاحاديث من قولهم يحتمل ان يكون المراد كذا ونحوه على كذا وغير ذلك من عباراتهم في مقام التوجيه التأويل وحيث يعملون من هذا وفي غيرها ايضا موجود في غاية الكثرة فاذا كان قدما مثالا يقطعون بمعنى الحديث فكيف يحصل ذلك الان القطع وايضا قد اشترنا الى ان جل الاخبار وبل كاد ان يكون كلها معارضة ومعاوضة لغيره يحصل الوهن في الدلالة بل اكثر الاخبار نفهم بملحظة نفسها شيئا مما يلاحظه غيرها يحصل الشك فيما فهمنا بل كثيرا ما يظن الخطأ ويظهر ان المراد غير ما فهمنا بل لو ان ملك في الاخبار وجد انه لا يكاد يوجد خبر يكون خالصا مما ذكرنا نعم ربما لا ينفطن به من ربح فتوى الفقهاء في هذه ظهرت لديه الدليل المعارض وكره في ضمير طريقة الجمع السالفة ولم يخل نفسه اذ بعد التحليل ينفطن بما ذكرنا وما اشترنا اليه من الاحاديث كافي للاشارة الى المثال بل يقول وروى غيره واحدا من الاخبار بالنسبة الى غير واحد منها النصريح بان مرادنا في الحديث الفلانة كذا وكذا

في استعمال طرق الأحكام

١٢٤

معارف

بغنى المعنى الذي فهم منه عرفاذا كان جل الاخبار لا يكون خالصا ما ذكرنا فكيف لا يحصل الو
 في كل الاخبار مع ان اغلبه تحق ما ذكرنا بحيث صار لا يكاد يسلم خبره لذاتى جل الاحكام ^{لنفقه}
 التي عندنا انما هي من الجمع بين الاخبار ومن الجمع بينها وبين غيرها من الادلة بل كاد ان يكون كل
 تلك الاحكام كل مع ان جل وجوه الجمع ليست امرافطعيا بل محض الظن وربما يكون من محج
 الاحمال فنه وايضا ورد عن الصادق انهم افقه الناس اعر فم معاني كلامنا الحديث ورد
 انهم خبر ربه خبر من عشرين خبرا ورويه ان لكل حق حقيقفة ولكل صواب نورا ثم قال انار الله
 لانعد الرجل شيعنا فبقية حتى يلج له فيعرف الحق ورد عنهم ان في حديثنا محكما الحكم القر
 ومشاها كمشابه القرآن وردوا ومشابهها دون محكمها ولا نأخذ بمشابهها ففضلوا
 مع ان معرفة المشابهة غير بالظن لا بالقطع وهو معكر للاراء وايضا معلوم ان المحدثين
 الفقهاء قطعوا الاحاديث الواردة في الاصول وجعلوا كل قطعة منها في باب حتى يؤولوا الكا
 وعرفوا الابواب معلوم ان القطيع كثيرا ما يصير سببا لاختلاف المفهوم اذ لعله لو ذكر
 السابق واللاحق لفهم غير ما فهم مع القطع والمقطع ربما لا ينفطن بالتمييز ^{لعله} كما كونه من تلك
 الجهة مطحا للنظم او لرسوخ المعنى بخاطره وظهوره وعنده ان غيره يفهم كما يفهم هو وغيره
 وبما الى بعض الاحاديث واه الشيخ عن الكافي مفعلا لكون خصوص القطعة مطلوبة
 ففقا والمفهوم بسبب ذلك والظاهر انه في حكاية مجاشه المبتدئ ايضا فداشرا الى ان الما
 في امثال زماننا في فهم الاحاديث على قول التحوي الصريح والقوي على اماراتهم ومراجعاتهم جميع
 ذلك لا يفسد غير الظن غالبا بل كاد ان يكون كلنا وايضا الما على السناد والحاصل من الكلام في زماننا
 واصطلاحا والبناء على اتحاد اصطلاح مع اصطلاحنا باصل العهد واصل البقاء والظن ^{صل} الحاصل
 من التبع او غير ذلك بل بما ينبغي على مجرد الاستعانة بمعونة اصالة الحقيقة وكان ذلك باب
 فداشرا وربما ينبغي على الطنون الاخر كما لا يخفى على المطلع وايضا فداشرا الى انه ربما ينبغي على
 فهم الشايخ في قول الفقهاء مثل حكاية الافعال وكون الافامه سبعة عشر مجدا فخصوا التليل
 من الاخر وكذا على اصطلاحات المحدثين وكثيرا ما ينبغي على الامارات والقرابين الظنية بل ^{لضعف}
 منها ايضا الصارفة عن المعنى الحقيقي والمعينة للمعنى المجازي واحد معني المشترك الى غير ذلك

للقصود

في الصلوات

في غلب طر في الاحكام الشرعية

١٥

وايضاً كثر ما براد امر معهود من الشرع فينبغي على ما استنبط وهم من الشرع وابصار ثبوت الحقيقة
 الشرعية او اللغوية بالنسبة الى كثير من الالفاظ بالظنون وكذا يقين معنى صيغة الامر التي
 وكذا المفاهيم غير هاء وزيمارحج المعنى على المعنى بالظنون على ما اشرنا اليه ايضا كثر ما عرفت
 احاد بنا وادخلوا فيها كما سيجي الاشارة اليه في مقام بيان الحاجة الى الرجال وفي الاحتجاج
 العسكري في جملة حديثه انما كثر الخلط فيما يحل عنا اهل البيت لذلك لان الفسقة يتحلوا
 عنا فيكونون باهر لجهلهم ويضعون الاشياء على غير وجوهها لقلة معرفتهم واخرى يبعدون
 الكذب علينا ليجر ومن عرض الدنيا ما هو زادهم الى نار جهنم الحديث ايضا داب انفسنا
 كما يظهر من الرجال وغيره اخذ حديث الاصول وغيرها من المشايخ بالاجازة مثلاً مختصلاً
 للامن من امثال ما اشرنا اليه من الاختلالات ومعلوم ان من الاجازة وغيرها لا يحصل
 الظن بالجملة لا شبهة في كون احاد بننا ظنية الدلالة وان امثال ما ذكرنا في هذا الفصل
 والفصل السابق من اسباب الاختلال وموانع حصول القطع كثيرة اشرنا الى بعضها الاجل
 التنبه سيظهر لك كثير من تلك الاسباب فانظر فظهر ان غالب طرق معرفة الاحكام في امثالنا
 زماننا ظنية على ان نقول الاجماع مثلاً وان كان علياً الا انه لا يكتفي بنفعنا في المسائل الا
 بضميمة امر ظني اذ لا يكاد يثبت منه الا امر اجمالي مثلاً الاجماع واقع على وجوب الركوع في الصلوة
 واما حد الركوع واجابته ومحرماته ومسئولته وسائر احكامه فاما يثبت باصل البرائة او اصل
 العدا والحديث امثال ذلك فظهر ان طرق معرفة الاحكام كما ان تنحصر في الظن على انه لو تحقق
 طريق علمي بنفعنا في بعض المواضع بالاستقلال فلا يبعد ان لا يكون مما يتعلق به الاجتهاد فيكون
 ما يتعلق به الاجتهاد محصوراً في الظن نعم ربما يحصل العلم من غاخذ الامارات الادلة كما سنبين
 اليه اذ عرفت هذا فنقول قد ثبت في الفصل الثاني ان الظن نفسه ليس بحجة بل العمل به هو
 عليه منتهى عنه سيما وان يكون وقع فيه الاختلال الذي عرفت فقل هذا نقول لا بد من دليل على
 حجة مثل ما نحن فيه من الظنون وعلى خصه التمسك بها ولم نجد دليلاً عليها غير ان غلب يقينا
 بقاء التكليف في الاحكام الشرعية فلو كان باب العلم بها مسدوداً لم جواز العمل بالظن جازماً
 ولا لزم التكليف بما لا يطاق والحرج اذ ارتفاع التكليف في الاحكام الباقية يقينا والكل بطريق

في غايات طرق الحكماء

١٤

فيعلم ان الشئ يقبل عندنا في علمنا بالظن ح و يرضى به وايضا جواز العلم بالظن ح وفي صوة
اجماعي بل يدعي الدين وبؤيته تتبع الاحاديث و ملا حظ طرفة الشئ في الاحكام فلا حظ
فندبر فعلى هذا نقول لا بد في المسئلة من تخصص ماله مدخل في الوثوق وفي المنع من الوثوق
بقدر الوسع فان حصل العلم فهو الاعلمنا ح ان باب العلم مسدود في تلك المسئلة فعلمنا ان يجوز
لنا العمل بالظن فيها فثبت في هذا الفصل ايضا الحاجة الى جميع ما عني المجتهد في الاجتهاد
لا محال ان يكون له مدخل في الوثوق وفي المنع من الوثوق اذ قد عرفنا ان شرط جواز العمل بالظن
والافتقار به العلم ببدء العلم وقد عرفنا ايضا في الفصل الثاني انه لا بد في العلم والقوى من علم
فان ثبت في السر والعلانية ابر من عباداتهم ظاهر ان باب العلم مسدود ومع ذلك فكثر من السبل
نعلم ان باب العلم مسدود قبل الفحص الذي ذكرناه فعلم ان الفحص فائدة فيه **قلت** ترى في السند
والظاهر من عباداتهم سدا باب العلم بالنسبة الى اغلب الاحكام كيف فكثر من الاحكام نرى
ان بعد بذل الجهد يحصل العلم مع ان من مجرد الدوران في السند لا يحصل العلم بالانسان
بل غاية حصول الظن قد عرفنا انه ليس بحجة ولا يغني عن الاخباريين رة يدعون
الاستداد فهو محل تشاجر مشهور معروف فكون كثير من المواضع يحصل العلم بالاستداد من
دون الفحص لا يضربنا مع ان الجزم المذكور الظن يحصل من حصوله المادة والملكية معرفة
ماله دخل في الوثوق ووجوه وعده فهو قد يستؤمنه مادة الفحص لهذا الصل فهو في الحقيقة
منفحص اجدان باب العلم مسدود في تلك المواضع فندبر على ان نقول عند سدا باب العلم لا يجوز
بحجة كل ظن حتى الظن الذي يحصل في بادي النظر ولعله بعد بذل الجهد يرتفع او يقبل
يحصل ظن اخر مساله او اقوى ببارض بل في معلوم جواز الاكتفا به مع التمكن من لا قوة
او تحصيل زيادة القوة فيه او لعله يحصل ان اذ الظن في نفسه ليس بحجة بل منوع عنها ايضا
كما عرفت والدليل المذكوران لا يدلان على حجة كل ظن اما الاجماع فظاهر اذ لا نعلم بالبدية
ولا بالاجماع ذلك لو نقل بالاجماع على خلافه وان الذي هو حجة هو ظن المجتهد الحاصل
بذل جهده والافوى مع تحقق الاضعف كما هو الظاهر من يدن الفقهاء والمجتهدين وادعى
عليه الاجماع كما لا يخفى على المطلع واما الدليل الاول فالقد الذي يحصل لنا الجزم منه

او يحصل اليقين غطاء ذلك
الظن فانه ما اسو حاله لو
كان يعلم كما مر الاشارة
اليه

في ذكر العلم بمصالح الدنيا

١٢

هو أنه لا يجب علينا بحصيل العلم أما أنه عند ذلك يكون كل ظن حجة حتى على النحو الذي أشرنا
إليه فلا يحصل لنا من ظن فضلاً عن القطع نعم نعلم منه لو بد لنا جهدنا بقدر وسعنا و
حصلنا ما هو آخر بالصواب أقرب إلى الحق وهو الأظهر عندنا أنه حكم الله في شأننا يجوز لنا
العمل به جزمًا ولا يريد الله منا أن نزيد من هذا لأنه فوف وسعنا ولا يلزم من الجزم بحجة مثل
هذا الجزم بحجة كل ظن حتى على ما أشرنا إليه من هذا ظهر صحة طريقة المجتهدين من بدل
جهدهم في تحصيل سبيل القوة والرجاء وتعينهم العمل على الأقوى قصر فوفهم عليه وحصر
منهم فيه فندبر على أن نقول لو اقتضى سبيل العلم جواز العمل بفكر العلم مطع لا يقتضي
المحمل أيضًا أنه أيضًا من حجة غير المعلوم ولا الظن عاقلًا يرضى بهذا فكما أن حجة المحمل إنما هو
بعدم سبيل العلم والظن معًا فكذلك حجة الظن الضعيف إنما هو بعدم سبيل العلم والظن الأقوى
وأيضًا لا ضعف يصح في نظرنا من جزمنا وهو ما سبب معارضة الأقوى بأنه فيصير الرجح في نظرنا أنه
ليس حكم الله فاقبل دليل يدل على حجة ما يكون عندنا أنه ظننا أنه ليس حكم الله وبما يشير إليه
ما في الفصل الثاني من أن حكم الله واحد أن الظن أن مقتضى ذلك تحصيل العلم أن أمكن
والآثار الخرى أن الظن أن ذلك كان رتبة الشيعة وما يؤيد اتفاق العلماء والمجتهدين
على ذلك وما يؤيد ما هو مشهور من تلقى بالقبول عندنا باب العقول من قبح ترجيح المرجح
على الرجح وما يؤيد ما مر بالشك بالخرى في بعض المواد عند فقد العلم فندبر فظهر مما ذكرنا
وجما ذكره المجتهدون من أن الظن الذي يثبتنا عنده شرعًا إنما هو ظن المجتهد بعد بدل
جهدهم وكذا وجه اعتبارهم في الاجتهاد العلوم المعهودة والامور المعروفة كما ظهر من الفصل
السابق أيضًا في سبب التفصيل انتهى **الفصل الخامس** فان قلنا ذاسمع المكلف أنه
أوحى بشاؤهم مرادهم منها كما يفهم مراد غيرهم من كلامه يلزم العمل بمقتضى ما فهمه الغرض
من هذا البشيرة هو أن أكثر ما يؤدى إلى الناس به مفاصلهم إنما هو الألفاظ فاذا خوطبوا
بلغته بخطاب تراه يعمل بمقتضى ما فهمه أن كان مستلزمًا لما في مشاق شديدة ولا ينظر أن
يحصل له القطع بمزاد التكلم بل يعمل وإن كان من المحتمل عنده أن يكون غرض المتكلم خلاف ما
فهمه ونبي الأمر عليه مثلاً لو أمرنا من يلزم علينا عقلاً اطاعته كالسلطان والابن الولي

الظن

في معرفة مفهوم الدليل

١٨

الى بلد بعيد في زمان معين مع حمل كل درهم دينار له عندنا واستصحبنا عبد شريفة
من ماله فمن اجبنا لخطاب عوم الدرهم والدينار واطلاق العبد بحيث لا يشتمل المؤمن والكافر
وفهمنا ثباته من غير ندائه ورُجوع لنا حين حضوا الوقت ولا نفعد عنه بحمد ان
الامر لعله ندم عن امره ونسخه لكن لم يبلغنا الناسخ ولعله اخرج بعض الدراهم والدينار
او قيد العبد بالمؤمن ولم يصل اليه بل لا علينا باس عند العفل ان لم يسئل هذه
مع امكان الوصول الى خدمته وكذلك اذا لم نفحص عنها مع عدم الامكان وسافرنا
الحال هذه ثم انكشف الناسخ او غير فظهر عند اشتراط القطع نعم لو فرضنا ان مكلفنا منها
عن العمل بانفهم من كلامه الام مع القطع او الفحص بالاس فكتنا ملومين بالاكتفاء بالظاهر
فعلينا هذا الحاجة في الاستنباط الى الطريق الصعبة التي يتونه اجتهاد او لا الى معرفة ما
المجتهدين قلنا ما ذكره انما يتم بالنسبة الى مثل ما مثلت به من الكلام الشفا هي الخطا
الحضور وما مثله بالقياس الى ما اشرنا من محض الاحتمالات المتنافية الغرض للوضع البقية
يلتفت اليها عرفا وليس محل تأمل احد من العفل بل والجهلاء ايضا بل يستهزئون بذكرها
في المحاورات والمعاملات ولا ينامون في تحقيق العيصا العرف والعقلي بالتركيب بالقليل بها
بل عدم الاعتدال بها من علة مقام اشران الاصل في الالفاظ الحقيقة وان السناد
منها حجة بل لعله ليس محل تأمل عند المجتهدين فلو وقع الاعتدال من احد منهم فلعلة
منه ويكون غرضه ما سنشير اليه فندبروا ما بالنسبة الى ما نحن فيه من الكلام الوصول
الذي بين زمان صدوره وزمان وصوله اليان بما يزيد عن الف سنة وكذا بالقياس الى مثل
ما اشرنا اليه من الاحتمالات والاختلالات في الفصلين السابقين سنشير الى بعض اخر
هذا الفصل في مقام بيان الحاجة الى علم الرجال وغيرها والاعتدال بها وملاحظتها
كانه محل وفاء كل ادب بالعقول كما لا يخفى فلا وهو في غاية الظهور وبالحكمة لو انبت
يكون نظير ما نحن فيه فلا ثم جربنا ما ذكرنا فيه ولو انبت بمثال ثفاو مع ما نحن فيه فلو
الجربان نظا ليك بدل ابل اتحاد الحكم فيها ونواخذك به على ان نقول لولا حظنا ما اشرنا اليه
في الفصلين ونشير اليه لئلا نقول انما مل في عدم الجربان بالنسبة الى ما نحن فيه بل نجد ان كل واحد

من القول
من القول

في لزوم العلم به هو المذلل

١٩

منها بصيرتها للنفا ونيل وياي عن جريان ما ذكر فينا نحن فيه فاذا كان جميعها موجوب
فيه فمعلوم كيف يكون الحال ثم لا بأس بالاشارة الى حال بعضها وحوالة معرفته حال
البواقي عليه للتوضيح فنقول اذا اطلع المكلف على حديث اراد اخذ الحكم الشرعي منه فاول ما
ان مثل ذلك المكلف في امثال زماننا لا يمكن ان لا يطلع عادة على ما اشرنا واستشير اليه
ولو اجمالا وما شاع زاع عن الفقهاء الماهرين مما اشرنا اليه في الفصل الثالث وبالجملة
اشرنا اليه فيه لا يخفى على احد منهم فاذا كان هذا المكلف خالي القلب من الشائب سيما من
الافان والمعايب كيف يجزى مع ذلك على اخذ الحكم من الحديث بالخو الذي جوزت وخص
واشرنا الى ذلك تفصيلا في السابق وما ذكرته في الحقيقة ما غان من الجريان جميع بينهما
على اننا نقول الرجل الرجل المذکور ملاحظة الحديث لا يرى غيره في المسمى بهلان وهكذا
ان يفتي في المعصم الذي ينفذ بين هذا الرجل الف سنة او ازيد او انقص قبله وانما نقل
بوساطة غيره بدلة لا يعرف واحد منهم وربما يكون في الحديث سال او قطع او اضما
ذلك فعل هذا لو اراد اخذ الحكم الشرعي منه من غير تقليد فكيف يعتقد انه حديث المعصوم
ولو لم يعتقد فكيف يطعن في اخذ الحكم منه سيما مع الاطلاع على ما اشتهر وظهر مما اشرنا اليه
في الفصل الثاني خصوصا ما اشرنا اليه في الفصل الثالث فلي هذا لا بد له من ملاحظة
هل يحصل له من هذا الحديث العلم ام لا وعلى الثاني هل يحصل له العلم بحجته مثله ام لا وذلك
يشدعي ملاحظة ان الخبر الواحد حجة مطم ام بشرط وجوه في الكتب المشهورة او بشرط وجوه
في الكتب الاربعه او بشرط كونه صحيحا على اصطلاح المناخرين وحسنا ايضا وموثقا ايضا
قويا ايضا وليس حجة اصلا فلو ظهر عنده حقيقة المشهور عند المناخرين فلا بد من ملاحظة
ان العدالة ماهي باي نحو ثبت لو اتفق تحقق الجرح فايهما مقدم وان الحسن باي سبب كيف
ثبت وكذا القوة الى غير ذلك من الامور التي يحتاج اليها في حصول العلم بحجته حديثه الذي لحظ
الحكم منه الا ان يكون مراد من الحديث هو المتواتر لكن لا يخفى انه لا يكاد يتحقق بالنسبة الى
الحكم الذي يتعلق به الاجتهاد فندبر هذا حال السند ولما المتن فبيان الاصطلاح في الخطأ
الشفاهي ما يما تله معلوم واما الاصطلاح الشهير فلا بد من ملاحظة انه هل يكون معلوما

عن المسمى بفلاح

ومن ابن تيمية

فكر العالِم في الدليل

أم لا وعلى الثاني هل يحصل الظن به من اتصاله بالعدا والبقا والتتابع في الحديث من قول
 أو أمثال ذلك من لا مؤثرة لها ومهتها العلماء والفقهاء أم لا يمكن تحصيل الظن أصلاً
 وعلى الأول يكون ذلك الظن حجة أم لا وفي الغالب يتحقق بين الامارات مغايرتة فعلية
 العلاج أم لا والعلاج يكون حجة أم لا ومن جملة الامارات قول الكفرة والفجرة والفسقة في
 العلوم اللغوية الذي عليه المذاهب فهم الايات والاجراء عدم حصول القطع من قولهم
 منطاً الى منقهم معلوم مع التسليم يكون مراد الشارع هو الذي ذكره فظنون ازمادهم
 ذكرها استعمال في اللفظ واحاطتهم بجميعها وكلها غير معلوم اتم يتكرون المعنى الحقيقية
 الجارية بعبارة واحدة فربما يحتاج تعيين المعنى الى اعتبار ظن آخر وملاحظة حجة شرعاً على
 انفاً شربنا الى انه لا بد من الممارسة الاحاديث الانشغال الى غير ذلك مما يظهر من الفصيلين
 لاجل معرفة المعاني والاصطلاحات كما عرفت ثم انه على تقدير حصول العلم باصطلاح المعصوم
 لا بد ان يحصل العلم باصطلاحه بالنسبة الى جميع الفاظ ذلك الحديث مع ذلك ايضاً لا يكون
 حال الحديث حال ما ائتم به من النظر بل قياسه عليه بمرجع الفارق بوجوده بل لا تغدو
 محض هذا وان كان واضحاً على من تدبر فيها ذكرنا الا انه لا بأس بنفاذه التوضيح لزيادة الشك
 فنقول الغرض من وضع الالفاظ انما هو افادة المعاني واستحضار المطالبات لاختلاف الالفاظ
 لا بل لا بد من ذلك الغرض مجرداً لها ليست عبارة عن وعقل في مقام تحقق الاطاعة والعيشة وحصول
 المطالبات اما غير هاتين الا اذا ارسل السلطان الى عبد من عبيده او امره يعلم ذلك العبد او
 يظن ان من جملة تلك الاوامر ما ليس على ظاهره بل المراد منه التهديد مثلاً ولا يعرفه بخصوصه
 ويمكن من المراجعة السلطان الى الخطاباته الاخر الواردة بالنسبة اليه او الى عبد آخر او غير
 ذلك على هذا كيف يعمل بذلك الامر دون مراجعته سيما اذا سمع من المراسين كلاماً
 الماهرين فيه الخبيرين المطلعين انه لا بد من المراجعة وانه بالمراجعة كثيراً ما يظهر الحال وتختلف
 الفهم ويظهر الخطأ خصوصاً اذا حصل له العلم والظن بذلك بالاطلاع عليه في بعض المواضع
 بسبب النظر في الخارجية ثم انه بعد المراجعة اذا عرفت فهو الذي يعرفه بل ظن به او لم يحصل
 الظن ايضاً فلا بد من بذل الجهد في تحصيل العلاج ومن هذا يظهر حال التخصيص والنسخ والتعاقب

اعتبارهم

في اثر العلم بمفهوم الدليل

٢١

الاحتمال

والنظير الورود على سبيل التفتية مما اشير اليه الفصلين على اننا نقول اذا علم او ظن على
سبيل الاحتمال ان خطا بانه خلا بغير سبيل البناء على يادى به مع احتمال ظهور الحال له
بالمراجعة بل مع عدم الاحتمال ايضا من دون بذل جهد في تحصيل العلاج الداء وتتحقق
الاطاعة العرفية والعقلية عند ذلك بل منع تجوزهم ذلك وتحقق الاطاعة المعنوية بذلك
مع احتمال وجود مثل ذلك الخلل والاحتمال والتأني من الاماره وان لم يحصل له العلم والنظن
سيما اذا ورد من السلطان اليه امثال ما مر في الفصل الثاني من التهدييات المضايقات
وخصوصا بملحظة ما مر فيه من ان كلام الرسول عام وخاصا ومحكما ومشاها وناسحا
منسوخا وحفظا وهما وان لا ينبغي الفتوى لمن لم يعرف الامور لم يمتريها الى غير ذلك مما مر الاشارة
اليه الى امثاله فتم خصوصا اذا كان تلك الاوامر من السلطان طرقا الى معرفة تفاصيل التكليف
التي يحصل العلم بالتكليف بها اجمالا كما هو الحال في الاحاديث لانها بانفسها يكون مثبته
للتكليف كما هو الحال في مثالك فندبر ثم انه بملحظة ما ذكرنا في الفصول تعلم ان الحديث يؤ
حالاتنا اشرا اليه من امثال مما مر في شئ فلا حظ وامل على اننا نقول الاحتمال الغير التأني من
ايضا محال تامل عدم اعتبار في مثل ما نحن فيه بعد العلم بالتهديبا وغيرها مما اشرا اليها
وبعد ملاحظة ان الاحاديث صلت لنا من ابد متعاقبة في ازمان متطاولة عن معصوم بيننا
وبينه الفسنة وان جميعها محفوظة الكتب بعد صدورها مضبوطا في النصاب بعد ظهورها
وانا متمكنون من ملاحظة حديث اخر وربما يظهر من ملاحظة فساد ما فهمنا او لا فادروا على
التامل في شئ اخر ولعله بالتامل في تخبرم في تخلا وفيه ما حكمنا به بدارا والدليل الدال على
حجته الخبر الواحد عمومى يشمل ما نحن فيه ويحصل من جهة شمول العلم بجواز المشكك بحيث
ووجوه مع وجوه الاحتمال المذكور والتمكن المزبور عند الملاحظة السطوية محال تامل وكذلك الحال
بالنسبة لما ذكرته واثبت به من امثال بل لا يخفى ان الظاهر عدم الشمول بل نقول برحمان الشمول ايها
لاعلم بقعة لنا للتامل في جهة مثل هذا الرجحان شرعا وجعله العذر بازاء ما ذكر في الفصل الثاني
فتم جدا على اننا نقول لو بنينا الحكم على العام مثلا قبل الفحص فكيف يظن من ان يظهر علينا تخصص
فيغير حكمنا ويختلف علينا امرنا ثم يظهر علينا تخصص اخر فيغير ويختلف ثانيا ثم يظهر علينا تخصص اخر

فيغير

فيغير

في معرفة العمل بمفهومه

٢٢

في معرفة

فينبغي أن يختلفا كما هو هكذا لأن المخصصا صابرة في أمثالها ما تنافي مع عرض الفتوى عليها بل
لا يمكن أن لا ينفرد عليها عادة بسبب كثرة المكلفين وملاحظتهم الكتب المصنفات واستماعهم
من العلماء والمشايخ واطلاعهم على الامارات المنها بل وشيوع لزوم طريقة المجتهدين
بل وبنائهم عليها ودينهم السلوك بها فعلى هذا يحصل المفاضل المبرج والبرج واضح من هذا
تحققها في الفرج التي يكون منها الولد فيكون اولاد السالكين في طريقكم التي جودتها و
رخصتها مما اولاد شبهة فضا الهاتين بينهما مثلا اذا راي المكلف ابنه واحدا لكم ما و
ذلكم ونزوح امرأة ليست من محرمات هذه الابنة ثم اطلع على حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب وجدانة قد تحقق بدين بينهما راضعة فاعقد حرمتها عليه انها ما كانت زوجة
فحلى سبيلها من غير طلاق فزوجت رجل اخر فاطلع الزوج الاول على حديث يحرم الرضاع
لم يكن خمسة عشرة رضة فاعقد انها كانت زوجة فاسرد لها من الزوج الثاني فاطلع على ان
رضاع يوم لبلة يحرم فاعقد انها كانت محرمة عليه فحلى سبيلها فذهب الى زوجها الثاني او
زوجته زوج ثالث فاطلع الزوج الاول على ان الرضاع لا يحرم ما لم يكن الحولين او غير ذلك
من شرائط التحريم فاعقد انها كانت زوجة فاسرد لها وهكذا حتى اطلع بمخصص لا يعقد
بحرمتها وحلى سبيلها فذهب ونزوح فاذا اطلع بمخصص لذلك المخصص اعقد انها كانت زوجة
وحليلته فزوجت وهي حبالته بغيره واقع من هذا الوعا مل با في رواجها معا معا
الزوج الاول لا يشارك العلة وعمو الرخصة مع ذلك ربما كانت الزوجة اما على جميع
وانهم لو كانوا يبذلون جهدهم لكانوا يعرفون حرمتها عليهم كما عرف المجتهدين ولو انشأ بالاول
من هؤلاء الا زواج كيف يكون حالهم ومزاجا بل لا تقا فانها تزوجت بلادنا في هذا الفرس
بنسب لجه وعقد عليها النفس فلما سمعنا ذلك منعنا وحكنا بالثقة بدينها والله الحمد كان سمع
ما ذكره من الدليل وما عارضنا بان يقول ليس المفروض طاعة الله ورسوله والائمة ووقال
الله تعالى وانكوا الايام منكم والصالحين من عبادكم والاياه وهو علم ولا علم ان انحصار المخصص
وما اظن احدا من المسلمين يرضى ان يمنع عن هذه المزاوجة ولا يحكم بالثقة بدينها بل يحكم بصحة
ومناكحة ولو كان في الواقع عنده ذلك ثم ان ما اشرف اليه حال التخصيص وقس عليه حال التعارض

من الفسحة

في لزوم العمل بمفهوم الدليل

٢٣

وجوا امارات التجوز ومعلومية النسخة وغيرها من اسباب الاختلاف التي يجزى ما ذكرنا فيها
 فاذا اجتمع جميع تلك الحالات بالنسبة الى ذلك المكلف بالحو الذي ذكرنا فأنظر كيف يصير حال
 الاختلاف في التزويج والناسل واذا كان سائر افعال المكلف واحكامه على قياس من وجبه
 فأنظر كيف يصير مذهب هذا المكلف ثم انه اذا كان سائر المكلفين على قياس هذا المكلف فأنظر
 كيف يصير حال الشريعة المتوزة بل ربما يوجد في بلدة في يوم بل في ساعة الفعلة وابن هذا من
 مذهب المهرطين من الحشوية بل لا ترضى ان تنسب المزدكية الى هذه الطريقة فكيف افقر الناس
 الاثنى عشرية والطائفة المحقة العدائية القائلين بالمحاسن الفضايح العقلية بل في الحقيقة
 تصلح ضوء الشرع بالمرء ولا يبقى رسم الملة ايضا الخفية بل كاد يرتفع اذن فائدة البعثة
 وتبدل فائدتها بالفساد الكثيرة والفضايح البغيضة والنجاسة الركيكة سيما اذا انضم اليها
 ذكر ما سنشير اليه من بقية الفاساد فتمت الفضايح وما اشترانا اليه بظهوره لو وجد مكلف
 يكون جاهلا بجميع ما اشترانا اليه عافلا عما ينهنا عليه ولا يفتطن بامر بالمرة ومع ذلك سنبسط
 الحكم الشرعي من الابات والاجا والحو الذي ذكرتم ورضيتم فلو اطلع العقلاء والعرفاء على
 لينبادروا الى المنع بل يوجبون على انفسهم دعه ويقبحون السامحة في المنع والمساهلة في الرد
 سيما وبعد الاطلاع على الامور الاكيدة والاجا باننا الشديدة من الشارع الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وتعليم الجاهل وتنبه العاقل والتهديث بالباغية والتحذير من الهائلة الواؤ
 منه تركها لانهم يجوزون فعله ويصحون حكمه ويشدونه اليه يعرفون بحكمه ويفرقونه عليه
 بل وربما يحكمون بعد معدورته في فعله بسبيل الفقه الحديث في امثال زماننا ظاهر عند
 اهلنا من قبل سائر العلوم بل ربما يظهر عنده اهلنا من اصعب العلوم ولما يرى من ان المعنيين سائر العلوم
 مع انهم لا يبدلون جهدهم في تحصيلها مقدار ما يبذل الجهد في تحصيل الفقه بصيرت عاين
 بما مقبولين عند الناس علمهم بها وبكثر وقوع امثالهم واما الفقه فعاشتغال كثير من الناس
 في تحصيله ونهاية بذل جهدهم فيه صرف سنين كثيرة من عمرهم في الزوال والممارسة المذكور
 والمدارسه لبايهم ساهية لاجله واشغاطهم مقصوفه ومع ذلك لا ينجذ من سبيل اليه يقبل قوله
 فيه الا نادرا غاية الندرة ومع ذلك واحد ينسب اليه واخر يطعن عليه مع ذلك المجده الامخير في

في لزوم العلم بمفهومه وبرهانه

٢٤

في المسائل الكثيرة عاجز عن حل غالب المشاكل الساخنة سالكا ما يمكن سبيل الاحتياط وجلا
من ذلك العدم عن سوا الصراط مستقيما بالله في كل مقام سائلا عنه القوام والعصام بل
بجذات من هو علم ومهارته أكثر خبرته ازبد وجراثة أقل واحتياطه أوفى مضاهيا إلى ما ترى من اضطراب
أراهم وكثرة محالهم وفور تخطئهم وزيادة توضيحهم في ملاحظة حال من يؤخذ عنه الفتوى
الغيب ذلك ثم أن العلم وإن كان سهلا مكرورا في خواطر الناس عديم معدورية من افخم فيه دون
أخذه من العالم به وأخذ الرخصة له أو حصو الاطلاع له باطراف مسائله فمضى وقع فطرة في
موضع بمسئلة منه ياد إلى هذه منها شيء يحكم به من دون تدبر وتدريب إلى اطرافها وما لعله
دخل فيها ولعله لو تدرب وتبع يظهر له أمو غير أمو وبشر على ما لا يد فيه من الفتوى
لا يثابرون أن خطاه في هذه الحالة غير معدو والفساد الناشئ منه غير مغفول بل بنفس فعله
عندهم خطا فصح أمر فيج وبرد إليه ما مر في الفصل الثاني من أن الفضاة اربعة واحدهم
الجنة والبواقي في النار وغير ذلك فتدبر على أنه لو وجد مكلف يكون أدوا حاله آمن أشير إلى الفاعل
أن حاله حال المستضعفين لا ينفذ حاله حال غيره فتدبر على أن نقول ما ذكرنا مما هو الخطأ
في الخطاب أحد أما إذا كان الخطاب للجماعة عديدة فاضطرر إلى فهم في فهمه شديد الإراء في أخذ
عنه البناء على تشاع وزاع ذلك سبما وصرح الماهر والمطلعون باطراف كلامه بصعوبة الحال
درك المراد من خطابه في غاية الاشكال ولا ينسب ذلك لكل واحد لا يؤخذ المراد منه إلا بقواعد
فعد ذلك لا يتم بجوهر العقل وأهل العرفان يبنى كل واحد من الخطابين المختلفين المتخالفين على فهمه
بأدى نظره على أن قولكم وفهم مرادهم منها أنه أن اردتم الفهم المبني على ضابطته وبشرط أمر وقاعده
فهو فضل دليلكم وعرضكم وإن اردتم كل فهم من كل مكلف يكون كما هو ظاهر كلامهم فواسوا أنما فضيحه
أخرى ما أسوا من حال الشريعة القراء والطريقة المثلى إذا انضم هذا مع ما مضى من المعارف والمفاهيم
بل والتجريب في الجملة بالأمور لا يعرفون المعنى الحقيقي من المجازي المبادر من غير قرينة من المبادر
والاصطلاحات الحادثة من القديمة اصطلاح قوم من اصطلاح آخرين بل والمعنى الحقيقي من النوا
ومؤدى الحديث من فتوى الفقيه فتوا عده بل وربما لا يعرفون الكافية لا يفتنون بالبراهين الخفية
ربما يوهون فرائد لا يفتنون بمجالاته ما فهمو بدبسية الدين واجماع المسلمين وأما لها

تدبر

في خطاب

فإن العلم بمفهوم الأخبار

٢٥

من القطعات وربما ينفذون لكن لا ينفذون حجة غير الكتاب الحديث بل وربما ينكرون وربما
يخرون تجربات أخرى مجزئة ثم التقليد وجوههم الشديد ولغيرهم أشياء وأهنية وقواعد متكررة
الانظر إلى الرجل الذي كان في زمان البافرا يسرق ويصدق به محجبا بقوله نعم من جابا الحسنه
فله عشرتها لها ومن جابا السيئه فلا يجزيها أمثلها معتقدا أن عشر حسنة باء سيئة
سرفانه ينبغي له سبعه عشرها ونفعه وكان يكابر معزة ولا ينهي بقوله ^{وهذه} وكذا الرجل الذي
في زمان الصادق ع يوجب غسل دبره بمخرج الرج ومنشأ خياله ظاهر وامثال ذلك كثيرة منها
تحليلهم نزوح الذكور بقوله نعم ونزوحهم ذكرنا وانا ثا وتطهرهم مني الانسان بقوله نعم
ولقد كنت انا بنى آدم الى غير ذلك فيمكن عن بعض الفضاه انه حكم بدفن حتى شهدا شهوة عوى
في زمان عبيد بن ريث عنه مونه زاعما انه ميت شرعا والميت يجب دفنه امثال هذه الحكايا كثيرة
بل لا حاجة الى الاستدشها بالحكايا فان العجايب التي انا بنفسى مثله بها وشغول بشاهدتها من
كثير من صلحا بلادنا وعلما الذين يدعون معرفة الفقه والحديث المهاره فيها وصر فواطوبلا
عمرهم فيها وربما يدعي جمع منهم درجة الاجتهاد بل وبعضهم افضى بجانه ليستلادون من
الحكايا بان لو لم يكن فوفها ولا باس بالاشارة الى بعضها ليكون غير وثيقها اعلم انهم نفوا حجة
غير الكتاب الحديث ساء ولا يجوزون التمسك به اصلا فاذا اورد عليهم ان يدعي الدين والاجماع
كشف عن قول المعصوم لا يكون حجة قالوا الى حديث يدل على حجة فاورث عليهم بان اكثر الحكماء
ثبت من الاحاديث معونة الاجماع فانكم تستدلون على استحباب شئ بحجة لفظ الامر مع خلوه عن
فرنية ومعارض بل بلفظ الفرض والوجوب ايضا هذا يدل على في الافعال والادكار والادعية في
الايام والليالي والشهور والاحوال وغيرها وبهذه الطريقة جرت حالنا انكم في نصا بنفكم وعلمكم
مع ذلك انكم تكتفون من الاستدلال على وجوب شئ من الاية والحديث بالامر الوارد فيها مع انه
ليس معه فرنية بل انكم تستدلون على محاشية شئ بحض الامر بالغسل والمجزون على جميع احكام النجاسة
بجرت هذا وابن هذا من ذلك وهكذا الحال بالنسبة الى النهي والتجريم وامثال ذلك فاجابوا بانه لم يكن
احاديث اخر تدل على الكتبنا وحكمنا به وتكون مذكورة في مواضع اخر فاعترضت عليهم بان الخوف
الصرف وامثالها لم تقرر فقامع انها ليست بحجة فاجابوا بان الخوف من حديث اهل المؤمنين كل فاعلموا

فَلْيُؤْمَرْ بِالْعَمَلِ مِنْهُمُ الْأَخْتَارُ

٢٤

وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور فاعترض عليهم لم يعتمدون بالعاموس امثال في
 اللغة فاجاب احد منهم بان جميع ما في كتب اللغة معلوم يعرفه كل احد احيان العمل بها وصلنا
 خلفا عن سلف اعترض عليهم لم يعتمدون على قول المتبحر في معرفة الفهر في العشر فاجابوا باننا لا نعتمد
 عليهم بل هي بناينا الفهر في حجم الفهر بلنا الفهر في العشر فاعترض عليهم بانكم تقولون باننا لا نعتمد
 الفهر في مسجيات ذلك اليوم فمن اي حديث تعرفون يوم النهر وفلم اسمع منهم جوابا وكذا لم اسمع
 منهم جوابا من اعترضوا عليهم في علمهم بقول الاطباء وامثال ذلك نعم سمعنا انهم لو افادنا حديثا
 بطل الخو بجده وربما يظهر منهم امثال هذه الاعراض التي ينبغي على علمك اطلاع في الفقه الحديث
 واعترضوا على بعضهم بان القبلة عندنا لا سعة فيها فاجابوا بانهم قد ثبت في الجدل بوضع الجدل
 بينك فقلت من اين تعرفان هذه علامة قبلة بلدك مع ان الظاهر ان الراوي ليس من اهل بلادك
 فاجاب بان له لولم اقل بان قبلتنا قبلة هذا الحديث للفرقة العمل بغير الحديث هذا بطريق كيف يجوز
 بغير الحديث فاصر منهم مع ادعاء على درجة الاجتهاد غير قبلة بلادها بناء على انه لا يوجد حديث
 يعرف من القبلة والامارات ليس محدثين ان علم الهيئته من الكفرة وجد في عبارات بعض الفقهاء
 ان اطراف العراق الشرقية يجعلون الجدل على الحد الامن للشولة عند نزوله للمعجب بين العيين
 ويجعلون المشرق على اليمن الغربي على اليسار فاختار الامارات الثلث الاولى منها مع ان قبلة
 وملا جدهم وقبورهم على فوق الامارات الثانية وهي التي تقضيها فاعده الهيئته وتوافق قول العلماء
 وعلمهم في الاعضاء ثمانية سابقة لساير البلدان والامصار وتشهد له الشواهد والاعتبار ومع ذلك
 عدل عنها واخذ بالامارة الاولى نعمانه انها ثبت بشهادة العدلين بين بعض الفقهاء بعبارة
 المذكورة فاعترض عليهم اعراضات كثيرة وسمعت في الجواب من خرافات شنيعة ومن جملتها ان
 اعترض باننا كيف يعتمد على ما اتهم من هذه العبارة مع ان صريحها ان الامارات الثلث اثباتا
 من علم الهيئته وان الحكم بها من جهة قولهم فكيف تحكم بوجوب جعل الجدل على الحد ويجعل قبلك قبلة
 مثلك على هذه بل تحكم ان ساير الناس لا بد ان يفعلوا كل مع ان علم الهيئته ليس محدثا صافا
 الى انه من قول الكفرة بل صرحنا بحججه العمل به فاجاب باننا لا نضرنا لانه من قبل الجدل الذي
 ذكره من بدال المسلم فانه طاهر من هذه الجهة وان كان في الواقع ميتة وربما يظهر من هذا الفاضل

والامصار

في لزوم العلم فهو الاجابة

٢١

العصر الذي غلا ولما ينهت شاه الحكم بحرفه كل ما يصدر يخرج بالعصر من الاجساد وما يخرج
 بغير عصر وانقوانه وقع في هذه السنة اشباه في هلال شوال فتشهد عند عدد التوار
 فافطرت فاعترض على بعضهم باي حجة افطرت فقلت باليقين الحاصل من التوار فقال هات
 حديثا على حجة اليقين ههنا مع ان الوارد في الحديث ثبوت الهلال بشهادة العدلين ويلاي
 ان بعضا من امثال هؤلاء مني ما راي في حديث من مداواه المرض بالما البارد وامثال ذلك حكم
 بالمداواه بها لكثر من من يدين هؤلاء وطريقهم اتم وربما يحملون اللفظ الذي له معنى حقيقي
 العرف اللفظ مع عدم القرينة على معنى مجاز بسبب المعصو اطلق لنا اللفظ عليه في حديث
 الاحاديث بل وربما لا يحملونه ابداء على معنى الحقيق بل وربما يكون حل اللفظ على معنى الحقيق
 او من قبل الكفر بناء على ان هذا ترجيح لقول الكفرة او الفسقة او سائر الناس على قول المعصو
 واقرار بحجة قولهم وانكار بحجة قوله واجب من هذا ان كلام اهل العرف انهم يحملونه بغير قرينة
 على المجاز الذي اطلق عليه المعصو بقرينة في موضع من المواضع فان في هذه السنة وقع تشابه
 بين ورثة شخص وقع فيه جدتهم عليهم بشرط ان يكونوا ساكنين حول قبره فوقع النزاع بينهم
 حد الحول فاستنفوا عن حد الحول ذلك انفاصرا السابق الذكر فكنيت في قواه ان المشهواته يحمل على
 متعارف اهل العرف لكنه عند ضعف لعدم دليل عليه نعم وفي الايات والاجا اطلاقا على خمسة
 فرائع من كل طرف وازيد من الخمسة حكم عليهم بحمل قول جدتهم حول قبري على ازيد من خمسة وليس
 بيالي انه الاي حد جعل منها على انافول الذين ليسوا باطالين باصول الفقه ولم يكونوا مطلعين
 على ما كفا في الفقه وقواعدهم المعولة واصطلاحاتهم المشهورة مدارهم غالبا في فهم الاحاد
 على ما نجد على تقليد المجتهدين وطريقهم بحسب العادة في درك الحكم منها على تشاهد صار على طبق
 ما راي في اعتقادهم من فتاوى واصطلاحاتهم وقواعدهم فانهم بعد البلوغ بل وقبله ايضا يسمعون
 كثيرا من احكام الفقه على ما هو المشهور بين المجتهدين من بانهم واسايندهم وغيرهم في سنن تلك الام
 في خواطرم ثم انهم يشعرون في قرينة بينهم مثل القيمة الشهيد ارشاد العلامة ونظائرهما وربما
 الجمي مثل جامع شجنا البهائي وامثاله فذكر في ضايرهم فتاوى ثم انهم كثيرا ما يراونون بينهم يار
 مسائلهم فحسب من ابنا الزاولة والممارسة يشهد الركوز والرسوخ ويحصل لهم مضال هذا ان

عندهم

في لزوم العلم بمفهوم الأخبار

٢٤

لهم انبرأهم باصطلاحهم المتعارفة والفنا يدبقوا عدم المداولة مثل كون السنن بمعنى الاستنباط
والكراهة والطهارة والتجاسة بمعنى المعهود في اصطلاحهم وكذا كون الامر حقيقة في الوجوب والحرمة
في الحرمة وكذا كون الجمع اولى من الطرح انه خرج ما خرج بلوافق وبقي الباقي وان الاصل لعدم
الاصل البقاء والاصل الصحة والاصل اللزوم انتهى في العبادة يفرض الفساد امثال ذلك من الامور
التي لم تثبت بعد تحقيقها مطلقا في موضع ون موضع فعل هذا اذا ورد على هؤلاء حديث سبق
اذ هاهنا معنى على وفق ما انشأه من اصطلاحات الفقهاء وفيها لا حظوا خبر الاصل مسألة
بتبادر الى افهامهم ما ربح في اعتقادهم ركن في ضمايرهم من فرائد المجتهدين سواء كانت الفناوى
مدلولات الاخبار الاخرى ولم يكن بل ويكون دلالة الخبر على خلاف فتوهم ايضا نعم ربما يفتنون
بالتخالف فيسأرون بالتوجيه التأويل ولو بالتوجيهات البعيدة والتاويلات التركيبية حتى
صار التوجيه التأويل عندهم هو شئ بل واطرفا عدة في فهم الاخبار واستنباط الحكم منها بل
وربما يصير شيككاً في فهمهم بالتوجيه زيادة الفهم بالتاويل الاحتمالات البعيدة عندهم قريبة
التاويلات التركيبية في غاية الملاينة وربما تصير عندهم على ما يشاهد تلك الاحتمالات والتاويلات
احتمالات متساوية للظاهر مع مشاركة للبناء وبلحجة مذاكرة هؤلاء في الحديث مدارسهم
انما هي تطيق الحديث على فتوى المجتهدين وقواعدهم لا غير نعم ربما ينفذ طائفة من هؤلاء امره على
وهم وان كان يدغم في استنباط الحكم تقليد المجتهد على التفصيل الذي يشترطه الا انهم ربما يفتنون
في بعض المسائل فينبون امرهم على فهمهم وراهم فيصد منهم امثال ما اشترنا اليه من المخرفات ومن
الله نعم على عبده ومخافته لشعره بن نبوة ومنها ج خلفاء عن ان يصح بالكتابة ويتبدل
بالمفاسد الشنيعة انه سلب على امثال هؤلاء العقل عدم التقطن والآفلو كان نبتهون في كل
مسئلة مسألة فكان يصدر منهم في جميعها امثال ما عرفت لما كانت اذ ابقى من الدين ام لا افطنوا
بوجود من الشرع رسمه كلا هذا حال علماءهم واما عوامهم فهم لا يحدث اخذهم الحكم منها في امثال
زماننا من دون تقليد غيرهم ومن غير البناء على قول من سواهم حال عادة وان شئت فلا حظ على اتا
نقول ثبت مما تقدم ومسلم عند الكل ان المناط في صحة الحكم وجواز الفتوى العلم بكون ما حكم به حكم
الله الوافي والظن فعلى هذا حصول العلم بما ذكرتم على تقدير التسليم انما هو بالنسبة الى امثالكم من العلماء

في اطلاعنا بالبحر في الاجتهاد

٢٩

بما خذ الفتاوى واحوال الاصول والقواعد العارفين بكيفية الاجتهاد الاستفناء والبالغين
 الاجتهاد واما غيركم فلا يحصل له تماذكركم وهم فضلا عن العلم لسوخ بطلان مثل ما ذكرتم
 في خواطركم حتى انه عندهم من جنبل بدعي الدين بل بدعي عقولهم حتى انه ذكرنا لعالمهم فتجب
 واشمازوا اسندكم وطهرته لغير العالم فضحك وتجب في تنقير علمه انه على تقدير ان يحصل لغيركم من غير
 العلم ففي كونه مناطا تاما لم يظهر من التأمل فيما ذكرنا اننا وسيظهر التفصيل في انشاء ثم انما ذكر
 بقولكم نعم لو فرضنا ان متكلمنا ان يمكن ان يوافق بان ما اشنا اليه الفصل الثاني عام يقتضي المنع من العلم
 مطر فلو كان يخرج من خارج بليل ولا يجد دليلا على خروج محل التراجع فانه لاجماع لولا نقل الاجماع
 على عدمه ما ذكرتم من الدليل فله حاله واما اصالة الحقيقة فلا يكفي مجرد هافي مثل ما نحن فيه بل
 لابد من ضمنية اصل العدك واصل البقا واصلها وعلى تقدير رجحانها فاما هي بعد بل الجهد كما هو
 الحال في اصل البرائة فتدبر وتماذكركم في هذا الفصل مع الفصول السابقة فظهر صحة طريقه المجتهد
 ووضح غاية الموضوع بالتأمل فيها يندفع جميع الشكوك والشبهات بل ويظهر انها شبيهة في مقادير
 البديهة ولعلنا سوجه الى حال بعضها بالتفصيل انشاء **الفصل السادس** في التراجع في انه لا
 يشترط في صحة اجتهاد المجتهد موضع علمه بجميع الاحكام الشرعية مضافا الى ان اشترطه يوجب
 وامتناع الاجتهاد واسند له عليه بان العلم بالجميع غير مفيد لغير العصوة وفيه تأمل فاما التراجع
 في اشراط اطلاعه على ما يحتاج اليه في جميع المسائل من الادلة بان يكون مجتهدا مطر فصيل به وقيل
 بكفاءة اطلاعه على ما هو مناط الاجتهاد من ادلة المسئلة التي يريد ان يجتهد فيها وحصوله عنده
 ظنه وان لم يعلم امارات غيرها وبعبارة بالبحر في الاجتهاد وحل التراجع على ما حرزنا هو الذي
 ان يكون وهو الظاهر من كلامهم في مقام تحرير المسئلة التي يريد ان يجتهد فيها بالبحر في الاجتهاد انما اذا اطلع
 على امارات بعض المسائل فهو غير سؤا في تلك المسئلة وكونه لا يعلم امارات غيرها لا مدخل له فيها **باب**
 منع الفتوى اذا ربما يكون ما لا يعلم متعلقا بتلك المسئلة وهذا الاحتمال يقوى فيه بضعف او بعدم
 المجتهد المطلق ودر بان انكار حصول الظن بعد العلق بها مكابره بل قد يحصل العلم بالعلم فان المسائل
 وقع الخلاف فيها وادرجها جميعا كغيرها من الفقهاء في كتبهم الاسئلة لا يشرعوا اسندوا عليها وابانها حكم
 العادة بان ليس مدرك غيرها ذكره ولا اقل من حصول الظن المتأخر في هذا الرد نظر من وجوه **الاول**

في الاطلاق والتجزي الارجح

٣٥

ان المفروض خصوص جميع ما هو اماز في تلك المسئلة في ظنه نفيًا واثباتًا لان محل نزاع المتنازعين هو
 ان يحصل للمجهول بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الادلة على ما نجد من تجزيرهم وكون ما حصل
 مناط الاجتهاد في الواقع كيف يقع مع انه لم يظهر عليه صلا لا علمًا ولا ظنًا مع ان الكل متفقون على
 انه ما لم يحصل له الظن بعد المانع من مقتضى ما يعلم من الدليل لا يقع له الاجتهاد على ان الفالين
 بالتجزي صرحوا بان قولنا بانه صورة لا يحصل له جميع الامارات في ظنه نفيًا واثباتًا على ما اشرنا قد
 يكون جازم الدليل في تلك الصورة وهذا الراد بعد تجزير النزاع كالفهم واخياره مذهبا للظالمين بالتجزي
 اسند هكذا اذا اطلع على قبل مسئلة بالاستقصاء فقد ساء المجتهد المطلق فيها فامل وانما
 ان المجتهد المطلق بعد احاطة بجميع مدارك الاحكام وعلمها فاعلم انه يحصل له العلم ودعوى مساواة
 العلم مع الظن كما نرى **الثالث** ان خصوص العلم بالتجزي كما ذكرنا فساد لا ينجح في كيف اطلاع المتأخرين
 على بعض ما لا يطلع عليه المتقدم منهم اكثر من ان يحصل حتى لا مع قصور اطلع على كثير مما لم يطلع غير
 من الفقهاء ولم يذكره في كتبهم الاسئلة لينة وكيفية في حاشية المفاتيح والتجزي مع تمامية جعلها
 في المسئلة وادلتها وما اظن احدًا من المتبعين المطالعين لم يحصل له الاطلاع بشئ من قبلها اشرنا اليه
 مع انه على تقدير حصول العلم له فسادا وانه مع ظن المطلق محل فامل **الرابع** انه على تقدير ما لو
 قلنا بجوهر الظن للمطلق فدعوى التساوي مكابرة لا طاعة على ما اطلع عليه المتجزي على جميع مدارك
 الاحكام وعدا ناسير الاطلاع عليها وخصوص الفوائد بسبب اختلافها بينة الا ان يكون غرضهم
 التساوي في نفس الظن لا مقداره ومرتبته فامل على انه على تقدير تسليم التساوي في مقدار فقيها
 في التجزي محل فامل كما سيظهر في المعاد بعد تسليم امكان التسوية اجاب بان المشك في جواز الاعتراف
 على هذا الاستنباط بالمساواة في المجتهد المطلق فباس لا نقول به نعم لو علم ان العمل بظن المطلق
 هو قدرته على استنباط المسئلة امكن الاحتاق من باي خصوص العلة لكن الشأن في العلم بالعلة لفقد
 النص عليها ومن الجابر ان يكون هو قدرته على استنباط المسائل كلها بل هذا اقرب الى الاعتراف من
 حيث ان عموم القدرة انما هو كمال القوة ولا شك ان القوة الكاملة ابعد عن احاطة الخطأ من القصة
 فكيف يشترط ان قلنا بما يظهر من التامل فيما ذكرنا في الفصول السابقة ان العلة هي العلم بجواز العمل
 بظنه ثم قولنا ان مرادة التسوية المسئلة التسوية بجوازها والتسوية المنوعة التسوية بحسب

بعد ما علمه الغير

فالأطلاء والتجزي في الإجهاد

٣١

الواقع فامل الظاهر ان بعد حصول جميع شرائط المعينة في مطلق الاجتهاد ونفسه الاطلاع على
 اما ان المسئلة تحقق قوة الاستنباط من دون توقف على امر بعد حصول تلك الشرائط والامانة
 جميع مدارك الاحكام والاطلاع عليها انما يتحقق الاجتهاد المطلق من غير حاجة الى شيء اخر ولذا
 تربط جعلوا محل النزاع اشراط اطلاق الاجتهاد ومنشأ من اعم محض عدم الاطلاع فتدبر فاندفع
 العالم الى العلية ثم ورد عليه كذا ظاهرا فسا ما قيل من ان تجزئ فضل الاجتهاد غير معقول اما التجزئ
 الاجتهاد الفعلي ولعل من جوزه انما لاحظ ذلك في مرجع النزاع لفظيا وان شبه عبارات اكثرهم انتهى
 مضى الى ما فيه من المفاسد الاخر الظاهر فمدير وكذا ينبغي دفع السيد الاستدلال اسناد في رد الجواب الاول
 بانه ربما احاط علم المجزئ بجميع الاحاديش المتعلقة بكل ابواب الفقه من حيث انه غير معارض للبلد
 مع عدم قدرته على استنباط ما يتعلق بها من المسائل منها اما نجد من نفسك انك تفقد على ان تعلم
 ان ادراء الحدود بالشبهة ليس معارضا للاصوله الا بطه ومع عدم ذلك على ان تستنبط منه
 انتهى وذلك لان الاحاطة بجميع مدارك الاحكام لا كلام ومع تحقق جميع العينة في الاجتهاد وحصول
 الاحاطة بجميع مدارك الاحكام كيف لا تحقق الفدنه على الاستنباط من ادراء الحدود بالشبهة سيما
 وان تحقق العلم بذلك حتى ينفع ما في مقام الاستنباط الاستدلال ثم الفاضل الثوري رد الجواب الثاني
 ايضا عن ما ذكره العالم ولما كان رده ذلك في غاية الركائز ونهاية الشناعة والغرض من الشناعة
 تقويل بلا فائدة مع ان اكثرها واضحه على من له ادنى فطنة فلهذا لم نعرض لذكره ولم نتوجه الى دفعه
 استدلالا ايضا لصحة التجزئ بموادل على م التقليد خرج العامي لدليل فيبقى الباقي وفيه مع تسليم لدم
 الا ان تبسره العلم وترك ودفع اليد عنه بالبره ولا اقل من تبسره الاجتهاد والكلام فيه وتقليد الورع
 وبنادر غير ما ذكرتم واستدلالا ايضا يكون التقليد خلاف الاصل خرج العامي فيبقى الباقي وفيه ان مع
 البينة سد باب العلم والظن للعلوم المجتبه يكون العلم بالظن هو نفس خلاف الاصل لكن صار
 هذه التصويرة اصلا مع ان اثبات حجة خصوص ظن بالفتح في الاخر يكونه خلاف الاصل في ما فيه وما
 فيل من ان جواز التقليد مشروط بعد جواز الاجتهاد فيه ان الشك في الشرط يقضي الشك في الشرط
 لا العلم بالعلم بالعلم وبثبوت صحة الاجتهاد وجوازه من محض الشك في جواز التقليد لا يخفى ما فيه على
 يمكن فليدليل بان الظن خلاف الاصل ومنع العمل به والفتوى بغير العلم عام خرج المجزئ هذا المطلق بالبد

مع ان عموم ما دل على التقليد
 وجوازه او وجوبه يتجلى

في الأطلاق التجري في الأخها

٣٢

لحمي هادل عليه

فما قبله قبل عرفنا الإختصاص
لشرايطه وثوقه في الجهد
عليها كالتباين وغيرهما من
العلوم الصائغ لأن الأصل
أن كل واحد يجوز له العمل إلا
يظهر المانع ذلك لو كان كذا
ثبت شرايط الاجتهاد لا
اصابة الواقع من كل جاهل
كما هو ظن عند ترمذ

العلمي لا بعد ان يقعد دخوله أو لا كونه عالمًا وعلى أنه تقدير فهو عالم إلا أن فان التجري
أيضًا خارج لعدا ارتفاع التكليف عنه فلا يبين العمل بغيره فالتدبر من الظن الدليل ما هو شيم
التقليد ولا تأمل في أنه خلاف الأصل وأنه ورد النص فيه بالخصوص بالرفع من قطع فمدبر على أن الظن
أن فرض من لا يعلم الرجوع إلى من يعلم والاختم منه أنه مسلم عند الكل فانه يستدلون بجواز اجتهاد
ولا يستدلون بجواز تقليد وظاهرهم أن بعد عدم ثبوت جواز الاجتهاد يعين العمل بالتقليد ^ق قال
في المعالم بعد ما سبق ذكره عنه سلمنا لكن القول في اعتماد ظن المجتهد المطلق إنما هو على دليل قطعي
وهو إجماع الأمة عليه فضاء الضرورة به واقصى ما يوصو في موضع التراجع أن يحصل دليل ظني
يدل على مساواة التجري للاجتهاد المطلق واعتماد المجتري يقضه إلى الدولة لأنه تجربة مسئلة التجري
وتعلق بالظن في العمل بالظن رجوعه ذلك إلى فوضى المجتهد المطلق وان كان ممكنًا لكنه خلاف المراد
الفرض كخافه ابتدأ بالمجتهد وهذا الحاق له بالمقلد بحسب الثالث وان كان بالعرض كخافا بالاجتهاد
ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعد لا فضاء أثبتوا بواسطة بين أخذ الحكم بالاستنباط والرجوع فيه إلى التقليد
وان شئت قلت تركب الاجتهاد والتقليد هو غير معرف فانه في اعراض عليه ولا يمنع الإجماع بأد
ظهور أن هذه المسئلة تمامه شئيل عنها الامام وان العمل بالروايات في عصر الأئمة لم يكن مؤلفا
على الاحاطة بمدارك كل الاحكام وان العلم بالاجماع في المسئلة التي لم يوجد فيها نص شرعي لا يكتفي
يمكن أقول لا يخفى كانه هذا الاعراض أن السؤال عن الامام ليس شرطًا في الإجماع ولم يجعل المقر
أيضًا شرطًا مع أن هذا الإجماع مراد بالضرورة من الدين فان كل أحد يعرف أنه في ديننا أن التكليف
ليس فوق الطاعة وأنه اذا تحقق التكليف استدعى العلم به واستفزع الوضوح الاطلاع على ما يحتمل
أن يكون له دخل في معرفته فان الشارع لا يريد أن يد من هذا وجه بما يجري في بعضه بتبع الاحكام التي
تكون بهذه الحالة فمنه على أن صحة العمل بالجمعة الشرعية لا شبهة في كونها بدعي الدين ظاهر من الحجج
المعصومين بل كثر الامر به في السنة والكتاب المبين ورفع الإجماع على كونه على الوجوب والجملة رجوع
العمل بها من اظهر البيهات في ديننا فضلا عن صحة وثبوت الجمعة الشرعية بين الأئمة لا تأمل فيه
وكون ما يظهر من دليل بعد الاحاطة بجميع ما يحتمل دخوله فيه من جملة تلك الجمعة لا ريب في أن ضرورة
الدين الذي ينظر عند سؤاله عن الامام كغيره مثلاً اذا سمع حديثا من فيه بقرائه دعا في الساعة

في الاطلافي النجزي الاجمالي

٣٣

من اليوم والليل وكيف يتبادر الى ذهنك استجنا من دون توقف على الامر حقيقة في ماذا او وجود
 فنية مع ان كونه حقيقة في خصوص المستجنا ظاهر النفس امضا الى ان يسلم على الامر بغسل النبي ^{تبارك}
 الوجوب بل الجاشية مع ان الظاهر عند سؤال الامام عن ان الدعاء في ساعة كذا مستجيب ولا وفي عليه
 نظايره وهي غاية الكثرة فتدبر وما ذكره من ان العمل بالروايات فيه انه ما ادعى الاجماع على
 النجزي بل ادعاه على صحة فتوى المجتهد المطلق ولا شبهة في ان المعاصر للعصوة المحيط بدارك ما صد
 عنه من الاحكام علم بما يفهم من الرواية صحيح اللهم الا ان يكون مراد المعترض بغير الاجماع لا الفصح
 فيه ان اسعبارنه وفيه ان ثبوت الاجماع القطعي مجرد ما ذكره لو سلم اما هو بالنسبة الى الناس
 في زمان المعصوم ومن عاينهم من المطلعين بالامارات الاصطلاحات الذين لم يقع بالنسبة اليهم ما
 اشترى اليه من الاختلاف بل ربما كان يحصل لهم العلم بكون الكلام كلام الامام وما يفهمونه منه اشارة
 او الظن الذي لا شبهة في جحده وحصل لهم الحزم بجحده ولم ينسب لهم ما ينسب للناس الاجزاء واتخاذ
 نفسه مع من لا ينسب الحكم محل اتمل كيف الشيعة في زمانا باقية وتمكنه من اظهار الحق ما كان
 يعرفون الحلال والحرام وسائر الاحكام على وفق مذهبا بل وربما كان ضرر مذهبا خفيا عليهم
 ومن اصول الدين ايضا الظاهر في الفرع كانوا على مذهب العامة ولذا ترى الزيدية هكذا حالهم
 ان الباطنية ابغهم قد راغوا في الاحكام على حجة حصلت له التمكن وجد المصلحة ثم من بعده الصادق كذلك
 ومع ذلك كان كثير من الشيعة يقولون بان العامة معتقدين انه شرع الله حتى نجاهم وحدثهم عن
 الخاتم الهم والاختلاف يقولون واما هم بالرجوع الى انفسهم هكذا كان حجج الله من بعد ما كانوا ^{نظروا}
 قد امنوا بالاحكام وينبغي عن الاختلاف غيرهم وربما كانوا يقولون لهم كل شيء مطلق حتى يرفقه
 او يقولون اذ لم تعلم حكما فائت فبها العامة فاحكم فخذ بخلافه او يقولون اذ لم يرد عليكم حديث
 حكم فخذوا بما رواه العامة عن علي بن ابي طالب في مثل ما ذكر بل في زمان واحد بل كان بعضهم
 مطلعا على حديث بعض البركة فعلوم عند اتخاذ تكليفهم في زمان واحد بل وتكليف واحد في
 زمانين فما ظنك بخالفنا وزماننا بالنسبة الى حالهم وزمانهم وبسطنا الكلام في المقام في سالتنا
 في الجمع بين الاخبار وبالجملة اسباب التفاوت بيننا وبينهم كثيرة فكيف يحصل القطع بما ذكره
 بان حالنا ايضا كذلك انه اجماعي لا اتمل فيه انه ليس اجماعيا بل وربما يظهر كون خلافه اجماعيا

في الاطلاوع المجري في الاجتهاد

٩٥

على انه لو تم ما ذكرته لزم عدم اعتبار اطلاوع المجري على جميع امارات المسئلة التي يرتبان
فيها وعدم اعتبار الشرط المعبر في الاجتهاد ايضا فارجع الى القول الذي شرنا اليه الى بطلان
ومقاسده في الفصل الخامس وهو خلافنا يك وخلافه فرض المسئلة ومحل النزاع وليس
كلهم مع القائلين بامثال ما ذكرناه من اشاعة قولهم وزباده وضوح فساد لا يضر قوله فاما
ذكره من ان العلم بالاجماع آه ففساده غير خفي على الخبير ثم اعرض عليه بضم بيان قولك وقضا
الضربة به ان اردت به العقل من غير ملحظة امر خارج فظاهر البطلان وان اردت به لخطاة
اذ الخلق المكلف العمل بالاحكام الشرعية لا اجتهادها فالبدية تحكم بتقديم العمل بالحجة الشرعية
على التقليد فهو صحيح لكنه مشترك بين المطلق والمجري **قول** مراده ما اشترنا اليه في الفصل الرابع
بالفصل على ان اجتهاد المجتهد المجري ليس الا العمل بظنه ولم يعلم بعد كونه حجة شرعية ولا يمكن
لاحدنا مل في ترجيح تقديمه ثم اعلم انهم اعرضوا على ما اوردته من الدور مبع لزمه اما لا يتحقق
المعابرة اوله انعكاس التوقف الظاهر في هذا الاعراض منشأ العقلة لان الظن من حيث هو
هو ما ليس يستند الى العلم لا يكون حجة الا ان يكون ظن المجتهد كما تم تحقيقه في الفصول السابقة
وقال في حاشيته على الاصل الذي يذكر بعد هذا الاصل في العلم عند قوله ولا بد ان يكون الا
على كل اصل منها المراد هنا الاستدلال المحصل للقطع اذا كان محصلا ممكنا واما لا يستدل الى
تحصيل القطع في حكم المسائل الاجتهادية فيعتبر البناء على الظن فيه سبوا لاجتهاد عليه وهذا
المقام مما خفي تحقيقه على العلماء الاعلام فينبغي معان النظر فيه انتهى فعلى هذا الاختلاف في لزوم الدور لان
علم المجري يصح عمله على ظنه والدليل الظن الدال على مساوئه للمجتهد المطلق هو موقوف على علم يقين
الاجتهاد المجري وهذا موقوف على علم يصح عمله على ظنه ولو شئت بدلت العلم بالظن في المقام
فان الدور لا يزم ايضا مع لزوم مفسدة اخرى وربما يجاب عن الدور بان المنازع فيه هو التخي
الفروع واما الاصول فياجاز اجماعا وجعل حاصل الجواب ان القطع هو الاجماع دل على جواز العمل
الحاصل في المسائل الاصولية وفيه منع تحقق الاجماع على ما ذكرته كيف المشهور بل كان يكون اجماعا
ان الظن في الاصول غير معتبر فندبر ولو سلم فاجماع الاصوليين يعني مجر اتمام حصول القطع منه
محل نظير الظن عدمه واجبا يصح عن الدور بان بقا التكليف عند التكليف لا يطاق قطعان

في الاطلاق التجري في الاجتهاد

٣٥

بقضيا الاكفأ بالظن في هذه المسئلة اذ لا بد له اما من اجتها او تقليده ^{حيث} لا قطع لا
 كذا لا قطع لتقليد وفيه ان هذا لو تم كان دليلا علميا على نفس التجري لا دخل ^{سطر} لوالا الظن به
 الدوراما هو على تقدير ان يكون دليل التجري هو الظن فيكون ما ذكرت منعا لما ذكره بقوله و
 افضى ^{بعض} في موضع النزاع ان يحصل دليل ظني للقول و اعناد التجري عليه الى الدوراما
 جعله منعا لهذا ^{الذي} مع انك منعت ان يصح بقولك ان الادلة التي ذكرناها بوجوب قطع
 بجواز التجري مع ان ما ذكرته ههنا كان بعضها حد تلك الادلة او من قبيلها وهذا شرا ^{اذا} البتة و
 عنه فلا حظ واما مل على انه على تقدير ان يكون هذا دليل على حجة الواسطة اعني الظن الدال
 مساوات التجري لاجتها المطلق فهو انصح من ذلك لهذا وقد عرفت حاله مع ان افضى ^{عليه} ايضا
 من ما ذكرت بخير العمل بهذا الظن لا يغيثه و تحت كما هو مراد الفائلين بالتجري في تقبيده لا قطعي بل
 فاعناد التجري عليه يقضي الى الدوراما على ان تحصيل القوة الكاملة ممكن كما هو المفروض من المسلم
 فكيف يقضي عند التكليف بالايطاق الاكفأ بما ذكرت فان ^{مقتضى} ذلك لا يمكن بعض الناس من
 قلت مراد الفائل بالتجري شوا به مع المجتهد المطلق مطم فامل وبالحكمة مفا سدا ما ذكرت ظاهرة
 تحتاج الى باده النظر ^{بل} و اعرض عن قوله مستبعد بان التعلو بالاسبغ في امثال هذا لما
 من مثله مستبعد في ان لعل مراده ان التركيب غير معترف فيكون مستبعدا ومن جهة استبعاد
 يحصل الاطمينان به قد عرفت انه لا بد من الاطمينان ^{فان} في الذكرى عليه اي على صحة التجري فيه
 في مشهور ابي حنيفة عن الصادق انظر الى جبل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجلوه بينكم فاضيا فانه
 قد جعله عليكم فاضيا ^{العلم} فاضيا فاهم بما لا يكا يحصل المجتهد المطلق فضلا عن التجري
 مضى الى ان الحد يظن مع انه على تقدير حصول العلم فلا نزاع اذا ظهرت تراجم فيما اذ حصل الظن اعلى
 انه لا نزاع في تجري الاجتها الفعل وانه لا يجب الاجتها في موضع العلم بجميع الاحكام فتدبر ^{الاجتهاد} النافق
 بان كما ما بقدر جملة به يجوز تعلقه بالحكم المفروض فلا يحصل ظن عدم المانع من مقتضى ما يعلم من الدليل
 واجيب بان المفروض حصول جميع ما هو اماراة في تلك المسئلة في ظنه نفيها واثباتا اما باخذ عن مجتهد
 بعد تقرير الائمة الامارات وضم كل ^{بعض} الجنس ^{بعض} اقول ^{بعض} ان حصول الظن له لا يعلم حجة لان الاصل عدم
 الحجة ولا يخرج قياسه على ظن المجتهد المطلق قياس مع لك مع الفارق و ما يصح ما يظهر منه في وجه

قد عرفت انه مع

مطلوب

فِي الْأُطْلَاقِ الْخَيْرِيِّ الْأَجْمَعِ

٣٤

النظر في هذا الكلام ايضاً فانكم لا يجوزون اجتهاده ولا تعينوا لهذا عليه التقليد مع انه ايضا
 ظن ليس العمل به دليل قطعي من اجماع او غيره وما مر من ان ظاهرهم انه اذا لم تثبت صحة الاجتهاد
 فبغير التقليد ففقد وصول ذلك الى حد الاجماع وحصول القطع بسببه غير معلوم وما مر من ان
 فرض من لا يعلم الرجوع الى من يعلم ففقد ذلك مسلم بالنسبة الى غيرهما المعتبرين في العالم الذي
 يعلم ان الحكم كذا اما الذي حصل له الظن بعد بذل جهده بقدر وسعه فلم يعلم انه ليس عليه بعد ذلك
 شيء لانه لا يكلف الله نفساً الا وسعها فغير معلوم بعد المشك بعد جواز خرق الاجماع على تقدير
 جوازها في المقام لا ينفع شيئاً من المذهبين بتوجيه على هذا الدليل ايضاً اشراط الاطلاق على جميع
 مدارك الاحكام بالنسبة الى كل مسألة ^{مستقلة} بحيث يطالع على انها هل له دخل فيها ام لا خرج عظيم ومنها
 للملة السخنة السهلة وبإي عن خصوصيات التكليف الواردة والنتج فيها وفي سائر الاحكام ايضاً
 وكذا الاحاديث الخاصة الواردة في التوسعة لاصل عدلها بل الظاهر انه لم يوجد مجتهد بهذه المثابة في
 المسلمين كما لا يخفى على المطلع باحوال الماهرين منهم المشهورين فضلاً عن غيرهم بل لا يبعد ان يقال انه
 تكليف على الاطلاق بعد ملاحظة ان كل احد قبل ما هو معاشه الضرورية وسائر افعاله اللازمة
 العادية ومنحجب بحسب العادة بالافاق السماوية والارضية في بدنه واهله واقرابه واصدقائه وما
 وفي أيامه ودعوه واعوامه سيما بالنسبة لبعض الافاضة مثل زماننا الذي جعل الولدان شبيباً
 واشتباهاً حواله بحيث تعلم عداند اس ذكره الى يوم القيمة بغية عن اظهار شدايد سهل الله امورها
 وبسرعة تارة بمجد اله ومشهور وظاهر ان لكل شيء افة وللعلم افاض خصوصاً بعد العلم اليقيني بان كل
 مكلف مكلف بدفع خلافه الدائم مثل الحسد والكبر والعصبية والربا والعجب امثال ذلك من الصفات
 الرذيلة المهلكة التي هي ام المهلكات اصل المفاصل صاحبها عار عن رتبة الاشياء بل وادون رتبة
 البهيمية والشيطنية والتاكيدات والتهديدات الواردة في محكمات الكتاب السنة المتواترة والاحاديث
 القطعية فوق ما ورد بالنسبة الى غير هاتين شيئا كما لا يخفى فضا الى ان وجوب دفعها واهميتها يدعي
 الذين بل يدعي بان جميع الملبين بل يدعي عقول جميع العالمين غير خفي ان ذلك يحتاج الى مجاهد
 كثيرة ورأى ان لا يذبح الظاهر ان ذلك شرط لخصوص الاجتهاد وتحقيق القوة القلبية المعيرة وفي
 الحديث لا محل للتوسيع في الاستيفاء من الله بصفاء سره واخلاص عمله علانية في زمان من ربه وكل حال

الا ان عموم ما دل على صحة
 التقليد يقتضي ذلك

فما يحتاج اليه المجتهد للعلم

٣٧

وذلك لا يحل الفضيحة في الحلال والحرام بين الخلق الا ان كان اشنع الخلق من اهل زمانه بالنسبة الى
 وقال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وايضا المنة وارثا لابننا وعزلة ابننا بنى
 على ان العدالة المعبر في المنة لا تحصل بسهولة فتدبر وكذا خصوا بعد ملاحظة ان الانسان مطلقا
 من العباد بل مخلوق لاجله قال الله تعالى ما خلقنا الجن والانس الا ليعبدن وبالحكمة دائما يطلب
 القرب الى حضرته والتوغل في ذكره والمناجات مع جنابه والتوجه الى محبوبه الايمان بمطلوبه
 الله واياكم حلاوته وعملها فلو سار بآدائه وشغلنا بذكره وهبنا الحجة فحشيت
 والدائم في الاتصال بمحمد وعترته امين امين يا رب العالمين بل النعمة انهم مفقودة للعلم
 قال الله تعالى ثم انما من الناس بالبر ونسوا انفسكم الاية فتم وكذا خصوا بعد الشاعلي عدم جواز التقليد
 في الاصول هو المشهور الى غير ذلك من حق القيام ان المكلف بعد التوسل التمام الى الملك العلام و
 اليه اعطا التوفيق والاعانة والهداية لا بد ان يحل نفسه بخلة نامة منه ثم يلاحظ ما اشرفنا
 اليه الفضل والسابقة وما اشرفنا هيئتها ويسلك بينهما وبينه على ما حصل له من الاطمینان بعد
 ملاحظتهما وينبغي ان يجتنب ما يمكنه لكن لا الحديص عليه حرجا وايضا بما يؤدي الى
 فيجزم المكلف من العباد ولذة الطاعة بل بما يجرب عليه الامر بالكلية وبالجملة ربما يكون
 الاحياط خلافا لاجتياها هذا نانا الله واياكم سوا الطريق محمد وآله الاية الهدا عليهم السلام
الفصل السابع فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم **الاول والثاني والثالث** علم اللغة
 والقصر والخوض وجه حينما هذه العلوم اتانا فاشرفنا الى ان المناط في كلام الشرح زمانه و
 وقته فحقيق الالفاظ ومجازاته المتعارفة في ايامه مثل ظهر غف في قوله افضل الصدقة صدقة
 ظهر غف وامثال ذلك في غاية الكثرة وبظهر اكثرها من هابة ابن الاثير وجمع الجوين وغيرهما فاعل
 هذا تفوق العرب الذي لم تقبل العلوم ولم يلاحظها لاشك في انه لا يفهم من الايات والاحبار
 الا بعضا منها كيف لا يكون كذلك ونحن نشاهد فقهاءهم وعلمائهم العالمين بالعلوم المذكورة
 في كثير من المواضع لعجزهم عن اجوبة تلك العلوم او كلام الماهرين فيها وتحققا للمذكورة
 بالنسبة اليها وهذا يدبرهم وطريقهم من دوحفاء وناقل وغير خفي على المتأمل المنصف ان
 الجاهلين بالعلوم المذكورة الغير المراعين باهااد وحالهم يربثن في الاجتياح اليها بالنسبة

فَيَا مَجْتَهِدِ الْعِلْمِ

٣٨

الى ما لا يعرف ولا يفهم ظاهراً واما ما لا يفهم فاما ان يكون بالفهم المتعارف في الحواشي واما
 بالترجيح في الطبقة والاحتياج الى العلوم بالنسبة الى الثاني ايضا ظاهر لما عرفت من ان العشر امثلاً
 هذه الطوائف اما هو من المجتهد بعد بذل جهده بالتفصيل الذي هو اما الاول فنقول لا شبهة
 في غير اصطلاح ما من الشئ بالنسبة الى كثير من الالفاظ والعبارة فان كثير منها يقتضي ان ليس
 اصطلاح زمان الشئ مثل الرطل والوفية وامثالها وهي كثيرة مجدها بالنبع والملاحظة
 جملتها انما هي بغير نقد وان لفظ العشر قوله تعاليها العزل انكر لسارقون وقوله تعاليها
 التي اقبلنا المراد منه الذكر يعني الرجولة من جهة ان معنى لك اللفظ في اصطلاح هذا الاصل
 هو هذا فربما يزعمون ان منع تعليم النساء سوره يوسف من هذه اللفظة وربما يتبعون من ذكر
 هذه اللفظة في القرآن وربما يشيخون من فرائد الاية المنضمة وبالجملة مثل ما ذكرنا كثير من
 مطلقاته انه ليس باصطلاح زمانه مثل لفظه الستة والفرض امثالها وهي ايضا كثيرة ومنها
 مشكوك كونها كذلك مثل لفظ الوجوب الطهارة والنجاسة وامثالها وهي ايضا كثيرة ومنها
 مطلقاته كذلك مثل لفظ السماء والارض ثم وامثالها وهي ايضا كثيرة وجميع هذه الشقوق
 ذلك العبر على وفي اصطلاح زمانه من دون تميز وتخصيص احكامه بالنسبة الى الكل على السوية
 الجازات فالحال الذي لا يخفى في الجمل المركب وقد شرفنا اليه سنسبئ بغيره وقد ذكرنا
 ظهر في ما قيل في مقام نفى الحاجة الى هذه العلوم ان العبر في الفح بعد ما تبين الاحاديث اطلع على
 عرفنا القرآن والحديث يتبعه مستغني عنها انتهى ذلك لا نأري انفصاً العالمين بالعلوم المذكورة
 الماهر في الكتاب الحديث البالغين اقصى درجات النبوغ فيها الذين قرأوا الاحاديث مرات متعددة
 عند مشايخهم الماهرين في الحديث العلوم المذكورة واخذ منهم اجازات متعددة وصرفوا كثير من
 عمرهم في مطالعة تفاسير الكتاب شرح الاحاديث المتعلقة والحواشي المكتوبة لها والتحقيق
 الصادرة فيها ومارسة العلوم المذكورة ومزاولةها وملاحظة خصوصيات مسائلها الاجل
 خصوصيات المقامات فاما مع ذلك فربهم غير مستغنيين عن طالع بصير في تحصيل كتبها وضبطها وتزيم
 في مقام التدبير المذاكرة والمطالعة لا يحيط لهم عن مطالعة كتب تلك العلوم وملاحظة الشرح
 والحواشي لا اقل ما يكتبونها في هاشم كتبهم الحديث تحت سطوحها اما انجيها في تفسيرها ما لا

ومنها ما يبين انه كذلك مثل
 لفظ الماء

فما يحتاج إليه المجتهد في العلوم

٣٩

يتبعه وحيث ان المتقدمين من فضلائنا والمؤخرين منهم ديدنهم وطريقهم ذلك ووجدناهم
 تناديه وكلما هم صريحون في ان هذه اللفظة وهذه العبارة مثلا كذلك يقول بسوء
 الاصمعي امثالهم او بما يقولون ^{عليه} ما قاله اهل اللغة او على ما هو في كتبهم وكثيرا ما يتمسكون
 باشعار امرئ القيس وامثاله الى غير ذلك بل وهذا المنكر التام في بعض حاله خالم وطريقته ^{تسمى}
 في المطالعة والتدريس فضلا عن الافناء بل على ما شاهدنا حاله اسو من خالم واجتباة
 وازيد بل وليت شعري في اوقاتنا نكاد نرى رفع يده ويمسك نفسه عنها ثم يترك وينفي وهذا يقص
 منه العجب فاذا كان هؤلاء خالم فكيف يكون حال العربي الخ في امثال زماننا على انه بدعي
 ان يبع التولية والمخافة والمراعاة والكال بالكال واسنان الابل في الزكوة والسناء والربي
 نكاح الشغار وظهور غنى وابوك الله وامثال ذلك مما لا يعد ولا يحصى لا يقع للتبع بالنسبة
 اليها مع انه ربما يحصل من التبع الظن بما هو خلاف الواقع قطعاً وظناً وانه لو اطلع علم
 العلوم بحصل القطع بفساد ما ضل الظن به او يرتفع ظنه او يحصل له الظن بمغض خا
 الجرم وعند هذا المنكر ان صبغة الامر حقيقة في مجرد الطلب مع انه على اخطا بعض الاجاز
 الظن بكونه حقيقة في الوجوب مثل قول الراوي في حكاية قصر الصلوة اما قال الاجاح ليقول
 افعلوا وقول الصادق في حكاية ملاقات هشام بن الحكم مع عمر بن عبيد حيث قال له اذا مررتكم
 بشئ فافعلوا وامثال ذلك في حديث ان المهدي قال للكاظم كيف تقولون بحرفه الخبر لما يعرف
 النبي عنهما دون الخبر فقال في الجواب بحرفه من قوله نعم اما حرم عليكم الاية وامثال ذلك كثيرة
 وجميع ذكر اذا كان لم يعرف العربي الخ للعبارة واللفظ مغني مجتهد في ما تناوله فهم شيئاً واما
 اذا عرف فهم بحسب اصطلاحه فتبعه كيف يفعله اذ لو لم تكن فرينة يفهم بحسب اصطلاحه لزم انه
 وقع بخوض وهو ظاهر فان لنا اذ وجد كثرة الاستعمال في معنى غير معنا الاصطلاح ليطهر عليه
 كونه حقيقة في اصطلاح الشرف قلنا هذا ايضا محل تأمل ونظر لان استعمال العام في الخاص
 الكثرة حتى شهرة ما من عام الا وقد خص ومع ذلك لم يجر العام حقيقة في الخاص بعنوان
 الاشتراك فضلاً عن البعدين ان يكون الخاص حقيقة دون العام وكذلك استعمال صبغة الامر
 الاستحسان مع ان المعصومين يكثر ون الرواة في غاية الكثرة وما جمعهم اليهم وسؤالهم باهم

اصطلاح امرئ القيس في قوله ما شاهدنا حاله اسو من خالم واجتباة

هذا اذا لم يقع فهم منه
 اشرا واما اذا وقع وهم
 فالامر واضح

فَبِمَا نَحْنُاجِبُ إِلَيْهِ الْجُحْدُ الْعُلُو

٢٤٠

وَمَحَاوِرُهُمْ مَعَهُمْ بِلُغَتِهِ مِنَ الْكَثْرَةِ مِنْهَا هَذَا فَعَلَى هَذَا لَوْ انْفَقَ مِنْ وَاحِدِهِمْ بِالنَّسَبِ إِلَى وَاحِدٍ
 مِنَ الرِّقَاءِ فِي مَحَاوِرِهِ مِنَ الْمَحَاوِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ غَيْرِهِ بِالنَّسَبِ غَيْرِهِ كَذَلِكَ وَهَكَذَا يَنْفَقُ كَثَرُ الْجَاهِلِ
 مَعَ أَنْ قَبْلَ هَذَا لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ جَزَاءُ مَا يَبْهَتُهُمْ كَوْنُهُ حَقِيقَةٌ فَتَدْرِي عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَمَّ هَذَا فَأَمَّا بِالنَّسَبِ
 الْكَثِيرِ الْأَسْتَعْنَاءِ فِي مَعْنَى الْفَرْقَةِ وَلَعَلَّهُ قَلِيلٌ فَكَيْفَ يَسْمُنُ وَيَعْنِي عَلَى أَنَا نَقُولُ نَحْنُ نَحْتَاجُ إِلَى الْعُلُو
 الْفَوْهَةِ وَالْعِلْمُ يَطْلُقُ عَلَى نَفْسِ الْمَسْأَلِ وَالْعِلْمُ بِهَا أَوِ الْمَلَكَةِ فَلَا ضَرَأَ صِلَا لَوْ عَرَفْنَا الْمَسْأَلَةَ مِنْ طَرَفِ
 الْخِرَاءِ كَانَ فِي غَايَةِ الصَّعُوبَةِ وَالطَّرِيقِ الْمَعَارِفَةِ فِي غَايَةِ السَّهُولَةِ فَتَرَى الرَّابِعَ عِلْمَ أَصُولِ الْفَقْهِ
 بِالنَّامِلِ فِيمَا ذَكَرْنَا فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ يَظْهَرُ الْإِحْتِجَاجُ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ مِنْ جِهَاتٍ مُتَعَدَّةٍ وَلَا يَبْقَى
 لِلْجَاهِلِ شَيْءٌ فَضْلًا عَنْ الْعَالِمِ وَلَا بَأْسَ بِالْإِشَارَةِ فِيهِهَا إِلَى جِهَةِ الْجُمْلَةِ فَقُولُ بَأْسَ التَّكْلِيفِ
 الْأَحْكَامِ فِي مَا نَأْوُ وَنَجُوسُفُنَا فِي تَحْصِيلِهَا وَعَدْبُهَا هُنَا لَمَّا كَلَّ ذَلِكَ فُطِعَ وَمَرَجَعُهُ الْقَطْرُ الَّذِي
 يَعْرِفُ مِنْهَا تِلْكَ الْأَحْكَامَ مَحْضَرٌ فِي الْكُتُبِ النَّسَبِ وَأَنَوَالِ الْفَقْهِ وَحُكْمِ الْعَقْلِ فَلَا يَبْقَى مِنْ هَذِهِ
 أَنَّهُ هَلْ يَحْتَمِلُ مِنْهَا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ أَمْ لَا وَعَلَى الثَّانِي فَهَلْ يَكُونُ الظَّنُّ الْخَاصُّ مِنْهَا حُجَّةً أَمْ لَا وَإِذَا
 طَرِيقًا إِلَى حُكْمٍ فَهَلْ يَكُونُ حُجَّةً فَهَلْ الْأَصْلُ فِيهِ الْهَرَاءُ أَوِ النُّوْقُفَا وَغَيْرُهَا وَإِذَا حَصَلَ الْفَارِضُ مِنْ
 الطَّرِيقِ فَهَلْ يَكُونُ لَهُ عِلَاجٌ أَمْ لَا وَإِنْ الْعِلَاجُ فَإِذَا وَجَدْنَا ظَهْرَ حُجَّةٍ حَاجَةٍ إِلَى مَبَاحِثِ الْجَمَاعَةِ وَنَحْوِ
 الْقِيَاسِ الْأَسْتِصْحَاحِ وَالْأَصُولِ وَالْفَارِضِ الرَّجِيمِ بِلَوْ بَعْضُ مَبَاحِثِ الْكُتُبِ بِنَصِّ ثَمَرَةٍ لِمَا وَجَعَ الْكُتُبُ
 بَعْضُ الْإِخْلَافِ لَمْ يَكُنْ مِلَّ النَّسَبِ وَالتَّخْصِصِ الْوَهْمِ وَالنَّشَابِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ فَلَا يَبْقَى مِنْ مِلَاحِظَةِ
 الْعِلَاجِ بِالْفَقْصِلِ الَّذِي فِيهَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَمَّ إِجْوَازُ الْعَمَلِ بِالْعَامِ قَبْلَ التَّخْصِصِ الْمُخْصَصِ فَلَا يَبْقَى مِنْ
 مِنْ مِلَاحِظَةِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَيْسَ بِهَيِّ الْعَقْلِ وَالذِّهْنِ وَصَافِعُ كَرَامَةِ الْأَوَاءِ الْفَقْهُ الْمَطْلُوعِ الْمَاهِرِ
 الْمُبْتَغَى بِلَوْ شَاعَ وَزَاعَ خِلَافُ ذَلِكَ حَتَّى كَادَ يَكُونُ خِلَافُهُ أَجَاعِيًا وَقَدْ عَرَفْتَ جِهَةَ الْقِيَاسِ وَحَقِيقَةَ رَأْيِهِمْ
 هَذَا كَيْفَ يَنْتَسِرُ عَنِ الْمِلَاحِظَةِ أَصْلًا وَلَا يَسْتَبَاعِدُ مَا عَرَفْتَ أَنَّ الظَّنَّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِأَنَّ الْجُحْدُ الْعُلُو
 يَذَلُّ جُحْدُهُ بِقَدْرٍ وَسَعَةٍ مِنْ هَذَا ظَهْرَ حُجَّةٍ حَاجَةٍ إِلَى بَعْضِ مَبَاحِثِ الْكُتُبِ الْعَامِ وَالْخَاصِّ الْمَطْلُوعِ
 وَمَبَاحِثِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ الْحُكْمِ وَالنَّشَابَةِ أَكْثَرُهَا مَرَّتْ بَعْضُ الْفَاطِ الْكُتُبِ السَّنَةِ لَا يَفْرُغُ مِنْهَا
 الْحَقِيقَةُ حَتَّى يَبْنِي عَلَيْهَا عِنْدَ الْفَرْقَةِ وَبَعْضُهَا يَفْرُغُ لَكِنْ لَا يَفْرُغُ بِأَصْلَاحٍ مَا نَا الشَّمِيعَةُ بِدَقِيقَةِ
 الْمَنَاطِ وَقَدْ أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فَلَا يَبْقَى مِنْ تَحْصِيلِ الْمَعْرِفَةِ عِلْمًا وَطَنًا يَكُونُ حُجَّةً وَمِنْ مِلَاحِظَةِ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ قَالِ الْعِلَاجُ

فما يخرج اليه المجتهد من العلوم

٢١

ما ذا وطريق العمل الى شيء يكون ومن هذا ظهر وجه الحاجة الى مباحث الحقيقة الشرعية والامر
 المشق والعمو والخصو وامثال ذلك ثم انه ربما يكون ظاهر خطابا للكتاب السنة يقتضي امرا
 وبإحدى النظر ان العقل بل والعرف يقضي خلافه ومن ثم صاحبه نزاع اهل العلم
 شاع نزاعهم فيه اشهر بحسب ما استمر فعله هذا لا بد من التأمل والبحث حتى يعلم ان العقل في الواقع
 ابعنه مفضل لخلافه لا وعلى الاول كيف يكون الحال مثلا اذا ورد الامر بشيء على سبيل العموم او
 الاطلاق والنتي عن اخر كذلك وجدنا بعض الافعال خروا للشئ الذي امر به والشئ الذي نهى عنه جميعا
 فعلى هذا مفضي ظاهر الامر والنتي وعموما ان يكون ذلك الفعل طاعة وعبادة صحيحة وحراما معاكرا
 بادي النظر انه كيف يصير الشئ الحرام واجبا والمغوض مطلوبا والعصيان طاعة وادعى اكثر المحققين
 استحالة ذلك اشهر ذلك عنهم بحيث يخاف على محصل بل لا غار في فعل هذا كيف يشتر للمجتهد
 التدبر في ذلك وعدا العلم بان الواقع كيف يكون وقس على هذا نظايره من ان الامر بالشئ هل يقتضيه
 النهي عن الضمان لا وان اجاب في المقدرة هل يقتضيه اجبا بقدرته ام لا وان التكليف بالشرط هل
 مع انقضاء شرطه ام لا فتدبر ثم انه بملاحظة جميع ما ذكر ومشاهدة الاختلافات الكثيرة الاخر على ما مر
 اليها يعلم الاحتياج الى مباحث الاختصاص والتقليد بالجملة احتياج المجتهد الى هذه المسائل بل يدهي وليس
 احدا الطرفين في هذه المسائل بل يدهي حتى يستغنى عن ملاحظتها وتدوينها فظهر ان الاحتياج الى امثالها
 من مسائل اصول الفقه بل يدهي لو كان بعض مسائله بحيث لا يظهر مما ذكرنا بل هذه الاحتياج اليه فلا بد
 ملاحظة ذلك لعله يظهر الاحتياج اليه لو يظهر على مجتهد عد الاحتياج اليه فهذا كيف ينفع المجتهد الاخر
 لعل ذلك الاخر لو لاحظ في عرف الاحتياج اليه اذا اذها مختلفة والاطلاع والنظر لها دخلنا
 اذ لعله يكون مطلعا على امرا او ينقطع به فيظهر سببه لاحتياج اليه على انه قد عرف ان المعبر
 هو من المجتهد بعد ذلك لجهده في جميع ما يجتهد ان يكون له دخل في الوثوق وعدا الوثوق وهذا وجه الاحتياج
 الى علم اصول الفقه شامل لجميع مسائله وقد عرفنا ان المطلعين الماهرين المتبحرين المتقنين الورديين
 بانه لا بد من الاجتهاد من معرفة اصول الفقه بل بعضهم صرح بان الاهم والعدة فيه انما هو معرفة فعل
 لو كان الفقيه ايا من الشوايت سلبا من الغايب كيف يطعن بما يظهر عليه مع عدا اطلاعه على اصول الفقه
 وهذا انصاف شامل لجميع مسائله فانه على انك لو نبعت ببار العلوم وجدك كثير من مسائلها بحيث لا يجتهد

كسابقه

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٤٢

الاجم

البها عند نظير اصول الفقه فعلى هذا لا يضرنا ما قلنا من ان علم الاصول يحتاج اليه المجتهد فثبت
وبالحكمة لا شبهة بداهة الاجتناع اليه بل لو انه لم يكن انصف وجد ان الامر على ما قال بعض المحققين
والعمد في الاجتناع هو هذا العلم وانه لا بد من معرفة نامة ومهارة زائدة في هذا العلم وان من الفصول
فيه بعد امثالها اشرا اليه الفصل الخامس من الخزائن السبعة والخزائن الفقهية وكذا من
المهارة فيه من الشكوك والواضحة الخربة للدين والشبهة الواقعة في مقابل البدعة الفقهية المحمودة
الجنيبة بل عمل جميع الملبين كمر في ذلك الفصل ومراعاة من حفظ الله لشعره لطفه على خلقه
سلط على امثال هؤلاء عند التفتن جعلهم بحيث ينبغي ان يحكم على طريقة المجتهدين بقواعد اصول
الفقه سلط عليهم تقليدهم في ذلك المسائل الفقهية يريدون ليطفئوا نور الله باقواهم وباني
الا ان يتم نوره والشغل يتبعهم الغاوي المراءى في كل واحد يهيمون وهم يقولون ما لا يفعلون واسئل الله
والعصر من العوائق بحمد الله وحسن ما عرف بداهة الاجتناع الى هذا العلم ما اوردوا من المشكوك في
لا ياتل النظر لكونها في مقابل البدعة مضى الى ان فسادها ظاهرا كما ذكرنا من وجوبه الى النا
فيه مع ذلك توجه اليها والوجه فسادها على سبيل الاجمال حسنا ما دتها بالمرء بالنسبة الى
المتكبر للبدعة وينبها على تفاصيلها فيها التي تظهر من التامل فيما ذكرنا فالواحد العلم حد
بعد ما نال الامتعة وانا نقطع بان قدما شاورنا احادينا ومن يلهمهم يكونوا عالين به مع العلم
كانوا عالين بهذه الاحاديث الموجزة ولم يغفل عن احدها من الامتعة انكارهم بل العلوم تقرهم ثم
وكان ذلك الامر في مسمى بين الشيعة الى ما نال ابن عيسى وابن الجبيرة ثم حدثت بين الشيعة فلا
حاجة الى هذا العلم اقول حدث هذا العلم بنام مسائله بعد عصر الامتعة والعلم بذلك محل نظر
اذ حكم ما لا نفي فيه بعارض الادلة والقياس والايضاح والتأنيح والمنسوخ والحكم والنشأ
والعام والخاص والافناء والتقليد وانه هل يجوز الرواية بالمعنى ام لا وهل يجوز الرواية من
اجازة ام لا والشبهة في موضوع الحكم الشرعي كيف حالها وكذا بعض الاصول مثل امالة صحة التفسير
وامالة الحقيقة وامثال ذلك يظهر من الاحاديث وجوهها في عصرهم ببعض الوجوه وعلى
حسب ما كانوا يحتاجون اليها في ذلك الاصل واما ان الخبر الواحد حجة ام لا فلا يتم ايضا حديثها بعد ذلك
كيف دعي القدر اجماع الامامية على المنع من العلوية وهو الظاهر من التشكيك من اصحابنا المعاصرين

والاستحسان

فما يحتاج إليه المجتهد المبتدئ

٣٤

لهم كما لا يخفى على المتأمل وادعى الشيخ رة إجماعهم على الجواز وهو ظاهر من حديث أصحابنا كما
 إليه عند بيان الحاجة إلى علم الرجال **وقال** ما أن حجة الكتاب على طريقة فهو باقٍ بظهره من الآثار
 وجوه في زمانهم وأما أن الأمر انتهى هل يجتمعان أم لا فلا يتم أيضاً عند وجوه في زمانهم كيف
 وفي الشيعة إلى المنع منه كلام الفضل بن الشاذان فيه مشهور وكذا الكلام في أن الأمر للوجوب
 أم لا والقوام لا ونظائرهما مما ادعى الإجماع على أحد طرفي مسئلة فتد على أن نقول بمجموع أحاديثنا
 اليوم على ما قيل خمس الف حديث تقريباً مع أنه لو لو خط علم الرجال وغيره علم أن كثير من أصحابنا
 واحد كراز يدين بحسين الفقيه حديث أن كان قل قلثين وغير الفقيه أمثالها وأصحابنا يعصمون
 كانوا آلاف رجل فلم لا يجوز أن يكون في جملة الأحاديث لساناً فظة ما كان يدل على أن الأمر مثلاً
 فيما دون منشا سقوطه حادثة واشتهر ذلك بحديث استغوا غداً ما اغتوا بقبضة كل لا غناً وكذا
 ما كان يدل على أن الأمر انتهى لا يجتمع مثلاً ومنشأ سقوطه الحادثة وأن الاحتياج إليه غاية الله
 بل وربما لا يحتاج إليه لا يربوا على أن يعصوا خصوصاً بعد ملاحظة قوله تعالى إنما يقبل الله من المؤمنين
 فنام على أن قد شربنا إلى أن نفس السائل الشرعية قد صدرت من الأئمة ثم ندرجها على حسب ما وجدنا
 من الممكن رواها من المصلحة وكانوا يظهرون لبعض من بعض من جملتها ما كان مما يتوقف عليه التكاليف
 مثل الشروط والأجزاء والموانع ومن أن الناس ليسوا متحدين في التكليف بل الرجل الواحد في زمانين
 فعلى هذا يجوز أن يكونوا كل واحد يظهر من الخواص بعض من بعض وفي الجملة المسئلة يمكن العلم
 بحديثها بين الشيعة أن الحقيقة الشرعية ثابتة أم لا وبعض ما هذه المسئلة بناء على علمهم
 بأصطلاحهم وعقد الاحتياج على العلم بأصطلاح الرسول فتد نعم يمكن العلم بحديثها فاصبل هذه المسائل
 وتحقيقها منها المبسو كما أن الحال في فروع الفقه أيضاً كذلك فإن البسط والتحقيق الذي حصل حكم
 صلوه الجمعة ومسائل الجنب والفطر والامتناع وغيرها لا يمكن في زمان الرواة جزءاً بل ترى الفقهاء
 ربما كتبوا في حديث واحد كتاباً من الفقه وأزبد مثل ما كتبوا في حديث آخر العقل على أنفسهم جاز
 المسلمون عند شروطهم ولا ضرر ولا بئس على المدعى اليقين على من أنكر أمثالها فما المانع من
 أن يكتبوا في الأحاديث الواردة في هذه المسائل مع كونها في الأصول شرطاً ما كتبوا في تلك الأحاديث
 مع كونها في الفروع مع أن أسباب الاختلاف وموجبات تحقيق الحال البسط في المثال فيما ورد في

فيما يحتاج اليه المجتهد في العلوم

الاصول ليس بانقص منها فيما ورد في الفرع فمن سلكنا أحد هذه المسائل بعضها بل وكلها بعد عصر
 الائمة لكن نقول اية ملازمة بين حال زماننا وحال زمانهم وحال الزمان باهم اذا كانوا ^{مسئلين}
 فيلزمنا ان نكون نحن ايضا ^{مسئلين} فهل بقوة بهذا الكلام وتقوم هذه الملازمة مع انه بدو
 ان زمان الخصو ينسب العلم ولو لم ينسب احبانا فيسهل الامر بالاجلح وربما يظهر غايه لظهور
 من دون حاجه الى البحث ندوينه ضبطه ان الظن حجة ام لا مع ان احكامهم ندرج في الحصول
 وابن هذا من زماننا وبالنسبة الى احاد ينسب انهم نراهم افواج الشبه والاختلافات بالبحر
 الذي مرنا الاشارة اليه في الفصول السابقة مضافا الى ان جميع احكامنا انضبطت في الكتب و
 ولم يمكن بعد هذا الحصول على شيء منها وتفصيل هذا الجواب يظهر مما ذكرنا في الفصول السابقة
 فلا حظ ونامل ^{فان} قلنا الظاهر عدم تغير اصطلاح المعصوم بالنسبة الى صفة الامر والتمني و
 العموم مثل اذوالالف واللام مما وقع التزاع في افادتها العموم وكذا المفاهيم فوجه الحاجة الى
 البحث عنهما مع استعنا زمان المعصوم عنه ^{قلت} دعوظه وعد التغير بالنسبة محل مناقشة
 عرفنا سلكنا لكن نقول لعل وفور الفرائض لم اغناهم عن البحث فان محاوراتهم كانت كحاورنا و
 لانكاد نجد في محاورنا امرا مثله بغير قرينة مع انه لو كان وقع في محاورهم بغير قرينة ايضا
 من ان يكونوا مطلعين على المعنى الحقيقي والمفاد بغير قرينة والا لكانوا مقصين في عدم التمسك
 جرمًا ومعافين مع انهم كانوا يبنون كلامهم على امر غير نايل وايضا كيف يتحقق هذا مع عدم الاطلاع
 وغير خفي ان في امثال زماننا متجربين غير مطلعين بل يمكن ان نقول لو لم يقع بين علمائنا وغيرهم نزاع
 في الامور المذكورة ولم يشتهر ذلك الى حد ما منشأ الاشياء علينا ليحمل ان نكون نحن ايضا
^{مسئلين} عن البحث في هذه الامور ومع انه كثير ما يشتهر من اجتهادهم امولا اصلها واصطلاحها
 لا يعلم صحها كما ينهنا عليه غيره فلو لم نبحث لظننا حقيقتها وتوهمنا حجبها كما هو الحال الان
 بالنسبة الى الفاضل في علم الاصول كما اشارنا اليه في الفصل الخامس ^{الحاصل} ان اهل زمان
 المعصوم لو كان حالهم حالنا ومع ذلك لم يجتوا مقصيرين ^{لكن} من اجرائين لا يبنون امرهم على شيء او يبنون
 بوجه من الفساد وان لم يكونوا مقصيرين وكانوا يبنون امرهم عليه وكان احد طرفيها يظهر عليهم في
 غايه السهولة من دون حاجه الى التامل والرجح يكون حالهم غير حالنا من هذه الجهة ثم نقول

الى الكلام

فما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٤٥

بالنسبة الى اجتماع الامر والنهي وجوب مقدمه الواجب استلزام الامر بالشئ النهي عن الصدق
 لعله لم يخطر ببالهم حتى قيلوا امامهم عنها ومن المجائب جعل بعضهم اجتماع الامر والنهي
 جمله لا نص فيه مع قوله بجواز الاجتماع وانه لا مانع منه صلا واجبه فيه بغيره عليه ان لا ينظر
 فيه طريقا للعلم بمعلوم اما الاباحه والتوقف والاحتياط فالحاجه الى اصول الفقه انتهى
 شك اخر قالوا البدعيه حاكمه بوجوب العمل واما الشرع ونواهيته من علم العلوم اللغويه فهو من
 الاوامر والتواهي فالحكم عليه بوجوب التقليد المنهي عنه بحجته جمعه باصول الفقه مما لا دليل عليه
 ولا عند في التقليد ليس مثله في التقليد الا مثل شخص حكمه ملك ناجية في عهد البرهانه مني اخبر
 شفه بان الملك امره بكذا ونهاه عن كذا فليكن بالطاعة وبين له الخلف عند غرض الاخبار فهو
 العمل بما سمع من الاوامر والتواهي من الثقات معلل بمجهله بمسائل الاصول فاستغفروا للدمع لا
 فيه **اقول** البدهية التي ادعيت من ابن فات احادينا يكون كلام المعصوم ليس يديها بالبدعيه وما
 كان هذا حاله حكمه ليس يديها بالبدعيه وكذا يكون ما نفه الان من الابان الاخبار هو نصه
 ما كان يفهمه الخاطبون الحاضرون ومن انهم ليس يديها بالبدعيه سيما بعد ما عرفنا من الاختلاف
 والاحتمالات التفصيل والتحقيق الذي في الفصول السابقة وبيننا عليه الجملة ثم نقول فما
 يكون هذا حاله حكمه ليس يديها بالبدعيه سيما بعد ملاحظة التفصيل الذي في ثم نقول وليس
 يديها يكون نظرا بالبدعيه النظر يحتاج الى الملاحظة والنظر اما بالامور والمناسبات المربوطة
 فمما ينبغي بها فهو المسئلة الاصولية وهي عندنا ليست غرضك واما بالامور الغير المربوطة
 مع ظهور فساده فابن عم الناظر ثبوته منها يكون مسئلة اصولية بالنسبة الى هذا الناظر وبديل
 مسائلنا الاصولية بديل لفظ هذا مع النظر واما مع عدمه فاما ان يكون البناء على التقليد كما هو
 الحال بالنسبة الى كثير من الصالحين والعلماء الغير المطلعين باصول الفقه اصلا او بحقه وتحقيقه كما
 الاشارة اليه في الفصل الخامس اما ان يكون البناء على عدم المبالاة ولعل حال بعض طوائف بعض
 المقامات في **وقوله** ليس مثله في التقليد الا مثل شخصه ظهر الجواب عنه ههنا اجمالا وفي
 السابقة تفصيلا سيما في الفصل الخامس **وقوله** مني اخبره ثقه اه فيه ان كون قول الثقة في الاخبار
 مما يجازي عنه ليس يديها ولا معلوما كما ان اشراط الوثوق بغيره حاله كذلك وهما ان المسئلة

ما لا يفتقر الى دليل من الاخبار

عنه
 وانما لا يفتقر الى دليل
 اذا وقع الغرض
 وكذا اذا لم يكن نص
 غير ذلك بالتفصيل
 الذي مر

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٤٤

وأنفسه نعرفه الآن الثقة
بعنوان البداهة فلا بد من
ملاحظة كيفية المعرفة و
أنه تكفي المتعلم لا ولوله
تلك فماذا نضع في غير ذلك

من مسائل الأصول مع أنه بالنأمل يظهر أن حالها حال غيرها من حيث المعرفة لا اعتبارها وملا
فقد برز قولهم بأن له الخلق عند تعارض الآثار فيه أنه لم يجدوا أدعته من البيان في الأثر و
الأخبار أما الأول فظاهر وأما الثاني فإن الآثار الواردة في بيان الخلق عند تعارضها فمما
أنه ينفق السند احتلالا لمن بالحوال الذي يشر إليه الفصول السابقة فلا بد من النظر على ما
عرفهم هنا على أن نقول قد مر أن الظن الذي ثبت باعتباره هو ظن المجتهد بعدد ما له في جميع
يحتاج أن يكون له دخل في الوثوق وعدم الوثوق بشك آخر قالوا أن هيئتها فوما لا يعملون بهذه
الأصول بطرقها خلف فليسوا من المنجيين وجواب هذا ما سبقنا من أن يحتاج إلى البيان
شك آخر أن يعرف تغيره عن زمان الشك فلا بأس علينا إذا كان حاديهما وما كلنا
بأنه ما نفهم منها وإن علمنا تغيره عن زمان الشك فلا بأس علينا إذا كان حاديهما وما كلنا
عن قول المعصوم من تلك الأصول الضعيفة **قول النبي** شعري من أبي عرفته إذا لم يعرف تغيره
عن عرف زمان الشك فلا بأس علينا من كتاب أو سند أو إجماع أن لم نقل بالإجماع على عدمه كذا من
عقلي قطعي أو ظني أو غير ذلك إذ لم يوجد ما يبرر شد إلى قولهم اثر أصلا فإن توهنت من أن الفقهاني
أمرهم على فهمهم من حيث هو فهمهم كيف لا شبهة في أن المناط والذي ثبت من الأدلة خمسة أتموه
زمان المعصوم فالفقهاء على ما أشنا إليه الفصل الرابع كانوا يبذلون جهدهم في معرفة
زمانه فإن عرفوا فهو إلا فان حصل لهم ظن به فعملهم على ظنهم بالدليل القطعي الذي مر ذلك
الفصل وإن لم يحصل له ظن فهو فاقون ولا يعملون بما يقعون في هذه الأيام جرما وهذا معلوم
مقطوع به من بداهتهم وادلتهم فلا حظ مظان ذلك مثل بحث الحقيقة الشرعية وما لها فاقول
ومن العجائب أن صاحب هذا الشكوك كثير من المحققين صرح في بحث الحقيقة الشرعية الواقع لاجل الله
المعهود أن التبادر لا ينفع ما لم يعلم كونه من جهة الشارع وأشد ما هو عليه بدليل مدخول
يقول هناك ما قاله هيئتها أنه إذا لم يعرف بل في جميع مباحث الأصول اختار من هذا بدليل صحيح
مدخول ولم يشهد بالكتاب السند في إجماع ومنه ما أشنا إليه الفصل الخامس ظهر ما فاسد
مبسوط ومنه هذه الشكوك التي وردت في الآثار في الحاجة إلى الأصول والفقه والعلوم اللغوية وليت
شعري أن هذه الشكوك كتاب أو سند أو إجماع أو ظني ضعيف فضلا أن يكون قويا وبالجملة لو نأملت

فيما ليس في فهمهم عليه

القول فكذا وكذا

فيما يحتاج اليه المجتهد في العلوم

٤٧

هذه

أحوال هؤلاء وجد علماءهم قبل ملاحظة الأصول ما كانوا يعرفون شيئا مما اختاروه وبعد مدّة من عزمهم وقيامهم ونزولهم بنيتهم على ترجيحهم ثم ما رجعوا بجلي في نظرهم إلى أن يتوجهوا عند الاحتياج ثم ما قلنا من أنه ان علمنا غير العرف من أي طريق نقتنه من الكتاب أو قبله نقتنه بالدليل البقينة الذي في الفصل الرابع حصرت بنوعهم في السنة والكتاب الاجماع فيسئلهم سد باب العلم بالاحاديث في الثالث قطعي الانتفاء والاولان فيسئلهم ما في الدقرا والسنسلس لان ما لو وجد من الكتاب السنة فاما هو سائر الايات والخبار فليس علم الأصول الاقل الاقوال المنفردة والادلة المختلفة فلا اصل له ودكاته هذه الملازمة وشأنها كتاب الملازمة ان المدعاة في الشكوك السابقة مضى الى ان كثير من العلوم سببا اهمها وواجبها يعني علم الفقه ليس الاقل الاقوال المنفردة والادلة المختلفة في الجملة الاحتياج الى علم اصول الفقه فساهه الشكوك الواهية الركيكة ظهرت في الفصول السابقة تفصيلا وكان الغرض هنا التنبيه في الجملة **الحاجة من العلوم التي يحتاج اليها المجتهد علم الكلام** وقد احتجنا اليه العلم بالاحكام فيوقف على ان الله تعالى لا يخاطبنا لا يفهم معنا ولا بما يريد في ظاهره فتدبر فيوقف على العلم بصديق الرسول والائمة والاحتياج اليه لتفصيل الاعفاء لا ينشأ الاحتياج اليه للاحتجائها فتدبر **الحاجة من العلوم المنطوق والاحتياج اليه لتفصيل المسائل الخلافية وغيرها من العلوم المذكورة** اذ لا يكفي التقليد سيما في الخلافات مع امكان الترجيح وكذا الرد الفرع والعمارة الى اصولها لانه يحتاج الى اقامه الدليل فتدبر **الحاجة من العلوم المنطوق والاحتياج اليه لتفصيل المسائل الخلافية وغيرها من العلوم المذكورة** اذ لا يكفي التقليد سيما في الخلافات مع امكان الترجيح وكذا الرد الفرع والعمارة الى اصولها لانه يحتاج الى اقامه الدليل فتدبر **الحاجة من العلوم المنطوق والاحتياج اليه لتفصيل المسائل الخلافية وغيرها من العلوم المذكورة** اذ لا يكفي التقليد سيما في الخلافات مع امكان الترجيح وكذا الرد الفرع والعمارة الى اصولها لانه يحتاج الى اقامه الدليل فتدبر

فَيَا حَاجَّ إِلَيْكَ مِنْ هَذَا الْعُلُوِّ

٨٤

الصغيري فلا نأخذنا بحقوقه بالقرائن الحالية الفينة للقطع بصدورها عن المعصية
 فمن جملة القرائن أنه كثيراً ما نقطع بالقرائن الحالية والقالية بأن الراوي كان ثقة في الرواية
 لم يرض بالافتراء ولا برواية ما لم يكن يتينا واضحاً عنه وإن كان فاسد المذهب فاسماً بحجوه
 وهذا النوع من القرائن وافرة في أحاديث كتب أصحابنا ومنها ما ضد بعضها ببعض ومنها
 نقل الثقة العالم الورع في كتابه الذي ألفه لهداية الناس ولأن يكون أصل رجل أوردوا
 مع تمكنه من استعلام حال ذلك الأصل وذلك الرواية وأخذ الأحكام بطريق القطع عنهم
 ومنها ما تمسكه بأحد ذلك الأصل وذلك الرواية مع تمكنه من أن يتمسك بها بالتحقق
 ومنها أن تكون رواية أحد من الجماعة التي اجتمع العصاة على تصحيح ما يصح عنهم ومنها
 أن تكون من الجماعة التي وردت شافهم من بعض الأئمة أنهم ثقات مأمونون وخداعهم معارضة
 أو هو أمانة الله في أرضه وخذلك ومنها وجوبها في أحد كتابي الشيخ والكافي ومن لا يحضره
 لاجتماع شهادتهم على أحاديث كتبهم وعلى أقسام أخوة من تلك الأصول المجمع على صحتها انتهى
 ذكره بيان شهادتهم ما ذكره ابن بابويه أول الفقيه الكليني أول الكافي وأما الشيخ فقلنا عنه
 أنه ذكر في العدة أن ما علمت به من الإخبار فهو صحيح وقال الفاضل الثوري تصحح العدة فأجاب
 هذا الكلام فيه ذكر أيضاً أن الشيخ كثر ما كان متمكناً من إيراد الإخبار الصحيح فلا وجه لتلفيفه
 بين الصحيح والضعيف انتهى **علم** أن الأخبار بين من علمنا حكموا بقطعنا أحاديثنا كما ذكره
 هذا الفاضل من علمهم وبسبب حكمهم هذا حرموا الاجتهاد في المسائل الفقهية منعوا عن العمل
 بالظن نفس الأحكام الشرعية بناء على أن بعض تلك الأحاديث ناص على المنع والتخير ودال على عدم
 التوقف إذا لم يكن العلم والتفهم بل بعد والاجتهاد تجريب الدين والعمل بالظن بأبواب الخلفين فصاروا
 بذلك ففهمنا المجتهدين ونحاشوا أن يكونوا من فرقة محسوسين وإلهم منسوسين **وقال** ما كان الغمام
 خزال الأقدام ومضطر العلماء الكرام كان حراً باليسر وبأدبه النفس بالإبرام ومن الهداية به إلا
فقول ما ادعيت من حصول القطع من القرائن بأن الراوي ثقة أهـ ولا تجد نفسك لا تدعوى خالصة عن
 شاهد بل عن مؤيد وهذا أشرف إلى موضع من المواضع حتى ينظر إليه الخضم المنازع وكيف اكتفى بمجرد
 الدعوى عن دليل القاطع بل عند التامل دعوى مصادره بل مكابرة إذا قرأت التي ادعيت لنفسك

مرجع الشبهة

العمل وجوبه

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٩٤

بينة تصومها منهم من سأل الرواة بالبدعة والادب انما في سلسلة السند قبل ذكر كل سائر
 بعده او في من الرواية ان كل واحد من السلسل نفعه فهو انصه مخالف الشاهدة ثم نادى من الروايات فلا
 عن فلان الثقة نفع كونه في غاية الندرة ليس الا بالنسبة لبعض السلسلة ومع عدم قطعته بل امرية
 فحين ان تكون تلك القرابين من خارج الرواية فقول وجوها ليس بدعي العقل ولا بدعي الدين بالبدعة
 فيحتاج الى البحث والتحقيق فكيف قلنا لا حاجة الى العلم باحوال الرواة الا ان يكون مرادك انه لا حاجة الى
 علم الرجال لحصول تلك القرابين من جهة اخرى فبما ان حصول مثل تلك القرابين ليس من جهة حكم العقل
 ودر كبرهما اذ يجرى العقل كيف يقطع الى ان فلان بن فلان لو ثاقب بالحق الذي اعترفت قرابين مفيدة
 للقطع فحين ان يكون من جهة اخرى مثل اعتماد المشايخ وهي قرينة واحدة طينة على نفس لو ثاقب فلا
 القرابين المفيدة لها وقع اليك يرجع الى القسم الثالث والرابع من فرائدك ليس فيما علمنا فضا الى
 ان اعتماد المشايخ لا يعرف كونه من جهة الوثاقة الا بعد معرفة مذهبهم ثم يحصل من علم الرجال
 فبما ان حصول ما بعد ما احاطه ما سندر من ان ذكر المشايخ الاستا ليس لها ان اعتمادهم جهته بل
 لاجل التبر او غير ذلك وخصوصا بعد الاطلاع على اختلافاتهم واضطراباتهم وغفلاتهم والمطاعين
 على اكثر هؤلاء الرواة بل لا يكاد يسلم واحد منهم عن فلاح او يوجد جليل بغير طعن بل اكثر من كثير الرواة
 فيهم ذموم كثر الهابة كحديثين شاوليهم ثم يقول الكتاب السنة والاجماع لا دخل لها في معرفة
 تلك القرابين نعم الاجماع والسنة القطعية بدلان على نفس ثاقب مثل سلمان رضي ولا يوجد حديث صحيح
 سلسلة سنده مثل سلمان رضي فحين ان يكون العلم بها من الاسانيد المشايخ المعاصرين او ما احاطه
 فضايف علمنا المتقدمين والمناخرين ومن مجموع ذلك في غير حق ما صدق منهم وظهر من كتبهم انما
 مؤمن علم الرجال لان المتقدمين مثل القياس والكتب ومن تقدم عليها ومن تأخر عنها الى من التمسك
 لما ارادوا معرفة روايتهم ولم تكن القرابين الحائنة المقالينة موجوة لهم مع فريدهم او حصولهم من
 دون ان يتبعوا ويختصوا عما يمكن به المعرفة فبذلوا جهدهم في تحصيله والاحاطة بكله فحصلوا ما
 عليه من الاخبار والاثار ومحتاج الاعيان والجرح التعديل والقوية والتضعيف الصادق عن الدين
 اعتمدوا عليه ثم اقم وما وجدوا المعارض بينهما فوجهوا الى علاجه فلهذا جميع لك الامور فسمى لك
 بعلم الرجال ثم ان علمنا المناخرين عنهم زادوا فيه من تحقيقاتهم ومن الامور التي لم يشر عليها المتقدمون

فِي إيجاز السيرة المحمدية من العلو

٥٥

منهم وهذا الحال بالنسبة من آخر من المناخر ثم بالنسبة من آخر من المناخر عن آخر ولو
 أنك الملتصق به بعض ما ذكره جميع من تقدم عليك ما اعتدناهم به أو عدم نظرهم له أو
 عدم غشهم عليه فهو أيضا من علم الرجال كما هو الحال في سائر العلوم مثل الفقه وغيره على أنه
 الصحيح أن يكون ما يطلع عليه قوي بما ذكره ويكون مفيد القطع بحيث يغني عن علم الرجال أو فوائده
 ومع فورها وكونها أشهر وأعرف مماثل لثواب الأفكار السليمة فيها ونعاين الانظار السقيمة
 لها وتكثر التلخيصات بالقبول من القبول في الأعضاء المشتملة والازمان المتفاوتة وتشارك الفقه
 والتاريخ في الاعتناء بهما مع أن أصلها من الفقه والأقارب الشاهد بما لا يبره الغائب
أجمع فبني على القطع بالنسبة لجميع سلسلة السند العجيبة في نوع هذا النوع في حاد
 احتاجنا ثم إننا لو سلم وجوب القرابة للموثة فغاية ما سلم إبرازها للقطع بوثاقه الراوي أما إن
 فلا الوثقة لا يفعل ما ينافي الوثاقه ومضاهي الوثاقه هو لا قراءة الذي ليس بشروع أما أنه لا يصدق
 من المشرع فيه فاعاوزه نظره ولا يبرؤ إلا ما كان واضحا عنده فلا اذ من الجانبين يجوز الرجوع
 ويعقد أنه لا ضرر فيه أصلا أو يفقد ضرره في موضع ون موضع لغرض ون غرض لكن أشبه علينا
 المواضع بسجى عن بعض القضاة أن الرقابة ربما كانا برون الرواية لا اعتمادهم بالأجل الاحاطة
 وغيرهما من الأغراض سيظهر لهم كانوا يعلمون بالتظنون وأخبار الاحاد على أنه لو سلم أنه لا يبرى
 ما لم يعلم فالقصد المسلم هو ظهوره أما القطع به فلا سلمنا لكن لا م مطابقة علم الواقع بعد انسداد
 باب التهو القاطع واعوجاج السليقة عند استقامتها حتى الاستقامة ويؤيده ما سيجي من الاضطرار
 الشدائد في القضاة لا يوقر أسلم العلم بالوثاقه ثبت الاستغناء عن الرجال وإن كان ما استدله به
 فاستدلوا دعاء عليه الأخبار باطلا لا فاقول الكلام على هذا الدليل مع أنه سيظهر لك الاحتياج اليه
 مع ثبوت الوثاقه أيضا يظهر لك الشك في الدليل الذي ذكرنا الاحتياج اليه ثم إننا استدللنا
 كان يقولون قطع من القرابة الراوي لا يبرؤ إلا ما هو الحق كان أولى له حتى يرد عليه الإبراد الأخير
 بعض الإبراد السابقة وأنا متعجب لم يشك كذلك لأن النبا إذا كان على مجرد الدعوى لا البرهان
 ومحض القول البيان لم يخلص نفسه عن بعض الإبراد الظاهرة التي لا تليق على من فطن من
 هذا يظهر أنه لو كان يدعى من أول الأمر قطعية الأحاديث كان أولى من الإيمان بهذا الدليل اللهم إلا

دعوى

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٥٢

المستدل بسبب الكلام عليها على اننا نقول لا يثبت لصاحب الاصل من جهة الفرائض ثافرة من بين
 مما ثبت لنا من ثافرة الكلية والصدق ومضافا الى انها صرحا بانها لا يرويان الا ما صح عندهما
 وليس هذا الشيء في صاحب الاصل فجوز حصول العلم من جهة كيفية الوثيقة الثانية من الفرائض
 الاصل يستدعي حصول العلم من واثمة ما بطريق اول بل لا بعد ان يثبت بانها باقية مرتبة تحصل كانت
 وثاقها اقوى اجلي مما ثبت شي كما لا يخفى فلا بعد ان يثبت باستثناء القيمة عن هذه المرتبة وعدم احتسابها
 اليها لتخصيل العلم فلا فائدة لها يعتد بها لعد غنائها عن القيمة واستغنائها عنها فافهم على اننا نقول
 الاول ان يستدل بالقيمة على نحو استدلاله بالمرتبة ويخاره عليه ويقدمه عليه ويؤخره عنده
 برفع يد عن فائدة المرتبة لان لا يترتب لذكر القيمة صلاح حتى لتتبع المرتبة التي هي مشروطة بها كما
 اشرفنا ثم ان ما ذكره القيمة من ان العلم بعد اتمام كل اصحاب الاصول وجلهم غير منبأ لانهم لا يظهرون
 بعد ان الاصل ما ذا وكذا الكتاب المصنف والنوادر وكذا لم يظهر النسبة بينهما من المساواة او العمومية
 او من جهة التباين فمفع لك لم يظهر ان صاحب الاصل من هو وكذا صاحب الكتاب غيره ولا علم بالقيمة في
 فن علم الرجال خبر ما بالاشهر ومع ذلك فطريق الظن ومع الجميع فليس الظهور بالنسبة للجميع اذنا الاصول
 بالنسبة بعضهم فكيف يد القطع بوثاقهم من الفرائض الخارجية من الرجال حتى يلزم الاستثناء لان
 يثبت الغرض الاستثناء عن طم بل من حيث الوثوق بحال الراوى على هذا ابو بصير من الفرائض الخارجية
 القطع بان من يظن من علم الرجال انه صاحب اصل ان خبره صادر من المعصوم عرما لوثاقه بالتحول
 ذكر وفيه ما فاضلا ان بعض اصحاب الاصول مع تصحيح المشايخ العارفين بالمأهرين انه صاحب الاصل
 يقولون كتابهم مثل على بركة اوله افعي بما يفرده برأيه مثل السكوني ومنزك العمل بالمختص
 برأيه مثل الحسن صالح بن حمزة او يقال غرض الاستاد من ذكر الاصل المثال او مراده من الاصل
 عام يشمل الكتاب المصنف فظنا وهما مع النوادر والمسائل والرسائل وفيه ان مع صاحب الاصل
 لهذا المعنى انهم من الرجال ومع ذلك فظنهم غالباً ومع ذلك كثير من اصحاب الكتب المشهورين رددهم عن المشايخ
 المعتمدين العارفين بالمأهرين اقم وضاعوا الحديث كذا ابو ن مثل وهب بن وهب والفرشي محمد بن موسى الهادي
 وعبد بن محمد الملقب ومحمد بن علي الصيرفي وبوش بن ظبي ومحمد بن سنان ونظار هؤلاء وكثير منهم نسبوا
 الى الاضطراب والتوثيق ورد انه الاصل والضعف امثالها ومعلوم ان تضعيفهم ليس من جهة عدم

فما يحتاج اليه المجتهد العلوي

٥٢

من الثقة انه خرج من بيته في اصفهان في يوم شديد البرد عاينة الشدة فثار فخرج الى بيته فدخل تحت
 الخاف والكسي المولى عندهم فلما استدفع وزال عند اثر البرودة قال الحمد لله انكسرت الهوام وذا
 شدة واصناف الدنيا اذ فيه يقول هذا وهو تحت الخاف والكسي ويمكن ان يقر بالاشارة من
 ارباب الاصول مشاهيرهم الذين اشتهروا بالوفاء وبكولهم ارباب الاصول كما شتهر بهم بانفسهم لاشتهارها
 بالانحط الثلثة بغير عن علم الرجال وان من شهادة الصدوق يعلم انه صاحب اصل ومثل هؤلاء يقطع
 بعد انهم وان كان فاسد المذهب فاسقا بجوارحه مثل هؤلاء كثير مثل زرارة واسباغ عتار
 الساباطي ومثاله وفيه بعد منع القطع بعد ان جميع المشاهير في حال من احواله كما اشتهر باليه
 والمستد ان الاشهار منوط بحصوله هو متفاوت في زيادة ونقصا بنفاذ الحسود والاطلاع عليه
 الاثر من المحصل في بدمه لا اطلاع له باحوال الرواة جزما ولذا لا يعرف الثمن من السني والجليل
 من العليل والسليم من السقيم والمدلس من الامين نعم وبما ينظر لهم خبر من جهة ما يرضون واية العمد
 عنهم بل بما يكون العليل في نظره احسن الجليل والمدلس اوثق من الامين لما يرى من كثرة الرواية عن
 اولئك فله الرواية من هؤلاء ثم لو اطلع في الجملة على ما اطلعنا عليه تقصيرا واشرا انما لاجل الاوال
 عنه من الخبر بالنسبة لكل عرف ان بناء علمهم على اخبارهم بنحو اخر وسيتا بعد اطلاع على اشرار اليه
 سابقا من لهم كثيرا ما يذكر ان الاسناد لان اعتمادهم عليه غير ذلك خصوصا بعد مشاهدته في كتب
 الاحاديث من ان الرجل الواحد كثيرا ما يفتون على ضعفه عند الوثوق بقوله فيكون فيه شدة من
 وبطرحون لذلك خبر ومع ذلك يدعهم العمل بحجبه وسيتا بعد ما لاحظته انه كثيرا ما يحكم واحدا من
 بصحة الحديث ويحكم اخر بضعفه بل ولتم موضع الغرير ذلك سنسب اليها ونصو بعد ما لاحظته مارا
 من لهم كثيرا ما يفتون صحة حديثهم على الظنون كما سند ذكر مع كثرة الاختلاف بين احاديثهم مخالفة شدا
 ومباينة سلايقهم كثرة ما وقع منهم من الاضطراب وصد عنهم من الغفلة وسيتا بعد ما اطالعوا من ان
 توشقاهم ومعرفتهم بحال اجله روايتهم واصحابهم في الغالب على الامور القديمة ومع ذلك بما عرضها
 الاشهار والنام بعد ذلك وبما صار الوفاة الثانية من تلك الامور القديمة لاشتهارها مشهورة
 شائعة في غير ذلك يظهر مما لاحظته جميع ما ذكرته لا يمكن اطلاع مثل هذا المحصل على التمهيد العبرة
 من جهة التفتيح في اخبار الكتب المعتمدة وسيتا بالنسبة الى خصوص طائفة خاصه من بين جميع هؤلاء

فيما يحتاج إليه المجتهد في العلم

٥٥

الجامع بل بعد ما ينظر التتبع لما عرفت لما ورد في ذلك الكتب من الاحاديث الدالة على ذلك الاجل والحق
واخاطهم من ارباب الاصول مثل احمد بن محمد بن عيسى وزاد وليث المراءى والمشايمين وبنو عبد الله
وغیرهم ولم نجد شيئا اخر يشير الى الاشهار والوثاقه بذلك المشابهة بالنسبة الى الجماعة الخاصة
غير اننا نجد ان معرفة الرواة والتعبر بهم اقسامهم يحصل لئلا ذلك المحصل فائدة من ملاحظة كتب الرجال
ومثله امور التاشبه منها واستماع اقوال الاسانيد العلماء التي لا يخفى في كونها اجناسها
نعم ربما يذكر الاستقامات او ان نجد من الخارج شاهدا الا ان العدة والاساس هو ما ذكرنا ثم ان
معرفة ذلك المحصل ثم ان يذكر الاطلاع والاشتماع وربما يتجددوا به ويستغنى بتجديد النظر الا
ونجد ايضا انه ربما يظهر بالظن والاطلاع كون داوود مشهورا اما بالانحاء الثلاثة او نحوها ومن
مثال كون حبا الاصل فظن وبغير عن مثله بالمثل والجهل او امانته فيكون ضعيفا واما
بما يكون صاحب الاصل غير ذلك من الكيفية التي يظهر من الرجال كون الراوي مشهورا بالانحاء
مراتب الشهرة ويكون الظن والاطلاع بعضا من الظن وربما يحصل القطع وربما ينظر في حق الكيفية من
دون الظن بالاشهار كما ان ربما نجد داوود لا يجد بكيفية اصلا وبغير عن مثله ايضا بالمثل ثم
ربما تعزى الرواة بحسبها المطالع عليها من الرجال الشهرة وتفاوت معرفتها بفاتوا والاشهر
السببية عن تفاوت الاحتياج الى ملاحظة حالها السببية عن كثرة ورودها في سند الاحاديث وقلة
وتفاوت مراتب الكثرة والقلّة كزاد بالجلالة وعلى بن حمزة بالردائى والقاسم بن عوف بالهجرة
وعلى بن احمد بن ابي الجهم وليث وعمار بالوثوق فاهم ليسوا مثل الاجلة والضعفاء والجهول
والمعلمين والوثوق الذين قلما يكونون في السنة نداء الاحتياج الى معرفة حالهم وان كان الظاهر الرجال
كونهم مشهورين معروفين ونجد ايضا ان المحصلين العلماء متفاوتون في ذلك المراتبة السببية عن
الملاحظة اما بفاتوا مراتب التتبع وتفاوت مراتب الاجتهاد في الملاحظة ثم ان ايضا مجموع ذلك
تفاوت مراتب شهر الرواة ومعرفة قوتهم بالنسبة الى المحصلين العلماء ولعل ملاحظة ما ذكرنا ليس
ناقلة كون الاشهار ومرتبة المعرفة ومدارجه شئ من الرجال الا اقل غير مستغنية عنها
وليست شعرا انك او ادرك ان تورث مثل ذلك المحصل الشهرة التي اغرب مع نفسك ايام عمار كراه
من الاطلاع والاستماع وتحققنا اشرا اليه من الاغترابا واسبا التعبر الشبه كيف كنت تضع وان

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٥٤

مثل هذا المصطلح قبل ما يتحقق عنده الشهرة المتصورة كيف يكون حاله في الاخبار على انه مع تحقق ما اشرنا اليه كيف يحصل العلم من دون ملاحظة سلطان القضاة الموانع سيما عند ما قد يتروا بالتأمل فيما ذكرنا بظهره فساد بعض توجيها للسلطان مراده ان الشهرة المتصورة على فرض ان يكون اصلها من الرجال وله دخل فيها من جهة كونها بحيث يحصل للصالحين عادة من دون حاجة الى استماع او اطلاع ليستغنى لعلية الاحاديث عن ذنبك الاستماع والاطلاع وان بعد تحقق الشهرة لا حاجة الى الرجال ولا مضائق كون اصلها منه وله مدخلية فيها الغرض من ذلك من مثال التوجيها اللهم الا ان يكون مراده نفي الحاجة على الطريقة المشهورة بين المتأخرين من المجتهدين فلا يضر لتمام مضى الى انه لا نسلم انه يحصل من الفرائض القطع بوثاقهم بحيث يقطع بعد السهو عنهم والغلط في وثاقهم وما ذكره الاستدلال من انه بملاحظة حال الراوي وحاله لن يحصل العلم العادي بعدهما ان كان مراده انه يجوز ان يحصل العلم فلا كلام بل لعله لا يستلزم معارضته لو يدعي فهو المحذور اما الكلام في دعوى القطع بحصول العلم ولو يدعي انه يحصل له العلم فلا كلام مع غيره ما اشرنا اليه من ان دعوى العلم واليقين ضمن حصتين مع انه كيف يرضى منصفنا انه في امثال هذه الازمان يحصل العلم بملاحظة جلالة صاحبه اصل بانه لا يصدم منه سهو ولا غلط اصلا في اصوله ولا في احكامه وثبات تلك الاصول من جهة الجلالة والوفاء وهو مطلع بما اشرنا اليه قد سبق ولا اقل بالاطنان امثال هذه الاجلة كانوا يرون خمسين الف حديثا وزيدا وقل ومثل هذا لو يكون كما قال فهو من بعد الدهر فكيف يكون فائرا و الظاهر ان العلم بهذه الحالة يتحقق من معايشرة نامة وشهرة بالغة مع ان العادة تقتضي اشهرار هذا الاوحد غاية الاشهرار كما اشهر البخاري ابن عقدة في خصوص الحافظة ومع ذلك يجوز السهو والغلط منها بما بالنسبة الى الحافظة ايضا بالاشبهه من هذا الذي يحصل العلم بعد السهو والغلط منه صلا وراسا ولم يمتد واجبة السهولة في هذا المعنى مطمئنا الله الانصاف والحفظ على الاعتساف على انا قد اشرنا الى ان الوفاة التي تظهر لنا من ارباب الاصول ليست باقوى اجلي من فائدة ثقة الاسلام المشهورين الخاص العام التذكري العلم في الرجال في شأنه ما ذكرنا من انه وثوق الناس الحديث اشبههم ويظهر ايضا من كتابه ما يظهر من وثاقته وضبطه غيرة علمه وحذافه نظره وبذلجه بل ونأيد من عند الله وما اشهر في السنين جميع

العلماء والصلحاء بل والجهال ايضا من علو قدره وجلالة شأنه ووضوح برهانه حتى
 عده العلامة الامام علي بن ابي طالب البيت وكذا من مجتهد في ذلك المذهب بعد علي بن
 موسى الرضا الى غير ذلك فكذلك من ثقة ثاني الصدوقين الذي هو بالنسبة الى الكليني
 ثاني اثنين في كتاب النسبة الى امثاله مثل الثقة الصدوق والصدوق والجبل السديد
 ابن الوليد واجل المشايخ الشيخ المفيد نظايرهم مثل شيخ الطائفة والاجل المرفوع الفخاوي
 امثالهم من الاجلة الاكابر الذين لا ينفك لدايجهم الدفارفان وثقاتهم ليس باقوى واجلي من
 من ثاقه هؤلاء الاعاظم خيرا لولم يفل بكونها ليس بذلك المثابة قطعا فاذا كان هؤلاء يجوز
 عليهم التمسك بحسب العادة بل لعله وقع كثيرا من كثرة قلوبهم وقلوب من قبلهم كما يظهر من الرجال
 كتب الفقه الحديث من ذلك الثقة الذي يعلم عند تحققة ما نسبوا وان يكونوا اوفى من بل لو اتم
 المنتفع في الرجال في كلمات جرح الشيخ وكشوا امثالهم ولا حظ اقوالهم في ارباب الاصول والحق
 بالنسبة اليهم لحصل القطع بانهم لم يظهروا المشايخ وثقاتهم ارباب الاصول القوي الذي
 ادعاه المستدل لبل ولم يحصل لاحد منهم طريق بها بل لو اتم في كتب الحديث والفقهاء المصنفين
 فضلا عن المتأخرين مجتهد ذلك بالنسبة اليهم ايضا ولذا نرى لا يفلون رواية مثل زارة وزي
 وعبد المظفر بن عبد الله الحنفي واما اهلهم من الاعاظم مع اعترافهم بكون الرواية منهم مطلين
 بانفرادهم بزيادتها والتوجيه بانها مع العلم بصدورها عن المعصوم كانوا ياتون فيها من
 تلك الالة فلهذا لا يخرج من كاذب وسفسر اليه ايضا على انه سند ذكر عن الشيخ طرح رواية
 الاعاظم مثل جعفر بن بشير وجبل بن راج وابي همام ويوفى بن عبد الرحمن وهشام بن سالم و
 عمرو بن يزيد واما اهلهم بناء على ذلك كونه من المعصوم وتحققوا الوهم منهم على انه لو كان يحصل
 من اصولهم القطع للقضاء وكانوا متمكنين من تحصيل جملتها كما هو الظاهر بل كلها كما اعرفت
 في الذي عاين في التشكك في الاثبات بالاجار الصحيحة وبذل الجهد في تحصيل الروايات
 المعتمدة واقصاهم في الاضطراب اتبعهم في النقد والانتخاب فواحد يقول له اقصد قصد
 المصنفين في ايرادهم ما رووا بل اورد ما احكم بصحته واجعله فيما ينبغي بين يدي وبقا
 في ذلك جهدك واخر يقول ارجو ان يكون بحيث توحيث من طلبه الاثبات بالاجار الصحيحة واخر

فيما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٥٨

وبعد من الرد وهو النور من اول كتابه الى اخرها بعد تشرجه بالعمل بالاجاز والظنية ولا
يستثنى من حال مواد الحكمة ما يستثنى من جهة جهالة الاسناد او عدم الوثاقة او احوال
استثنائه الا بالنسبة الى محمد بن عيسى وعلا بانه كان على ظاهر العدل واخر يقطع عليه
بالرواية عن الضعفاء وبانه لا يبالى عن اخذ الرواية على جهة اهل الاخبار واخر يخرج عن
الملة اخر يقول لا اروي عن محمد بن سنان شيئا لانه قال قبل موته كلما حدثتكم لم يكن لي به
سماع ولا رواية واخر يقول هذا الخبر لم يصححه ابن الوليد كلما لم يصححه فهو عندنا مترك عني
الى غير ذلك مما يظن من الشئ في الرجال وسنشير الى بعض منها ايضا وايضا لو كان كذلك
فما السبب في الاختلاف بين القدماء بان يصح واحد حديثا ويضعفه الاخر الى غير ذلك مما
سنشير اليه غير خفي ان الاخبار المودعة في الاصول من لكثرة إمكاناتها بحيث تغني عن العمل
بالظنون وانهم يصرحون بهذا الصنف اذا وايضا لو كان كذلك لما كان اجماع العصابة على
بصحة ما يصح عن خصوص جماعة وعن قليل منهم وايضا لما وقع الاختلاف بالنسبة الى بعضهم
والشك في خصوص ما مع كونه في غاية الاشتباه في الجلالة حيث قال بعضهم مكان الاسدي لث
المزدي قال بعضهم مكان الحسن محبوب فضاله بن ايوب جعل بعضهم مكانه الحسن بن علي
فضال بعضهم مكان فضاله عثمان بن عيسى مع ان في عبارة تصحيح ما يصح عنهم ايماء بعدم
قطعنا احاديثهم فاما مثل وايضا لعل تخصيصهم ابن ابي عمير يقول ما سبيله وتخصيصهم باه
مع صفوان والبرقي بانه لا يروون الا عن ثقة اباؤه عن ذلك فتم فاذا كان مثل هؤلاء مع
ومما تهم وكثرتهم وتوافقهم لم يحصل لهم القطع فكيف يحصل لنا في مثل هذا الزمان على ان
قول المستدل ولو كان فاسد المذهب صحيح في مجموع حصول القطع الذي رداه من قول
الموثقين ايضا مع ان اشهرهم عماد الشافعي الذي فضل عن الشيخ اجماع الامامية على العمل
بروايته ومع هذا بن اكثر روايته من الكل ومع جميع ذلك اكثر رواياته من لقاءه بالقبول مع
بعضها الى غير ذلك من وجوه الاعتبار ومع ذلك الشئ في اخباره ومشاهدة اضطرابها
يكشف عن سوء حفظه ونقصه من بدل بما يؤتى الى مناهجهم ويورد في بعض الاخبار انه نقل
عن الصادق ع ان النخلة في بيضة فلما عرض ذلك عليه ع قال ان يذهب بما قلت ان الله

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٥٩

يتم الفرائض بالتوافل اذ لم يتحقق الاصل فيها قال مضمون هذا وليس من الحديث بيان
وايضاً من جملة مشاهير الاجلة الذين اجتمعت العصانة الامامية على العمل برؤايتهم وكثرة
الرواية منهم واكثرها مضمون ما حضرن غياث وذكرنا في ترجمته عن جدتي به انهم سموه
كذاباً بالفضل خبر الرشيد فتم واوثق منهما سماعاً عن مهران وعبد الله بن محمد بن جندب في الرجال فضاء
ما ذكرناه فيها مضافاً الى ما لحظه اخباره وماله القدماء والمشايع العظام بالنسبة اليه
يعلم انه ليس في الموثقين احد مثله في الوفاة والجلالة وسند ذكره عن الشيخ طرح خبر مكرراً
بعلة الوصف فتم وقريب من سماعه في الوثاقرة والجلالة اسحق بن عمار ومع ذلك سند ذكر
عن الشيخ طرح خبره بالنسبة الى الوهم وبغير ذلك من الامور الردية ومثله محمد بن اسحق بن عمار
وسند ذكره عن الشيخ الطعن في حديثه باحتمال ان يكون رواه عن غير الامام ومنهم على الجحيم
والسكوني الذين نقل الشيخ اجماع الامامية على العمل برؤايتهم مضافاً الى هيازة كثره
رؤايتهم واكثرها مضمون ما ومع ذلك قالوا في الاول انه كذاب منهم وفي الثاني قال
الصدق لا افهم ما تنفر به السكوني في مثله ما غياث بن ابراهيم حتى انه مال صاحب ركة و
شخصاً اليها في الصحرة رواياته ومع ذلك نقل عن بيع الامير الرضا عن جامع الاصول
لابن الاثير وشرح الدرر في الشهادة الثاني في مجمع البحرين انه هو الذي وضع الطائر لله
على انه بالتأمل في شأن عثمان بن عيسى الذي اجتمعت العصانة على تصحيح ما يصح عنه ونقل
الشيخ اتفاق الامامية على العمل برؤايتهم مضافاً الى ما ذكرنا في ترجمته من اسباب الوثاقرة
وكذا بالتأمل في شأن امثاله فيستبعد الانسان حصول القطع من قولهم وعدم تجويز السهو
والغلط بل العداية ستم في وقت من اوقات عمرهم بالنسبة الى حديث من احاديثهم التي رواها
فاذا كان هؤلاء هكذا حالهم فمن ذلك الموثق الذي رواه وجلالته اعلى من ناقصهم جلالة
الي ان يحصل القطع بعد صدوره وهو لا غلط منه اصلاً ثم ان ما ذكره الاستاذة بقوله
وعداية الصدوق في خبره لاشبهه في عدايته انما التأمل في عصمته بمعنى عدايته
تتقوى السهو والغلط منه وانه لا يجوز ان يكون حصل له الظن بكون الاصل من فلان فاما
من اصله او حصل له القطع باسباب غير موثقة للمقطع عندنا ولعل ما لحظه من الصدوق

فيما يحتاج اليه المجتهد من العلل

٤٠

والمتبع في الرجال في بيان استبعاد ما ذكرنا من الناميل بل ولا نعلم ما سند كرم من قوله
 بغيره هذا مع انه لم يظهر من الصدق الشهادة بان رواية فلان عن اصل بل في اول الفقيه
 ان جميع ما فيه مستخرجة من الاصول والمصنفات التي عليها المعول معلوم ان المصنف غير
 الاصل كما لا يخفى على المتبع في الرجال وغيره ومن عبارات المصنف في هذا المعنى عبارة الشيخ
 في بابا في فهرسته مع ان الصدق في ذكره في جملة امثلة الاصول والمصنفات مسألة ابيه وما
 ما انما يثبت ليس من الاصول قطعا مع اننا نذكر فيه بعض احاديث العامة والخاصة ونزوله
 يذكر فيه الحكم الذي يقول معتق من مشايخي وغير ذلك وسنشير الى بعض ذلك ثم انه لم يثبت
 وواف جميع ارباب الاصول سيما بالحق الذي قاله المستدل بل لظاهر ثبوت عدمها كما اشترط اليه
 واعتماد الصدق في ليس على الوثاقة المعبرة والرواية عن شخص يجوز ان يكون من كتاب عقده عليه
 فمن على انه ربما يظهر من الفقيه كون بعض ارباب الاصول الذين نقل عن اصليهم من الجماعة الذين
 ليسوا بانك المتأثرين من الوثاقة واقعا او عند الصدق ايضا كما في السابا في وجهين وهب
 الفقيه على انه سند كرم ان الصدق كغيره من القدماء يظهر منه بناء على الظن في العمل بالاحاديث
 الاصول التي روى عنها في الفقيه انه كثيرا ما يصفها احاديث الاصول وبطرحها لذلك وان
 من جملة ما استخرج منه احاديث الفقيه نوادر محمد بن احمد بن يحيى ومحاسن البرقي وامثالهما ورواة
 بل وغيره ايضا ما كانوا يعلمون بالحديث الذي في تلك الكتب بحجة وجوده فيها وان قوله من
 الاصول والمصنفات التي عليها المعول والراجح ليس على ما يقتضيه ظاهره الى غير ذلك
 وبالجملة مجال البحث فاسع ولعلك بما نعلمه ما ذكرنا نقدر على ترك ما لم نذكره فتدبر
والجواب عن الثانية اعني قولك ومنها تعاضد بعضها ببعض ان رجال الاحاديث المتعاضدين
 ان كانوا مختلفين في جميع الطبقات استحال توأطؤهم على الكذب فهذا هو المتواتر ولا كلام
 في استغنائه عن الرجال الا فاعمال اعتماد كل واحد من الرواة على الظن وعلى ما لا يثبت القطع
 في الواقع وغير ذلك بهما ايضا فام **وع** الثالثة ان الثقة لا ينقل في كتابه الا ما يجوز العمل
 به انما مطلقا او حال جوده ومن اين علم انه ما كان يجوز العمل باخبار الاحاد وسند كرم انهم كانوا
 يعملون بهما بالظنون كما ان علمائنا المتأخرين كانوا كذلك وقولك مع تمكنه فيه

فيما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٢٠١

ان ما ثبت لنا ان الثقة الفقهية هي اية الناس بان جميع ما ذكره فبئز كراهة لا جعل هذا منهم من دون
بناء على اجتهاد وما لفظه ولا حواله على امور مشهورة في زمانه ولا وكل على ان حاله يظهر
منها الحال ما سماع ولا ساهل اصلا ولم يكل على الامور المشهورة وما وكل على الفرائض الظاهرة
في موضع من المواضع انما هو الكافي والفقيه مع تأمل فيها ما ايضه خصوصا في حقوق الفقهاء بذلك
وسبغهم لك الاستدلال التام في الجملة واما غيرهما فلا خصوصاً مع ما لفظه ما ذكره الصدوق
في اول الفقيه لم اقصده في قصد المستفيين في ايراد جميع ما روي بل قصدت الى ايراد ما اخرج به اه وما
صرح به الشيخ في العدة بان ايراد مصنف رواية لا يدل على اعتقاده بها ويجوز ان يكون اقتادوا
ليعلم انه لم يثبت عنه شيء من الروايات وما ذكره عن علي بن الحسين فضال في ترجمة الحسين بن علي بن
ابي حمزة من انه كذا اب لعون روي عنه احاديث كثيرة وكثرت عنه تفسير القرآن من اوله الى اخره
الا انه لا يستحل ان روي عنه حديثا واحداً وذكر في ترجمة محمد بن سنان ان ايقوب بن نوح رفع الى
محمد بن دلفر اربعة احاديث محمد بن سنان فقال ان شئتم ان تكسبوا ذلك فافعلوا فاني كتبت عن محمد
بن سنان لا اروي لكم عنه شيئاً انتهى وبعد التامل والتدقيق تظهر لك نظائر ما ذكرنا حتى ان
بعض المحققين قال كان الواجب على القدماء ايراد القطعيات وغيرها مع ذكر ما يحصل به التميز بين
المعتد وغيره ومن كرر حال اسانيد الاخبار وقد فعلوا ذلك انتهى فثم هذا والظاهر انهم في الغالب
ما كانوا يروون ولا كانوا يكتبون حديثاً ما لم يكن يحصل لهم وثوق به لكن هذا غير القطع بان جميع ما
يذكر في كتابهم كانوا يذكرونه لهذا اية الناس ثم ان ما ذكرنا انما هو بالنسبة الى غير كتابي للشيخ وما
ما ذكرنا انما يعلم بشاؤه انه لم يولف لهذا اية الناس بالخو الذي ذكرنا اذا عرفت ان ما ذكرنا في
فانما هو بالنسبة الى الكافي والفقيه ففصول تكملة الكليبة والصدق من تحصيل القطع بالصدق عن
المعصوم بالنسبة الى جميع ما ذكرناه في كتابه ما حل تأمل ونظر سيما وان يكون ذلك قطعاً نعم الظاهر
انما كانا متمكنين من استعمال حال الاصول والروايات من حيث كونهما محل اعتقاد من كان عليه اعتقاد
من يشيخهم وذلك غير القطع بصدق الروايات وكل واحد واحد من احاديث تلك الاصول والمعصوم
فظاهراً لا ملائمة بينهما على اننا نقول المتمكن من الاستدلال لا يوجب اية لجواز عدم القطع
بدليل الوجوب وعدم تماميته عندهما واعتقاداً عند الوجوب من دليل اخر من اجماع اذ غيرهما

فيما يحتاج إليه المحدث من العلل

٤٢

كان أولا كيف جماعة من المحققين منهم الشيخ في غرضه ادعوا ان اصحاب الرسول والائمة عليهم السلام ومن تابعهم من العلماء كانوا لا يروون الا خبر الواحد وسند ذكر عبارته على ان اسند كعبارة الفوائد الصريحة والظاهرة في علمهم بالاخبار والغبر القطعية الصدور مسلكتهم في ذلك ومنهم الكلبني والصدوق على ان يقول يجوز ان يكون في اسنادهم شقة او امر اخر جوزوا بسببه تركه **وبالحمد** القطع بتحقيق الاستقلال واخذ الاحكام بطريق القطع مما يحقق بالقطع بانها كانتا متفظتين بمكنة ما منه وغير غافلين عن القاء اعني مع التمكن بحيث كونها حقا عندهما وعدم تحقيق ما نفع او مبيح للترك عندهما ومع جميع ذلك لم يذهل اصلا سيما مع ما لفتة كثر في نقلها وما صدق من الغفلة منها فان بعض تلك الاحتمالات وان كان بعيدا الا ان البعد لا يرفع الاحتمال بل لا بد من القطع بالعدو بعد التلبا والتي علمها بالصدور لا يجب ان يكون مطابقا للواقع كما ذكرنا **والجواب** عن الرابع يظهر من الجواب عن الثالث مضافا الى منع القطع بوجود روايات اخرى صحيحة وقطعية بها وتمكنه من التمسك بها وظاهرات مرادة من الصحة القطعية فانظر انما قلنا الى الاستدلاله كيف ادعى ولا وجود اخبار اخر من دون اقامة حجة واضحة بل ولا اشارة ظنية بل ولا اشارة موقفة ثم ادعى ثانيا تمكنه من التمسك بها كدعواه السابق ثم فرع على الدعويين قطعية احاديث تلك الاصل وتلك الرواية فتدبر **والجواب** عن الخامس ان العلم بتحقيق الرواية من الجماعة من اين ووجود سند جميع سلسلة هؤلاء بدعي الفساد والتوجيه بما وجدته الاستاد الفريزة الاولى قد عرف حاله مع ان معرفته هؤلاء من الرجال ومع ذلك فطوى فيما مع ان اجماع الضم على تصحيح حديثه لا يستلزم قطعية صدق بل يمكن ان يكون فيه ايماء الى عدم القطعية كما اشرفنا **والجواب** عن السادس كالجواب عن الخامس وعن السابق بان صحة احاديثهم ليست مما يتعلق بها الشهادة كما هو ظاهر وكذا كونها مأخوذة من الاصول المجمع على صحتها مع اننا لم نجد ما ذكرنا من انها من الاصول المجمع على صحتها الا باللائم انفس ما ذكرنا من شهادتهم على صحة احاديث كتبهم امّا ما ذكره الصدوق في قوله واحكم بصحته لاشهادته له على شهادته بصحته بل الظاهر من ادعاء جهاده ورأيه بل لا اثم في ما ذكرنا عند التام بل عند التفتيح في احوال الصدوق وسجل القطع بانها ربما كان يحكم لصحة سبب حكم شيخه بن الوليد بها ومثال هذا فتدبر **والجواب** عما ذكره

فما يحتاج اليه المجتهد العلي

٤٣

الكلمة من قوله وقد سئل الله ناليف سئلت وار جوان يكون بحيث توحيث فانه كالصريح فيا ذكرنا
وانه ليس بناؤه على الشهادة وكوز قصد ان الزاحمة لا يقضيه الشهادة بالصحة بل لا يقضو عمله
بالصحة ايضا بل ربما يكون في عيان ايماء الاطنه بها فمما **واما** ما ذكر من ان الشيخ في كل
العدة ذكر ان ما علمت به من الاخبار فهو صحيح فقال بعض المحققين الفاضل التوفي تصفح العدة
وطار ايت هذا الكلام فيه وليس عندي نسخها حتى الاخط مع انه لا تم كون لك شهادة بل في قوله
ما علمت به ايماء الى كون ذلك من يدير بل لو تتبعت كلامه وجدنا انه يحكم بالصحة من اجتهاده بكل
بظنة ايضا فال في اول الاستبصار اذا ورد الخبران المتعارضان وليس بين الطائفة اجماع على صحة
الخبرين في الاعلى ابطال خبر الاخر فكانت اجماع على صحة الخبرين واذا كان اجماع على صحة ما كان
العمل بهما معا فاجاز ان انتهى فامل فيما ذكره قبل هذا الكلام حتى يسمع لك ما ذكرناه غايته الوضوح
وايضاً الظاهر انه يحكم بالصحة بمجرد الفرائض الظنية فمع ان حكمه بصحة ما عمل به لا يقضيه الحكم
بصحة احاديث كتابه بل الظاهر منه خلافه مع انه كثيراً ما يطعن على احاديثهما بالضعف وانما اليسيرة
ومهما وجد بعض الاخبار يتبين بانها لا منافاة فان الشيخ رة عارضها باحاديث اقوى منها لان
روايتها اكثر واعدل فضعفها بالنسبة للمعارض الاقوى وذلك لا ينافي الصحة بمعنى اتصالها
بالمعصوم بل ينافي العمل بها والخروج القبيح او غير ذلك انتهى **اقول** هذا التوجيه لا يخفى
ركا كنه اذ مع بعده في نفسه يفتقران يكون للفتاء اصطلاحان في الصحة والضعف ولعل بالنتيج
في كلامهم يظهر فسادهم ومع ذلك كثير من المواضع ياتي عن التوجيه منهما ما ذكره في باب كونه
الخطئة والشعير من قوله فان هذين الخبرين الاصل فيهما سماعه ويختلف روايته لان الرواية لا يثبت
قال فيهما سألته ولم يذكر المسئول هذا يحتمل ان يكون المسئول غير من يجب اتباع قوله الى ان قال
والرواية الاولى قال فيها سئلت ابا عبد الله ع وذكر الحديث وهذا الاضطراب في الحديث مما
يضعف الاحتجاج به ولو سلم لكان ما ذكره في كتاب الصوم في بحث ان شهر رمضان يصيبه بضع
الشهر عند ما روي عن جعفر بطرق متعددة من ان هذا الخبر لا يصح العمل به من جوه احدها
ان متن هذا الحديث لا يوجد في شيء من الاصول المصنفة واتما هو موجود في شوا من الاخبار
ومنها ان كتاب جعفر ع عنه الكتاب مشهور معروف ولو كان هذا الحديث صحيحاً لكان لضعفه

فيما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٤٤

في كتابه ومنها ان هذا الخبر مختلف الالفاظ مضطرب المعاني لا ترى ان حديثه ثارة برويه
عن معاذ بن كثر عن ابي عبد الله ع وثارة عن ابي عبد الله بلا واسطة وثارة يفتيه من قبل نفسه
وهذا الضرب من الاختلاف مما يضعف الاعتراض به والعلق بمثله ومنها انه لو سلم جميع
ما ذكرناه لكان خبرا واحدا لا يوجب علما ولا عملا وما ذكره في ذلك الموضع بعيد ما ذكرناه
عند رواية محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام وهذا الخبر ايضا نظير ما تقدم في
انه لا يجمع الاحتجاج به بمثل ما قدمناه من انه خبر واحد الاسناد واحد نظير ذلك قال بعد ما ذكر
عند رواية معوية بن عمار وما ذكره في بحث ان المنيتم يصلي بتبعه صلوة الليل والتهارحيف قال
وهذان الحديثان مختلفا اللفظ والرواية واحدة ان ابا همام روى عن الرضا عليه السلام في رواية محمد بن
علي بن محبوب في رواية محمد بن احمد بن يحيى رواه عن محمد بن سعيد بن غفران والحكم واحد هذا مما
يضعف الاحتجاج بالخبر لو صح لكان محمولا على الاستحباب الخ وما ذكره في باب من احل الله من
الفسا ومن حرم عند رواية عن بايع الانماط فاول ما في هذا الخبر انه شاذ نادور له كبره غير
بباع الانماط وان تكررت في الكتب ما يجري هذا المجرى في الشذوذ يجب اطراحه ولا يعرض به على
الاحاديث الكثيرة ثم انه قد روي ما ينقض هذه الرواية ويوافق ما قدمناه واذا كان الامر على ما
ذكرناه وجب اخذ برأيه التي توافق الروايات الاخر ويعدل عن الروايات التي يفرد بها لا ينجون
ان يكون وهما وما ذكره في آخر باب في التوسعة من ان هذه الاحاديث كلها الاصل فيها السني
بن عمار الى ان قال ومع ان الاصل فيها واحد اختلف الفاظها لان الحديث الاول قال فيه سئل ولم
يسئل المسؤول من هو ويحمل ان يكون ماما او غير ماما وفي الخبر الثاني قال سئل ابا جعفر عليه السلام
وفي الحديث الثالث قال سئل ابا عبد الله ع الى ان قال وهذا الاضطراب فيه يدل على انه رواه وهو
غير فاطم بن ماجر في هذا المجرى لا يجب العمل بروي سلم الى اخره وما ذكره في مجتبى الذهب الفضة
نسبة من ان هذه الاخبار لا تعارض ما قدمناه لان ذلك الاخبار كثيرة وهذه الاخبار اربعة
والاصل فيها عمار الساباطي وهو واحد قد ضعفه جماعة من اهل النقل وذكر ان ما تقدمه ونقله
لا يعمل به لانه كان فطما غيرنا لا يظن عليه بهذه الطريقة لانه وان كان كذلك فهو ثقة في النقل
لا يظن عليه فيه اما خبر زارة فالطريق اليه على بن محمد بن هو ضعيف جدا لا يعمل على ما ينفرد به

فما يحتاج إليه المجتهد من العلل

٦٥

وما ذكره في مبررات ابن الملا عنه عند رواية محمد بن عيسى عن يونس هذه الرواية موقوفة لم يسندها
 يونس الى احدهن الائمة ثم يجوز ان يكون ذلك كان اخباره لنفسه لا من جهة الرواية بل من جهة
 من الاخبار وقال بعد ذلك عند رواية اسحق بن عمار قال وجه هذه الرواية انه يجوز ان يكون سمع
 الراوي هذا الحكم في الملا عنه فظن ان حكم ولد الزنا حكمه فواه على ظنه دون السماع وما ذكره
 في بحث الخاتم الخائف على نفسه شدة البر ان اول ما فيه انه خبر مرسل منقطع الاسناد لان جعفر بن بشير
 في الرواية الاولى قال عن زاه وهذا مجهول يجب طرا حقه في الرواية الثانية قال عن عبد الله بن سنان
 او غيره فاورده وهو شك فيه وما يجري هذا الجري لا يجب العمل به ولو صح الخبر على ما فيه لكان نحوه
 الى آخره وما ذكره في باب حكم المسافر في الصيام قال ما فيه انه موقوف عن مسنده الى احدهن الائمة
 الى ان قال ولو صح كان اء وبالجملة لو تتبعنا التهذيب نجد كثيرا من المواضع لا يلايها ما ذكره
 من التوجيه ذكر الكل بوجه زيادة التطويل وكذا ما ذكره في الاستبصار لكونه في غاية الكثرة ونسب
 بعض مثل ما ذكره في باب ان المنيم يجوز له ان يصلي بجمعه صلوة كثيرة وباب ما يحل لبني هاشم من الزكاة
 وباب علانية اول يوم من شهر رمضان في ثلثة مواضع وباب من فاته الوقوف بالمسعى وباب انهم
 بيع الذهب لقصة شينة وباب انه لا يجوز العقد على الاماء الا باذن مواليهن وباب ان الرجل اذا
 سقى المهر دخل بالمرأة قبل ان يعطيها وباب عدة المقتنع بها اذا مات زوجها وباب ان الزوج
 والزوجة كل منهما يرث دين صاحبه وباب حكم العوامل في الزكاة وباب كرجل من الاخبار يخلو
 بها اصحاب العدة وباب انه اذا دخل بالام حرمت عليه البنت وباب ان اللبن للحمل وباب انه لا يجوز
 العقد على امرأة عقد عليها الاب غير ذلك من الابواب قال في باب من لم يجد الهدى والاصو
 عند ذكر حديث بن عمار وعبد الله بن الميمون القداح عن الصادق عليه السلام ويجعل ان يكون
 الرجلان وهما على جعفر بن محمد ذلك واقفا سمعاه من غيره اء وفي باب انه اذا عقد الرجل على امرأة
 حرمت عليه اتمها عنده كرواية عن محمد بن اسحق بن عمار على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوي قال
 قلت له ولم يذكر من هو ويجعل ان يكون الذي مسئله غير الامام اء وفي باب ان طواف النساء
 واجبة في العمرة المقبولة عند ذكر رواية عن يونس فلا ينبغي ما ذكرناه لان هذه الرواية موقوفة
 غير مسندة الى احدهن الائمة واذا لم يكن مسندة لم يجب العمل بها لانه يجوز ان يكون ذلك قد

فيما يحتاج إليه المجتهد العاقل

٤٤

لأن اختياره على بعض ما بهما اختار مذهب كثيرة لا يلزمنا المصير إليها لقيام الدلالة على
فسادها انتهى قال في نظره ذلك في باب بركات ولد الزنا وقال في باب المرأة إذا تزكت
وجع إليها الفصل بعد إيراد رواية عن ابن زيد في الوجبة هذا الخبر أنه يجوز أن يكون وهم في
سماعه والله أعلم أخذت فراه على ما ظن وفي باب جوب الترتيب في غسل الجنابة بعد إيراد
رواية عن هشام بن سالم في هذا الخبر يوشك أن يكون قد وهم الزاوي لم يسطر في نسخة عليه الأمر
أه وفي باب جوب غسل الميت بعد أن أورد رواية عن ابن أبي نجران قال عن جده قال سألت
أبا الحسن الحديث فما تضمن هذا الخبر لا يعبر عما قلناه لأن هذا الخبر يرسّل أن ابن أبي نجران
قال عن جده لم يذكر من هو ولا يمنع أن يكون غير موثوق به ولو سلم كان أه على أنه أكثر ما
يطلع في السند بالرسالة في جملة الحال القطع بل وربما نطق بأنه لا يعمل عليه لأنه مقطوع
الاستناد فذكر على أنه ربما ضعف الحديث في بعض حديث الفقيه بما لا يلزم التوجيه كما قال في باب
صلاة الطلوع وما أخرجه عنه يوم غد يرمي والثواب المذكور في بعض ما رواه شيخنا محمد بن الحسن
الوليعة كان لا يصحح ويقول أنه من طريق محمد بن موسى الحمادي وكان غير ثقة وكذا لم يصححه
ذلك الشيخ قدس سره ولو حكم بصفته من الأخبار فهو عندنا مروي عن غيره صحيح انتهى ونقل الفقيه
عن ابن الوليد أنه كان يقول أنه كان يضع الحديث في محمد بن موسى بن نقل أيضاً أن الفقيه كان
يضعفونه في ترجمة خالد بن سدير و ترجمة زيد الزراء عن الصدوق في شيخنا ابن الوليد أن كتاباً ذكرنا
زيد النعماني من موضوعات محمد بن محبوب في ترجمة سعد بن عبد الله عن الصدوق أنه قال لا أروي عن كتابه
المنقبة ما رواه محمد بن موسى الحمادي وفي ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى شيخنا ابن الوليد استثنى من إيراد
الحكمة ما رواه محمد بن موسى الحمادي في وصوفها ابن نوح إلى غير ذلك وبالأخلاق ما ذكره الصدوق
في الفقيه ما أسلفنا إليه من علم الرجال أن ذلك الحديث لا معارض له سيما والمقام مقام الاستحباب
لعله لا يبقى مجال للتأمل فيما ذكرناه فذكرنا في باب ما يجيبه الثوري والحد عند إيراد رواية
عن وهب بن وهب في هذا الحديث فكذلك في رواية وهب بن وهب موضعك الذي أفقته وأعمده
في هذا المعنى ما رواه الحسن أنه فيما الخطبة ما ذكره هنا ما ذكره في أول كتابه من قوله بل قصد إلى
إيراد ما أفقته وأحكم بصفته أه يظهر أن هذا الحديث ليس من جملة ما حكم بصفته وما خطبته منها

فما يحتاج إليه المجتهد المقلد

٤٧

وهب بالكذابة فيحصل الظن بان تضعيف الصدوق في هذا الحديث بحيث لا يقبل التوجيه قال
في باب احرام الخابض وهذا الحديث افترق عن الحديث الذي رواه ابن مسكان عن ابراهيم بن اسحق
عن مسلم بن ابي عبد الله عليه السلام الى ان قال لان هذا الحديث سنده منقطع والحديث الاول رخصته و
رحمة واسناده متصل فتر وقال في باب ميراث ذوى الارحام مع الحديث الذي رواه الخاقاني
الى ان قال فهو حديث منقطع اه ولا شبهة في تضعيفه هذا الحديث بحيث لا يقبل التوجيه لعل
مثل ذلك عن الفقيه كثير فتر على اننا نقول انما اكثر الصدوق من ايراد الحديث الذي صرح بانه لا يقبل
بل يقتضي ما رواه فلان يعني خلافاً لغيره ما رواه ابن مسكان المذكور فان ومنها في باب ابي
في من الثياب منها في باب ميراث الجوارح ومنها في باب الرجلين يوصي اليهما فيفرد كل منهما اده وفي
باب ما يجب على من اضطر واجامع وفي باب جوب الجمعة ولعلك لو تتبعنا وجدنا غيرها اشرفا للغير
فبعد ملاحظة ما ذكرنا لا يمكن الحكم بان جميع احاديث الفقيه صحيحة عند الصدوق بسبب قوله في اول
كتابه اني لم اصدق تصد المصنفين بل فصدت الى ايراد ما افترق به واحكم بصحته اه بل ملاحظة ما ذكره
نقطع بان قوله ذلك في اول الكتاب لم يبق على ظاهره امثالا لانه لما كان ما لا يقبل به وبجزم بصحته مما
اوردته في كتابه فليلاحظ انما قال وكان قصده اولا كلك لكن خلافاً من مسامحة او غفلة عما ينبغي عليه
امره في اول الامر وما غير بعيد عن القصد سيما الذين كثر منهم التصانيف وكان اولا
قصده تلك لكن بدله كما انه كان ولا قصد حذف الاسانيد وعدد ذكرها لكن بداله على ما ذكره
جدي على اننا نقول الكيفية ايضا قد اكثر في الكتاب في الرواية عن غير المعصوم في كتاب الارث
وقال في كتاب الديات في باب جوه الفضل عن علي بن ابراهيم قال جوه الفضل على ثلثة اضرابه
ولم يرد في ذلك الباب حديثا اخر وفي باب شهادة الصبيان عن ابي ايوب قال سمعت اسمعيل بن جعفر
واكثر ايضا في اصول الكافي من الرواية عن غير المعصوم عند ما ذكره في مولد الحسين من حكاية الاسد الذي
دعنه فضة الى ان سجدته وما ذكره في مولد امير المؤمنين عن اسدين صفوان هو طوبى الحكام
مشهور وان الى غير ذلك بالجمله ابراده الاخبار عن غير المعصوم في غاية الكثرة ثم انه لو سلمنا شيئا
على صحة احاديثهم فنقول بحج ذلك الشهادة كيف يحصل القطع بصدورها عن المعصوم اذ كون الصحيح
في اصطلاحهم بمعنى القطع الصدوق عنهم ثم بل الظاهر انه خلاف ظاهر عباراتهم فان قول الصدوق

فما يحتاج إليه المحدث العلوي

٤٨

وكلما لم يحكم ابن الوليد بحدته فهو عندنا غير صحيح كيف يكون معناه كما لم يحكم ابن الوليد بعدم
القطع بصدقه عن المعصوم فهو عندنا غير قطعي الصدق فمن مع ان في التعليل بان من طريق محمد
الموسى الحمد اليه ايماء الى عدم اراذته من الصحة القطع بصدقه مع ان قوله في اول كتابه جميع ما فيه
مستخرج من كتب مشهورة مما عليها المعول اليها المرجع الظاهر ان تعليل الحكم بالصحة وحث غيره على
الحكم بها وعلى الاعتداد بروايات كتابه الظاهر ان ما ذكره لا يقضي القطع بالصدور فلا ينافي ما جعله
عليه له ولحث على الحكم به والاعتداد بروايات كتابه مع عدم علمه بغير القطعي فمن مع انه قد جعله
الكتب المشهورة التي عليها المعول نوادر محمد بن احمد بن يحيى ثانيا لا حظت الرجال وشاهد حاله
الصدق وشخصه غيرهما من المشايخ بالنسبة الى كونه ورواياته وكيفيته استثنائهما استثنوه وطعنوا
عليه بان كان لا يبالى عن اخذ روايته كان يروي عن الضعفاء والمراسيل قطعت باقهم ما كانوا يقطعون
بصدور الحديث بسبب جوده في كتابه ونوادره وجزئنا ان قوله عليها المعول اليها المرجع ليس على
ما يقتضيه ظاهره بل من قبل ما يقوله المحدثون من المتأخرين من ان الكتب الاربعة عمدة معتبرة
عليها المعول اليها المرجع فمن عدل ايضا من جملة الكتب فحاصل البر في رتبة ذلك لا حظت الرجال
المشايخ بالنسبة اليه ولا حظت اذكر في الرجال في ترجمته وجد كتابه يظهر نوادر محمد بن احمد فيما
قلت من ايضا من جملة تلك الكتب كتاب الترجمة لسعد عبد الله وقد روي في كتابه عن اخبار الرضا
عن محمد بن عبد الله السعدي رتبة ثم قال كان شيخنا محمد بن الحسن الوليد سبي الراي في محمد بن عبد
راوى هذا الحديث فاخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الترجمة وقد رآته عليه فلم
ينكره ورواه الى انتهى مع ان الظاهر ان مقتضيات سعد ليس يادون من كتاب الترجمة مع ان الصدق قال
وما علمت على الاحاديث التي رواها محمد بن موسى قد روي عنه ما في كتاب المختصات فما عرفت
طريقه من الرجال الثقات هكذا ذكر في ترجمة سعد علي ايضا من جملة نوادر ابن ابي عمير في ترجمته
عن جابر فاما نوادره فهي كثيرة لان الروايات كثيرة وهي تختلف باختلاف ائمة لها فمما عدا ايضا من
جملة روايات ابيه ليه مع ان تلك الروايات فتاوى بيانية والقول بان كان يقطع بكونه فتاوى وصدوره
عن المعصوم قطعاً لعله لا يرفع فيه المصنف مع انه ربما ينافي في فتاوى هذا وما اشار اليه في اول
كتاب من الكتب اشهر واقرى ما في الرواية فيه ولعلك لو تتبعته فاملت في حاله ما في الرواية من

فما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٤٩

عند حصول القطع به لصدر الرواية بسبب جوده فيه بضم وكذا غير الصدق انفسه ولذا ترى كثيرا
 يرد الاخبار المأخوذة من ذلك الكتب بسبب الصدح في اسانيدها ولكن كان يستثنى منها اخبار محمد بن
 موسى الهادي في وهب ومثاله ونظائر تلك الاخبار كما اشرفنا اليه بظهره بالتبع في الرجال
 واشرفنا الى مستنبات سعد بن عبد الله وكذلك كان رواية شيخه وغيره من المشايخ ومنهم الشيخ
 كتابه الظاهرية لذلك لم يروا الكل في جميع ما في الاصول وجميع ما رواه الصدق والشيخ منها و
 كذلك الصدق بالنسبة الى ما رواه الكليني والشيخ منها وكذلك حال الشيخ بالنسبة الى الصدق
 ولعل باب جعل القدماء كان كذلك بل كثيرا ما كانوا يصحون بضعف الروايات التي صحها الاخر كما
 سنشير اليه ثم ان كون الصحيح بمعنى القطع الصدق خلافا لظاهر عبارة الشيخ في اول باب وصريحها في
 اول كتابنا اشرفنا اليه كما اخلافنا ظهورهم اجفت العصاة على تصحيح ما يصح عنهم على ما اشرفنا اليه قال
 شيخنا البهائي في اول كتابه مشرق الشمس كان المتعارفين القدماء اطلاق الصحيح على كل حديث
 اعتضد بما يقضيه اعتمادهم عليه اقرب بما يوجب الوثوق به والركون اليه ذلك بما موراه في كلامه
 والامور التي ذكرها الاشهاد على القطع بالصدق وعن المعصوم والظاهر من عبارة ان بعضهم ات
 اطلاق الصحيح عندهم ليس بمعنى قطعي الصدق ومنه ان الصدق ربما يظهر منه عند قطع صد الحديث
 الذي افوت به الفقيه مع انه قال في اوله ان كل ما افوت به حكم بجهته ومن المواضع التي يظهر منها
 ذلك ما ذكره في باب ما يصلي فيه ما لا يصلي فيه من الثياب ما الحديث الذي روى عن ابي عبد الله
 انه قال لا بأس ان يصلي الرجل النار والسراج والصورة بين يديه الى ان قال هذا حديث يروي عن ثلثة
 من المجاهدين باسناد منقطع برواية علي بن الحسن الكوفي وهو معروف عن الحسن بن عمر بن ابي عمير عن
 ابراهيم الهادي فيهم مجهولون برفع الحديث قال ابو عبد الله في ذلك ولكنها رخصة افترت بها
 عنه صدق عن ثقات ثم اتصلت بالمجهولين بالانقطاع فمن اخذ بها لم يكن خطا بعد ان يعلم انه لو كان
 هذا الحديث قطعه الصدق لما كان بطعن في سند بالتخويل المذكور ثم يقبلها من جهة الثقات المذكورين
 ما ذكره في الباب المذكور من قوله سمعت ابا جعفر يقولون لا يجوز الصلوة في العائمة الطائفة اه
 وغيره في علي المصنف ان الظاهر من هذه العبارة عند قطع الصدق يكون هذا الحكم صادرا عن المعصوم
 وذكره المسائل التي سمعها من مشايخه من دون اطلاق على نص في القصة مكر ومنها ما ذكره في باب

فما يحتاج إليه المجتهد من العلل

٧٠

ما يجوز للمراعاة وروى علي بن مهزيار عن ابن أبي عمير عن النخعي والنسائي ومطاطب
منه به قال فسلك عن شدة واكله ولم يرو فيه شيئاً ولعلك بالنتيج تجد كثيراً من مثله فندبرونها
ما ذكره في باب الدين بعد ذكر رواية عن يونس عن عبد الرحمن بن قولة كان شيخنا محمد بن الحسن الوليد
يروي حديثاً في أنه له الدراهم التي يجوز بين الناس والحدباء مشفقاً غير مختلفين إياه وغير خفي أن قوله
وكان شيخنا إياه في غابة الظهور في عدم قطعه بالصدقة ومع ذلك أفتى بمضموع معارضته لرواية يونس
حيث أفتى كان إياه فلا حظ تدبر ومنها ما ذكره في باب الزنا عن الإجارة وسلك شيخنا أحمد بن
الحسن عن رجل أخصب عنه هل له أن يبعها قال ليس له بيعها قبل انقضاء مدة الإجارة وسلك شيخنا أحمد بن
وظهور في مضبوطنا ظاهر ومنها ما ذكره في باب الوصية بمكة الوارث ماله فروي بعد أن أورد الحكم
بغيره رواية واحدة وعن الكليني ما وجد هذا الحديث لا في كتاب محمد بن يعقوب ما رويته الأمثلة
إياه ونظير ما ذكره وقع منه كذا من باب الصيد الذبايح مكرراً ومنه باب ما يجب على من اضطر واجامع
في شهر رمضان وفي باب الصوم يوم التثاء ولعلك لو تتبعته تجد أزيد ومنها ما ذكره في باب من
الميت ذكر شيخنا محمد بن الحسن في جامعته الحارثية توفى مع الرجال قال إذا كانت ابنة أكثر من سنين
أوست فتت ولم تغسل إلى أن قال وذكر عن علي الحلبي حديثاً في معناه عن الصادق ع انتهى وهذا في غابة
الظهور فيما ذكرنا ومنها الرواية التي ذكرها بعنوان رويته على البناء للجهل ومفنيها بها وما يرويه
ما ذكرنا الإخبار التي يقيح في سندها بالارسل والقطع وأمثالها ومع ذلك بقولها ومنها
ما ذكره في باب مقدار الماء للوضوء فإنه روي حديثاً ظاهر استحباب تشبهه الفضل وطعن فيه بقطاع
الاسناد ومع ذلك أفتى به بناء على أن المراد منه مجرد الوضوء فماتل ويؤيده أيضاً ما ذكره في
باب الصلوة في شهر رمضان وعن روى الزيادة في النطوع في شهر رمضان روى عن سماعة ومما
واقفان قال سئل عن شهر رمضان إلى أن قال وأما أوردت هذا الخبر في هذا الباب مع عدلي
عنه وترك الاستعماله ليعلم الناظر في كتابه هذا كيف يروي من رواه ولعلم من اعتقادي أنه لا
أرى أساساً استعماله فندبروها بما يرويه أنه كثيراً ما يقول وأخرج هذه الأخبار وسند في كتاب
فلا ريب أن هذا هو هذا أمته وبالجملة المصنف لا تتبع الفقه وناقل لا يقبله بحال للناقل فيما ذكرنا
ومما يدل على أن الصحيح عند القدماء ليس بمغفلة القطع بالصدقة أنهم مثل الشيخ وغيره كانوا يعملون

فيما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٧١

باخبار الاحاد كما اشهر اليه في الجملة وسند كره مفضلاً وظاهراً ما علموا به وجعلوه حجة
 صحيح عندهم واعترف المحققون من المجتهدين الاخيار بين بان الخبر عند القدماء كان على ضربين
 صحيح وضعيف هذا هو الظاهر من كلامهم ويشير اليه لهم كثيراً ما كانوا يستدلون في الجدل بما يوجب
 الضعف عند المجتهد ترك العمل به ثم يقولون لو صح لكان محمولاً على كذا وكذا او ردنا لك بعض ذلك
 ونشير الى بعض مما يدل ايضاً على ذلك اهتم كثيراً بما يبنون صحة حديثهم على الظنون مثل قول
 شيخهم واعتمادهم عليه عند منعهم العمل به وروايتهم عنه وقد اشتهرنا اليه بنسب اليه الضعيف مما يدل
 عليه ان المجتهد الذي له شاهد من الكتاب في السنة مثلاً كان عند القدماء صحيحاً قطعاً ولا خفاء به
 مع انه مجرد ذلك لا يقطع بالصدور والجملة لو نتج الانسان اقوالهم وكتبهم سيما كتب الرجال الذين
 له شك في فساد ما نسب اليهم من كون الصحيح بمعنى قطعي الصدور فان قلت لكيفية فالجواب بانه الكافي
 والشرط من الله عز وجل استعبد به خلفه ان يؤدوا جميع فرائضه يعلم ويقين بصيرة الى ان قال الان الذي
 يؤدو غير علم وبصيرة لا يدري ما يؤدو الى من يؤدو الى اخر ما ذكره من الشواهد الى ان قال
 وقلة من الله وله الحمد فالف ما سئلت وارجو ان يكون بحسب توحيث فيعلم منه انه يعلم صدق الاخبار
 التي في الكافي عن العاصمين وفي قوله يؤخذ منه من يريد علم الدين العمل به بالاثار الصحيحة عن النبي
 شهادة على كون الصحيح عند علي الصدور قلت لا ثم ما ذكرت بل غاية ما يظهر من كلامه على حجة
 اخباره وصحة العمل بها وكون العمل بالدين بالاثار الصحيحة بل في كلامه مواضع تشهد ان مراده من
 اداء الفرائض بالعلم واليقين ليس على ما ذكرت بل على ما ذكرناه وادون منه منها استظهار ما
 ذكره بقوله من اخذ به من اقوال الرجال في تارة الرجال وقوله ثم من لم يعرفنا من القرآن لم يسمع
 القرآن فمنها قوله انك لا تجد بحضرتك من تذاكره وقنا وضعت من ثوب علم فيها ومنها قوله
 فاعلم يا اخي انه لا يبيع احداً ثم شئ مما اختلفت الروايات فيه برأيه الا ما اطلعه العالم اعرضوا على كتابنا
 الله فندبر ومنها ونحن لا نعرف من ذلك الا اقله ولا نجد شيئاً احوط ولا اوسع من ذلك
 كلمة الامام ثم وقوله ما وسع الارض به يقول بما يتما اخذتم من باب التقييم وسعكم ومنها قوله
 وارجو ان يكون بحسب توحيث ومنها قوله من اراد الله توفيقه وان يكون به ثابتاً سبب له
 الاسباب التي تؤد به الى ان اخذ به من كتاب الله الى ان قال ومن اراد خلافة الله وان يكون به

فما يحتاج إليه المجتهد العاقل

٧٢

معاراً مستودعاً سبيل من الاسباب المستحقة والتقليد التأويل من غير علم وبصيرة وذلك في
المشبهة ان شاء الله ايماناً وارشاداً سلباً لا يؤمن عليه ان يصح مؤمناً وميسراً كافراً او ميسراً مؤمناً و
يصح كافراً لانه كلما راى كبيراً من الكبراء مالعة كلما راى شيئاً استحسن ظاهره فنامل في جميع هذه المواضع
جداً حتى يظهر لك الامر من كل واحد منها وان كان الامر من بعضهما ظاهراً وشبهه على ما ذكرنا
كثيراً من احاديث كبار التي عمل عليها ما ناهما ما اوردته في باب اختلاف الحديث بروي من ثني بروي من
ثني به قال اذ اورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله ومن قول رسول الله ص والافان
جاءكم به اولى به ومثل رواية غير من خطه حيث قال ان الحكم ما حكم به اعداؤه الحديث وغيرهما من الاحاديث
فتم **وشبهه** ايضاً ما اشرفنا اليه من ان الكلي قد اكثر من الرواية عن غير المصنوع فلا حظوا مثل
وشبهه ايضاً كون الاخبار الاحادية عند القدماء وكذا بناههم على الظن في تصحيح الحديث كما اشرفنا
وستعرف **وشبهه** ايضاً ان الحديث قد لا يشاهد في كتاب الله كان معمولاً به عند القدماء حجة كمالاً
على المتبع النامل المطلع بل ربما كان بعد مثل هذا الحديث من القطعيات يخرجون من الاحاد وهو صحيح
كلام الشيخ في العدة وفي اول دواظره في اول باب وسذكر عبارة العدة وقال الاجل المرفوع في
مسئلة الفها في طريق الاستدلال على فروع الامامة بعد الانشاز الى جهة اجماع الامامة والله
طريق موصل الى العلم بما هذا الفقه وليس ممنوع مع ذلك ان يكون في بعض ما اجمعوا عليه ظاهراً
بتناوله او طريقة تقتضي العلم مثل ان يكون ما ذهبوا اليه هو الاصل في العقل فبعض المسالك يرفع
الدليل الموجب لنفاً عنه الى ان قال فان اتفق شيء من ذلك في بعض المسائل جاز الاعتماد عليه من
حيث كان طريقاً الى العلم وصار نظير الاجماع الذي ذكرناه في جواز الاعتماد عليه في على اننا لو سلمنا
كون الصحيح عند القدماء بمعنى القطع الصدق لكن نقول لا يكتفي بقطعهم حصول القطع لغیرهم وهذا
في غاية الظهور سيما مع ملاحظة ما صدر من الشيخ وغيره من العقائد والاشباهات ووقع منهم من
الاضطرابات في المقامات خصوصاً مع ملاحظة ما اشرفنا اليه انما من الشيخ وغيره من فطنة الخبر
اذا كان له شاهد من الكتاب غيره وهذا مع مشاهد شدة الاختلاف بينهم في تصحيح الاحاديث و
نضعفها بل نقول مع معرفتهم باحوال الاحاديث ومهارتهم فيها وقربهم عندهم بها كثيراً ما يفتقد
كل واحد منهم الاحاديث التي صححها الآخر فاذا كان هؤلاء هكذا لم فكيف يحصل في امثال زماننا

الآتي كتاب محمد بن يعقوب الكليني ويدل على علمه انه لم ينقل في ذلك الباب غيره ومنها حديث ذكره في
 كتابه من جامع في شهر رمضان وقال له اجعل لك في شيء من الاصول انما تقدر برؤاينه على تراجيحهم
اقول وربما يحصل التامل والتأمل في العلم بصد الحديث عن المصنوع بسبب معارضته
 للعلوم وهذا كيفنا للاعراض مع ان طريق ضعف الحديث عند القدماء ساكن من ضعف الروايات
 مع ان قوله ما وجدته الا في كتاب ابن يعقوب وقوله له اجعل لك في شيء من الاصول انما انفرجوا
 على تراجيحهم شهادة على انه ما كان يكفي في سائر المواضع مجرد ورود الرواية في اوصدها
 عن واحد لعله لم يوجد في كتاب جميع ما اورده الكليني وما رواه على تراجيحهم وامثالها من المتكلمين
 واطهار هذا القول في المقام يحتمل ان يكون اشعار الكون ذلك الحديث محلا للامتنان واحذر من
 التعليل لكون مثل هذا الحديث محل كلام عند القدماء وان كان هو على ما كان العمل به جازا في حق
 عند وجدان روايته من الاصول المعبر وهذا لا ينافي حجة اخبار الاحاد عند القدماء لان حجة ما عند
 بشرائط ولعلمهم في الشرائط مختلفون بل هذا هو الظاهر منهم كما لا يخفى على السمع في الرجال وغيرهم
 من ملاحظة ما ذكرناه وسند كره فان قلت كلام الصدوق في العيون بعد ايراد رواية السمعى بالقول
 اشربا لا يدل على انه كان يروي ويقتل ما قبله الثقة الضابط فكيف يصحور القطر فيما قبله ثقة الاسلام
 عمل به وحكم بصدقه قلت ذلك الكلام لا يدل على انه كان يروي جميع ما قبله الثقة الضابط وان كان مضطرا
 لمعلومه وظاهر عند فساد مع انه لا يدل على قبول روايته قبلها كل ثقة ضابط يكون فان الحالة التي كانت
 له بالنسبة الى ابن الوليد ما كانت بالنسبة الى الكليني ولا بالنسبة الى احد اخر كما لا يخفى على المطالع على
 انما نقول وربما يضعف الصدوق الحديث الذي صح عند غيره على وجه لا يلزم التوجيه اصلا مثل خبر صلوة
 العنبر الذي اشربنا اليه الظاهر من الشيخ في قبوله وقدم ان الحديث عند القدماء على ضرب من حفظ
 بل الظاهر من كلامه في اول الاستبصار ان مثل هذا الحديث صحيح عنده بل الظاهر من باب ايضا انه صحيح عنده
 مع انكم تدعون قطعية مثل هذا الحديث وكذا مثل رواية وهب التي اشرب اليها فان الظاهر من الشيخ
 في كتابه بقوله لها وصحتها عند ومثل رواية على تراجيحهم بن اسحق التي اشرب اليها والظاهر من الشيخ في
 كتابه صحتها عند ثم اعلم ان الشيخ ايضا لم يورد في كتابه جميع ما صحه وعمل به غيره مثل الكليني والصدوق
 على ما ذكرناه بالنسبة الى الصدوق فلا حظ مع انه قد اكره الطعن على الاحاديث التي صحها الكليني

فما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٧٥

والصدق طعنا لا يقبل التوجيه كما اشرفنا اليه فالخط ونامل ولا بأس بالاشارة الى موضع واحد
 لزيادة الفائدة فقول الكوفي في كتاب الصوم قال باب ما ورد ذكر الاحاديث الدالة على ان شهر رمضان
 لا ينقص بدا مثل رواية حذيفة بن يقطين عن الصادق ع ورواية عن معاذ بن كثر عن ربيعة بن محمد بن
 اسمعيل عن بعض اصحابه عنه انه لم يورد في الباب غير هذه الاحاديث كما هو مسلم عندكم والصدق
 في كتاب الصوم في باب التوارد وورد هذه الاحاديث لانه لا يرد بدل محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابه
 رواية محمد بن اسمعيل عن محمد بن يعقوب الكوفي بن شعيب عن ابيه عنه وهما معاثران ومنهما
 منقاربان ولا يبعدان يكونا واحدين ثم قال من خالف هذه الاخبار وذهب الى الاخبار الموافقة لها
 اتقى منه كما يتقى من العامة الى اخر ما قال فتكون هذه الاخبار صحاحا عنه بمقتضى ما ذكره في المقام
 مضافا الى ما ذكره في اول كتابه غير ذلك وهو مسلم عندكم والحال ان الشيخ راى بالغ في الطعن على
 الاخبار في كل ما جمعها على حسب ما اشرفنا اليه في المقيده وفي رسالتي الرد على الصدوق فاما ما
 يتعلق به اصحاب الصدوق ان شهر رمضان لا يكون اقل من ثلثين يوما في احاديث شاذة فطعن في ذلك لانه
 من الشيعة في سندها وهي مثبتة في كتب الصيام في ابواب التوارد والتوارد هي التي لا عمل عليها
 وانا اذكر ههنا ما جاء به الاحاديث الشاذة فمن ذلك حديث رواه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن
 محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن الصادق عليه السلام قال شهر رمضان ثلثون يوما لا ينقص بدا وهذا
 حديث شاذ نادر غير معتد عليه في طريقه محمد بن سنان وهو موقوف لا تختلف العصاة في قضية وضحة
 وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين ومن ذلك حديث رواه العطار عن سهل بن زياد عن محمد بن
 اسمعيل عن بعض اصحابه عن الصادق ع قال ان الله ثم نقل الحديث في مسنده لانه لا يكون في قضية فاضلة ان
 الله يقول ولتكلوا العدة وتكبر في الله اه ثم قال وهذا الحديث شاذ مجهول الاسناد لو جازا بفعل
 صدقة او صبا او عمل لوجب التوقف فيه فكيف اذا جاء بشي يخالف الكتاب السنن واجماع الامم و
 لا يصح على حنا ملتي او ذمي ولا مسلم او فقيه ومن عول على مثل هذا الحديث في فرض الله تعالى
 ضل ضالا لا يعبدوا وبعد الكلام الذي فيه بعد ليس من كلام العلماء فضلا عن ائمة الهدى لانه
 قال فيه لا يكون في قضية فاضلة وهذا لا معنى له لان القضية مجسمة فاضلة فاذا اردت على التقيد
 او التخصيف لم تكن فاضلة الى ان قال ومما يتعلق به ايضا حديث رواه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن محمد بن

فما يحتاج إليه المجتهد العاقل

١٤

اسمعيل بن بزيج عن محمد بن يعقوب بن شعيب عن اسحق الصادق ع ثم نقل الحديث ثم قال هذا الحديث من جنس الاول وطريقه وهو حديث شاذ لا يثبت عند اصحابه الا نادرا وقد طعن فيه فثبت الشبهة فانهم قالوا محمد بن يعقوب بن شعيب بن بزيج عن اسحق حديثا واحدا غير الحديث ولو كان له رواية عن اسحق لكانت رواية هذا الحديث وله يقصر على حديث واحد لم يشكر فيه غيره مع ان يعقوب بن شعيب اصله قد جمع فيه كافة ما رواه عن الصادق ع ليس هذا الحديث منه ولو كان كما رواه لا ورواه في اصله وفي خلو اصله دليل على انه وضع مع ان في الحديث ما قد بيناه بعد في قول الائمة وهو الطعن في قول من قال ان شهر رمضان تسعة وعشرون يوما لان الفريضة لا تكون ناقصة الى ان قال في هذا يدل على ان واضع الحديث عاين بعض العلماء ورواهوا شاذات المحدثين مما افاضه اليهم الجاهلون وعزاه اليهم المغفرون الله المستغافرون هذه الاحاديث الثلاثة مع شذوذها واضطرار سندها وطعن العلماء في روايتها هي التي يعتمد عليها اصحاب العدة المتفقون بنقله وقد بينا ضعف القبول بها انتهى ما اوردهناه عن الرسالة وفيه فوائد كثيرة شريفة ينبغي ان يفعل عنها ابل بغيرهم ما ذكرنا فان الرسالة نادرة الوجود على انما نقول ربما يكون الحديث صحيحا عند المشايخ الثلاثة باجمعهم بل وعند غيرهم من الاجلة ايضا ومع ذلك بطعن عليه من اجله القدماء طعنا لا يال اليه التوجه اصلا فمن ذلك حديث سمع النبي الذي رواه الكليني والصدوق مع مبالاته في تصحيحه كما يظهر من القصة صراره فيه تشييعه على من نقل فيه كذا شيخه ابن الوليد والشيخ زهرة بعد ان ورد الرواية المضممة لان رسول الله لم يسجد سجدة التهوي قط قال الذي افق به ما مضى هذا الخبر فاما الاخبار التي قد متناها من ان ما يضمن من الاحكام معمول بها على ابيانه ومن جملة الاخبار التي قد متناها تلك الرواية التي صحها المشايخ الثلاثة المذكورة اوردها بطرق متعددة بل واستشهد بها المطولون استند اليها فلا حظ فيها يدل على كونها صحيحة عندكم مع انكم تعرفون بحجة ما في سبب سيما مثل هذه الرواية هذا ومع ذلك قال الاجل المرفوع المعبود وفي رسالته الرد على الصدوق في جواب اهل الحائره ما هذا لفظ الحديث الذي في الناصية المقلدة من الشيعة ان النبي سجد في صلوة فسلم في ركعتين ثم نقل الحديث ثم قال الاخبار والاحاديث التي لا نتم علما ولا بوجوب عملا ومن عمل على شيء منها فاعلى الطريق بعد في عملها دون العمل في الدين ثم عن العمل على الظن في الدين وعند من القول

فما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٧٧

فيه يعلم ويعين فقال وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال الامم شهد بالحق وهم يعلمون الى
 اخر ما اتى به من الايات الدالة على منع العمل بالظن الى ان قال واذا كان الخبران التقيتم سمي
 من الاخبار التي من عمل عليها كان بالظن عاما لحرم الاعتقاد بصحة ولم يجر القطع به ووجه العمل
 عنه الى ما يقتضيه اليقين من كماله وعصمته حراسه الله تعالى من الخطاء في عمله الى اخر ما قال ثم
 شرع في الاثبات بالدلالة على بطلان هذا الحديث واكثر منها وفي جملة ما انه قال وما يدل على بطلان
 هذا الحديث ايضا اختلافهم في الخبر الى ان قال وهذا الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث يدل
 دليل على بطلانه واوضح حجة في وضعه اختلافه انتهى **والصياغة** وما يطعن في مراسيل الجماعة
 الذين اجتمعوا على تصحيح ما يصح عنهم مثل ابن ابي عمير وعبد الله بن المغيرة وايضا في اجماع القضاة
 على تصحيح ما يصح عرجا عنه خاصة اشعاره بان لا يلزم ان يكون الصحيح عند احد اجمع منهم صحيحا عند
 الجميع وفي اختلافهم بالنسبة الى اشخاص هؤلاء الجماعة كما اشرفنا اليه بتصحيح ودلالة على اختلافهم
 في الحديث الصحيح وعداقتهم في التصحيح ايضا فداشرفنا الى استثناء ابن الوليد ثلثه من نوادر
 الحكماء وعدا رضاء استثناء رواية محمد بن عيسى عن ابن نوح وفي نسخة محمد بن عيسى ورواية ابي
 بكر بن هذا القول ويقولون من مثل ابي جعفر محمد بن عيسى وايضا ابن الوليد لا يصح ما انفرد به محمد
 بن عيسى عن يونس والظاهر من الرجال احوال المشايخ وقول الشيخ ان ذلك من خصائص ابن الوليد
 وايضا في نسخة احمد بن عمر الحلال طعن الشيخ برواية اصله مع انه لم يطعن عليه غيره مثل جابر بن عبد الله
 احمد بن محمد بن خالد طعن الشيخ وجس عليه انه يعتمد المراسيل ويرى عن الضعفاء وغضبه انه لا يكتفي
 عن اخذ واخر جابر بن محمد بن عيسى ثم والرجال الذين يطعن عليهم مثل هذا الطعن كثير وفي جابر بن
 يزيد اختلاف اصحابنا في احاديث جابر الجعفي فقلت سال ابا عبد الله ع فلما دخلت ابدا في فقال
 رحم الله جابر الجعفي كان يصدق علينا الحديث ومثل هذا من الاحاديث الدالة على اختلاف
 القدماء في صحة الحديث له في غاية الكثرة فنتبع وفي يد الزناد قال ابن بابويه ان اصله
 اصل بندي التميمي موضوعا وقال غض غلط ابو جعفر في مثل هذا القول فانه راى كنهها مسموعة
 عن ابن ابي عمير قال اصل بندي التميمي رواه ابن ابي عمير عن فاطمة ان اصل الزناد ليس بصحيح عند فقهاء
 وطريق رواية ابن ابي عمير عنه يدكر في الترمذي في محمد بن ارم عن الصادق وشيخه انه قال وما يفرق

VA

کتابخانه

اصحاب في احاديث لم يحدث بها انتهى وفيه دلالة على ان الاصول المعتمدة كانت بحسب الامام
 من ان يدس فيها الاحاديث الموضوعية فذكر ثم قال واثبت العراف فوجد فيها قطعاً من اصحاب
 ووجد اصحاب في عبد الله متوافرين فسمعت منهم احاديث فعرضها على ابي الحسن عليه السلام فقام
 منها احاديث كثيرة ان تكون من احاديث في عبد الله وقال لي فان ابا الخطاب قد كذب على ابي عبد الله
 وكذلك اصحاب ابي الخطاب يدسون هذه الاحاديث الى يمينها هذا في كتب اصحاب ابي عبد الله وفيه
 ايضاً الدلالة التي اشرنا اليها بالنسبة الى كتب اصحاب ابي عبد الله وعن هشام بن الحكم عن الصادق
 ان اصحاب المغيرة كانوا مستهينين باصحاب ابي باخداون الكتب من اصحاب ابي فندفعونها الى المغيرة
 وكان يدس الكفر والزندق ويبدلها الى ابي عبد الله ثم يدفعها الى اصحابه ثم يامرهم ان يشوهوا
 بين الشيعة وفيه عن زارة عن الصادق ان اهل الكوفة قد تزاغ بهم كذابي عن المغيرة فانه يكذب
 على ابي حديثاً ان نساء آل محمد ان حضرن قبضن الصلوة وكذب الله عليه لعنة الله ان يروا ما كان
 شيء من ذلك واما ابو الخطاب فكذب قال ان ابي امره ان لا يصلي هو واصحابه المغيرة حتى يواكب كذا
 وفي ابن ابي عمير اصحابنا قد سمعوا علم العامة وعلم الخاصة فاختلط عليهم حتى كانوا يروون حديث
 العامة عن الخاصة وحديث الخاصة عن العامة وفيه في نسخة عن ابن سنان قال دفع الى صفوان
 كتابا للموسى بن بكر الاحدثا واحداً من باب الشهادات ان تجوز للرجل ان يشهد لغيره اذا كان له
 شاهد واحد من غير علم وشهدا بغيره لما ذكرناه قوله لا يعرف هذا الخبر الا من طريق فلان ولا يعرف
 الا فلان ومر عن الشيخ والصدوق وغيرهما الاشارة الى اكارهم الطعن في السند على طريقه المتأخرين
 وايضاً الاجل المرضي وفيه في جواب المسائل النبائية قال ان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا
 مقطوع على صحتها انا بالتواتر او بامارة ذلك على صحتها اه الظاهر ان فحوى الكتاب انما العهد
 من جملة تلك الاماكن بل لا تأمل فيه كما لا يخفى على المشتغل بالقطع والاختصاص في كونها ظنية ومما
 يشهد بان كان ما ذكرناه ان الكتب لا يرفع عندها مشهورة اشهرها والشمس قد كثرت قرائنها ومذكرها
 وعلا خطها وبلغت كثرة غايها بل واكثر الشيخ فذكرت القرائن فيها وصحتها المشايخ ومنع ذلك
 لا تكاد توجد نسخة ليست فيها اغلاط مضمرة واشتباهات مفسدة حتى انه ربما يعلم ان نسخة الاصل
 كانت كذلك كما في باب صلوة الخوف من الفقهاء غير ذلك ومع ذلك شاهدنا بعض فحول الحديثين المذكورين

فيما يحتاج إليه المجتهد من العلل

٨٠

بالقول في المهاره في الحديث افعى من اتبها قد صدقت منه امور بسبب ط كان في نسخة كتاب كان
في حاد يشا والنفسيه مع كثر ملاحظتها قد تزل لو تتبعنا حديثا كثيرا ما ذكرنا بالتسبيه
اكثر من حول الحديثين **الامر الثاني** ان الاصول والكتب المعول عليها لم تكن باسرها
ويجمع ما فيها بين الاسناد والمصنفات بحيث لا يخفى على القدماء ولا يحتاج الى الاجتهاد وهذا
ايضا كما يفهم ان ظهر مما تقدم الا انه من بدا لاظهار فحق خبر ابراهيم بن ابي نافع وذكر شيوخنا ان
بين التختين خلافا فطلبنا رواية ابي القاسم اتم وفي احمد بن محمد بن خالد فذكر في المحاسن
نقص الى ان قال وذكر احمد بن محمد بن جعفر عن ذلك كما طبقت الرجال الى ان قال جرح هذا التهمست لكنه
ذكره محمد بن جعفر بن كتاب محاسن وذكر بعض اصحابنا ان له كتابا اخر منها الخ وفي احمد بن هلال وفي
اكثر اصول اصحابنا وتوقف بعض في حديثه لا يفيرون به عن الحسن بن محبوب في كتاب المشيخه ومحمد بن
ابي عمير بن نوادره فمنه وفي بكر بن صالح وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواه عنه وفي الحسن بن سعيد
قد مر في الحسن بن علي بن فضال له كتب الزيارات الى ان قال الصلوة كتاب يرويه القميون خاصة
عن ابيه عن الرضا وذكر احمد بن الحسن انه رأى نسخة اخرها ابو جعفر بن بابويه وقال حدثنا
محمد بن ابراهيم بن اسحق الى ان قال ولا يعرف الكوفيين هذه النسخ ولا رويت عن هذا الطريق
الى ان قال ورايت جماعة من شيوخنا يدعون ان الكتاب المنسوب الى الحسن بن علي المعروف باصفاء
امير المؤمنين ويقولون انه موضوع عليه اصله وفي الفهرست عدة كتابه الاصفاء من جملة الكتب
من وراثة الى ما مل في عبد الملك بن عتبة له كتاب ينسب الى عبد الملك بن عتبة الهاشمي وليس
الكتاب له بل للتخفي وفي محمد بن ابي عمير فذكر في غير ذلك بل اقول الكافي فيما يختلف في نسخة او في
عرض الكتاب في نسخة صفوان كذا وفي نسخة النعماني وابن بابويه عن فلان عن فلان كما في باب تلد
علي بن الحسن قال خالي العلامة المجلسي المراد به الصدوق فانه من تلامذة الكليسي ورواه الكافي
ولما كانت النسخ التي رواها التلامذة مختلفة في بعض المواضع فعرض للافاضل المتأخرون عنهم
لنسخ الكتاب بعضها على بعض فكان بينهما اختلاف اشاروا اليه فهذه اشارة الى ان الحديث المذكور
كان في نسخة الصدوق انتهى فذكر **الامر الثالث** حجة الاخبار الاحاد والبناء على الظن
فيها وكون ذلك مسلما عند القدماء ايضا وكذا ملاحظتهم سند الحديث وهذا ايضا وان ظهر

فما يحتاج إليه الجهد العلو

٨١

من جميع ما سبق متادكره لكن يزيد التوضيح فقول عبارة الشيخ في بياحه الاستبصار صحة
وفي بياحه التهذيب ظاهرة وفي العدة نص فيما ذكرناه قال فيها والذي اذهب اليه من خبر الواحد
انه لا يوجب العلم وانما يجوز ان يرد الاعتبار بالعلم بعقل وقد ورد جواز العمل به شرعا الى ان قال
اما ما اخبر به فهو ان خبر الواحد اذا كان من طريق اصحابنا وكان من طريق عن النبي مع واحد الائمة
وكان ممن لا يطعن في روايته وكان سديد في نقله ولم تكن هناك شبهة تدل على صحة ما نقله كونه
اذا كان كذلك كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم ونحن نذكر القرائن فيما بعد جاز
العمل به والتكيد على ذلك اجماع الفرقة المحقة فاني وجدت ما يحجج على العمل بهذه الاخبار
التي رويها في نصابهم ورواها في اصولهم لا يتناكر من ذلك ولا يندفعون حتى ان واحدا
منهم اذا افق ثبتي لا يعرفونه سئلوه من اين قلت فاذا احاطهم على كتاب معروف واصل مشهور وكان
رواية ثقة لا ينكر واحد سكتوا وسلموا الامر في ذلك وقبلوا قوله وهذه عادة من يحبهم
من عهد النبي ومن بعده من الائمة الى زمان الصادق الذي انتشر عنه العلم فكثرت الرواية
من جهة فلو لا ان العمل بهذه الاخبار كان جازا لما اجماعوا على ذلك ولا نكره لان اجماعهم لا
يكون الا عن معصوم والذي يكشف عن ذلك انه لما كان القياس محظورا عندهم لما يعلموا اصلا
الى ان قال فلو كان العمل بخبر الواحد يحرم هذا الجري لوجب فيه ايضا مثلك فان قبل كلف
تدعون اجماع الشيعة في العمل بخبر الواحد المعلوم من حالها انها لا تزي العمل بخبر الواحد كما
انما لا تزي العمل بالقياس قبل المعلوم من حالهم انهم لا يرون العمل بخبر الواحد الذي يرويه
مخالفونهم في الاعتقاد واما ما يكون رايهم منهم وطريقه اصحابهم فحديثنا ان العلوم خلاف ذلك
فان قيل اليس شيوعكم لا يراون شيئا ظروفي خصوصهم فان خبر الواحد لا يعمل به ويدفعون عن
صحة ذلك حتى ان منهم من لا يجوز ذلك عقلا ومنهم من لا يجوز معصلا لان التسليم لا يرد به ما رايها
احدا منهم تكلم في جواز ذلك قبل من اثبت اليهم من المنكرين بخبر الواحد اما كلهم ومن مخالفيهم
في الاعتقاد ويدفعونهم عن جوب العمل بما يرويه من الاخبار المشقة للاحكام التي يروون عقلا
ولا يخبرهم انكر بعضهم على بعض العمل بما يروونه الاسانيد بل الدليل الموجب للعلم على صحته فاذا
خالفونهم فيما انكروا عليهم لكان الادلة الموجبة للعلم والاخبار المتواترة بخلافه فاما من حال

فيما يحتاج إليه المجتهد المطلق

٨٢

ذلك خلافاً لما مضى على بطلان قوله ان قال على ان الذي اشبه اليهم في السؤال اقولهم
متبرين افعال الطائفة الحققة وكل قول علم فائدة وعرفه فيه لم يقدر لان قول الطائفة انما كان
حجة من حيث كان فيها معصولة ان قال فان كان العقل يجوز العمل بنحو الواحد الشرع قد
ورد به فما الذي حكم على الفرق بين ما يرويه الطائفة الحققة وبين ما يرويه العامة قبل العمل
الواحد اذا كان ليدل شرعاً ينبغي ان نستعمله بحيث تقرر الشريعة والشرع يرى العمل بما يرويه العامة
المختصة ان قال ان من شرط العمل بان يكون زاوية عدلاً بالاختلاف ثم اعترض على نفسه بان العمل
به ربما يؤدي الى كون الحق في حتمه وهو خلاف ما بهم ثم اجاب عنه ثم اعترض بان كيف تعلمون بهذه
الاخبار مع ان رواها رواد الجور والتشيع غير ذلك امض فكيف تعتمدون على روايتهم ثم اجاب عليه
ليس كل الثقات نقل حديث الجور والتشيع غير ولو صح لم يدل على انه كان على معتقده ويجوز ان يكون انما
رواه ليعلم انه لم يثبت عنه شيء من الروايات ونحن لم نعتمد على حجة نظام بل اعتمادنا على علمهم وارتفاع
النزاع فيما بينهم ثم اعترض بان كيف تقولون عليها واكثر روايتها الحجة والمشبهة والواقعة في الحقيقة
فمن ذلك جواب ان احداهما ان ما يرويه هؤلاء يعمل به اذا كانوا ثقاتاً فانيهما انما يخصون روايتهم
يعمل به وانما يعمل به انما هو على الطريقة المستقيمة ثم قال وانما ما رواه العامة وهو
مطعون عليه روايتهم وفي وضع الحديث فلا يعمل بما يفرده اذا اضاف اليه رواية بعض الثقات جاز
واما الحجة والمشبهة فانا لا نعلم انهم فاسد المذهب ليس روايتهم لاجل ادها بل على اعتقادهم
والرواية لها غير الاعتقاد بها وبينا الوجه لو سلم كان الكلام على روايتهم كما اكلام على رواية الفرق
ذكرها ثم قال فان قبال ما انكرتم ان يكون الذين اشرب اليهم لم يعملوا بهذه الاخبار بحجة هابل انما علموا
بها لفرارهم على صحتها فاجاب بان الفرار من الخارجة الدالة على صحتها اشياء مخصوصة ذكرها فيما
يعد من الكتاب السنة والاجماع والنوازل ونحن نعلم ان ليس جميع المسائل التي استعملوا فيها اخبار
الاخبار ذلك ثم قال من قال عند ذلك متى عدت شيئاً من الفرار حكمت بمقتضى العقل بغير من ينزل
كثير من الاخبار واكثر الاحكام ولا يحكم فيها بشيء مع ورود الشرع به وهذا حديث غيبي العام عنه ومن
صار اليه لم يحسن مكانه لانه يكون معولاً على ما يعلم ضرورة من الشرع خلافه وما يدل ايضا على جواز
العمل بما ظهر على الفرق الحققة من الاختلاف الصادر عن العمل بها فاني وجدت ما يختلف في الاحكام

جميع ابواب الفقه من الظهارة الى باب الدفات مثل اختلافهم في العدد والرواية في الصور واللفظ
 بشك في طلبات هل تقع واحدة ام لا و اختلافهم في مقدار الماء الذي لا يفسد في حد الكثرة استنبنا
 الماء لسبح الرأس في اعتبار اقصى مدة النفس في عند حصول الاذان والاقامة وغير ذلك حتى ان بابا
 من الفقهاء لا يعلم وقد ذكرنا وردهم عن من الاحاديث المختلفة التي تخص الفقه في كل باب وبما
 يزيد على خمسة الاف حديث ثم قال ووجدتهم مع هذا الاختلاف العظيم لم يقطع احد منهم موالاة صا
 ولم يفقه المصلي له وتبنيته البرائة من مخالفة فلو لا ان العمل بهذه الاخبار كان جازما لما جاز ذلك
 وكان يكون من عمل بخبر عنه وانما يصحح يكون مخالفة عظيمة تكفي للشيخ فيسبق بذلك ثم قال
 وانما يستجاسر الى ان يقول كل مسألة مما اختلفوا فيه عليه دليل فاطع ومن مخالفة مخفي فاسو يلزمه
 نقسب الطائفة وتضليل الشيوخ المتقدمين كلهم الى ان قال ومما يدل ايضا على صحة ما ذهبنا اليه
 انا وحدثنا الطائفة ميثم الرجال اننا فله هذه الاخبار فوثقت لثقات منهم وضعفت الضعفاء فوثقا
 ببر من يعتمد على حديثه روايته ومن لا يعتمد على خبره ومدحوا الممدوح منهم ذموا المذموم فالوفاة
 منهم في حديثه وفلان مخطوط وفلان كذاب فلان مخالفة في المذهب وفلان واقفي فلان فطحي وغير ذلك
 من الطعن واستثنوا الرجل من جملة ما روه من التصانيف فيها رستهم حتى ان واحدا منهم اذا انكر
 حديثا نظرا في اسناده وضعفه برأيه وهذه عادة غادتهم على قديم الوقت وحديثه لا يخبر فلو لا ان العلم بما
 سلم عن الطعن برأيه من هو موثوق بجوابه ان كان بينه وبين غيره فرق وكان يكون خبره مطروحا
 غيره انتهى كلامه على الله مقامه مع اخضا امثا وما ذكره كاف بما رانا وما ذكره في اخر كلامه
 ظهر فيها التوجه الى الكتاب الذي ارتكبه صاحب المعالج حيث قال اهتمام القدماء بالبحث عن احوال الرجال
 يجوز ان يكون طلبا لتكثير القرائن في هبلا لسبيل العلم بصد الخبر انتهى مع ان الاجل المنصفي ايضا قال
 في الذريعة بالصفة المتحل والمحل عنه علم ان من يذهب الى العمل بخبر الواحد في الشريعة بكثرة كلامه في
 هذا الباب يفرح لا تيراعى في العمل بخبر الواحد صفة الخيرة في عدالة ما شئت ما من لا يذهب الى ذلك
 ويقول ان العمل في خبر الاخبار تابع للعلم بصد الراوي فالفرق عند من ان يكون مؤمنا او كافرا او
 فاسقا لان العلم بصد خبره فيسند الى وقوعه في اخر ما قال وفي الرجال في جعفر بن محمد بن مالك
 عن جعفر بن كا وضعفاني الحديث ثم قال قال احمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعفا ويرى عن الجاهل

وسمعنا من قال كان ابيض فاسد المذهب الرواية ولا ادري كيف روي عنه شيخنا النزيل الثقة ابو علي
بن همام وشيخنا الاجل الثقة ابو غالب الرازي عن بعض كان كذابا متروك الرواية جليظ وكان في
مذهبه ارتفاع ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب الضعيف مجمعة فيه في اسحق بن محمد البصرى العباسي
سئل عن كذا الضعيف فخرج الى من احاديث الفضل في التوفيق فلم ارغب فيه فخرج الى احاديث مستغنى
من الثقات الى اخره وفي احمد بن محمد بن خالد عن الصفار وروى ان هذا الخبر جاء من غير احمد بن
عبد الله فقال المحدث في قبل الخبر اه وفي زرارة عن كثر عن محمد بن كجر هذا غال وضلالة ليس من جال
يعقوب في زيارته المنذر واصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه يفتقدون ما رواه محمد بن
بحر ارجاني وفي عبد الله بن ابي زيد الانباري عن الرازي قال كنت اعرف ابا ظالم اكثر عمره مخالطاً
بالواقعية ثم عاد الى الامامية وجماه اصحابنا وكان حسن العبادة والخشوع والتخوع وكان
ابو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول ما رأيت رجلاً احسن عبادة منه الى ان قال كان اصحابنا
البعداء يقولون يرونه بالارتفاع قال الحسن بن عبد الله قدم ابو ظالم البعداء واجتهدت ان يمكنني
اصحابنا من لقائه واسمع منه فلم يفعلوا ذلك وفي عبد الله بن سنان روى عنه الكتب عنه جماعة من اصحابنا
لضعفه في الطائفة وثقة رجالاته وفي علي بن الحسن بن فضال لم يعثر له على زلة ولا على ما يشبهه وقيل
ما روي عن ضعفه في عبد الله بن محمد البلوي والمبايعي رجل ضعيف طعن عليه في علي بن الحسن
الطاطري لم يكتب عنه الفقه روى عن الرجال الموثوق بهم ورواياتهم فلاجل ذلك نكرنا وفي عمر
بن عبد الله عرضت هذين الحديثين علي احمد بن حنبل فقال اعرف ما ولا اعظم من رواها في وفي الفضل
بن جابر عن كثر قال هذا الخبر على ان الفضل مؤمن في القول وفي محمد بن ابي عمير فملك الكتب محمد
من حفظه مما كان سلف له في ايدي الناس فلهذا اصحابنا يكونون الى ما سيلي وفي محمد بن ارم
نظم من الصدوق وشيخه انما لا يجوز ان العمل بما ينفرد به من جهة انه طعن عليه بالخلو ومثل هذا
كثير في محمد بن داود بن سليمان سمعت منه من الاشغاث ما كان اسناده متصلاً بالنتج وما
كان غير ذلك لم يرووه عن صاحب في محمد بن عبد الله بن المطالب انه وضاع كثير المناكير رايته كنية
وفيها الاسانيد من زون الموثون من زون الاسانيد في محمد بن زيات ضعيف ضعيف لا
يكتب حديثه في مباح ضعيف جداً له كتاب يعرف برسالة مباح وطريقها اضعف منها وهو محمد

فما يحتاج اليه الجليل العلي

٨٥

سنان وفيه بن ظبيان عن كثر في سند حديثه انه سمع في مجلسه ان احدا من محمد بن
عيسى كتب اليه في قوم يتكلمون بقرآن احاديث يسيبونها اليك والاباءك تشتم منها القلوب
ولا يجوز لنا ردها ان كانوا يرون عن ابائك ولا يقولوا لها فيها الى ان قال فان رابت بيننا و
تم علينا بما فيه من السلامه لواليك وبجائهم من هذه الاقاويل التي تخرجهم الى الهلاك انهم
والاخبار التي كانت الشيعة يميلون عن الحق بسبب قولها عن الضلالتين في اصول الدين و
فروع كثيرة بل لو ما علمت حمان اكثر الفتن الهاككة من الشيعة كان ضلالهم بسبب الاحاديث
الموضوعة والمحرفه من الفسطة وهذا هو في شيوخ العلم باخبار الاحاديث الشيعة وانهم
من الرجال ثم كثيرا يقولون احدثوا فلا توافوا الكذابين فلا توافوا ما كما في عمر اخذوا
غيره فلو كان العلم باخبار الاحاديث ممنوعا لعنه كانت الشيعة لا يعلمون بها لما كان المعصوم يقول كذا
وكذا ومنها الحديث المشهور والمتواتر فكثير على الكذابة والحديث المشهور عن امير المؤمنين
في سبب خلاف الحديث المذكور في اول الكتاب وغيره وقد اشرفنا اليه حيث قال ان في ايدي الناس
حقا وباطلا الى ان قال وقد كذب علي رسول الله ص حتى فام خطيبا فاضالى بها الناس قد كثر على
الكذابة الى ان قال فلو علم الناس انه منافق لم يقبلوا منه الحديث ومنها الحديث المتواتر المشهور
عن اهل البيت انا اهل البيت صادقون لا نخ من كذاب يكتب علينا فيسقط صدقنا كذبه علينا
عند الناس وكذا قولهم لا نخ من كذاب واعاجز الراي كفا نامة مؤنة كل كذاب قد اشرفنا ان باب الخطا
والغفلة وغيرهما كما نريد سنون في اصول اصحابنا فكانوا يعقلون لا تقبلوا علينا الا ما وافق
الكتاب والسنة والاحاديث ان ما لم يوافق الكتاب فلم اقله او هو زورنا واضربوه عرض الحائط
وان لم يشبهه فليس منا وما يؤدى مضمون ما ذكرنا كثيرا منها قوله من كل حديث لم يروجه
من روايتك حديثا لم يثبت في مثل عليكم بالذي يات في الروايات فمن وفي الرجال في ابراهيم بن
عن كثر على بعض الثقات ان با محمد كتب الى ابراهيم اه وفي ابراهيم بن هاشم انه اول من نشر حديث
الكوفيين بقم وبالحمل في الرجال مشحون بما ذكرنا وشهد ايضا اكارهم من الطعن بقولهم بروي عن
الضعفاء ويعتمد المرسل كما في حديث محمد بن جهمود ومحمد بن حسان ومحمد بن عمرو بن عبد العزيز
ونصر بن مزاحم وغير ذلك وشهد ايضا كثير من غيرهم الذين في السننهم مثلا يعرفون بكونهم

في الحديث مسكون الى روايته ومعتد عليه لم يكن بذلك الثقة في الحديث واكثر من الضعفاء و
 حديثه الحسن ليس بذلك الثقة مقتضا لما يرويه وسليم الحديث وثق الناس في حديثه وروى عن الثقات
 وروا عنه ضعيف العقل ما من في حديثه وبؤد في الحديث كما سمعته بصريح الحديث والرواية وامثال
 ذلك فاما في الكل فظهر عليك واما يدل على ما ذكرنا قول الصدوق في كمال الدين لم يسمع هذا
 الحديث الا من احمد بن محمد بن زياد وكان رجلا ثقة دينا فاضلا انتهى في اخر روضة الكليبة محمد بن يحيى عن
 احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن القاسم شريك المفضل وهو رجل صدق قال سمعت ابا عبد الله
 الحديث في باب الدعاء للعلاء والامراض من الكا في الحسن الحارثي في كتابه خبرا قال شكوت ا
 فم وفي باب من الاعمال على النبوة عن عبد الله بن ابان الزيات وكان مكينا عند الرضا وامثال
 ذلك في الفقيه كره في الرضا عن ردة قال حدثني ابو الخطاب الحسن في يكون خالا له ورواية
 الاحاديث بعنوان حدثني فلان في حال استقامته كثيرة حتى اشترى بالي عن مولا فاحمد الادبيلي وغيره
 ايضا على ما اظن ان ما رواه الاحباب عن فاسد الذهب مما رواه في حال استقامته فم وايضا
 الاحاديث بعنوان حدثني فلان الثقة او فلان عن يوفى برأه حدثني صاحب ثقة كثيرة منها في
 باب استئناف الناس في باب ناد في احوال الغيبة وفي باب شهادة الواحد من المدعى في رضى
 الماء المستعمل في الرجال في ترجمة يوفى في غيره ذلك فمتبع تجدونما يشهد ايضا ما في في باب عوا
 موجزة بسند عن حماد بن محمد بن عيسى عن رجل من اهل الكوفة يعرف بكثيرة قال قلت لابي عبد الله
 وفيه باب ما يجب من حق الامام على عبده بسند عن محمد بن مسلم عن رجل من اهل طبرستان يقول لابي
 قال قال معاوية لعقبت الطبري محمد بعد ذلك فاجبه قال سمعت علي بن موسى يقول الحديث وامثال ما
 ذكر كثيرة ولا يخفى على النصف المتأمل ان مثل هذه الاحاديث ما كانت قطعية عندهم ومما يؤيد ما
 ذكرنا ما في بعض الاخبار من ان الراوى المتين من المعصوم ان يكن له حجة برخطه الشريف كى يتحقق
 يعمل بخطوطه والمعصوم كنه والظاهر ان بالمدافعة الواحد لا يحصل للانسان المعرفة بحصل القطع
 يكون الخطأ الشريف في ما راى في موضع اخر هذا على تقدير تسليم ان يقول بحصول العلم من المكاتب
 وهو ايضا محل تأمل حتى ان من الخطقين تكلموا في حجة المكاتب وبعضهم انكروا في كتاب الفضائل
 في حجة الخطوط واعتبارها والظاهر ان الاخباريتين ايضا موافقون في ذلك المقام عنهم فانه

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٨٧

فيما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

لا يكون الشهادة الا بعلم من كتب كتابا ونشر خاتما فاما في الخط وتدبر ومما يشتر ايضا فكثير منهم
بعض الروايات مثل قولهم ليس احد من اباي فعل في حكاية سجد الشكر بعد المغرب امثاله فندبر
ومما تدل على ذلك الاخبار الكثير الواردة الدالة على صحة الاخبار والاحاد الظاهر في تحوير
المصنوع العمل لابل وامر عليه ان الشيعة كانوا يعلون بها ومثل تلك الاخبار في غاية الكثرة مع
ان كل واحد واحد منها قطعي عندهم فكيف مع اجتماعها ووقورها بل الظاهر انها متواترة بالحق
بظهر ذلك المستق شرا علم ان مراد الاخباريين من العلم في قولهم اخبارنا على السند والدلالة
ان كان هو المعنى المعروف اعني الاعتقاد المجازم الثابت المطابق للواقع فالامر على ما ذكرنا في هذه
الرسالة بل كل واحد واحد ما ذكرنا بنا دى بفساد مذهبهم على ان هذا من البيهتان التي لا تحتاج
الى التنبه الظاهر من مناخرهم الاعتراف بالفساد على هذا التقدير وان كان رادهم منه مجرد سكون
النفس ويحجز عنها ثابا كان ام لا مطابقا للواقع ام لا على ما وجه كلامهم بعض مناخرهم وان ابي عنه
ظاهر عباراتهم فالامر ايضا على ما ذكرنا ولا ينفعهم التوجه بالانسية الى ناد عما ذكرناه مما اخذناه
شاهدا ومثيرا مثل ان يقال العمل الفرز لها اكثر من الشيعة كانوا يجزمون بحقيقة الاخبار والموضوعة
والحرقة الى غير ذلك لكن نازهم مفسدا خرا **الاولى** ان سكون النفس ان كان حجة بنفسه وحج
هو وروايته اتفق ولا ي شخص حصل فلا وجه تكفير تلك الفرز وتضليلها بل لا وجه لتكفير وتضليل
عوام سائر الفرز الضالة والكافرة في اصول دينهم وفرز عدل صلحهم وفقاههم ايضا بل وكثير
من علمائهم ايضا اذ هؤلاء في معتقدتهم مطبوقون وكل حزب بما لديهم فرحون سيما عوامهم وصلاحهم
لانهم في غاية من الصلابة في معتقدتهم حتى انهم ربما كانوا عندهم من اجلي البيهتان على ما نشاهد
فكان اللازم تفريرهم بل تحسينهم بل امرهم بعقايدهم الباطلة واعمالهم الشنيعة حتى قيل المؤمنين
اسرهم واشنع من ذلك وكان الواجب جرمهم عن ضمير يدهم عناوتهم اباها مما امكن بل يقول
ما الوجه في قولهم احدثوا دواوين فلا ن والكذاب فلا ن ولا ن اخذوا حديث كذا الى غير ذلك بالتحوال
ذكرناه بل نقول ما الوجه في مطالعكم الشبهة المنكرة بالنسبة الى المجتهدين والشبهات المنكرة
الركيكة على هؤلاء المتقين الورع في ما الحلال الهلك حرمه الاجباء والاموات من المؤمنين اذ انهم
مع كونهم من اهل الزاهدية واصحاب المندية بل ربما انما ملتم في هذا من بقر كتبهم وبسبب السبل

فما يحتاج اليه المجتهد من العلم

٨٨

وله هذه التفرقة بين المؤمنين ومن هذه الحركة المهيأة بين العالمين فهاهنا البغضاء والنفرة الحادثة بين الشيعة ومن يراهم الجبهة على الطعن في الاغاطم والاجلة بنسبتهم المتابعة لاهل السنة والجماعة خيفة وغريها من الامور الخفية وارخلوا انفسهم بين العلماء وازارهم في الاراء مع انهم لا يعرفون الحق من الله فقد لانفسهم قواعد مضطربة فيشاركون في كبرياءهم انهم اخباريون ولواتكم اطلعكم على اديهم وقواعدهم لشفرهم عنهم وحدتهم منهم ووجدتهم ياهل لاهم منكم ولا انتم منهم **وبالحمل** ما الوجه في جميع ما ذكرنا امثالها مع ان المجتهد لا يجد من نفسه العلم بالصدق على المصوم او الجرم في الدلالة بل الذي يجده هو الظن ايجوز غافل انه يكفيه ان يحصل له العلم والجرم الا انه يتركه عناداً دائماً وحاشا العاقل بل وحاشا الجاهل ان يصير عن هذا التجيز وايضاً هو مطمئن في العمل بامثال هذه الظنون على ما صرح به ويقول الميرزا في ان كان ظنياً الا ان الحكم قطعي ويقول الظن ليس بحجة ما لم يستند الى علم وهذا به يظهر من استدلاله **وبالحمل** لا شبهة في ذلك عندك شبهة في هذا حاشاء وحاشاك مع انه اذا لم يكن مطمئناً في العمل بما افطن عليه انه لم يملك سلك الرقعة والمركبة بان يترك الاحكام الفقهية ويترك العمل بما ويرفع اليد عن العمل او من انه لم يحجب على نفسه التكليف بالاطلاق والحجج ولا يطعن بسببين جاهل فضلاً عن غيره مع انه غير مطمئن بما لو لم يقل بقطعية فسادها عندك كيف يعمل بغير علم وايضاً لم تمنعوا الناس عن تقليدهم ومخبرون ومخذون مع ان اكثر انهم يفتنون به مطمئنون ويكون حكم الشرع معقودون ومن لم يحصل له الاطمئنان بل حصل الظن فغير خفي انه لا يحصل له الاطمئنان بقولكم ايضاً بل بطريق اوليها استعرف فباي خصية يجوز ان عليه الاخذ بقولكم بل توجبوا مع انه على غير علم بل الظاهر ان وثوقه بقول المجتهد من ان يدينه بقولكم لما يرى من العلم اكثر واجمع للعلوم واشهر بل والمدار في الاخطار عليهم والربوع في الامضاء اليهم كسهم منشقة في العالم ومشهورة بين الانام وفناويهم مركوزة في قلوب الخاص والعام ولا يسمع الا اسمهم ومع ذلك يترددون فيهم وتقوهم ملا الدنيا شهرته وبلغوا ضارباً للامثال في بلوغ غايته الحفز لذلك وما بعد ما لاحظنا ما اشهر وظهر منهم ان الاجتهاد امر خطير وحسب ولا يبلغ رتبته الا من جاز علوماً شتى وجمع شرائط اخرى وبذلك جاء في كل ما عمل له دخل في الوثوق وعدمه استفرغ الوسع من تحصيل الحكم تمام مع قوة قدسية ومكانة قوية بل على وثوقهم بقولكم تحصيل انكم مجتهدون او فوقيكم على فوقيكم

فما يحتاج اليه المجتهد العلوي

٨٩

فلو وجد الخالف له لا يبقى له وثوق سيقا بعد الاطلاع على منع المجتهد من الاخذ بقولكم وانما
 انكم فاصروا غير ما ينبغي تنبيه الاجتهاد والقنوي ولا مطلعين بالامور الضرورية اصلا او بحقيقتها
 حقيقتها وغير ما عين الشرايط الادبية ومع ذلك بما يطالع على ما استظهر منكم فاهو مصدق
 لقولهم في نظره من انه لا يحتاج الى معرفة شيء وملاحظة امر بل للآدم ان يلاحظ نفس الاحاديث و
 يعلم ما يفهم بما يتوصل اليه فهمه اي شخص يكون والحديث من اي او يكون سيما بعد اطلاعه على
 مظانكم عليهم ومع ذلك لا انكر ان يكون في العوام من يطعن بقولكم ويرتجعه على قولهم وان عرفكم غير
 مجتهدين بل يقول على هذا الاوجه انكم مثل هؤلاء العوام من تقليد امثالهم وسائر النساء والرجال
 بل من تقليد غيرهم مخالفي المذهب كما فتاهم انهم يقلدونهم في بعض الامور معتقدين ان الحق الواقي
وابضا نرى كثيرا من العوام سيما النساء منهم وسيماء اهل القرى منهم البوادي والجبالي منهم
 ربما يعتقدون اعتقادا فاسدا مثل جبهة الريح كونه السماء تعالى عنها وغير ذلك واعتقادهم
 الباطلة وفعالهم الرديئة في الفروع اكثر من ان يحصى ومنها اخراج عبادات كفيئات منبد عتق
 ان النساء اخرا عن اخراعات عجيبة من الصوم وغيره ومنها معاملتهم مع الرجال من سبب التسلية
 منهم وسيماء ذات الضرر بزواجها وبضرتها ومنها مداواة المرضى بالمبادرة الى القنوي من غير
 علم ووقوف اصلا وكذا المبادرة الى الحمية والعصبية معتقدين حسناتها وغير ذلك فعلى هذا لا يجوز
 منعهم بل يجب تزيينهم وامرهم بالتحول الذي مر على انه على هذا يصير الجمل المركب حسنا نظيرا للعلم
 الذي هو احسن الاشياء مع انه اقبحها وقال نعم كل من ينسبكم بالاخيرين اعمالا لا ينة ولعل للاختبا
 واردة كثيرا في ان من عمل قبيحا مع اعتقاده عد قبحه لثا شي عن تقصير فعل القبيح بل لا فبح وايضا
 بل ورد في ذم العوام كالانعام التابعين لكل ناعوا المعتقدين بغير الحق فندبر **وبالجمل**
 مفاسد هذا الشوكثرة ومضى في الفصل الخامس ما ينبغي ان يصبر وان لم يكن حجة بنفسه من حيث هو
 بل بشرط وقاعدة فهو مخالف مذهبه ورويتكم وقولكم ايضا انتم نبرتم من مذهب المجتهدين مسلكه
 باسنادكم الى ان الاخبار على الصدور والدلالة والعلم حجة وايضا قد اكثرتم من الطعن على الانكا
 وغير ذلك بسبب انه لا دليل على ما اشترطه المجتهدون واخذتموه اسد المواخذة وخاصتم معتائ
 الخاصم فلم لا تذكر من شرطكم وقاعدتكم حتى في انه سأل من مثل ما ارتكبتموه بالنسبة الى المجتهد لا

فما يحتاج اليه المجتهد من العلم

٩٥

فعلعله هو ونظيره بل الظاهر ان الامر كذلك اذ لا يتصور ما ينفع المقام الا ذلك وايضا
 ان دليل على اعتبار الشرط والقاعدة لمحبة العلم اكتاب وسنة واجماع او غير ذلك مضافا الى
 غايته ما يحصل منها الجزم والسكون اذ لا يتم الا به الى البديهي العقل والعادة والمائل له فلي هذا
 يدرك اثره في بيان الدور والتماسل مضافا الى ان الكتاب ليس محبة عندكم والاجماع قلما يقبلونه
 الامر المسلم المعلوم عند الفقهاء فضلا عن مثله لك لا خبر ليس محبة عندكم وقد اكثرتم من الطعن على
 المجتهد بالتسك في ايضا دليل على محبة علمكم اذ لم يكن في نفسه حجة اكتاب وسنة واجماع او
 ذلك على قياس ما ذكره في المسئلة الثانية انه اذا جزمتم بكون الحديث عن المعصوم لجزمتم بكونه
 واقعا اذ لا معنى له الا هذا ولازم ذلك الجزم بالشوق اذ جزمتم عدم المطابقة للواقع لجزمتم
 عدم كونه عن المعصوم فكيف يجمع هذا التحويل مع لك الجزم وبالجمل الجزم والتحويل المذكوران
 متناقضان لا يجمعان الا في شخصين او في شخص واحد زمانين فحين الجزم لا يجوز وجوب التحويل لا يجوز
 دفع التحويل بكونه ظاهرا بالبدية ولعله عرفا فان قلت التحويل لعله ليس بفرض الجزم العادي قلت تجوز
 مع قطع النظر عن العادة كما قلت لكنه على الاظنة العادة ووساطتها ومن هذه الحيثية لا يجوز ان
 المذكور هو العاقلة نعم يجوز ان يكون الجازم الواهم والجواز العاقلة لكن الكلام في اعتبار الواهم
 سيما مع مخالفتها للعاقلة في المسئلة الثالثة ان علمك هذا حاله حال لظن الذي
 المجتهد ان لصاله عند مجتهد وروى النص على المنع من متابعه اما الاول فلان مع جزم عدم
 المطابقة كيف يكون حجة من هذا اعتبار من الشر او حكم من العمل وايضا قد مر في المسئلة الاولى
 في الفصل الخامس الفصل الثاني ما ينبغي ان يبنيك وايضا انتم تصرحون بنسب اليه محبة هذا العلم
 بعد الجزم عن اليقين انه يكفي ان لم يكن ذلك وهذا يقتضي عدم محبة بنفسه ايضا انكم تستدلون على
 محبة بعمل الاضطرار ومثال ذلك وما نسب اليه ذلك اصطلاحا حكم الجدي في هذا العلم بانه العلم
 الشرعي مما يشترط اليه ايضا اثباتكم اطلاق لفظ العلم على محبة عرفا ولعله الى غير ذلك فليدبروا
 الثاني فلان بانه الاخبار الواردة في ذم العمل بغير الحق والعمل بغير اليقين وعدم كون علمكم من الافراد
 الحقيقية للحق واليقين ظاهر مسلم عندكم بل ورد ذم من اخطأ حكم الله ومن حكم بغير ما انزل الله وغير
 ذلك وبالجمل اكثر مما استدلت به على ذم العمل بالظن اوردته يشمل ما ذكرتم بل يقول ما اوردتم

فما يحتاج اليه المجتهد من العلوم

٩١

يترك على اشتراط العلم في الفتوى والعلم واعتباره عندها والمنع من العمل بغير العلم بضرر كراهته كما
 بضرر المجتهدين الشامل في كون علمك من الافراد الحقيقية للعلم بل في ظهوره عند من استشير اليه اعلم
 ان الفرق الموجهة من الاخبار في اللفظ العلم بطول لغة على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع
 وهذا يصح باليقين على ما استكن اليه النفس ونقصه العادة بصدق وشي العلم العادي يحصل بغير
 اللغة وغيره اذ ادل الفريضة على صدق وهذا هو الذي اعتبره الشارع في ثبوت الاحكام الشرعية كما
 يرشد اليه موضوع الشريعة الصحيحة وقد عل القاطبة واصحاب الائمة بغير الواحد العدل والمكانة
 على شخص لا بغير العدل اذ ادلت القران على صدق ولا ينافي في هذا الجرح بخير العقل خلافة نظر الى
 امكانه كما لا ينافي العلم بجوه زبد الذي غاب بخطه بخير مودة فجأة ومن يتبع كلام العرب وموقع
 العلم في الحما وراثت جزم بان طاعة عندهم حقيقة وان تخصيصه باليقين اصطلاح جديد من اهل
 المنظر يتحقق ان الظن لغة الاعتقاد الراجح الذي لا جزم معه صدق العلم بهذا المعنى اعبر الاصول
 والمتكاون في قواعدهم وفي الذريعة عرف العلم بانه ما اقتضى سكون النفس هو يشمل اليقين والاعتاد
 فهذا هو العلم الشرعي فان شئت ستم علما وان شئت ستم ظنا ولا مشاحة بعد العلم بانه كاف في ثبوت
 الاحكام فالتراع لفظي لان الكل اجمعوا على انه يجب العمل باليقين ان امكن والا فله ما يحصل بالظن
 والجرح عادة ولكن هل يصح علما حقيقة بان له افرادا متفاوتة اعلاه اليقين ادناه ما قرب من الظن
 المشاكك او حقيقة واحدة لا تفاوت وهي اليقين ما سواه ظن وذلك خارج عما نحن فيه انتهى ملخصا
 اقول لا يخفى ما فيه اذ لا نامل للمجهدين في كون العلم عقليا وعاديا وان الثاني حجة كالأول مطرد
 بنفسه لا بعد الجرح عن اليقين لذا لا يستدل على حجيته ولا يحتاج الجرح من الشرع او العقل وان خبر
 الواحد يفيده العلم بمقتضى الفرائض مما لم ينامل فيه احد وكتبهم شحونه بذلك وكما هم صريح في ادراكنا
 ولم نجد في اصطلاح احد بشيئة هذا العلم ظنا مضافا الى ان العقل لا يجوز خلافة ملاحظة الواسطة
 ومجهتها كما سنشرح ان كان يجوز مع عدم الملاحظة كما هو الحال في كل العلوم النظرية وجعل العلوم
 البديهية وقولك ولا ينافي في هذا الجرح انه في ثبوت العقل خلافا للعلم العادي انما هو مع قطع
 النظر عن مقتضى العادة او ملاحظة الفريضة اما مع كل واحد منهما فلا يجوز وقوعه انه يتصور
 وقد صرح بذلك المجتهدون وعبرهم لانهم ان العقل لا يجوز صيرورة الاول في المكسرة في البيت

فما يحتاج اليه المجتهد العاقل

٩٢

الغاية عن نظرنا لحظة علماء فضلاء ما هم في العلوم عارفين فابق الهندسة وان كان هذا العلم اضعف من العظمى المجت فان كان الجفر في الخبر الواحد المحفوظ بالقرينة يصل الى حد لا يجوز العمل خلافة يصيبه من العلم العادي وان كان عذريته فيه ضعيفة في المثال السابق فان عدم تجويزه في المثال اضعف منه في العلم العظمى على ان نقول اننا كان عقليا يجوز خلافه ومط واحتمل عند وقوع الخلاف وان تحقق بعد لحظة العادة والقرينة ايضا فالجزم له هو والمذكور له اي شيء ومن الجفر ومع ذلك فالكلام في كون هذا من افراد العلم ومما يطو هو على حقيقة لغوية لان المتبادر من لفظ العلم على الاطلاق هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ومن هذا الاعتقاد احداً ما جزم بمطابقته للواقع واعتقاد اخر خطأ ومخالفة للواقع فذلك الاخر لا يطلق عليه لفظ العلم بان ينسب له معتقده ولا يقول يعلم فذلك كذا بل يقول يزعم او يظن بخلافه فان الظان ينسب اليه وان علم خطأ يقول ظن فذلك كذا الا ترى ان المسلم لا يقول لليهود مثلاً يعلم ان محمداً عبد الله لم ينسب اليه بل شاعره من والمسلم علم ان الله شريكا والشيعة لا يقولون السني قاله بان علمنا ان الله ليس بمخلقة الرسول صلى الله عليه وآله من كل ذلك الى غير ذلك هذا وان ترى ان اليهود واخوة غيرهم جازمون بمطابقته معتقدهم للواقع وكذا هؤلاء الكفرة لا ينسبون المسلمين الى العلم بفساد معتقدهم بل كل ينسب الاخر بالرغم ومثله وبالجملة لو ثبتت انما كنت معاملة ان العقلاء واهل العرف ومكالماتهم فيما ذكرنا وجدت ان الامر على ما ذكرنا من دون خطأ ومن هذا ترى ان الله والرسول والائمة ينسبون ارباب العقائد الفاسدة بالرغم والظن والجمل وما ما ظاهراً ولم يجد موضع اثم نسبهم الى العلم مع ان الغالب فيهم الاطمينان بمعتقدهم كما هو ظاهر بل لو كانت العرف وجدت ان لا يطلق العلم على معتقد شخص لا بعد الاعتقاد بمعتقد الجزم بمطابقته وان في صورة الشك لا يطلق عليه نعم للمعتقد الامر المخالف للواقع يطلق علم معتقده لفظ العلم ويقول اعلم لكن هذا بناء على اعتقاد المطابق كما يطلق من توهم شيئاً ما لفظه ما ومنهم من يبا عموماً لفظه عموماً فلو لم يعتقد المطابق لا يطلق عليه لفظ العلم نعم بما كان خلاف معتقده عند ذاك البعد فطلق لفظ العلم من قبله من قبله العدا كما ان في سائر ظنوننا ايضا يطلقون لفظه استغارة نعم لا يستبعد ان يطلق لفظ العلم في بعض الاوقات على ظنية من دون تجوز عقلة واشتباهاً فهو صحيح ان كثيراً من الظنون التي لا تأمل في ظنيتها النفوس في بعض الاوقات مطبقة بها ساكنة اليها من جهة

فيما يحتاج اليه المجتهد العلوم

٩٣

انه ليس مد نظرها والحاضر عندها الا الطرف الرابع بقوة رجائه وكونه الحالة التي الاصل عند
 النفوس كون الامر عليها واما الطرف الرابع فليس خاصا عندنا ولا تلتفت اليه لا تفتن بدار
 به لقوة حرجية وكونه مما يتجدد ويحدث وكون علمه مقتضى الاصل عند النفس مع عدم مقتضى الالتفات
 اليه الامارة منبهة عليه فان ترى ان الرجل الذي غاب عنه مدة مدبرة في بعض الاوقات كان به
 وتكالمه مع الكتاب ونامه ونرجع الامر اليه ونذكره او يحكي عنه نفوسنا في هذه الحالة مطمئنة بقاء
 ساكنة اليه فانه بالمرءة من احتمال موته ولا يخطر لك ببالنا اصلا حتى يصير هذا للترنح وهوذا
 لنا مثل ثم انتم بما تفتن بان الرجحان الذي كان حاصل في نفوسنا كان ظنا غير الغرض حتى يفتن
 هذا وما يؤيد مطلوبنا جعل الظن في مقابل الحق واليقين في الكتاب السنة والعرف اظاهر منه
 وساطة العلم بينهما مضافا الى انه يوجد في المقامات المناسبة اظهر بالمرتبة الثالثة مثلا
 بان يتيقن كذا والعلم كذا واليقين كذا والظن كذا والعلم كذا واليقين كذا والظن كذا واليقين كذا
 مع ما ذكره من ان حجة هذا العلم بعد العجز عن اليقين فهو مما يؤيد ايضا مثال قوله ثم يقولون
 على الله ما لا تعلمون اذ يعيد من النصف المتناهي كونهم بسبب القول من وجوه اطمئنان بحسب
 لو كان حاصل ذلك كانوا يستحقون هذا الذم وان كان معتقدهم خلاف الواقع سيما مع ما لحظنا
 كونهم مطمئنين غالبا فان قلت المراد في مثال المواضع خصوص اليقين لما ذكره من الغلبة استغناء
 للعلم في الخاص لا كلام في استعمال العلم في اليقين فليست فظيحه ذم العمل بعلمكم وهو المطلوب وهو الظن
 وبالحجة لو انتم املت اعلالك حجة مؤيد ان اخرج مما يشهد المطلوب بان العلم في مثل ما يعلم ما فعله
 عمر والله يعلم ما تفعلون ما تقولون عالم اليقين الشهادة وغيرها عجز حتى انه غير مستعمل في الجرم
 والتكون اعني القدر المشترك بين علمكم والعلم بالمعنى المعروف بل مستعمل في العلم بالمعنى المعروف
 فعلى انكم امان بكون هذا الاستعمال بعنوان الحقيقة فليزيم الاشتراك وهو مع حرجية في
 نفسه انما هو انما اذ لا يفهم من اطلاق لفظ العلم المجرد ولا يتبادر منه معنى واحد بحسب العرف
 ولا يحتمل التردد والتوقف بين معنيين اصلا او يكون بمجرى المجاز ولا جعل علاقة وانما بالمرءة
 المشترك وما يلاحظ تلك العلاقة حين الاستعمال وعجز حتى على المصنف ان الامر ليس كذلك مضافا
 الى انه لا يصح سلب اطلاق العلم عن هذا المعنى بحسب المفهوم وباعتبار حمل الشيء على نفسه ومما

ذكرنا بظهر وجهه لنا مل في قوله ومن يتبع كلام العرب سبما بعد الحظ ان الاستعمال اعم من
 الحقيقة وان المجاز يجر ذكره الاستعمال لا يصح حقيقة وان بلغ من الكثرة بحيث يكون استعمال
 الحقيقة في حصة غايه الفله كما هو الحال في استعمال العام في الخاص ونظيره فم وما ذكرنا من
 قولك يرشد اليه موضوع الشريعة لا يفتر المجتهد بل يفتر نصير لان الظاهر مشمولها لظن المجتهد
 انهم مضافا الى ان استدلالك بانها يقف الدورا والتسلسل كما اشترنا وباجله اشباع الكلام
 في المقام والوجه في جميع ما يتعلق بالاجتهاد والتقليد بموجب الملال والتمام فالاقصا على ما
 حررنا اولى العاطل كيفية الاشارة ويمكن استعمال الحال في كل واحد منها بعد ما لاحظنا ما ذكرنا
 ولو شرب الله ووفق لنسوجه الكل في رساله عليه بما يوفق ويهدي من التوضيح والشفيع وفرغ
 من تهيؤ الرسالة مؤلفها العبد الاقل محمد باقر بن محمد اجل حامد الله مصليا مستغفرا مستغفرا
 في ثالث عشر رجب سنة خمس وخمسين مائة وسبعا لالف

١١٥٥

كثير العبد العاصي الجاني تراب اقدام الفرفرة المحقق سببا اهل العلم
 منهم محمد صافي التوابع كما في عفو الله عنك

في شهر رجب الحرام سنة ١١٥٥

س ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قولہ لان اشرفیہ کلمہ بنیت علیہ الخ اشارہ الی دلیل علی وجوب
 شدہ الاستقامت علی اصول الفقہ لیس فی فائدہ و حاجۃ الیہ
 و تحریر الدلیل ان علم الکلف بجزا کل ما یغیر جواز اشرفیہ
 و اصلہ بالفصل اما ہو علیہ جمیع الواجبات الشرعیۃ الواصلیہ
 بالغیر و تیر با عماد و علمہ جمیع المخطورات الشرعیۃ الواصلیہ
 بالغیر و تیر با عماد و علمہ و ہما موافقان علی العلم بقواعد شرعیہ
 الاشدۃ الاستقامت بہا و لیس ہذا ان العلمان ضرورین و لا یغیر
 معلوماتہا فی خبریات قضائیہ و ہذا القواعد سمانہ باصول الفقہ
 فیجب العلم بہا و جواز شرعیہ و صیاد و اجابہ فالمرای بالشرع
 فی کلام المصنف الاحکام الشرعیۃ الواصلیہ و المراد بکلمہا جمیع اقسام
 و خبریاتہا و اما جسد العلم مع ان بعد بناء الوجوب و کلف
 تیر کل منہما عماد علیہ لان العلم بہما مع التبریر لا یکن عادیہ
 العلم بالبناء فہما مابقی للجمع ثم الایجاب التکلیف بنسبتہ الی
 لان بعض الواجبات و المخطورات معلوم قریب العلم باصول الفقہ اما علم
 الکلام او بعینہ کما یغیر من بیان حاجۃ و المراد باحکام اصول
 کبر ہنرہ العلم باصول فان احکام اشرفیہ الاصل القاضیہ
 احوال مطلق احوالہ العینہ فی اصولہ للشرع و المراد بکلمہ
 و مقولہ ان لیس مثل علم الخیر بدون ان یعلم انہ لا یتحقق الغالب
 علیہ و اہل الفکر اہل الدین و القوس و الرغبۃ عن ہذا ہنرہ
 ای الحکایت و التعلیل بانہی لما ذکرنا من ہمتہ فی الضروریۃ للبدن
 بہ التکلیف و ہذا الدلیل یل علی وجوب العلم بمبانی اصول الفقہ
 و انہ لا یجوز الاکتفاء فیہما بالظن و لہذا ذکر وافی حدہ العلم
 و جملہ ما من العلوم المدونہ کما قال المصنف ہذا فی من العلم

و قال من دون احکام مکتوبہ من الکلم صرح بہ و غیرہ بان ہمتہ
 الاصول یسئل کما یجی فی آخر الفصل الاول لا یقال کثیرا
 یسئل بہ و غیرہ مسائل الاصول بطا سہ القرآن و ہولاء
 یسئل بجزا ان و میر و یختص فیہ و ان بل یجد و لم یطبع علیہ
 و ہذا بدل ما جواز الاکتفاء فیہما بالظن کما قیل من انہ کثیر
 و لقطع فی الاصول لان ہلک اثبتوجیہ الاجماع و القیاس بالظن او
 من غیر کثیر استہ و ہذا یعارض دیکم و لہذا قیل ان اشراط الفقہ
 فی الاصول و عدمہ علی کل شئ دلائل و اعتراضات مشککہ من الجا
 و سواہ استدلال استدلال عدم اشراطہ فالقواعد للقرص لضعف الادلہ
 استہ لا نقول ہذا علیہ من الاحکام الاصولیہ الوصلیہ والا
 الاصولیہ الوصلیہ و ہونہ تورد فی المشور علی كون الفقہ علی و
 طریقہ فی الغالب ظاہر القرآن و نحوہ و قد بینا الفرق فیہما بین
 و کث ان علم الکلف بما علم ان وجوبہ بالواقعی مقتضی ظاہر القرآن
 و لم یجد لہ و لا او کشف بصاح بذل الجہد فی الطلب و حب و اصلہ
 وجوبہ سواہ کان من موضوعات مسائل الاصول و الفکر و عہد
 قطعی بہ ہون ضروریات الدین لہذا لم یذکر لہ فی ہذا الکتاب
 و لیس علیہ مع بناء بعض الاستدلالات علیہ فاذا اقصی ظاہر الفکر
 الوجوب الواقعی للہم بحسب الواحد مثلا کان قولہ للہم بحسب الواحد
 واجب بالوجوب الواقعی غیر مقطوع بہ و غیر داخل فی مسائل اصول
 الفقہ و کان قولہ للہم بحسب الواحد واجب بالوجوب الواقعی
 مقطوعا بہ بعد بذل الجہد و فقد معارض للظاہر و ہون جملہ مسائل
 اصول الفقہ و قد ذکرنا ان نتیجہ المسائل الاصولیہ الاحکام
 الوصلیہ لا الواقیہ و فیہما علی ذلک غیر الوجوب من الاحکام
 و قد ثبت فیہما بلیل قطعی انہ یجب للہم بحسب الواحد احکام للشرط

الشرط المقررة في اصول الفقه فكان الوجوب لو اصاب للمفسر
واحد دل على انه الامر يقضي وجوب المأمورية معلوما قطعا لكنه
لم يثبت عند اكثر الاصوليين قالوا لا يجوز التمسك به الواحد في مسائل
اصول الفقه لان غاية ما يفيد به الظن انتهى ولا ينافي ذلك ان
يحد خبر الواحد في مسائل الفقه وعلم والاصوب ان محمولات
مسائل اصول الفقه قضايا الاحكام كما في قولهم الامر يقضي وجوب
المأمورية وسيجيء في حق نقول هذا المطلبين لانه لو اصاب في
المراد بها ظاهر بالحقية وعليه يندفع ايضا ما قيل على الاستدلال
بظاهر التمسك ان على جهة الاجتماع من انه لا يصح لان التمسك بالظاهر
ثابت بالاجماع ولولا وجوب التمسك بالدلائل المانعة من ثبت ع الظن
فيكون اثبات الاجماع بالاثبات تحية الا بغير دور واذا استمكن في
الاغراض هذا الطريق لانه اثبات لاصل كل دليل خبر فلا يجوز لم يرد
عليه القياس نقضا لا حتى ج عليه بالظواهر لا يلزم دور انتهى
لان جواز التمسك بظاهر القرآن في مسائل الاصول والعلم وع ثابت
ضرورة من الدين والاجماع خاص معلوم تحقده افا ذمة القطع وان لم
يعلم تحية كل اجماع وحجبة كل اجماع بلغ المجموع من خبر عدد الوا
ولا الاجماع المحقق الذي ادعاه في وسيد المختار عنه على جهة الاجماع
من حيث انه اجماع من الاجماع على القطع تحققة المخالف وتقدم
على الطاع كما يستفح في فصل في ذكره خلاف انما في الاجماع
اثبات الله تعالى وقوله واذا استمكن الخ فيمنافاة ظاهره
لما نقل عنه من ان المعترض مستظهر من جاني الشرط اعلم في الاصول
وعده ولما ذكره في جواب عن ان الظاهر على وجوب العمل بخبر الواحد
ومن استدل به في النسخ من ان ظاهره في اهل فلا يجزى
ان التمسك بظاهر القرآن قطعي كما ذكرنا وليس مناط التمسك به

انه مراد الله تعالى فانه قد يكون لمسل واجبا مع ان الحكم لو
ليس معلوم ولا ظنون فثبت الادلة المانعة من ثبت ع الظن مانعة
بظاهر ما منه كما سنذكره عند قولهم واما القياس والاجتهاد
فقدما انما ليس بيسين **ومع ذلك** انزل عن جميع ذلك
نقول قوله ولولا وجوب التمسك بالدلائل المانعة من ثبت ع الظن
غير محتج اليه في الاغراض لانه يكفي من حيث قد لا يبرح جواز
التمسك بالظاهر وما ذكره زيادة على المن لا يستطاع وهو كما
لان المعلوم المستفاد من الدلائل المانعة ان كان قطعا بالنسبة
الياسم قطع المفسر عن هذا الاجماع كما هو الحق وسببه فكان
بالاجماع مستحالة استزاده تعارض القطعيين وان ظننا كيف يجب
بالدلائل المانعة على تقدير انشاء هذا الاجماع وحيه ظاهرة ولم
يثبت بعد جواز التمسك بالظاهر لا يقال تحت رائق الاول نقول
لما جعل الاجماع الله كونه التمسك بالظاهر من قبل القطعات لم يشك
الدلائل المانعة تحت حجة الى تخصيص كما سنذكره اتم في فصل في ان
القياس في الشرع لا يجوز استدار او خضار اثنان في نقول
لولا ان ذكرتم انما يتم لو كان المقصود ان ثبت بالظاهر جواز
التمسك به انما اذا كان المقصود ان ثبت بالظاهر جواز التمسك به انما اذا
كان المقصود ان ثبت بالظاهر حظر التمسك به كما فيما نحن فيه فلا يتم لان
ماصل الكلام في يرجع الى قياس قطعي جامع شرطي والاسراج بان
يقال لو جاز التمسك بشي من الظواهر في مسائل اصول الفقه
لجاز التمسك بهذه الدلائل المانعة فيها لان من اقوى الظواهر
ولو جاز التمسك بهذه الدلائل لم يجز التمسك بشي من الظواهر
يتبع لو جاز التمسك بشي من الظواهر ومعلوم ان ما يستلزم نقضه
بغير وثابنا انه يجوز ان يكون الدلائل المانعة في الفقه

في شرحه

ولغيره بالتمام انتفاء ذلك الاجماع قطعية لا نأفول في اجواب
عن الاول انه ان اريد به ان عموم الدلائل انما هو بالنسبة
على ليس جواز التمسك به قطعية فتوقف كما يظهر من تتبع الدلائل
وان اريد به ان قطعية جواز التمسك بالظاهر بحكم المدلول
لظاهره قطعية فهو خطأ بحكم الواصل بالواقعي كما ستفهم من ان الله
على ان هذا غير مراد للظاهر وليس نظره اليه لانه يرجع الى
المرضي عنده لما انزله المرص عنه وانه يصير في الاعتراض غير
المرضي عنده بما ذكره من النقص في القياس لا يحتاج عليه بالظواهر
البطلان البصر قد خرج غير مراد موافق لما في بحث خبر الواحد
هذه الدلائل ليست قطعية وتوقف للاجماع المحض ليس احكاما وفي
اجواب عن اول الشبهة اولاً اننا نقول ان هذا القياس ان
كان مبنياً على قطع بالعموم فخصيصة بالاجماع مستلزم لتعارض العقليين قال
المحقق امكن في رسالته في اصول الفقه في بحث خبر الواحد في نظره
هذا المقام لا يقال لولا الاجماع لقلنا به لا نأفول حيث منع الاجماع
من اطراف هذه الحجج دل على بطلان ان الغير المعنى لا يختلف بحسب
المتنى وذكر مثل ذلك في بحث القياس ايضا والاسلم ثبت بعد جواز
التمسك بالظاهر وان عدم عدنا ونسبه انه حلف بحكم الواصل بالواقعي
لانه يجوز في التمسك ان القياس على الحكم الواصل افراج بعض موارد
بشكلها عن كونه مورد التمسك ان لا يخرج خلاف البرهان على حكم
الواقعي وانما هي من الاول وثانياً لان كون الدلائل المقتضية
من التمسك على من اقوى الظواهر من المنع من العبد بالظواهر والدستور
مقتضى انتمل منع هذا الظهور وثالثاً لو سلم فلان التمسك
صدق اشبه بقطعية الاول لان التمسك يمنع في ظاهره من القياس
او يكون اقوى منه في هذه الدلائل قد عارضنا استدلالنا للقيض

لا يقال لارضاء اعم من التمسك فخصيصة ما بعد القياس وكيف فيجب ان
فانما تقرر القياس بهذه الوجوه التمسك بمثل هذا الظاهر بحسب
بالدلائل التمسك بالظاهر فيما عدا ما من الظواهر التمسك لان
الدلائل من اقوى الظواهر التمسك بالظاهر فيما عدا ما من الظواهر التمسك لان
فيه لم يخرج التمسك بمثل هذا الظاهر لا نأفول في كنه
في منع لزوم صدق اشبه بقطعية الاول الفرق بين الاحتجاج اشكال في
الظاهر الى الثاني وبتحجج الدلائل التمسك بالظاهر فيما عدا ما من الظواهر التمسك لان
اولاً ان الاجماع كما شفع عن سند ما دلي او اماره كشاف الاجماع
عن انه لا خلاف فيه فلو ارتفع الاجماع لم يرتفع مستنده فلا يصح
قطعية التمسك لان زياد برفع الاجماع اشياء مع اشياء ما يصح
لان يكون سند التمسك ان الظاهر مانع في الاستظهار
فيحتمل احتمال القطعية في ثواب ان لهذه الدلائل لولا ذلك
والاجماع مقولها من حيث الدلائل ومضيق لها من حيث المدلول
والقطعية والظنية متعلقان بهما من حيث الدلائل فبالرفع الاجماع
لا يتقوى الدلائل حتى يصير قطعية ولكن دفع ما قبل التمسك في
مناجات ظاهر قوله واذا سلمنا لا تقدر عليه بانفسهم من انما
ان مقصود استدلال التمسك بالظاهر في الحكم بان التمسك بالاجماع
واجب بالوجوب الواقعي لتوصل به الى الحكم بالاحكام الواقعية
في المسائل القطعية والاجتهاد لكن يرد على القائل في ان الاجماع
لم يقنع على جواز التمسك بالظاهر فيما ذكرتم وسيتفهم قول الله والظاهر
والاجتهاد ففهمنا انها لها بدليلين ونقول هنا لو تحقق اجماع المسلمين
ابنما مستنده قال صاحب الفوائد المدنية رحمه الله تعالى في قوله
بعد لفظ كثيرة من الايات الشرعية بالتمسك عن التمسك بالظواهر
الاحكام الالهية لو نظر من انفسها الى الله عليه ولا تفسد تلك الايات

الآيات بالاصول لتوازي السبل الى القراء من اهل الدنيا لتوفر
الدواعي على اخذ شئ ذلك وعرضه ونشره ولم يظرب بالحق
المختصين من استغاثوه في الواقع انتهى **ويمكن** ايضا
بالجهد لتزول بان قول القائل ولولا وجوب العمل بالادلة
الناشئة من اجتماع الظن محتاج اليه في الاغراض لانه لدفع ان
يتوهم انه لا حاجة في التمسك بالظاهر الى اجتماع لانه ركوز
في العقول ان يجز علة الحكم اي شئ كان بسبب ما يفيد الظن به كما
هو المتعارف في المناجيات كقولنا زيد حي في بلد كذا ونحو ذلك
فالم بدل دليل وبه او يكون قوي على المنع من تفسيره فاولا
من ان الاصل في بعض الاشياء الاباحة ما لم يرد شرع على منع
فقول مختار الشرائع ونقول قولكم ولم يثبت بعد جواز
التمسك بالظاهر بل لانه وان لم يثبت شرعا لكنه ثابت عقلا
المقصود بالتمسك بالدلائل انه ترك الحكم بالظن لا الحكم بحكم
بالظن حتى يوجب ان هذه الدلائل ضعيفة لانها قد عارضها استدلال
المتيقن بكون ردع القائل ان هذه الدلائل ضعيفة كاستنباطه
قول المصنف اما ليقاسوا الاجتهاد الى اخذه واما الاعتصام اخر
استدل بان كل من قال بحجة الاجماع فانما يهتبه بفتنة فالتمسك
بالظاهر في غير هذه المسائل اقوى من التمسك بالدفع لان
ان يقول انما استدل به على اصل بحجة لا على الحقيقة ايضا اول الكتاب
فصل تضمن به اصول الفقه واعتما كيفية ترتيب ابوابها
على المسائل والاصحاحات وذكر في اول الكتاب للاشارة الى
من الفصول التي بعده ايضا بعد ذلك في وسط الكتاب وفي اخر
فيمكن ان يكون ترتيبه في قوله تعالى في سورة الانبياء **وكان**
اول خلق بعد ذلك لانه على ان هذه الاعادة بعد فاء الدنيا

باسمها كما في شيخنا في حاشية في حاشية في حاشية
من قوله عليه السلام وانما سجادة يعود بعد فاء الدنيا وحده لا شئ
معه كما كان قبل ابتداءها الى قوله ثم يعيده ما بعد الفاء وللرد على
المتألمة الزائدة في قولهم عادة المحدث ثم يبينه محال **فوق**
ونقل بعضا من بعض حتى ان انظر الى النظر فيه وقف على الحق
المقصود بالكتاب اي نسبة بعضنا الى بعض بتقديم وانما خبره
عطف تفسير لمرتب ابوابها **فوق** ترتيب من اول الى اخره
والله تعالى الموفق للصواب آمين عفا الله عن كل احد
كما ينبغي فذكر حقيقة السبلان فقولنا في حاشية في حاشية
المحدث والكتاب او للعرض المقصود منه **فوق** **فصل**
في ما به اصول الفقه والقضايا وكيفية ترتيب
ابوابها اي هذا اللفظ ضمانة ولقاء للمفسر لتوضيح كلامه
في محله من قدرته في انه معلوم من الخارج ان لفظ اصول الفقه
من معنى صحت في اللفظية لعل موضوعا ذلك المعنى الاصل
فيجب تبين ذلك المعنى الاصل في بيان كيفية ترتيبه في
الفقه حتى يتضح المعنى للفتحة في الاتصاح **فوق** **فصل**
في اصول الفقه في اصول الفقه باعتبار المعنى الاصل في القول
والاصول جميع اصل وهو ما ينبغي عليه شئ واليه يرجع المرجع
والسابق الزمان والذات والقاعدة الكلية والدليل وغير
ذلك لانها اقامة واذا اضيف الى العلوم او الى كل ما ينبغي فيه
فالمستند من عفا الله عن الدليل **والفقه** فقه الله اسم اي الحكم
الى الله بمقتضا فالفقه هو قسم اي فقه الفقه من الفقه ومنه قوله
في سورة التوبة فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في
الدين ولهدوا واقومهم اذ ارجوا اليهم لعلهم يحذرون منه

غير منهم ومن غير علم بخبره من لما في الاعراب المذكورين سابقا فلو
 الاعراب انه كذا او نفاذ وجهد ان لا يعلم حدود ما نزل الله على
 رسوله احمد والوارث والمراقق وما نزل الله على رسوله الايات النبوية
 الحكمت انما هي عن سماع النبي في غرض احكام الله تعالى وعن الاختلاف
 فيها عن غير النبي صلى الله عليه واله وسلم بالبراع على مخالفتها فحدود ما نزل الله على
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم التي لا يكون لغيره العلم بها الا مع العلم بها كوجوب سوال
 الذكر في كل جملة اجتمع اليه وانفقه اصطلاحا للعلم في الدين اي في احوال
 ما نزل الله عليه في حدوده فانفقه اصطلاحا للعلم في الدين في احوال
 سابقين وانما بعد ذلك فانفقه اصطلاحا ما لم يتجر فيها الاحكام الشرعية
 العلمية على غير النبي صلى الله عليه واله وسلم والذي يخفى عن حقيقة هذا الحمد ان محمولات
 المأمور من قبيل الاحكام كالوجوب والندب والاباحة وغير ذلك
 من الامور والامن غيره كالتامر والاختلاف والاحكام المأخوذة
 من حيث استدللت من اشرايع وهي الاحكام الشرعية وما فيها
 مأخوذة من هذه الحقيقة وهي الاحكام العقلية المحسوسة في سائر
 الاشياء والآداب والصناعات والاحكام الشرعية اما العقلية
 بحكمها موضوعها العقل او لا معرفة احكام الاعمال الشخصية لغير
 وفهمها نحو قول ج البريت واجب على من استطاع اليه سبيلا فان المقصود
 به الا لا معرفة حكم ج زيد في سنة كذا مثلا وعلم به واما اعتقادات
 عقلية بحكمها او لا معرفة احكام الاعمال الكلية اي الاحكام الشرعية
 سابقا فلو ان احكام الاعمال الشخصية مقصورة بها ثانيا وبواسطة
 وهي محمولات سائر اصول الفقه نحو قول كل ما موبه واجب شبه
 عدم المصارف فان المقصود به الا لا اعتقاد وجوب الصلوة لغير
 كذا ثم بواسطة معرف وجوب صلوة زيد في وقت كذا وعلم به
 والتحقيق ان محمولات سائر اصول الفقه هي اقتضاء الاحكام

كما في قولهم الامر يقتضي وجوب المأمورية وما من من المثال لتفسير
 عن ذلك ينبغي ان يرجع اليه والاحكام العقلية المأخوذة عن النبي
 بمعنى المأمورية التي هي التي يبرع في الفارسية كبريد وكردن نهاد
 نحو وجوب التصديق بالله تعالى وبالنبي والامام عليها السلام مما لا
 نكره غيبا في ذلك لان ترك التصديق واجب يستلزم عدم سويته
 وعدم سرور حسنة وهو كفر وهي احكام اصول الدين وانما محمولها
 غير التصديق وهي الاحكام العقلية وتتعلق الفقه من الفقه
 المعنى من قبيل السيرة كالتامر والاباحة اي من علم قدر احوالها من نفسه
 ويقال لمن علم سيرة من الفقه فقيه كالمعلم من احوال الفقه في احوال
 الائمة عليهم السلام وقد يطلق الفقه على العلم بالمسالك براسا لعدم
 المدة وهو بعيد في لفظ اصول الفقه اذ الدليل بالاضاف غالبا
 العلوم لا العلم ولهذا قال المصنف بالانتم العلم بالفقه دون ما لا يتم
 علم الفقه وتتعلق الفقه بعلم القيام ويجوز قيام العلم
 بالبعض في كونه فقهيا مطلقا وفقيها في كونه اقل افعال طرق
 الفقه في الغالب فظاهر القرآن واجب رالا حاد واخذ ذلك
 وهي لا تقيد العلم بالحكم كيف يجب الفقه معلوما على لا نقول
 هذا فخط من الحكم الواسع والواقعي ومروا بالحكم في حد الفقه
 اعلم من الواسع يحدد من فواهر القرآن ونحو ما ولايت في ذلك
 عدم العلم بالحكم الواقعي ولا عدم العلم به ايضا واعلم ان هذا
 المصنف ان العاقل المستفتي في مسئلة لا يصير فقهيا فيها ولا عا
 بها بقول المعنى وسين فقيه الحال عند قول لم ومنه ايضا عند
وقيل الفقه العلم بالحكم الشرعية الشرعية عن اهلها
 التفصيلية لا سند لال واورد ان كان المراد البعض لم يرد
 له قول لم يرد وان كان جميع لم ينكر لثبوت لادرك

هذا هو العلم بالحكم الواقعي

فصل في صفات العلم

لا ادري واسباب بعض بطور لان المراد بالادلة الامارات
 وبالحسب وعلم لان المراد بتوهم العلم بالجميع انتهى وفيه
 ان اخذ الشرعية في هذا المقام في حصول الفقه مضاه
 من قبيل اخذ المضايقات في هذا المقام في حصول الفقه مضاه
 بالادلة فيحصل الامارات من بعد الارادة والاسماع في ذكر العلم
 اول بان العلم علم بالحكم الشرعي الواسع والدليل على ذلك
 انه شرعي الواقعي فلهذا لا يرد في آخره ايضا لو كان المراد
 بالادلة الامارات لما كان لزومه بالاستدلال لاخراج علم
 جبريل والرسول عليهما السلام وجهه مراده بالمفصلة الفقه
 باعتبار علمه بالاحكام الشرعية الفرعية الضرورية للدين مشافهة
 الجواب ان المراد بالادلة الامارات مناط دفع النقض به واما
 التجري فيما دفع النقض به انتفاء حصول العلم عن الامارات في حصول
 الامارات عنده معلوم لان نقض اليه وظاهر الجواب الاول ان من جاز
 من تجزئ التجري في الاجتهاد وان لم يثبت على نقض التجري
 والنقض ايضا والجواب الثاني على نقض التجري ويؤيد ذلك ان
 هذا التعارض من المتقين في سنة التجري هذا وفيه في شرطه
 على الفقه ان المراد بالاحكام ان كان هو البعض لم يفسد ذلك في حصول
 اذا عرف بعض الاحكام كذا لانا لا نريد به بل من لم يبلغ
 درجة الاجتهاد وقت يكون عالما بكنه ذلك مع انه ليس بقضية
 وان كان هو الكل لم يحسب خروج بعض الفقهاء عنه بثبوت الامر
 عن هو فقيه بالاجماع قل ان ما كاسئل عن اربعين مسئلة
 في سنة وثلاثين منها لادرسه والجواب ان اختيار ان المراد البعض
 قولكم لا يطرر لذلك في مقتضى منع اذ المراد بالادلة الامارات
 ولا يعلم شيئا من الاحكام كذا في الاجتهاد يحرم بوجوب العلم

هذا هو المقام الذي
 لا يرد في آخره ايضا

بوجوب فقه واما المتعلق فاما فقه فاما لا يقضي به الى علم علم
 وجوب العلم بالجميع اجماعا او اختيارا ان المراد الكل قولكم لا يمكن
 لا ادري متنا منوع ولا يضر ثبوت لا ادري اذ المراد بالعلم النبوي
 وهو ان يكون عنده ما يكفي في استقلا به ان يرجع اليه فحكم وعلم
 العلم في امكانه الرتبة لا ينافيه بجواز ان يكون ذلك لغرض الا
 او لعدم التمكن من الاجتهاد في امكان الاستدعاء زمانا انتهى
 وفيه ان علة هذا ذكرنا من المراد وفيه ايضا ان الاول
 ان يبدل او من قوله من العلم التمكن في نظيره في بحث تجزئ
 الاجتهاد بالادلة ويكون المجموع سندا واحدا ويوافق الحق ثم كان
 ظاهره ان المتوقف عند غرض الادلة في مسئلة داخل في القضية اعتبارا
 فيعلم ان لا يكون كل فقيه في مسئلة فقهيا اذ لا يلزم له في
 اصلا سواء حصل العلم بالتفسير ام لا مع انه وهو مقتضى اخراج الاحكام
 الشرعية الفرعية عن الغفلة لخطا في الاجتهاد ولفظه اللهم
 الا ان يحرم عدم التمكن من الاجتهاد بما يكون لاجل قوله مسئلة فقهيا
 في نفسه دون انحاء لغرض الادلة مشقة ان يكون تقرير كلامه في الابرار
 والجواب على ادعاء البعض بوجوب الاول ان لغفلة حاصل الابرار
 ان لغفلة لو كان ذلك لكان من لم يجمع على انه بلغ درجة
 الاجتهاد فقهيا اجماعا او كان النزاع في فقهية المجتهد في لفظه معلوما
 انه ليس فقهيا اجماعا ولا النزاع لغفلة واحد الجواب انه انما
 يلزم كونه فقهيا اجماعا في تقدير كون الشرائع مغنوا لو كان فقه
 مفضيا الى العلم اجماعا ولم يجمع على انه يقضي به الى علم عدم الاجماع
 في وجوب العلم عليه بالحق فاجماعا في الموضوعين فيه للمضي لا
 وهذا بعيد وحقا الى تعديرات كاد قرأنا في ان يقال
 مراده في الايراد انتقض بالتجري المتوقف في التجري وانما لم

والغلبة فيه بالاجماع من ذهب الى تجزى الاجزاء وعينه في
 ذجها عايقه للفتى في الموضوعين لاجابة الى التقدير وقيل في الحاشية
 قوله مع انه ليس بعقبة اجماع القول بانته اجتهاد في بعض الاحكام عند
 من يقول تجزى بعضه الى معنى ذلك الاجماع او كون بعض المجتهدين غير
 قبيح مع فذ ما ذكر في الجواب عند ذلك الفاعل انتهى وفيه
 انه غلط عما ذكرنا من التقدير وكيف يرب الى اشرح دعوى الاجماع
 على عدم خفاها المجتهد مطلقا من جانب المورد وليس في عبارة
 نصير جميع ان اشرح من الموضوعين في سائر الجوانب وكذا احتماله
 من جانب المحجب من البعد **قولك** فاذا اختلفت في هذا الموضوع
 في بيان اصول الفقه لبقا ما صدر احد سائر محجب فيها عن
 احوال ادلة الفقه من حيث هي ادلة يجب لا والغاء في فاذا
 قضيت في هذا الموضوع مقدر اى اذا اختلفت في معنى اصول الفقه مضطرا
 ادلة الفقه فاذا اختلفت في احوال هذه الادلة كما هو مقصود الاصول
 ومعنى اصول الفقه لبقا كما مرنا فوجب ان يمتنع في هذا الموضوع
 الذي هو الكلام في احوال هذه الادلة فيتم ان كلاما في الموضوع
 اى الادلة الاول قبل اتميته اى ان يكون الكلام في احوال
 ادلة الفقه من حيث هي ادلة بان يكون الكلام فيها تقضيته في الادلة
 من ايجاب وندب اباحة وغير ذلك من الافعال في
 الاجال ان يكون الكلام في احوال هذه الادلة على طريق تجسده
 ان يكون موضوع كل مسألة منها وصفا جامعيا محجبه من الادلة كون
 ذلك الوصف جهة الالتهام وجوبه ترتب المجتهد الجزئية الكبرى على شرط
 المستدانة اذ لم يغير لعينه ان في المعنى الاضافي الذي هو مقول
 عند ذخر المعنى اللغوي الذي هو مقول ليس لانه موضوع فوجب
 اعتبارها على جهة في هذا المعنى اللغوي والالزام ان لا يكون جسدا

بقضاء فانما في العينة الاول فظاهر وانما في العينة الثانية في
 فها اش رايه لم بقوله ليس ولمزم الخ ويجوز ان يغير بقضاء
 او الاول فقط او الثاني فقط في محمولات المسائل **قولك**
 فيما تقضيته الى الوصول اما عبارة عن محمولات المسائل فاعلم
 في الاحوال التي تقضيها ادلة الفقه وهي الايجاب والمراد
 يكون الاحوال مما اقتضت الادلة ان تكون عوارض ذاتية لها
 كما هو المحذور في محمولات مسائل العلوم المدونة والمراد بالاجاب
 ما هو وصف الادلة اى فقها الوجوب واما عبارة عن متعلق المحولات
 فالمراد في فقها بتقضيته ادلة الفقه وهو الايجاب والمراد يكون
 الايجاب مما اقتضت الادلة ان تكون الادلة دالة عليه والمراد
 بالاجاب ما هو وصف الحكم وهو انه تعالى اى قبل الوجوب
 ولا يخفى ان نحو الايجاب او اقتضاؤه ليس عارضا ذاتيا لادلة
 الفقه الا اذا قيدت بقيد بحيثية اى ادلة الفقه من حيث هي محض
 لان كون البتة بهذا السأرة الى اعتبار قيد بحيثية في الموضوع
 وانما لم يغير من وجوب بدل من ايجاب لان الوجوب ليس محمولا
 على دليل لا مواطاة ولا اشتقاقا ولا لشارة الى ما قيل
 من ان الايجاب والوجوب متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
قولك وندب الى الذنب هنا مصدر مبني للفاعل وكذا
 الاباحة وكذا ما اشير اليه بقوله وغير ذلك من الام **قولك**
 على طريق تجسده على نهجية والظرف متعلق بقوله مستكمل او تقضيته
 ايجاب والاخير لصق بقوله والكلام في مجله الى **قولك** ليس
 لمزم على ذلك الى ما بناه والظرف متعلق بغير **قولك**
 الادلة الموصولة بغيره الكلام في الادلة الموصولة بغيره
 قوله تعالى اثم الصلوة يعقبة وجوب الصلوة ويجوز

الاجاب في حاشية

ذلك من خصوصيات الادلة على خصوصيات الاحكام فقول
الكلام على ما في اصول الفقه على نية والموصولة عبارة عن
النية والنية هي والعامة محذوف والمراد الكلام على نية في
اصول الفقه اي في مسائل اصول الفقه **قول** لان في
الادلة اي الادلة الموصولة اليه ومع الفقه **قول** اذ
يقين المأثر اي على يقين من سنده من الفقه كما هو مذکور في
كتب الفقهاء الاستدلالية **قول** والكلام في الجملة غير الكلام
في التفصيل اي الكلام في نحو الايجاب الجلي الغير المعيد بوضوح
مسئلتين من الفقه غير الكلام في الايجاب ايقضا المعيد بوضوح
مسئلتين من الفقه والاول من اصول الفقه والثاني من فروع
الفقه **قول** ويسر المراد بذلك اي يسر المراد بلفظ اصول
الفقه مضافا اليهم ليسم باللفظ الابن في ليس موضوع مسائل اصول
الفقه يتوقف العلم بالفقه عليه وهو معنى اصول الفقه في صدر الفقه
قول لانه لو كان كذلك لكان هذا قيل من انه لو لم يرد الاصول
في معناه اللغوي حتى يكون معناه ما يشهد به الفقه لشر الاقام لئلا
يخرج الى غير الحق ويدفع اليه بما من ان اضافته الى الفقه
هو من جنس الالفاظ والعلم به بغيره فكون المراد به الماد كما
اعترف به واللفظ اذ كان له معنى لغوي ومعنى عربي يجب علم
مع العلم به هو اقوى من صلاته عدم الحق والعدم كلامه هذا
على ما قيل في الكواشي ويظهر من سابق كلامه باني ان ادلة
ما شتم التبرج والاجتهاد فانما استنباط حكم لا ما يستنبط منه
ومنه ان متعلق الفقه الذي هو العلم هو الاحكام الشرعية
الواقعية على ما يظهر مما ذكره هذا القائل في صدر الفقه دفع الفقه
بالمقتضى ما قبله الا ان بعض الاحكام مقتضى الاجتهاد

له من هو وقيل ان هو الاحكام كسنة غير الواقعية والادلة
المتعلقة ان فجزان يكون شبيها واحدا استنباطا لاجتهاد ما يستنبط
منه الاجتهاد كما يتضح عند قولهم واما القياس والاجتهاد فلهما
انما يلبي به يسيل كذا الكلام في الاستبرج لا يقال لعله باني
على ان المراد بالادلة لا ما استنبطت كما مر في صدر الفقه والادلة
والترجيح لعلنا ما مرين على الفقه لا نقول لو امكن ذلك فانما يكون
في صدر الفقه بقرينة ضم الفقيه وانما في لفظ اصول الفقه فانما يكون
من الاضافة الدليل القطعي **قول** لزم ان يكون الالفاظ المراد
بالحدوث الحدوث الزمان المراد بالاثبات جعل كل جسم في مكان
معين شخضا ونوعا والمراد بجعل كل حادث في وقت معين والمراد
بالعلم بالشيء كما هو مقتضى وهو محصور وموقوف على حدوث لا يخفى
ان كون حدوث الاجسام مما يتوقف عليه العلم بالفقه مبني على انه
لا يمكن الوصول الى معرفة الله تعالى الا به قال لهم في الفقه
لا يمكن الوصول الى معرفة الله تعالى الا بالنظر في حدوث
ما لا يدخل تحت مقدور المخلوقين وهو الاجسام والاعراض المحصورة
المنتهية ووجه ان لفظ الله مشتق من الله على وزن فعل بمعنى فاعله
الله كقوله اي استحق عبادهم او من عليه حرف التعريف لله
الذي يستحق عباد كل من سواه ولا يستحق غيره عباد ثم حذف
المسفرة واو غم وليس علما لان الله تعالى لا يعرف غيره بخصوه
ولا لم منه ان لا يفيد قولنا لا اله الا الله فهو حسيه كما لا يخفى
ولا شك ان موقد هذا الاستحقاق لا محذوف على معرفة انه
صانع العالم معبى انه فاعله بغير لكل باليس وجوده بغيره
من فاعله بالملكوكة اي بخض لقوة الارادة وان يقول له
كن فيكون كما يفيضه وباضها وصفته دون حركتها من وضع

موضع الى موضع فانها مقصورة لان ان ولعلاج و اثر المبر
لا يكون الا عاداتا زمانا بديسته والحقا من المسلمين والزمان
حتى انه قد يقال ان الشرايع من المبرقين في قدرة واجب الوجود
بمعنى صفة المفسر والركن و عدم ما من الزمان بديسته في حدود العالم
زمانا و قدره وليس معنى صانع العالم واجب الوجود فمن استدلال على ان
الصانع بما لو تم لدل على اثبات واجب الوجود فقط فقد وهم و خط
بين المقصود والممكن والمقصود للزمانه ثم انه يظهر ما ذكرنا بطلان مجرد
التفكير العقول فان تاثيرا في ابدان وكيفية لا يمكن ان يكون
بمعنى بل بالملكوت قولي والعلم بصفاة الم المراتب بالصفات
التي يتوقف عليها الاستدلال بجلاله وسيجي عند قول المصنف ان
المسلم به لا يتم الخ بيان كيفية التوقف و اجملها استحالة النفس عليه
وهذا ضروري للزوم عقل الصانع العالم كماله ويستلزم استحالة النفس
عليه فانه استحالة ان يلجأ بمصلحته الى التفتيح في نفسه كما لكذب او انما
المعجزة على الكاذب ويستلزم انما استحالة النفس عليه فانه علم
تفصيلا بكل من سلاسل الملكات الخارجية الذهنية الغير المتناهية بمعنى
لا تقف في جانب المستحيل بل بكل واحد من المعنويات مطلقا لتفصيلا
كل من القضايا بالحقه ولو لا ذلك لم يصح الاستدلال بجلاله على
الفقر وذكر لهم العدل الامانة من الافعال دون الصفات والم
به وضع كل شيء في موضعه بحيث لا يظلم الذي هو موضع شيء في غير
موضعه وهو تخصيص بعد التعميم للاهتمام والمراد به جمع صفة لتفصيل
فكل في ثبوت الرسالة الى المراتب التي النبوة نغزينة ذكره بتبني
الرسالة ثبات صفات يجب كون النبي عليها حتى يصح كونه نبيا
ويصح الاستدلال بجلاله على الاحكام اشهرية كعدم كون الاحكام
اشهرية التي يؤدبها انسانا عن اجتهاد و ظن وسيجي وكيفية

الذنوب والاثام التي تنبت على فاعلموا ان الذنوب التي هي
منقورة لها علم لا يلجأ اليها وتجتنب على النبي اليها فخرية على النبي
ولكن ان ينسب ذلك من قوله تعالى في سورة البقرة حكاية عن النبي
ما انابا بسط يدك الى اليك لا فلك اني اخاف الله و اليك
اني اودع ان نبوءة يا بني واثمك فان الظاهر من احتمال قابلية
اثم ما يدور ان يكون ما يلجأ اليه في حق لولا انما هو بسط اليد و
منقورة الدفع بالبرطقة باعتبار يقضيه به في الغالب من التفتيح
و كونه فالتفتيح فانا متوجه الى التفتيح فقط وروى البرقة في
كتاب الحسن عن ابي جعفر عليه السلام في تفسير هذه الآية انه قال ان
قد مرنا متعلا ثبات الله على قائله جميع الذنوب و يرى المفسر
منها ولكن ان يخص بالمؤمن الذي علم الله تعالى منه انه لو نفي
كتاب فانه لم يبق له الى ترك التوبة فهو كما الملقى الى صدور الذنوب
عنه واما اضطراب الانبياء الى الكذب في نفس الاحكام العقبية كخروج
اصحابنا في الائمة للقيمة فيجي في قصر في ذكر ما يجب معرفة من صفات
الله تعالى ولم يذكر لهم اثبات الامانة مع انهم لما يتوقف عليه
المسلم بالحق عند اصحابنا الف مئتين بوجوب المعصوم في كل زمان
لانه ليس في مقام المحصر اولانه يسر عند المعصوم كذلك و الكلام
مما في معصم او الكفار بما يسيجي من قوله لان الاجماع عندنا الخ
اولانه لا يتوقف عليه جميع المسلم بالحق بخلاف المذكورات اولانه
ما لا يستحق ثباته الفقر عند بعض الاصحاب بخلاف المذكورات
ولكن من تفصيح النبوة على اثبات الامانة بناء على ان عدم الوصية
الى الامام وترك الائمة سدى مع دعوى الكمال الذين فيهم
كل شيء وبقاء الاحتياج اليه الى يوم القيمة بناء في النبوة كما
تقرر في محله من بناء النبوة من غير المحضون الف ولم يذكر لهم اثبات

اثبات الحاد لانه ليس في مقام المحرر لانه ليس لا يتوقف عليه العلم بالحق لانه ليس العلم باستحقاق العقاب الاخرى في غير موقوف على العلم بوقوع القاتل الاخره فانه كفي فيه ليس بالحقية التي لا توقع الاخره دون تدارك لم يتحقق فيها العقاب عليه او العاقبة يستحق عليه وقوع ثلثه الاخره والعقاب **فقولك** لان العلم لا يتم الى رجا كمن منع ذلك مستند بان العلم بالحق يتوقف على اثبات الرسالة دون البولي فان اثبات الرسالة بالمعجز لا يتوقف على العلم بشئ منها كما ينبغي في فصل في ذكر ما يجب معرفته من صفات الله واجواب ان مذنب المحمور ان حصول العلم بسبب المعجز بطريق الظرفه ذهب اليه في ٣٢ وسيجي في ذلك بعضه فان لم يكن هذا مستتباً في نفسه كان مراده انه ان يكون ذلك مقولاً للمحمور لان العلم لا ينفك عنهم من دون العلم بجميع ذلك ولا يقول احد من المحمور ولا من غيرهم ان اثبات الصانع منها جزاء دعوى الرسالة المدلول عليها بالمعجز **فقولك** والا صر في هذه الاصول اي ابرج السبيل واحد من هذه الاصول اي انه انفسه **فقولك** الخطاب اذا كان طريقاً لاثبات الخطاب اذا كان الخطاب طريقاً اليه ان قلت انصرم لما قيل من ان العقبر متعلق بعين الاحكام الشرعية الفرعية في عدة التحسين والقبض العتيلين قلت قد مر ان الحكم على اربعة اسام الاول **العلم** الاصيل الثاني **العلم** الواقعي الثالث **الشرعي** الاصيل الرابع **الشرعي** الواقعي وقد مر ان المراد بالعلم بالحكم الفرعي الماخوذ في انفسه هو العلم بين حيث انه متعلق من اشباع فقول بعض العلماء المذكورة متعلق بالعلم بمعنى الاحكام الشرعية العينية الواسطة بالضرورة والاكسب لاس حيث انه متعلق من اشباع على تقدير سبب في آخر هذا البحث ويصرح به بعض مواضعه ما لا

المرتضى في الذرية في فصل في الكلام على من احال القياس على حيث يقول فالحكم الذي يوجب سلوكه وجوب تجنبه معلوم لا يتلون انتهى واما القسم الثاني فلا استقلال للعقبر بالعلم بشئ منه أصلاً في حقها وان استقل بالعلم بعينه في حق مقتضىه تعالى كوجوب اللطف المخرج للعامة بشدة التكليف وسجي العبد هذا وخطر الكذب واما لما كان الواجبات في اعتقادها والعقبر في اعتقادها دون كان وجوبها باعتبار امر خارج وبالعلم بعينه في حقها وذلك لان شدة مجهول وهو عدم ما يعارض وجهه معلوم من الجهات والاعتبارات فيتأخر استنباطها ولا عليها الا اعلام العقبر بوقوفه على العلم بسبب استنباطها وكذا وكين ان يحكم عليه قوله تعالى في سورة ص الم ملك السموات والارض وما بينهما فلهم فبقوا في الاشياء فلهذا الصديق استنفذ حصر بعض من مطاوعة ما لو كان معلوماً لم يقتضه عليه واجب الالزام عليه يشك اغاثة الملهوف واعانة الفقير وكذا الكذب الضار يمكن ان يحصل لبعض من مطاوعة المصلح ما لو كان معلوماً لوجب الاقدام عليه وادب الالزام على تركه **فقولك** ما ما الخطاب فهو الكلام الى آخر الخطاب في اللغة هو الكلام نحو الخبر لا فاهم ثم تقرر عرفاً الى الكلام الموجود نحو الخبر لا فاهم والمراد بقوله على بعض الوجوه ان الكلام خاص لم يصحح بالخصوصية لان المقصود بيان استنباط الخطاب والكلام بالعموم والخصوص مطلقاً ولذا صرح به بقوله ليس كل الخ واما اعتماد ما ذكره بقوله والخطاب يقتضيه كونه كذا في كونه خطاً بالي ارادة الخطب كبر الخطاب اي المتكلم به وقوله ونسجه ليسه فقوله خطاب له ولو لم يفهم به لكان متعلقاً بالدور ولا يتحقق ان في الكلام لطلباً بالاجابة اخلال بعينه الا فاهم وهو مستجيب اليه لا مستجيب عن الكلام

التوجه الى الغير الاستفهام منه او نحوه **قولك** واسته بدخليا
 عند استه البني والائمه وكذا عليه **قولك** من هذه الطريق
 من هذه الاصول **قولك** فوهم واحد اي فالكلام في قسم واحد
 وكذا قوله فوهم قسم واحد **قولك** وهو الكلام في احكام الافعال
 اي افعال البني صاعدا عليه والده سيدك ايضا في نفس في ذكره
 اناسي بالبني عليه اسلام وطلب يجب انما عنده افعال عقل او شعور
 القول في ان قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة
 حسنة وقوله تعالى فاتبوه به لان على ان اناسي به وانما
 فيه من قول او فتر **قولك** لان الاجماع عندنا يمكن ان يكون
 المراد باعتبار النظر بين البينة والفتوى كما في خبر في ذكر اختلاف
 الناس في الاجماع من قول الاجماع الذي نحن في اعتبار كونه خبر
 وان يكون المراد به القول بالحجة وذكر كلمة استه طائفة اشارة الى
 قد لا يعتبر الاجماع عندنا كما في خبر في ذكر اختلاف الناس في الاجماع
 ايضا من قوله لا يبين ان قول الامام في كثير من الاوقات يحتاج
 الى اعتبار الاجماع فنظم بما جاء من قول المعصوم ومن فهمه وتوفيق
 قول المعصوم الذي هو حجة نطقنا على ان قوله هو بحسنة ولم يفرقوا
 حال من الاحوال استه وج فرجه من هذا الباب ظاهر وانما اشارة
 الى ان خبر الاجماع عندنا فحينئذ لا من هذه بحسنة وهو عندهم قد
 هذا الباب وجزء استه قوله فهو خارج عما فتح الواو في قوله
 وذلك اشارة الى الاعتبار وحاصل الكلام ان كون الزمان خارج
 من معصوم لا يجوز عليه الخطا من سائر علم الاحكام وليس من اصول
 وادوا فنظم ليس استه لال واعتبار على سائر اصول الحكم
 ثبت حجة الاجماع الا انه في حجة الاجماع خارج عن سائر اصول الفقه
 التي طرقتنا الخطا بسري دافعة في علم الكلام كحجة خطاب الرسول

صاعدا عليه والده والمراد بها الخطا في حكم الله تعالى اي في
 او انصافا وفي الاعتق والمراد بعدم جواز الخطا عليه ان يصدر عنه
 الحكم في كل واقعة شرعية بدون خطأ وببني تخصيص الخطا بما كان
 نفس حكم الله تعالى فان الخطا في محله الحكم وفيما ليس نفس الحكم
 كما في الخطا في اي انصافا بالبني فتد اول في الكلمات الفقهية
 واناس كقولنا زيد في بلد كذا وعسر وحى ونحوها مما يكفي في خبر
 به باطن وفي الاحكام العقلية جاز على الائمة عليهم السلام فان كان
 مادة تحقق الاجماع فيها لم يكن حجة اسلام الا ولا دليل عليه **قولك**
 وبني ايضا عندنا في صدق المعنى والمستحق المراد بالمعنى من امر
 يقول تعالى في سورة النحل وسورة الانبياء فاستلوا اهلها
 لذكر ان كنتم لا تعلمون وهو باطن بدخليا وداعي الناس
 من غير الله تعالى الى شانه اي الى الانصاف ليسه وانما
 حكمه في احوال واحكام كما في سورة الزمر ولا يملك الذين
 يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد باذنهم وهم يكلمون
 وهو الامم في احكام الله تعالى اما انه عرضت على التوا
 والبيان فامين ان يجلها ان يجلها كما في سورة الاغراب والمراد
 المستحق الامم بالانزال على اسم وعنده ان المعنى هو الامم
 انما على انهم جميع الفرائض احكام الله تعالى كما في الكافي في
 يخرج باب ان امر الذكرا الذين امر الله بحسن موالاهم هم الائمة
 عليهم السلام وان المستحق هو العالم بالائمة الله كس وانهم المأمون
 نحن قال ثقة الاسلام في حقه الكافي وقد قال الله عز وجل لا يبين
 الشهادة بقبول احد العلم بالشهادة ولولا العلم بالشهادة لم تكن
 الشهادة بقبول استه فطرين ذلك الحق كما في الاجماع
 وعندنا فحينئذ لا من تبين ان المعنى هو الحمد والمستحق هو المعنى

الاجماع عندنا

الاجماع عندنا

المقتضى للجهل وطريق ذلك عند فهم السمع اى الخطاب ولا طريق له عند
 مسلكا كما في التباس والاجتهاد **فوق** له واما الكلام في الخطر
 والاباحة المعنى ان الكلام فيه ضرر وورد الشرع بخصوص شئ الموقوف
 هو المستعار فيه والمركب من الاراء فهو خارج عن القسم الثالث لانه
 ليس به العذر لا الخطاب ولا يخفى انه اذا خرج عن هذا القسم
 خرج عن اصول الفقه مطلقا لان مسوله الحكم القضا الواسع لما
 من ان العقل لا يتصل بالابه وحصول اصول الفقه الحكم الشرعي
 والواقعي والواضح كما مر والاشك من الخالفين قسم اليد
 سيرة لهم الى انهم خرجوا عن المستعار فيه في اواخر فقه في ذكر
 بيان الاشياء التي يقال ان على الخطر والاباحة بقوله ونحن لا
 يدل دليل لسمع على ان الاشياء على الاباحة بعد ان كانت
 على الوقف بمر عندنا الامر على ذلك واليه ذهب عا به استفت
 المعارضة بالآيات المتروكة وغيرنا ذكرنا ان ذهب اليه بعض المتأخرين
 من ان الكلام في خط الاشياء والاحتياط ورد الشرع لتوكلا
 في محله لكن لال ذكره من ان بحث على تقدير غير واقع بناء على ان
 كل حكم فيه خطاب يعلم انه لا يخرج ان يرد بالورد والبلوغ وان
 العقيد واقع في غير المكلفين نحو الاطفال المميزين بمر لانه خارج عن
 اصول الفقه فينبغي ان يقتصر في البحث عنها على اثبات احسن وج
 يظهر ان انه ينبغي ان بحث عن الاباحة بالشرع العام ولحق بندهم
 من اصول الفقه وان امكن تركه لظهوره وعدم كثره بما حذر او قضا
فوق له والاولى في تقديم هذه الاصول الاولى في ترتيب
 هذه الاصول **فوق** له ولما كان المبتدئ في هذا الشرع في
 بيان الاحتياج الى ذكر الفصول الخمسة بعد الفصل الاول وفي
 الشرع في انما صمد على سبيل البداية وهو معطوف على قوله

ابدا في اول الكتاب والاولى بيان الاحتياج الى ما في
 في ذكر اقسام افعال المكلف لانه ذكره على سبيل البداية وكان را
 المصنف فيه كان اول ان لا يذكره لمبدأ في لانه ذكره في الكلام في
 الاصل ثم ذكر بعضه في الكلام في الخطر والاباحة والاولى في
 بيان الاحتياج الى ما في فقه في ذكر الوجود الذي يجب ان
 يحكم عليه مراد منه بخطابه لانه ذكره على سبيل البداية وكان را
 اهم فيه ايضا كان ان لا يذكره وكيفية ما ذكره في اواخر فقه
 في حقيقة الكلام ثم تجبر ان ايراد بقوله المبتدئ بهذه الاصول
 العلم ان المقصود بيان مسائل الاصول العلم بذلك المر
 وتجبر ان يرد ان المقصود بآيات مسائل الاصول العلم بالفقه
 وهذا يدل على ان جعل الفقه الذي هو شجرة مسائل الاصول محمول
 الاحكام الفقهية الواضحة اذ العلم بالواقعة غير مرتب على خبر المر
 في هذا الزمان الا ان ذلك لا يطرأ المستبعد **فوق** له وما
 من ذلك ان يكون مطلوب المراد بكونه مطلوب امر شرع
 فيجوز ان يكون ذلك اشارته في فهم العلم او الى الفقه او
 كليهما والعلم الذي يصح ان يكون مطلوب للشرع هو المكتسب لانه
 من فقه العالم وفهمه انما هو مقتضى عليه ثبوت الشرع من العلوم
 المكتسبة لا يصح ان يكون مطلوب بالشرع فما لا يصح هو المصنوع
 لا من غير غير العلم والمكلف الا بفعل المكلف والظن
 يصح ان يكون مطلوب ما يكون في نفس الحكم كما سيذكره في الفصل
 بقوله واما الفقه فمفهومه وان لم يكن مسلما **فوق** له ما
 يتم اسلم الابه للام للبعد والمراد اما العلم الذي يصح ان يكون
 مطلوب هو المكتسب واما علم اصول الفقه والام للجنس و
 يرد بان تمام الكمال **فوق** له واما ان يكون عليه عطف

تفسير شرط الطائفة في تفسيره يكون لنا طرفة عليه لما في
 حسب ما يقتضيه محتاج اليه التفسير الاول والى في الجمع قوله
 ويجعل العلم بمصوب معطوف على تقديره ضمير المضمينه المراج
 العلم قوله قدس سره فصل في بيان حقيقة العلم
 المشهور ان الصورة هي حصة في الزمن ان كان ادعانا وتنبؤا لاسية
 بسبب تصديقا والاقتور والمصدق ان كان مع تجويز حقيقة سببي
 طفا سواء كان مطابقا للواقع ام لا وان لم يكن مع تجويز حقيقة سببي
 واعتقادا وقت يظن الاعتقاد على التصديق مطابقا وانجزم ان
 لم يكن مطابقا للواقع سببي جهلا مركبا وان كان مطابقا لواقع
 كان ثابتا اي متنع الزوال سببي بعينها ومراهم امتناع الزوال
 بشرط بقاء كمال العاقل وتذكر حاصل عنه من البرهان او امش به
 او نحو ما على الوجه الذي حصل عنه وقد يظن اليقين على خسر من
 وهو ان يكون معلوم بهذا العلم منظر العالم كايث به
 به ولا يخالف جهلا كما يظهر من الكافي في كتاب الايمان والكفارة باب
 حقيقة الايمان والعين قد يظن العلم به هذا ويمكن ان يكون عليه
 قوله تعالى اعلم انه لا اله الا الله وان لم يكن ثابت بسببي
 وقد يظن التصديق على العلم بقول الغير مطلقا كما سيظهر بقولهم
 المتصديق على العلم بطلان على ثمة معان الاول عند المطلقين وهو
 السامية في الذين اثنى في عدة التخليق هو ما في اول اليقين والتصديق
 مطلقا قال في المحبسة في بحث ايكليات انفاية منها العلم هو
 الاقصورا وتصديق ما يظن ثابت انتى الثالث عند الاصولين
 اهل الله وهو بعين عليه في الاطلاقات في الكتاب والنتيجة
 عدم بعينه الصارفة واسبه يرجع مدله **فقط** له عدم
 ما يقتضيه سكون النفس يكون امر عدي والمعلم وجودي فضلا

توهم اتحاد المقصود والمقتضى ولم يقل مقتضى فميزه لا بخبر المقصود كما في
 لزوم الاتحاد ولا بخبر لا بخبر ان يرجع الى التفسير حقيقة كما هو الظاهر
 به دانه لا يقتضيه التفسير اوله لا يقتضيه فخر وان يرجع الى مقتضى يخرج عنه
 العلم بما بعد المقصود بالضرورة فذا بان يرجع الى التفسير بخبر او بر
 عدم احتل مطلقا بعينه بلفظه به ويرجع الى عدم تحقق احتل
 يقتضيه مقتضى التفسير في ظرف التمييز وهو يختلف يجب لا خرازة في مقتضى
 التفسير **فقط** له وهذا الكلام في الخ كان ذكر الاعتقاد اوله
 من عدمه يستند في مقتضى بالذلة على تقدير عدم كون الله والالم
 نوعين من العلم فان ارتكاب ان المراد بالسيكون عدم تجويز مقتضى
 او ما هو خسر منه يختلف لعدم دلالة اللفظ عليه وكون الله والالم
 نوعين من العلم لا يقتضيه عن مقتضى يخرج الله لا خلاف بحقيقة
 باختلاف السكونين والافضل على ما هو في تفسير محتاج اليه التفسير وفي
 شرح رساله العلم ان المراد بما يقتضيه سكون النفس الاعتقاد انه
 مقتضى سكون النفس انتى لا يخرج ج عنه الله تعالى اوله
 اعتقادا ولا بخبر عن عدم العلم لا يظن بتأثيره تعالى مقتضى مقتضى
 تعلم ما في نفسه ولا اعلم ما في نفسك وتحقق فيه يكون لا يقتضيه
 عنه تعالى خارج عن المحذور واذ هو علم الحوادث المتعقبات الى الضرور
 والمكتب الذين لا يتحققان في علمه تعالى واطلاق التفسير عليه تعالى
 مجاز من باب المشاكلة تعالى لا يكون فيه اذ ليس من شأنه الاضطرار
 او بده اخرج بقصور عن حد لهم اذ ليس من شأن النفس الاضطرار
 فيه وهذا كان من مجمل حركة الجسم في مجمل الصارفة بالسيكون فيه
فقط له لان الذي بين الخ حاصله ان مقصود المفسرين للمعلم
 ليس الا البيان اي التمييز فذكر الاعتقاد لغو وان سلم كونا
 جنانا لهم ولا يمكن انتى فبان انتى بارج في البيان ادعيا

فيه لانهم لم يتيسر والعرض العام في التعليلات **قولك** وكذلك
التعليق المراد بالحقية اعتقاد الشيء على ما هو به لا مع سكون النفس
قولك وليس من حيث ان هذا منع معارضه مع سنده هو قوله كما
ان الواجب ان يندرج في العلم على المدعى يمكن ان يفتقر فيه بالفرق يكون
الاقتداء بغير خلاف البواقي وبان يقتضي سكون النفس اعم من الاعتقاد
فكان ينبغي ان يذكر في المحرك **قولك** ينبغي ان يذكر اشارة الى
ان لا ينبغي فهمه اولى وقوله ولا يجب المراد الوجوب الاستحسان
اي لا ينبغي واما اراد من قال بدله لا يجوز **قولك** فلا يجوز ان
يشي الخ وذلك لان التعريف بالمرادف غير جائز الا في اللفظ
اذا كان اجل وكلما كانت متشابهة في المعنى وان كان المتشابه في الاول هو
لان الاثبات في اللفظ هو الايجاب لفهم من هذا انصر ان مراده ان الاثبات
حقيقة في الايجاب فقط مجاز في غيره ولا يجوز استعمال الالفاظ المجازية
في المحرك الا مع القوة والتمسك بها في الحقيقة بل هو السبل والتمسك
التعريف كل اديم نصيب للفصل **قولك** كما يقال في الهجرة هو بالحكم
والبالمودة انما سميت الهجرة شعبة لاجرام في كل فعل من افعال
الحب دانه واجب لا يمكن لهم دفعه عن أنفسهم وهو خلاف الواقع كما
في المعتمدة الثانية من مقدمات بيان اكتابة **قولك** ان اثبات الشيء
على ما هو به الا على الاحتفاظ قوله على ما هو به ونقصه بالجبر ان **قولك**
ما كان من فعل غير العالم فيه اي ما كان باجاء الله تعالى عاده
بفعله حب ما بعلم الله من المصلحة دون سبب موجب يكون من فعله كما
يعلم ما ينبغي في بحث الجبر المتواتر من قول الله واما الله الذي يخلق
براعته الخ وسيجي معنى العادة فان قيل لا ادرك من فعله وهو
سوجب العلم الضروري بالمحرك كما ينبغي في قول الله والضرب المأثرون
ما يقف على شرط الخ فلما لا ادرك ليس بخلاف لا شرط

اللسان وهو ليس من فعله او كشرط العقل فانه يحصل في السبب العلم من فعله
ولا كان موله يحصل على كل حال واجاز في نفسه متعلق بغيره
للعالم **قولك** على وجه لا يمكن الخ الا على استقامة وزيادة ما يشرط
خارج عن المحرك كان يعقل وهو انما يكون على وجه الى حشره اما
فعدم مدعيه في التفسير ولذا يذكره في حد المكتب كما ينبغي واما ثب
فلا يتوجه على هذا المحرك انما يسببه في حصوله وان كان من فعله
اولا واما ثانيا فلا يسيطر في معنى امكن الدفع ان المراد عدم
مكان الدفع عن نفس العالم الكمال لنفسه والعلوم الضرورية ما خوزه
في تفسير العقل في الجملة كما ينبغي فيلزم الدور والمراد بانك هنا هو
الفسر المذكور في سورة النعام ونهى النفس عن الهوى فان
الجنة هي الماوى والمراد بالثبته بالضم ثابا البرهان وليس ربنا
كما لفظه وانما **قولك** وهذا المحرك اولى مما قاله بعضهم الخ حاله
ان القوم حشفتوا في العلم بالسلطان الوقايع وما جرى مجراها سهل
من بعضه وزياد المكتبة وعلى الوقت وهو انما يكون بعد الاتفاق
منها ما لا يكون انما اع لفظيا باحد المعنيين فانه معلوم لمطالع
فيما نحن فيه فالاولى تغييرها بما يصلح للنزاع واما قال بعضهم لا
النزاع لانه يعلم المعنى ضروري ضرورة فان اعتبر بجد عدم الفرق
بين العلم بالسلطان الضرورات في ذلك ضرورة وشرع ذلك ما ذكره
في العادة هذا ويرى مثل ذلك على حد ما ايضا لان الصلابة ذهبوا
الى ان فاعلى لعدم ضروريا كتبها هو المبدء الفياض لا جبر الاستعداد
والاشارة ذهبوا الى ان الجبر مع جبر الله تعالى عاده به فخر الضرورة
بغير مطرد وحده المكتبة على العكس ووفق عدم الانكاس اللهم الا
الجملة منهم لان سلة الجاد يجب ولما قال المنوبة ليسم بالاسرة
او التوليد محرك مفروغ عنها انما لانها من فن الكلام لعدم على فن

قوله

و اما الظن فانه وان لم يكن مسلما في الشريعة مستندا للحكام
اليه فانه تقف احكام كثيرة عليه نحو تخفيف حكمه اذا هين عندنا مثله
ان يرجع عليه بين الامامة وان الخلفين يسمون المصطفى القانون بغير اية
في نفس الاحكام لفقهاء الاصل بالاسل والاسناد والاعتماد الكلي والاول
بالاحكام الاحكام لفقهاء الواسطة وقوله تسند الاحكام اليه بغير كونها
كون الحكم الفقيه الوافق مقلدا ليس دليل على الحكم لفقهاء الواسطة بل هو سبيل
من ادلة الفقه وسند العلم بالفتوى في مسئلة من المل كما مر في الفصل الاول
لكن المهم بالعلم بالفتوى كثيرا ما يتوقف عليه مثلا العلم بالسند الفقيه لفتاوى
ان العدلين اذا شهدا عند القاضي على طعن دعوى ما يجب على القاضي
الحكم على المدعى عليه سواء كان صدقه مضمونة للقاضي ام لا لا تسند
الظن بالحكم الوافق لكن يشهد الحكم اي المهم بانه تسند توقف على الظن
بعد الاثبات هين لما مر من نحو الاجتهاد في محرم الحكم الشرعي فالمراد بالحكم
في قوله تنفذ الحكم القضاة والحكم الذي تقف بعينه بالعدلين على الظن منها
وجوب شقبة القضاة مع القاضي عند الشاهدين جوابا وسيدا والظن الذي
يقف بحكم عليه ليس متعلقا بنفس الحكم بل متعلق بحكم هو عدل الشاهد
الثابت بالمشاهدة الباطنية او اشياء وقص عليه بانه لا يشهد وقدر
توهم المناقبات بين ما ذكره ثم هنا وما نقل عن سيدنا الاجل المرتضى من ان
وجوب الحكم على القاضي بعد شهادة العدلين ليس من حيث انها يوجبان
حصول الظن بل من حيث ان اثبات رجحانها لوجوب الحكم على القاضي
كما حصل دخول الوقت سيما لوجوب الصلوة انتهى ولا مناقبات بينهما لان مراد
المهم هنا ليس الظن بما شهد عليه من الظن بعدالة الشهود او صدقهم او
مراد المرتضى انه ليس محض الظن مناظرا والالكان كل مظنون وجب الاتباع
بغيرية انه قال في الذريعة انما لو كان من علم بصدق الشهود لما حاروا
نقل في صدقهم على الظن انتهى والاول اصوب لما مر من ان يجب على القاضي

الحكم بشهادة عدلين ان كان يقين مشددا بغيره فانه لا يقين قول
و ما يجري مجرى حجة انا ضابطه كما مر كل قضية لا تكون من مصل الفقه بغير
لا تكون من مصل الفقه بغيره كبراهمة من مصل الفقه وسمى مجرى حكم
لا سيما لما لا الضم الذي هو محمل الاكبر الذي هو محمل الحكم الشرعي
قوله فوقي عند الظان كون المظنون على ما مر ويجوز مع ذلك
كونه على خلاف ما هو موصولة وقوى من باب علم والظان قائم مقام العلم
الى ما كان قال ما قوى عند صاحبه والمراد بالمظنون المفعول الاول من مفعول
الظن وعلى هذا كما في قوله تعالى في سورة البقرة على استحياء وقوله
تعالى في سورة النحل على الخوف وانما انما موصولة بغير مستتر في ما
ظنه للظان بالبر للظنون العبد الى المخوف والتقدير على طمأنينة
عليه والمراد بظنه عليه مبدء المفعول لثبوت من مفعول الظن والمراد
بقوله كون المظنون على ما ظنه ان يكون كون المظنون على ما ظنه مستندا
ما يصح الاستناد اليه وهو القدر المشترك بين البرهان والادلة فمحقق في
الفقه مع الاعتقاد المستند وهو ليس بظن عند المصنفين والاصل ان
الحاكم في قضية الكلام على ما حال القياس عقلا يجوز بصيغة الالاض
المعلوم من باب التفسير عطف على قوى وبغير استمر للظان العاين مقام
العاين والتجوز تحت الالاض مع بعده ويجوز ان يكون بصيغة المضارع من باب
التفصيل وليوذه قوله ان لم لا يجوز كونه بالنصب مفعول تجوز وبغير
للمظنون وبغير خلاف لما ظنه والاصل ان الظن قائم بعينه والتقدير
الى مفعولين وقوى عند ذلك التفسير كون المفعول الاول متصفا بمفعول الثاني
واختل ذلك ليس ان يكون مفعول الاول متصفا بنا في مفعول الثاني
وربما يطلق الظن على العلم الذي هو جازا وخوف ويمكن ان يحكم عليه
قوله تعالى في سورة البقرة الذين يظنون انهم لا فوا ربهم وقوله
في سورة يوسف وقال للمذي ظن اننا نخرج منها وقوله في سورة النجم

حاشية صفحہ مفتوحہ

الکشف ودری الحجب یون النار فظنوا انهم مواقفوا وقد يطلق الظن على
 المس رضة الوجهية المستندة والعلم على ما لم يكن منه هذه المعارضة ويجوز ان
 يجعل عليه قوله تعالى في سورة الباقية فانه لم يترك من علم ان هم الاظن
 لان العلم بالصانع شرط التكليف كما مر قوله لاسن من غيره الخ هذا
 الدور لازم فان من جهة العلم من حيث انه لا ينفق في دفعه فحين
 بعد الى تحديه لان هذا المحذور كما لا بد من عدم ادلائه تحديه لا علم
 لانه انما يعلم بان الظن يوجد في القلب وهذا اولي بالاولي قوله
 لان الباطل متصور نفسه بصورة العالم فلا يجوز ان احسنه قد ذكرنا في العلم
 ان خاصه يذيل على ان العجز الرب كجزم وان الباطل لا يجوز خلاف
 ما اعتقده وان عدم تجوز علم من السكون الذي هو عدم الاضطراب
 وقد ذكرنا ما في ذنبه ولكن تأويله بان قيل قوله فلا يجوز عطف
 على العالم ويكون حاصل الكلام لان الباطل متصور نفسه بصورة العلم
 انه لا يجوز خلاف ما اعتقده كما لا يجوز له العلم وان كان مجوزا في الواقع
 ويؤيد هذا المسدده له في هذا المقصد بقوله لانه اذا لم يكن عالما باله
 الوجه الذي يدل عليه جزم ان لا يكون السبل على الوجه الذي يدل
 ولكن ياباه قوله ذلك ان يميز من محمل لانه لا يميز ج الا ان ياد بقوله
 في المحذور مع ذلك كونه على خلافه يعلم انه يجوز ولا يكون في وجهه
 راجع الى عدم التجوز وقد مر حقيقة في عدم العلم قوله ولانه اعتقاد
 في الخلق وكما عطف لغيره لاسن حيث لم يكن ماكن النفس والاول
 ترك الاول ليكون قوله لا قوله والما المقصد الخ المراد بالتقليد العلم
 بقول الغير من حيث انه قد رسوا كان لغيره محصورا ولا وعلى الا
 سواء كان مطلقا الصدق او لا وقد يطلق على نوع من التصديق
 كما مر في عدم العلم والمقصود به الكلام بيان ان حال المقصد
 ليس مختصا في الظن بحكم المعنى الواقع في ما قلناه فيه وان كان

الغالب ذلك ولذا قد رعا الصالحين الاخرين بره فليكون عالما
 به وقد يكون غير ظان به ولا علم لم به قوله فان كان
 الظن من قلده اي ان كان ظان بان مقتضيه لم يشهد الا بالحق وهذا
 الظن غير كاف في جواز التقليد كما قال الله تعالى في حق رسوله
 في خطبة الكا في بقوله وقد قال الله عز وجل لاسن شهد بانني
 ليكون فصاحة ليشهاد مقبوله لقلده العلم بالشهادة ولولا العلم
 بالشهادة لم يكن اشهاد مقبولا انتهى قوله لا فهو سبيل ان
 على قلده فيه اسين لمحض التاكيد والمراد بالامر الحق وعلى متعلقة
 بالطلب في منه قوله لا واذا قد من لا يجوز عليه الخطا المراد بالخطا
 العدول عن الحق المذكور في سورة الزمر لاسن شهد بانني وليعلم
 وهو شال لما استعمل فيه لغيره قوله قد كلك لا يجوز كون مقصده
 فيه على خلاف ما قلده الاول لا يجوز كون الامر على خلاف ما قلده
 قوله واذا قد من لا يقوى في قلده حال مقصده فيه الخ الاول
 في ذنبه بدل في ظنه والتفسير للقلده بالكد والمراد بالقلده فيه كونه
 مستطيف على الحق وذلك كما اذا افتاحه فمعتان متباضتين وكان كبر
 من الغيتين جاعلا لشرط ان شاء بغيره من غير ترجيح وقلة احداهما على
 الاخر والتفسير المضروب في قلده لمن وبغيره لما ذكرنا ان اشارة الى من
 هو المعنى والمراد بالاعتقاد المعنى بالفتح والمراد بلا مزية لا تعينه
 المقصد بالكلية وفيه كونه للاعتقاد والمراد بالانقضاء بالفتح وقوله وعلى
 خلافا عطف على ما اعتقده والتقدير وكونه على خلافا وفيه التفسير المش
 راجع الى ما باعتبار التاويل بجملة ونحوه والاولى حذف الواو
 في كبر التفسير لا يقال قوله فمعتان اعتقاد الخ ثم لانه يجوز ان لا يسبق
 احد المعيتين في المثال المذكور الى عطف وما قاله ونحوه المسمى
 به نوجه المنع على حصر التقليد في الاقام اشارة لان هذه الصورة هي

و اما مع قطع النظر عما عداه اول اجتماعه مع شیئی اخر و المطلقون فصله
 الاستدلال الاول و لم یستبر و افیه الحق فی الدلیل علی حقیقت
 الدلیل علی حقیقت جسم عوم من بدلتیه کون العلم به موصلا الی العلم
 بالمدلول علیها بالنظر و سببی الغیر و انما یستلزم التبعیه العلم بالغیر
 کما کون یحتمل انما یستلزم فی الغیر یحتمل شریک ان کان یسبب له لذلک
 قطع النظر عما عداه اول اجتماعه مع العلم شیئی اخر و المطلقون فصله
 الی العلم الاول و کما بدلتیه فی بعض مطلق من الاول لان احد المتضمنین
 یستلزم تحقیق الحق و لا یصلح لکون دلیل علیه و یختص به کما لایستلزم هو الوهم
 الذی تدل علی ما دل علیه و هو جمیع القضايا الی سبب و اول المطلق
 الضروریات الی توقف العلم بالمطلوب بسبب الدلیل علی العلم بها سواء کان
 من المسائل الملتزمه او غیره و یحتمل ان یأدب بوجه جمیع القضايا الی سبب
 سبب بالمطلوب مطلقا سواء کان ضروریات الخ یا کافه دلاله الاقتضا
 متباین و من غایه الوجیه عن یحتمل کسبیه او مرکبا منها و من الکسبیه و یحتمل
 قوله و لا فرق بین ان یسلم ذلك ای الوجیه ضروره او استدلالا و لما کان
 الدلاله غرضها مع قطع النظر عن وجه دلالتها کون معلومه ضروره و یحتمل
 فی الدلاله ان یعلم وجه فالمدلول یحتمل کونها متحققه فی نفسها امر صا و قد
 فی نفس الامر و کان لفظه تدل فی قوله علی الوجیه الذی تدل جبره عن
 قصد فاعلی الاستدلال کافه قوله فیا جمعه و النظر فی الدلیل من الوجیه
 یل الی اخوان یسلم بالقصد لیس شرطه ان یمکن الاستدلال بها
 ثم جبر الدلاله بها و الی سببی علی انجز الذی هو فی قوله و قد یحتمل
 فی ذلك فیه یحتمل عن الدلاله قوله ان کون موجوده ای من الاستدلال
 قوله ص الاستدلال ای استدلالنا و ظاهره ان یسلم انما یحتمل
 عیب العلم بالبحر کسبی و یمکن ان یحتمل ما یحتمل العلم بالبحر فیه کسبیه
 فی ما غایه من یسبب الی کسبیه انوار قوله محلی انجزه ای من کمال

عیه اسلام لما اقبلی فاقبلت تحت الارض فذا ثم قال لیس ارجی حقیقت
قوله و من یجمع ای جنس یجمع مع لای یحتمل علی اسلام الی ان
 و کان یجمع استواءه و المجد و کان یستدبره اذا غلب و لما یحتمل
 المنسب صدره عن فلما جاز علیه و الشرر یکن فقیله و الدال
 هو من فصل الدلاله ظاهره ان الدال مشتق من الدال الی معناه انما
 فیکون المراد بنفسه احد الوجیه استلزامه الذی ذکرنا و القیاس علی الضائر
 یقتضی ان یكون مشتقا من الدلاله بمعنی المصدر فیکون المراد بفعله یستلزم
 قیامه به کفایه سبب لیس و یفعلین و یمنان مثلا فان **قوله**
 انما یحتمل یحتمل فی سبب رة عن الدلاله ای و کذا کما یحتمل فیه فیه یحتمل
 عن سبب رة عن الدلاله **قوله** و الدلیل هو الدال فی الاصل
 فی فصل الاثر فیه یحتمل فی عرف اللغه الدال علی الطرق و لا یحتمل
 بالحق ترک الواو فی قال یحتمل **قوله** استاف هو یمن المله
 ای ثم قال فی القاموس الوف ثم و البصر و بالضم و کمر و جمع
 سوف للارض و المساف و المسافه و یستدبر الکبر بعد لان الدلیل
 و اکان فی فایه ثم راها یعلم ان قصدنا لا فیه الاستعمال حتی
 سموه البصر فذا انتهى او هو یحتمل المعجزه ای نظر و ای **قوله**
 خلاف الطرق بالبحر المعجمه و الغاء کانه جمع خلف بالکبر او الصبح
 و هو ان یحتمل رجه اولونه یقال خلف الطعام کفر و خلف اذا غیزت
 اولونه **قوله** فوصف علی لفظ المجول ای عرف اللغه علی طریق
قوله من یحتمل فی شیا و یحتمل ای بیان للماسبه من المعنی
 الیه و یحتمل ان یقول ان یحتمل موضع کذا و فیه کذا یا من اذ شال
 و الک و یحتمل فی اطرافات امام المدلولین **قوله** فیه یحتمل
 استمر اصطلاح یستلزم من الاصولین علی استعماله غالباً فی الدلاله
 یحتمل فیه قصد فاعله و کان قول یحتمل من شرط ان یحتمل

و هو ان یحتمل

ان يكون عالما بالهليل الخ مني قوله حقيقة فيما هي في الدلالة
على الطريق وفي الدلالة والاول حقيقة عرفية لغوية واثبت في حقيقة
في عرف المتكلمين قوله ولا يسيئ لك اي لا يسيئ انظر باستدل
قوله الا اذا نظر الاستدلال في سابقه والمراد اذا تأملنا ونظرنا
العلم بالمعقود شيئي فبعد ذلك فالتفريع من مطلق من
به مطلقا والدلول عليه اعم من استدلال عليه مطلقا قوله ونظر
فيتم الالف م هنا في حقيقة المقصود ليس بنظر قوله والواجب
ذلك ان اي الواجب من ذلك على كل مكلف هو لشكره والواجب
لوقوف العلم انتهى بالاموال عليه هو لشكره كما مر في اخر المقصود الاول
من قوله ولا بد من بيان ما لا يتم العلم الا به من حقيقة بنظر
الذي في بنظره الواجب هو حركة النفس من كره في كل حد سابق
من اجبه ان الحركة للاستدلال شيئي على ما يطلب العلم به بغيره قوله
ومن شدة طائر انظر ان يكون عالما بالهليل وقد بطلن الفكرة في الحركة
الذكره في نفس التحقيق بما يطلب التحقيق به سواء كان علم
او ظاهرا على ما يكون لطلب التحقيق او المتصور وقال في الاقتصاد
هو النال في اشياء المتكففة وتمثيله من غيره انتهى وقد بطلن
على القرب اللازم لها وعلى مجموع حركتين حركة في المعلومات
ابطلن لكونه موصلا وحركة لفصل العلم بالمطلوع على الحركة الاولى
منها وعلى حركة النفس في العقولات التي حركة كانت وهذا هو
الذي بعد من خواص الان في بناء تفصيل وهو حركتها في الحواس
ولا يسيئ لشكره اني الاخر فتراق قوله ضرورة اذ هو من الوجود
في مصادره مع كمال الفصل كما مر وسيجي واما كونه فاعلا للفطر
العلم كما يجزئ عليه ضرورة وصرح به في الاقتصاد قوله ومن شرط
انظر ان يكون عالما في اي عالما به ووجوده دلالة

ويعتبر في
انظر انظر انظر انظر
في الدلالة الخ وليس كذلك لان
في كماله ان الاستدلال في سابقه والمراد اذا تأملنا ونظرنا
العلم بالمعقود شيئي فبعد ذلك فالتفريع من مطلق من
به مطلقا والدلول عليه اعم من استدلال عليه مطلقا قوله ونظر
فيتم الالف م هنا في حقيقة المقصود ليس بنظر قوله والواجب
ذلك ان اي الواجب من ذلك على كل مكلف هو لشكره والواجب
لوقوف العلم انتهى بالاموال عليه هو لشكره كما مر في اخر المقصود الاول
من قوله ولا بد من بيان ما لا يتم العلم الا به من حقيقة بنظر
الذي في بنظره الواجب هو حركة النفس من كره في كل حد سابق
من اجبه ان الحركة للاستدلال شيئي على ما يطلب العلم به بغيره قوله
ومن شدة طائر انظر ان يكون عالما بالهليل وقد بطلن الفكرة في الحركة
الذكره في نفس التحقيق بما يطلب التحقيق به سواء كان علم
او ظاهرا على ما يكون لطلب التحقيق او المتصور وقال في الاقتصاد
هو النال في اشياء المتكففة وتمثيله من غيره انتهى وقد بطلن
على القرب اللازم لها وعلى مجموع حركتين حركة في المعلومات
ابطلن لكونه موصلا وحركة لفصل العلم بالمطلوع على الحركة الاولى
منها وعلى حركة النفس في العقولات التي حركة كانت وهذا هو
الذي بعد من خواص الان في بناء تفصيل وهو حركتها في الحواس
ولا يسيئ لشكره اني الاخر فتراق قوله ضرورة اذ هو من الوجود
في مصادره مع كمال الفصل كما مر وسيجي واما كونه فاعلا للفطر
العلم كما يجزئ عليه ضرورة وصرح به في الاقتصاد قوله ومن شرط
انظر ان يكون عالما في اي عالما به ووجوده دلالة

كما سيأتي في فصل في ان الاختار في تحصيل العلم كذا اذا اختلف
او ظاهرا ويمكن ان يخل عبارة العلم على ما شيل صحيح **الصور** **قوله** **النظر**
في الدليل من الوجه الذي يدل بوجوب العلم لقطة من في قوله من الوجه
الذي يدل للاستدلال اي اقتداء او شرا من الوجه الذي يدل
في الحركة العودية التي هي من لب دي الى المطلوب ولا ينافي ذلك
استدلاله الى الوجه الذي يدل في الحركة الاولى التي هي من المعلوم
الى لب دي وقدر عند قول المصنف من حق الدلالة في ان معنى الوجه
الذي يدل جميع القضايا التي هي مبادي اول المطلوب اي الضرورية
التي توفيق العلم بالمطلب ليب الدليل على العلم بها والنظر في الدليل
من الوجه المذكور بعضه استداد النظر الصحيح لان النظر من لب دي مقتضى الدليل
بالكسب فيما نظر صحيح وليس نظرا من الوجه المذكور هو مجرد لا يخرج عن
بنا يمكن على وجهين الاول وهو لا ينسب ان النظر في الدليل من الوجه
المذكور مستد يولد العلم وان كان بعضه استداد لا يولد العلم ومضى
توليد العلم ان يوجب عقلان حيث انه نظري بدون توقف على شيء
خارج عن حقيقة النظر ليس من جنس النظر ولا لانه لا هو من جنس النظر
المولد فهو النظر في الدليل الذي وجه دلالة لا يكون الا من القسم الاول
من قسمي الضروري وهو الذي يكتفي في العقل بهتداه ولا يغير ذلك
انه لا ينافي توليد العلم توقف العلم على ذكر اخر النظر السابق في كل
حد منه وقصد تحصيل الجول وذلك لانها مجردان بحقيقة النظر كما هو
توقفه في القياس المركب الكثرة المقدمات على حركات فنية كثيرة غير
معتبرة في حقيقة النظر لانها لا توجد في القياس المفرد مع وجود **النظر**
فيه وذلك لان هذه الحركات انتمية من جنس النظر لان جبره **النظر**
نظرية في حده عيه ولا توقفه على العلم بالمقدمات الخارج عن حقيقة
النظر وعن جنسه **انهم** لانه لا يوجد في القياس الغير المعلوم مقدمات

موجود انظر فيه وليس انتم من جنس الحركة انتمية وذلك لان العلم
بالمقدمات التي هي من لب دي الاول فيما يدعى توليده لازم لما هو
من جنس النظر وهو الحركة الاولى التي هي من المطلوب الى المبادي
لانها ضرورية او تامة يتبع خلف العلم بها بعد الوصول اليها عن
العقل اللازم للنظر في العلم بالمقدمات المتوسطة كسب في القياس
المركب لازم لما هو من جنس النظر انتم وهو الحركة انتمية العودية على
بنات الشكل الاول اما النظر في المولد للعلم وهو النظر في الدليل
الذي بعض وجهه من جملة مبادي الاول ليس من القسم الاول من قسم
الضروري ويطبقه باذنا عدم توليده العلم وان كان مستلزما
للعلم بشرط العلم بالمبادي الاول فيه اثنا في ان يرا دبا لا يجاب
خاصة به وهو الاستدلال به اجلة ويجوز حكم المذكور مع دعوى
الكيفية كما هو الظاهر فيكون المراد ان كل نظرية في الدليل من الوجه
المذكور يستلزم العلم في اجلة سواء كان من حيث انه نظر كما مر سواء كان
بشرط وجودي غير لازم للنظر كما مع له يكون حسنة **ان** **المقتضى**
كان من جنس غير النظر كما في العلم بالمركبات الذي هو من قسم **النظر**
من قسم الضروري ويولد الوجه الاول قول لهم فحكم بوجوب **نظر**
المطابقة انه متولد عن النظر وقوله وقد بينا ان النظر في الدليل يولد
العلم لان المعنى الذي سبق ذكره لتوليد لا يجري في كل نظرية في
الدليل من الوجه المذكور وسيظهر انه لا يتحقق توليد **النظر**
ويؤيده انه قال في النظر المقتضى الى الجبره انه لا يولد الجبره **النظر**
يقر انه لا يوجب ما يطبقه ما ينافيه ان النظر في شبهة بوجوب
الجبره بشرط الاعتقاد انفسه الذي هو جزء من المقتضى له وان لم
يولد لان معنى التوليد كما مر لا يتحقق فيه ولذا قال **ان** **النظر**
الى المقتضى انه لا يوجب لان ما ينضم اليه لا يضاف الى المقتضى **ان**

الحكم عنه ثم شترط حصول النظر في امور باعتبار خبر الصور
وانما ذكره في الشرح وطمع ان يحصل النظر في لغة شروها غير ذلك
كالعقد والحكم بالبروريات لادنيه لان هذه ليست حاكمات الوهم
في كونها شروها ولا فائدة للنظر في لغة ولا في ذلك ما ذكره الحكم
بقوله في هذه المعلوم التي ذكرنا ما شترط في توليد النظر للحكم في صحة وجوده
لان المراد انما ثبت شروها ولا وجود نظر مطلقا ولا في ذلك كونها
لوجود النظر الصحيح في لغة **قولهم** ولا يقع الحكم عند مطابقة الحكم
بالدليل المطلوب بالدليل هو الواقع من طرف التقيض في قضية بدون
الحكم بخصوصه الدليل يوجب على متعلقا بخصوصه والمراد بالمطابقة
المطابقة باعتبار الموضوع والحصول الذين بينهما نسبة الحكمة دون كيفية
النسبة الحكمة من الايجاب الواقع او السلب الواقع فان المطابقة للواقع
من لوازم الحكم ولا ضرورة في هذا الاستدلال وعدم المطابقة في
الحكم بان عرقا فادربا باعتبار الموضوع وفي العلم بالنسبة باعتبار الحصول
ان ارادة الحكم بنسبة زيدا هي عند رافة النظر في احكام الحكم بنسبة
الضرورة اي احكام ضرر زيدا والنسبة في اللغة معرب اندازه ولو اراد بان
سائر الحكم اندازه كان عدم الحكم بنسبة باعتبار الموضوع والحصول
سواء حاصل الدليل انه لو كان حصول الحكم عقيب النظر كالحكم في شروها
اتفاق بدون ايجاب لكان نسبة النظر الى جميع المعلوم على التولية
يكون مطابقة الحكم بنسبة **دعنا** في هذا النظر للاستدلال بالمطابقة كلام زيدا في
العرب في كل ما يتكلم في بيان غرضه بما عارف باللغة الحكم بنسبة
بناء على استحالة ان يكون الاتفاق في هذا الاستمرار والمطابقة والالتزام
فرق بين الواجب والاتفاق اتصالا كما في لغة بر الدليل الاول لا يفتا
لوقم هذا الدليل لكانت الامارة بوجبه للظن لان الظن احكامه بما لا يكون
الا مطابقة **لا نقول** المراد بقوله يقع انه يقع ذلك فلا يستدل

بمجرد المطابقة بدوام مع الحكم **بقول** نقول تقرير الدليل
بهذا لو كان الحكم عقيب النظر اتفاقا وبدون ايجاب لكان الحكم
المقتضى او لوجود السلب والاشارة بالبرر اذ لا يتصور ما يقع الا المعارض
وهو محال لان تعارض الدليلين محال والامارة بقتضيه بمعارضته
الدليل وكذا الاول لا يتصور المطابقة كالحكم وفيه انما لان الحكم اختصاصا
بالمعنى فيا يعارض الدليل فان مانع الحكم اعم من مانع المعلوم
قولهم والنظر لا يولد كجمل اي ليس بشيء من النظر موجبا لعملا للجمل
لرب شيء من حيث انه نظري بدون ان يخصم اليه شيء خارج عن
حقيقة النظر ليس من جنس النظر ولا لازما لما هو من جنس النظر كالحكم
الباطل ونحو ذلك **واعلم** ان الذين قالوا النظر الصحيح يستلزم
الحكم قد خفقوا في نظر اهل سائر المذاهب في هذا المذهب في هذا
واجتراءه انظر الرازي في السيرة مطلقا سواء كان من جهة اللغة
او من جهة الصورة لان من عرفت ان العالم قديم وكل شيء من غير
عن السيرة تقع ان لا يعقد ان العالم غني عن السيرة ضرورة وهو
ومراودة الحق الاستدلال في التبيين في الجملة لان كل نظر فاسد يستلزم
بقية دعواه بحسنه في استلزام النظر الصحيح للعلم وقدمه فمبني
وقال شارح الموافف قد يقال ان السيرة في البرر الى ان الحق
عنده هو المذهب الثالث اعني التفسير كيف والقول بان السيرة
من جهة الصورة في السيرة ظاهر البطلان وقال شارح المقاصد انما
انه لا نزاع ان الفاسد صورة لا يستلزم بالاتفاق والفاسد مادة فقط
قد يستلزم وقد لا يستلزم انتهى في تفسيره بعد ما عرنا كيف دل السيرة
ان اراد ايجاب النظر من حيث انه نظري فحتم ان اراد ان يستلزم
في الجملة وبانه لا يفرق بين فساد المادة وقت الصورة فانه قد يكون
المادة صحيحة والصورة من الضروب لغير النجاسة للمطامع الاعتقاد

جوابه مستجيب لا يرى الى ان شرح الموقف نوسم في حاشية لمطالع
 بتعالفها عبر شرح المطالع في بحث تقسيم الارض الخارج عن الماتية
 بانه اما بوسطا وخميرة ان الاكبر لو كان ذاتا للوسط والوسط عرضا
 صف رقاشا لا يخرج في شكل الاول كانت النتيجة ضرورة لان القياس
 من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول ينتج الضرورية
 فان هر مطلبان لان الاكبر لو كان ذاتا للوسط عرضا صف رقاشا
 كانت الكبرى شرة وقد عانته مؤلفه مع صغرى مطلقة وهما لا ينتجان
 ضرورة بل النتيجة المطلقة لو اردت كونه الاكبر ذاتا لافضل او الوسط لا يكون
 ذاتا للمفهوم فقط لمخرج عن البحث الذي هو فيه من تقسيم الارض الخارج
 عبر الماتية فاعقبا ومن عقيده الضرورية في النتيجة جملها في الصورة فقط
 وان كان نوسم محشى المطالع لف والمادة وهي صغرى القياس
 التي رايه بقوله لان القياس من الصغرى المطلقة الخ ثم انصرف
 من الدليل على اصطلاح من جمل المفرد وليسا كالا صوليين واصلها
 من يحمل القول المؤلف من القضايا وليسا كالمطيعين جمل النظر في
 الدليل المفرد من وجد دلالة مستلزما للعلم في شبهة المفرد غير
 مستلزم للجمل صلا وجمل المؤلف سواء كان شبهة او دليلا مستلزما
 للاعتقاد بالنتيجة كما توهم شرح الموقف باطل لان نظره شبهة
 والمؤلف من حيث انها شبهة يجب الجمل واستلزام الدليل المفرد للمادة
 عليه غير استلزام نظره للعلم كما مر فلا يصلح للفرق ولينظر بحاشية
 انه لا فرق بين المفرد والمركب في الدليل واشبهه فان النظر في
 المفرد والمركب يستلزم العلم كالمرة والنظر في شبهة المفرد والمركب
 يستلزم الجمل وثانينا انه لا يستلزم مطلقا وهو الحق عند الجمهور
 مما يكفي في البطلان والبيان ان لف وان كان في المادة
 والمقصود بحسنة كما مر والا فلا اذا الضروب الغير المستجبة

لا يستلزم اعتقاد اصل لا خطأ ولا صوابا وفيه ما مر فان قيل
 انظر في الضروب الغير المستجبة لا يستلزم الخطأ بانه بمبايعارنا من اعتقاد
 الاستنتاج قلت في لافرق بين المسادة والصورة كما مر قوله
 لم يجز الا آخره كحصر سبني على ان المراد في الشئ الثاني في النظر
 فيه عدم الدليل على لوجه الذي يدل وانما سماه شبهة لان احضار
 الى الجمل انما يكون لاشياء بالدليل عليه في ذهن من يقضيه اليه
 قوله انظر في الدليل بولده اي انظر في الدليل من الوجه الذي
 يدل كالمسببة قوله ان كان يجب ان كل من نظره ان بولده
 اي على ان بولده او على ان بولده قال في الموقف لوجه هذا المكن بل
 مفيد للعلم والا كان نظره لطل في جهة الحق بغيره لعل فاقول
 شرط افادة العلم اعتقاد المقدمات والمطلوب للاعتقاد فلنا
 هو مشترك في شرط افادة الجمل اعتقادا متروا وباحرنا جمل الشرط
 عالم بطلانه قال ايضا في الاقصاد فان قيل لو ولد نظره للعلم بولده
 لخالقكم مع انهم ينظرون كمنهم كم فلنا لو نظره كمنهم فلنا
 لو ولد لهم العلم كالمرة فلنا فادى الجمل العلم على انهم جملوا شرط
 من شبهة البطلان وتي وضعا انهم لم يتخلوا عن ذلك فهم عالمون
 الا انهم يجابرون انهم وراود بقوله لو نظره وانظرنا ان لا يرد
 على النظر الا ما هو من جملوا كمنهم انهم انهم جميع المواد الضرورية
 الا وليست للطل ويرجوا منها الى المطر رجوعا مخصوصا كما مر فقبيل في
 لا عشرة في الفخر الرازي على هذا الدليل بان عدم حصول الجمل في النظر
 في شبهة لم يلزم بجواب ان يكون بناء على عدم طسلا على فيها من جهة
 الاستلزام او عدم عطف وخبر المقدمات كما ان نظره لم يلزم في غير
 الحق لا يستلزم العلم لذلك قوله ولاز لو كان شي من نظر
 بولده الجمل ان قد ظهر بما جبرنا به استلزامه في ان نظره لو كان

الاعتقاد المستند كإتباع الهوى وإميل الشهوة لا غاية ليس الغالب
 معه وجود مقتضى وان كان الغالب معه وقوع الاعتقاد وبرهان قوت
 لا يستلزم الاعتقاد وقولنا انه لا يستلزم عقلا اخر اعراضه ليس هو العلم
 كونه مع الوجود الذي يدل او غنى او اعتقاد ولم يصديق به اصلا ولا الاول
 محصور العلم بانفسه وفي ان في العلم لكن الامارة العقل الاول وفي
 ان في الاعتقاد وفي الرابع لا يحصر مقتضى بها اصلا ولو اكتفى عن هذا
 بانفسه كان يمكن ان الغالب بشر تحقيق مغلوب وقولنا من حيث انه كذلك
 اخر اعراضه اصبح كونه امارة بانفسه الى من لم يعلم حقيقة او كونه مقتضا
 لما هو امارة في الغالب او اعتقاد استزاده له عقلا فانه ليس امارة ولا
 بانفسه الى الاولين وبه شبهة بانفسه الى الاخير والمطبقون يحيلون ذات
 الامارة محصور قضائا والحق مقتضى مقتضى والتي اعتبرها في الامارة قبل
 بمقتضى وقولنا زيد لطوف ليس الغالب دون الامارة في الطائفة
 بالليل انه سارق مفهوم الامارة اى حد اعتد بهم قول ثولف من قضائا
 سلبت قلب عنها قول آخر ولا يستلزم عقلا من حيث انه كذلك ليس العلم
 قول من يحكم بالظن والاجتهاد وان اسلام وجب في الصلوة وهو واجب
 فيما ذكره فيها بطلان ليس امارة عند المطبقين لكن في ترك العلم في الصلوة
 بطلان لما يل هو ليس لانه يصدق عليه حد الدليل عند من لم يزد قيد من
 سلبت في احد عند هم ليس امارة له عند الاصوليين بانفسه من الامارة المحجوز
 المركب من الامارة بصرفى والامارة كبرى اى ان قضى الظن بانفسه بطلان
 والافلاظ من الامارة هي بيان ذلك ان الظن باضرار وكبرى
 انفسه من على الشكل الاول لا يستلزم عقلا الظن بانفسه محجوز ان يكون
 كل واحد من الطرفين في الضعف بحيث لا يورثان الظن بانفسه وبنيان
 ذلك بوجه هو ان الضعف لولا كانت مضمونة باضعف لفظون بحيث
 لا يكون ضعفه وكانت الكبرى محسوسة فطحا كان الظن بانفسه كما

بعضى في قول
ولا شك ان كل نظر اضعف
في الاعتقاد وادعى اخذ من معناه ان
مع وكات عليه نظر اضعف يستتبعه فاذ كانت كات
في الصورة المذكورة فخطبه كمن يستتبعه فاذ كانت كات
المذكور ولو قال فاذ ان الفطن في قوله فالبعضة الى غير النهاية فلا يوجد ضعف في
الادانة الثلثة وفيه لا يخلق مبدعه الا من كون الاخرى معلومة وببحث
بما مع كون الاخر معلومة بوجه ضعف منه فاذ ان مقتضى الضوح فبما قبل ان
قوله فلا يطوف اللبيب من الخوف في كبرى هذا المثال فيتحقق في
بمنتهى قطعاً ويجوز الاحتمال لا يخفى ان الفطن في كبرى هذا المثال فيتحقق في
بالسوء بانه الخوف اللبيب من كبرى هذا المثال فيتحقق في
في الطائفة اللبيب من كبرى هذا المثال فيتحقق في
للطن بالازم كذا في كبرى هذا المثال فيتحقق في
ان الفطن به استلزم للفطن بالظهور من كبرى هذا المثال فيتحقق في
لان الفطن به خارج عن حقه بغيره دون تفاوت في ما يرجع الى النظر وحده
في الامارة واحدة من جهة واحدة دون تفاوت في ما يرجع الى النظر وحده
الفطن دون الاخرين كما ذكره البعض قال كسبنا الامارة
في الذرية بمعنى في الكتب كبر ان حصول الفطن عند النظر في الامارة
عن النظر كما قوله في العلم بما حصل عند النظر في الامارة
الامارة لا محالة لقوة الداعي كسبنا الامارة واحدة وفي بعض اختلاف البعض
اختلاف الفنون من الغلاء والامارة واحدة فاذ في اختلاف البعض
في الاعتقادات والدلالة واحدة فاذ في اختلاف البعض
نكاهها يجب العلم ان يقال مثل ذلك في
في البعض في الامارة
نظر فيه

وفيه ان الفرق بين الدليل والامارة ان الدليل اذا نظر فيه من الوجه
الذي يدل لم يكن القوام امر من الخارج ليس بصرف النظر عن العلم
بالدلول ولا يحتاج الى العلم الى عدم العلم كما مر عند قول المصنف
و النظر في الدليل الى امره لان فاعرض لظنيين محال والامارة لا
تصلح لمعارضه الدليل في هذا بخلاف الامارة لانهما اذا علمت من الوجه الذي
هي الامارة ونظر فيه لظنهما يحكم القوام امر من الخارج ليس بصرف
يرتب عليه عن الترتيب غيره لان فاعرض لظنيين محال فحصل التوقف
اذا عارض الدليل الامارة علم عليها فتقول الحكم من جهة واحدة
من الوجه الذي هي الامارة عليها وتقول لا يحصر لظن مبني على ان
يطلع على معارض له اما ما وادقوى الايرى انه ربما يستفي الظن بعد
حصوله بالامارة مع ذكر حصصه بخلاف العلم كما صدر بالدليل فلا يرد
بهذا لا عارض على من يعي ان النظر الصحيح في الدليل من الوجه الذي
يدل مطلقا وجوب العلم بخلاف النظر الصحيح في الامارة فانه ليس بشي من جنس
الظن كما مر ولا على من يعي ان بعض الظن الصحيح في الدليل مولا للعلم
بخلاف انظر الصحيح في الامارة فانه ليس بشي من مولا للظن نعم ربما
على من يحكم بان النظر الصحيح في الدليل مطلقا مولا للعلم وذلك لتختلف التوابع
عن النظر الصحيح في المدركات عن النظر في الكبرى والصغرى كبيتين
كما مر كما مر ويرى ان بعض الظن الصحيح في الدليل من الوجه
الذي يدل مطلقا مولا للعلم ولا يكفي بالاجاب ويجعل الشرط في التوابع
ما قلناه عن العلم وذلك لتختلف التوابع عن النظر في المدركات وان كان
صحيحا ومن الوجه الذي يدل قوله قدس سره فصل في ذكر اقسام
افعال المكلف سيذكره المصنف لدلول التمسك بالاجتناب اليه في الكلام
في الافعال في فصوله في ذكر جملة من احكام الالهي ثم بعضه في الكلام
في الخطر والامانة وكان ذكره من في المبادئ في احدى احدث بعد ذكره

ثم كما مر في افعال المكلف هذا التفرع بين المعصية وبين اقسامها
اشترعى دون العتلة وج يراد بالمدح والذم ما يوجب الوفاء
والعقاب لا غير من فانه لا يخصص الحكم لبعض بعض المكلف بجزائه في افعال
الصبيان المراهقين ونحوهم اللهم الا ان يقال ان المكلف ثلث للتكليف
بهم ولو يكره انه اخذ في هذا بعضه في فصوله في ذكر جملة من احكام الافعال
استحقاق الذم من العتلة بل اكتفى به فانه من كونه يتكلم في حقه
ان الظاهر من العبارة لا سيما من انكشافه فانه في لفظ
الافعال وليس كذلك لان الواجب البعض قد لا يكون حبيب شرعا كما
في اخر بحث الوفاء من تنبيه الاحكام الوجوب على ضرب من انما يستحق
بترك العقاب منه لا يكون الا في فصوله ولا يتحقق الا في افعال المكلف
واذا كان لا يستحق به ضرب من اللوم واجبت انتزاعه وانما يستحق الحكم
بعد اعادة هذا البحث في فصوله في ذكر من احكام الافعال انما لا يجوز ان
يفض شي من اقسام من الانبياء والرسل والائمة الكاظمين للشرع لا
يصح هذا الا اذا خص اقسام بعض الشرعي وبعض الكلام في الامور من نوع
العب على الانبياء عليهم السلام وانما لا يتحقق فيها لمباح كما مر
في افضل الادل عند قولهم ان الخطاب او ما كان طريقا وفيه
ان انما لم يتحقق لمباح فيها كما مر هناك مع انه لم يستلزم في
من فصول المكلف ما كان المكلف موقفا له سواء كان اختياريا او واجبا
شيئا بالاختيارى كفضل هذا للداعي الموجب كبر الاجم والطلاق لفصل
على نحو الموت او نحو مات زيد مجرد اصطلاح من النجسين ولا
ينافي ذلك كون الامانة في مات زيد حقيقة لغة ولو خص لفصل
كان مقدرا كما ذكره لهم في فصوله في ذكر جملة من احكام الافعال
كان ذكره في فصوله في ذكر جملة من احكام الافعال في فصوله في ذكر جملة من احكام الافعال
الافعال الى المكلف افعال من حيث انه مكلف قوله

في فصوله في ذكر جملة من احكام الافعال

اذا كان عالماً بها او تكلم بها لم يعلم بها الخ اي بما قلنا ان تعلم بها كلام
 الواسية والواجب فيه حكمه بعد جواز الاجماع وقد عترض عليه
 المحقق المحلى في رسالته في الاصول بما حاصل ذلك واليه طائفة من
 فقيهيه من الاحكام العقلية والشرعية وقد بينا التميز في الحاشية الاولى
 قوله وهو غير ما عينا المراد ان السهو عنه التكليف فيه من حيث هو
 لا في مخرج ولا في كون التكليف حاصله في سبيل السهو كما في ظاهر قوله
 قوله بل للصالحين الذين هم عن صلاتهم ساهون قوله ولا يلجأ اليها
 ليس المراد الاجابة الجزئية بقية ونحوها فانه قد يكون واجبا كما
 من جواز العمل المستند في الخفة وقد يكون محظورا كما في ارتكاب الدم
 المصوم بل المراد ما يكون فعل السهو موصورا عنه بالاجاب انحصارها
 لمداع موجب اعتبارها مع امر متعلق او نحوه حاصل من غير نصية
 يمنع المجموع من الترك فانه فعل اضطراري بنسبة لا جبري بل
 من شأنه ان يقف بحسن النية والبعث التكليف وذلك كما ان
 ما دام عاقل بعض عينه كقرب ابرة من عينه بقصد التفرغ عنها
 تختلف مع انه قد يقع له عيب في اجلة حتى انه قال بعضهم انه ان
 يعضها بالاختيار واستناع ترك الاعراض بسبب كونه عالما بضرر ترك
 لا ينافي الاختيار ان تركه لا شك ان عدم الاجابة شره ولا يفرق بين
 فعله بغيره فحقا وصفت بغير اختياره فاذا اجزى انصاف ان
 بشئ من اقام الواجب حتى لا يفرط في الاول الامر وهو سفسطة
 فان قلت اي سر في الفرق بين الجهر والسهو من الاجابة قلنا
 سره جواز الخطاب فيه في الوجوب بان يقال ان فعله الا ان يكون
 لمجا فانه التكليف لك به وفي الاباحة هذا ما جاز لك اي ان تفتك
 وان شئت لم تقص الا ان لمجا فانه لا تجبره في الاباحة وذلك
 لانه لا شئ في من كونه زيد لمجا وفهمه الخطاب الاستثناء وهذا

بخلاف الجاهل والساير فانها لا يصح خطابها بالاستثناء لئلا يفتقر
 الجهر والسهو ومن فهم الاستثناء لما خود بشرطها اما الجهر فظاهر واما
 السهو فاعني ما ردت عقل الخطاب وتحقق فائدة وهو وقت الفصل
 ينافي ذلك جواز فعله قبل فعل السهو عنه وهذا لا يجري في صدر الخطاب
 قبل الاستثناء فانه لم يوجد فيه شرط الجهر والسهو فيجوز خطاب الجاهل
 واسي به في ضمن خطاب عام عليه بعض المتطمين بخلاف الخطاب
 الاستثناء فانه لا يوجب به الا غير العلم به من حيث انه غير عالم ولا
 عنه من حيث انه ساه عنه قوله لا يخفى ان يكون حسنة وفيه التحصيل
 على ان المذكور داخل في الحسن لكنه لم يذكره في ان شاء الله ذكره
 بعد ذلك لانه احسن فانه كانه ليس بحسن والفرقة انه لم يحضر حسن الا
 المذكور له او لا يستلزم في ضمنه ذكره من احكام الافعال فالحسن لا
 يكون فاعله استحقاق للدم والمراد بما انتمم وبعثه بالحق فاعله الدم فلا بد
 ان هذا الحسب في سببي بعيد هذا من ان المذكور ليس بعينه قوله
 وان فعل سبي النائم الى اخره وكذا فعل الجاهل الغير المتكلم من تعليم
 والظاهر انه ان لم يذكره لان القوم لم يجالوا فيه وبطلان هذا في
 مثل السجدة فقط ويحتمل ان يكون لا يلجأ اليها من فاحذف في جميع
 قوله اذا كان فيه جهة حسن او صحت ان اراد جهة حسن او صحت
 ما يكون معه لفظة حسنا او قبيحا فلا شك في ان افعال الجاهل بغيره
 واسي والى فيها جهة حسن او صحت بمعنى ضقة الكمال والقبض
 ولا في السير فيها جهة حسن او صحت بمعنى استحقاق التحسين او التثنية
 الا تقديره ولا في ان الجاهل واسي من الجهر والسهو في خطاب
 تخلفه ليس فيه استثناء فاللهما بخلاف الجاهل كما مر فالحسن ان يحذف
 الاولين داخل في حسن وبعثه بحسن وبعثه في ضمن الاول
 والثاني في الواسية وجعل فعلها داخل في الاول دون الثاني كما مر

المعینه المفروقه المراد بها الصلوات المفروقه التي تعين وقتها ولم ين
 من الوقت الاستعداد فقل **قوله** ولا ما يقوم مقامه المشهور
 ان الواجب الجزئية في الاصطلاح بشرط كون المستدبر منه ومن
 به لا نفس الخطاب شرعي الخفية كالكفارات وظاهر عبارات الحكم
 يدل على انه لا بشرطية ذلك فان الصلوات في الاوقات الموصفة
 لا ترد فيه من حيث روع فان قلت الجزئية من الصلوة ليست من حيث
 في ثمة الوقت كما ذهب اليه ابيهم والترديد فيه في حكم الترديد في نفس الحكم
 كما سيجي في فصل في الامر الوقت وج فالمراد بالجزئية قوله لا اوقات
 فيها الجزئية القوي لا الاصطلاح في فت لا يجزى مثل ذلك في مثال قضاء
 الدين من اي درهم **قوله** ومن الواجب ما يقوم فقير فيه
 مقامه من ايسر الواجب الكفارة وظاهر عبارة ابيهم ليس ضربا ثابتا
 لا يستحق انهم يتركوا بل هو عارضة لكل من الغرضين المذكورين سابقا
 وهذا انما يتم اذ قيل ان الواجب الكفارة لا يقف بالوجوب الا مع
 العلم او الظن بترك الباقي كما هو ظاهر صدره للمع للواجب وج
 المصنوع والما مع فعله مع الاستعداد بعده او قبله عالما او غائبا
 انه سيفعله الاخر فضل ونطوع واشهر وان الواجب الكفارة ضرب
 ثلث للواجب في غير الواجب كما بالشبهة وفائدة الخلاف في ان
 انما يلحق لاول دليل وجوبية الوجه اي فيه الوجوب والندب
 في العبادات او استحبابا وجب يستلزم ان يفرض على طين اقتضاء البدل
 وظاهر قيام فعل غير مقامه ذهب اليه سيدنا الاجل لم يرض من ان محسب
 فعل الغير بدون تفرقة يقوم مقامه المكلف في الكفارة **قوله**
 على بعض الوجوه عيب ثانيا من حيث ان محسبها وجب استحقاق الذم
 دون وجه احسن كلفه التيسير فلما لا بدياتهم فلهذا انما تتركه في حاشية
 في التفرقة ولو كان المراد اذ لم يكن سببا ولا مجازا كان الاو

استطاع هذا العيب لانه يصدق في التعريف ج على غرضه من وجب
 مع ان اول المقصود بل عارضه من الغرض **قوله**
 اذ اذل فاعله عليه بصيغة مجهول باب نصره هذا في صورة عدم الغرض
 كما سيجي في فصل **قوله** او اعلم بصيغة مجهول باب الافعال وهذا
 صورة علم الغرض على ما ضروريه وقد قسم العلم الى المكتب والغرض
 او عدمهما والمقصود ان العلم شلا في حق الله تعالى ولا يقال محرم
 عليه ولا محذور **قوله** وفي الافعال ما يوصف بأنه مكروه وان لم
 يكن في حاشية ان حصر الافعال حسنة في الحسن والقياس مع حصر الحسن
 الاف م المذكور محل انه يمكن ان يجاب بان حصر الحسن في الاف م
 المذكورة سابقا غير مراد او انما لم يذكر المكروه فيه مع انه من اف
 لانه احسن اقامة كفاية ليس بحسن **قوله** على غير ما عليها
 الاولي في ذكر التفسير والمراد بالحكم الشرعي انقسم الى الاف م المذكورة
 قبل ذلك **قوله** من جلا لا ارسله المكتب لا يفتق الا في قوله
 ما وجب على فعلها احكاما الاو لى فاعله حكما **قوله** انه لا يجوز
 الحكم على هذا لانه لا يفتق بوجهه مني يجوز الحكم تخذ الحكم
 وجوب عادة الشهاداة ويجوز التفسير نفى وجوب لاداة
 اراجع هنا الى الاباة **قوله** وقع موقع الصحيح انما لم يصح
 بالحكم لانه قد يكون الاعادة حسنة اما قد يكون مندوبا **قوله**
 ان التملك وقع به اي يسهل تصرف الباقي فيه بعد ذلك **قوله**
 ايصح التملك به الما يفتق مثلا لو اريد ابادة تصرف الباقي فيه
 او جعل البيع اعم من الاشتراء **قوله** وهذه الالفاظ هي
 والبطان واصلها **قوله** ما قدماه من الاف م اي الا م
 الحكم من حسنة والوجوب وغيرهما **قوله** ليس ان الماشلا
 بطان لصلواته كان موصفا وجوب الاعادة ففائدة ان سبب الوجوب

الواجب انما هو وقوع الاول لا على الوجه المطلوب وفيه اربعة
قول في حقيقة الافعال اي وحقيقة اسم الافعال قول في
وكيفية ترتيبها اي بيان ان المحرر على اولى مع الاجتزاع لفظ واحد
قول في صفات هذا البيان لا يبال قول من قال ان
من الخطاب لا يفيد العلم بالمراد بل لا يفيد العلم بما يحصر باللفظ
المعنى او بالزيادة في التوضيح مما يحصر باللفظ عن اللفظ
وهذا القول المحاذي قول قدس سره في فصل
في حقيقة الكلام وبيان ان من جعل من احكامه ترتيب الاسماء
المصدر الرابع من فصول الكتاب وهو بيان المبادىء اللغوية لفظ
اصول لفظ قول في اذ وقع هذا الجرح انتظم من حرفين اذا
صدر عن طبعه مثل قول في او من قبله انما ذكره ليدفع نحو كلام
استأنم حال فوه قول في لبيد في اللغة يد في المصدر الالفاظ
المستخدمة في اللغة في الاعلام فانها موضوعة في الله وصفات لفظية
الواضع استعمالها في اللغة وان كانت من موضوعات العلم للضرورة
الاجتماعية لا اعتبار نوعها واما العرب في تجميع فان اريد باللفظ
التي يقع عليها الخطاب فداخل في المصدر والافعال للمعنى انما
تجوز نوعه كالعلم ولا يقتصر في تجزئته على الفاظ خاصة متناهية في الوجود
فلا يحسن في الاول انما ثم الظاهر اعتبار فيه بجملة كما هو مراد في
اكثر التقرينات فحوز معنيها باللفظ الى معناه من حيث اللفظ الى جدا
قول في معنى صحيح الى اي لا معنى او استوفى اللفظ كان
حقيقته في اصطلاح الخطاب وان كان اللفظ لا يفيد هذا المعنى فما وقع
لا في اللغة وفيه ساقط والمراد ليس معنى لفظه بل نحو استعمال اللفظ
فانما هو قوله الى المعنى في غير مفاد منه في اللغة وكذا غير الالفاظ
من المقولات العربية والشرعية قول في لبيد فيها وضع له

للمعنى صحيح كان لبيد فيها وضع له في اللغة قول في وهو على
ضربين الى هذا يدل على ان المقولات العربية والشرعية ليست بجملة
والاجزاء قول في من غير زيادة ولا نقصان الى فيه دلالة على ان
الحقيقة والمجاز كالتحقيق في المفردات يستحقان في المركبات فخر نحو
الشرعية بل مستند في معناه الحقيقة والقربة مستند في معناه الحقيقة
وبتقدير الالفاظ صارت المجموع مستقلة في غير ما وضع له وهو معنى سائر المقولات
فان قلت بل نحو ضرب وزيد ضرب من هذا الغنيل باعتبار لبيد
الضغينة قلت لا فان لم يقدّر اذا كان محذوفاً كان الكلام مجازاً لفظياً
ولا حذف ولا نقصان فيها وبالتقدير انما هو لفظه ظاهره قوانين
المجاز كما قالوا في اعتبار الذات في اشتقاق قول في وذلك مثل
قوله تعالى لا تجد ان يقال انه مجاز بالنقصان فان معنى حرماً انما
انما ان يكون المراد بالتحريم جعل شيء ذا حرمة نحو تحريم سبك المحرم
او معنى حرماً قلها بناء على ان يكون المراد بالتحريم يحظر والاستثناء
في الاول متصل وبما لا ينقطع قول في واما المجاز الى جرح
هذا التعليل المجاز الحقيق واللفظي المشهور فغيره قول في
لان معناه ليس شيء في ساقط لانه انما يقال ليس شيء في لفظ
شخصه وادناه وبراقتي ليس شيء في ذاته او خسر صفته واما
فالم يعرف الا باخض صفته كصانع شيء يقول كن فامس يقال فيه
ليس كشيء شيء ويراو بالمثل خسر صفته ويراو بالكاف التثنية بما له
هذه اللفظ للاشارة بانه غير معروف بشخصه لانه لم يثبت الكاف انما
قال ابن هشام في معنى اللبيد في معناه الكاف وانما هو التثنية
وهي الزائدة نحو ليس كشيء قال الاكثر ان لفظه ليس شيء
اذ لو لم يقدّر زائدة صار المعنى ليس شيء مثله فليزم الحال وهو
اثبات التثنية ولذا اريدت لتوكيد لفظي التثنية لان زيادة الحرف تبرز

الذكرى كاف في نحو الاول وطلعت الشمس ولا حاجة الى ارب
 في الحكم كيف لا والرتب الغير الذكرى في الاقساميات لا يمكن اولو
 اخذته بخلاف ان طالع طلقين فانما جملة واحدة لا تتم الا بعد
 ذكر طلقين والاسماء بعد التسمية كما سيجي في الاستدلال في صدر
 ان المصوم اذا خضع كان مجازا **قولك** نفية الجمع والاشراك
 اي نفية ما في الله بدون ترتيب **قولك** في وصف الملائكة
 الا قرب جبر الواد في آية الملائكة بمعنى التحقيق وجبر العطف
 فان الموصوف مجموع الملائكة وكذا في آية البس لان الامرنا بمعنى
 الاباحة وكل واحد من الاشياء مجتمع اباحة الاخرين بالنية الى
 واحد من الخائضين اجتماع الاباحة لا يستلزم اباحة الجمع ولا ينافي
 بمعنى اول نعيم من جوارحه واحد بالنسبة الى كل واحد **قولك** لا يطرأ
 موضع اي مع العلم بانها انما استعملت في الآيات من غير اعتبار خصوصية
 بوجه صنف دون غيرهما كما يستفاد من اسمع من امر الله كما مر
 في هذا البعض عند قوله والحققة اذا عقل فادتها الخ وبما در الغر
 ايض علامته كونها مجازا في **قولك** ومعنا ما الترتيب اي افاد كون
 المصوف بالغا بعد المصوف عليه بها وهو على قسمين الاول الزمان نحو
 شرب من عصي الدوا فصح ان الذكرى وهو في شئ من حقه ان
 يذكر بعد شئ اخر باعتبار لكونه مدلول لا نحو جسد زيد فاد وجوه وكونه
 تفصيل لا نحو داي نوح برقت ل وكونه فرع عليه نحو حرك اسير
 البفتح **قولك** ولذلك اضر الفاء في جواب الشرط ان شرطه في
 الاشارة متضمن لموضع ربط ليس جوابا حقيقة بالنسبة طولا لتيقيد
 الاول ان يكون الجواب جملة استية نحو وان ميكائيل خير فهو على
 كل شئ قد برئت ان يكون جملة فعلية كالاستية وهي التي
 فعلها جاد نحو ان ترن اما قبل نك ما لا والله انفسى

لوتيسى خراس من حيث الثالث ان يكون فضلا انما نحو ان كنتم تحبون الله
 فاقبلوا في الرابع ان يكون فضلا منها لفظا ومعنى اما حقيقة نحو ان يرف
 فقد سرق الخ لمن قبل واما مجازا نحو من جاء بالسنة فكتب وجوبه
 في انما نزل هذا التحقيق وتوقعه له ما قد وقع انما من ان يقرب
 بحرف استقبال نحو من يردكم عن دينه فوف يا الله بقوم الله
 ان يقرب بحرف لا الصدر نحو من سبقه فوف ظالم ضرب غلوا
قولك وقتا عطف على ادخل والفاء في فيكون ليس ادخل على
 الجواب بل هي على قرينة البصب للعطف على نقول وعلى قرينة ارفع
 للعطف على جملة انما قلنا بقدره فوكون مع البصب برين انما
 للنفية الذكرى لاينا في ان لا يكون من العطف والمعطف عليه
 وناخر صلا لانا ما ولا انا فلا ينافي في امر في الحاشية الاولى في
 ويل الجواب عن اشك الرابع من عدم تقدم الانجيب ومع الوجود
 لانا ما ولا انا **قولك** بالنسبة لما يتعلقون به لطف به ان الاشياء
 متعلقوا به ان كلامه تعالى قديم لان قول كن من الارادة وهو
 قد تميز عنهم لان الكلام لو كان حادثا لكان شئيا مراد اسبقا
 يقول كن وبزمن الدور واستلزم وفي هذا الكلام اشار الى ان ذكر ليس
 استدلالا استقلال حدوث الكلام من بعض احوال المتعلق به فلا يرد
 ان لا كلام من حقيقة من هو مستعاره من حيث ليقود ارادة **قولك**
 موقوف على الدير لانها موقوفة للقد رشتنك من العقب والرا
 عنه وبنامع انما استعملت فيها باقرين والاصل في الاستعمال اي
 بدون اشراك بالحق **قولك** بمعنى الواو لاينا في ذلك كونها
 في الترتيب والعجب لا يفسر ثم حقيقة قوله علا وتبينها في معنى الواو
 كما مع الظاهر من رحمة الله ذكر الشاهد والمراد مقتضى الشهادته وهو
 العقاب فكان قال ثم الله معاقب على ما يفعلون انتهى مع هذا

تختلف بما لا يطاق وان لم يعرف كون اللفظ حقيقة او مجازا ولم يكن
في جهة الفصل بين الحقيقة والمجاز كون الحقيقة متبادرا والمجاز متبادرا
المتبادر الكفاية بما ذكره بقوله من تحققت ان العلم بالمراد ان قول
ثم استعملوا في غيره على وجه التسمية الاولى ان يقول ثم استعملوا في غيره
للعلل واما يعلم ان المتصورين الاستعمال المتعارفين المستعملين وغيره
سواء كان التسمية ولا يفرق له ولا ينفصل السبب او غير ذلك فلا
حاجة 8 الى قوله ومنها ان يستعمل في شيئين حيث كان له قوله
او هو من سبب لانه لم يحمي العلاقة فيذكر ولكن جعل قوله فانما تسمية
باعتبارها اشارة الى عدم الاختصاص ثم الظاهر ان ذكر العلم بموضوعه
نصير في قولك ان يعلم انما نظر لما كان الاصل ادبلا ما
لازم بالحقيقة كما مر في هذا الفصل وعدم اللازم يدل على عدم الملزوم
كان عدم الاصل ادبلا مانع علائجه المجازية كما فرغ فان قيل انما يدل
عدم اللازم على عدم الملزوم لو كان العلم بقبله وانما في ليس كذلك
لما قيل وما صدر ان عدم الاطراد امر ممكن غير محسوس بذاته ولا
اثاره وصفاته وكل ما هو كذلك لا يعلم بالاسباب كما حقق في موضع سبب
عدم الاطراد انما عدم الحقيقة للاطراد واما وجوده اسان على انه عدم
عدمه وجوده وقد فرض ان مانع عدم الاطراد انما هو عدم
مقتضى الاطراد وهو انما يعلم بعدم الوضع فاذا يعلم عدم الاطراد
بعدم الوضع لا ذكرنا وعدم الوضع لعدم الاطراد لا يوجب
لكونه مجازا فاما بعدم تعليمه حقيقة وبعد ما قيل من ان الظن قد
يحصي بدون العلم بالسبب ان عدم الاطراد محسوس لمن يتبع اللفظ
كمه كم كون السبب علائجه للفاقد وعدم جبال شفه بغيره ما
قوله هو انما يعلم بعدم الوضع بمعنى لان الوضع صحيح لا يقتضيه
المقتضى واما على اهل اللسان في محاوراتهم في صدر الزمان هذا

ويعلم ان العلم بعدم الاطراد بلا مانع توقف على تعيين الاول العلم
بان الاطلاق فيما يجوز سلافا انما هو بمعنى مشترك بينه وبين الا
يجوز سلافا عليه كما في السخى والفاصد والواو والفاضة في معنى
او كما مر والامر بمعنى لغوي كما سيجي في فصل في ذكر حقيقة الامر
السخى انما يطلق من يطلق على ذات متصفة بالوجود وليست خصوصية الذا
وافتد في المستعمل بل وقد توقفه له وظنيره انهم صرحوا بانها اذا
اطلق لفظ العام على الخاص لا يعتبر خصوصية من باعتبار عموم
الجزء من المجاز في شيئين كما اذا ربيت زيدا فقلت ربيت انسانا او ربيت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستل الا في وضعه لكنه قد وقع في الخارج
في زيد فلو جاز كون بخصوصية افتد في المستعمل لم يكن العلم بعدم
بلا مانع وان لم يكن العلم بعدم الاطراد مانع كما في الدابة فان
الطاهر انما يستعمل في الخاص من حيث خصوصية لذا يحكم بانها مجاز
لغوي حقيقة عرفية وليست في العلم بعدم المانع وهو حاصل بعد التبع فان
8 يعلم ان مانع شرعي او عرفي يكون مانعا للفظ من حيث هو
معنى خاص كما في الاشياء التي ذكرنا العلم ويحصل الادل انما كما
لا يخفى وقد مر بعض ما يتعلق بهذا البحث في هذا الفصل عند قول
الحقيقة اذ يحفل فابدها الى قولك ولكل لفظ اصلوه انما
كون اصلوه والسماح مثاين لما نحن فيه اذا كان المنقول لاسب
وهو الافعال بعينها والعقد فرد من المعنى الموضوع له فيها وهو
لدعاء والوطى قولك ان اللفظة حكما ان كان من حق الحقيقة
انظر ذلك من حقها ان لا تنكح عن احكامها لانها حقائق في حقها
احكامها عنها بل على اعتبارها فيكون اللفظ مجازا وسبغ في ان
هذا انما يعلم بعدم العلم انما يقتضيه مسدد ويزدان عدم استعمال
في عينها مع وجود مقتضى وهو الوضع انما هو مانع وهو انما

العدایات ای نحو عدم انقلاب بجهت مباحثه علمایان و غیره
العادة ممکن بر العادة المتعارفة و هو مناف الاستدلال العلمی بكون شیء عادیا
للعلم بحقیقه و قد مر تفصیله فی عدم العلم و بطریق العلم ما مثله ان يكون العادة
صلو ما من انما اذا شاهدنا فی مكان عن وقوعه بشیء مع امکان عدم
وقوعه فی نفسه فی نفسه و ذلك لان عدم وقوعه فی انما فی الاستدلال العلمی
لذی فی العلم انما فی وقوعه فی نفسه فموجب الاجتماع عقلا مع لا یستلزم فی نفسه
و یستلزم من ذلك انه لو كانت العادیات علو المكان حشرق العادة فلا
محالة فی نفسه عقلا فموجب ثبات البنوات به كما مر فتقول فیما نحن فی
نفسه یقتضی انه قد یحصل العلم بطریق مراد الله بجهت وجوده و كونه یفقد
مخاطباته فی لا یزید بشیء اصلا بان يكون المصلحة فی الاستدلال موجب
ذلك العلم لیس فی استلزام ان لا يكون ذلك التصدیق علیما یحصل العلم
بأنه یستلزم عقلا و كذلك القول فی المعجز فان العلم قطعا انه اذا ظهر المصلحة
علیه اسلام و ادعی الامة و قال معجزه ان یصلح خبره اصفان من ضمه
و یوضع فی موضع كذا ففقد یحصل العلم بطریق صدق و عوا و یفقد ما فی
تحقیقه استلزام المعجز العلم بصدق كونه صادرا عن الله تعالى لا خبره انضی
بالمصلحة اضر من الاستدلال مثلا و لا المصلحة و لا خبره التصدیق كذا
على بطلان فاعده الحسین و یفصح یقین كونه صادرا عن الله بصدق
العادة التفسیریه او خرافا للعادة من یحیی من الملك و كونه محال
ان یعارض و مثال ذلك ما فی تحقیقه استلزام المعجز العلم بصدق
یعلم استلزامه عقلا فهو دلیل انه علیها و كذا نقول الاخبار عن الغیب
یعلم به صدق مدعی النبوة و كون العلم بالغیب محال كعادة بالنبوة
وصفاء الباطن و كون بعض العلوم ما یمكن ان يكون خبره و یا
بالنبوة الا شخص كما جرت فی نفسه و نحوه و كسبا بالنبوة الى اخر
و یحذف ذلك ما فی الاستدلال العلم بصدق فی حکم بآثار عقلا

و یفصح فی
على استلزام الاستدلال العلمی
فی الاخبار عن النبوة و كذا نقول
اول الملاحظة انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم
على شدت یستلزم انما فی وقوعه فی نفسه فموجب الاجتماع عقلا مع لا یستلزم فی نفسه
سینما و صلا وان كان من قرب العلم به و كذا نقول
ام لا یمكن ذلك عقلا فی نفس الامر و كذا نقول
و نفهم فیما فی انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
استلزام العلم بصدق كونه صادرا عن الله تعالى لا خبره انضی
فی نفسه فی الاستدلال العلمی بكونه صادرا عن الله تعالى لا خبره انضی
و یفصح فی انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
الحسین و یفصح یقین كونه صادرا عن الله بصدق
من مفسد الكذب و على انه لا یجوز انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
و على انه لا یمكن معارضته و على انه لا یجوز انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
و مثال ذلك و یفصح یقین كونه صادرا عن الله بصدق
لا یجوز انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
الا انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
تعالى الله عن الضرورة استلزامه على العادة من یحیی من الملك و كونه محال
كذا فیما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
فی نفسه الاول من عدم احتمال التصدیق لاحكام تعبدیه و لا یفصح فی
و یفصح فی الاستدلال العلمی بكونه صادرا عن الله بصدق
فان قلت انما فی وقوعه بشیء مع امکان عدم العلم بكونه
المعجزه و یا و الا اذا كان كسبا بالنبوة الى اخر
جميع ذلك فتبني

حاشية محمد

والاسمي على جميع ما الدون من وجوده كسبي قلت قد اختلفت
 عبارات العلماء في صاحب المواقف وصاحب المقاصد جلالة
 من الضروريات العادية قال صاحب المواقف اذا اتى ليعني
 البينة بما يعلم بصحة وانه غارق للعادة وعجز في فطره
 على المناقضة علم ضرورة صدق وتروى قال صاحب المقاصد
 وشره في البحث عام يستدل بالمعيات على ان فاعله العا
 هو الله والحوادث غفلة فان قيل انك في الكتاب والسنن توقف على
 العلم بصدق كلام الله تعالى وكلام وكلام الرسول عليه الصلوة
 والسلام ودلالة البينة وهذا لا ينافي مع القول بانه خالق للمعيات
 خراش ورواها في وان لا يتبين منه التفسير والتفسير والكذب
 واظهار المعجزة على يد الكاذب ونحو ذلك مما يقع في وجوب
 صدق كلامه وثبوت البينة ودلالة المعجزات فقل العلم بانها تلك
 القواعد وان كانت ممكنة في نفسها من العادات المتبعة بالضرورة
 على ان هذا الاستحاج من هو اعجز من تحيى الكتاب والله المستعجل
 في تقريره تعالى خالقا للشعر والحيات والافعال لعباد فلو توقف
 جميعها على ذلك كان **وقوله** ويرى ذلك مجرى المعجزات
 المراد بالمعجزات غارق للعادة حادث لا بد دعوى على طبعه والمراد
 بالعادة عادة الله تعالى وهي ما خلق الله الاجسام عليه نظام
 امور المعاش كحرارة النار وبرودة الجسد ونحو ذلك لو لم يتحقق صار
 وهي التي يرانا الهنزية لطبيعتهم برغم الفاسد في حوادث العالم
 واجبة اما تأثير طبيعته او بدو فليسا كما قرره في فن الطبيعى
 فروعهم مثلا اذا ارسل حجر من الجذوة كالحواشيما فان كان ملحق
 امر من امور الطبيعة كرج او نيب جاذب كان عاديا والا كان
 خارقا للعادة وان كل يوم بمعجز منسوبة ونحوه وحسنه في تقديره

وان كان من طبعه

للعادة عن السحر المراد بامر غريب خفي ماضة ويكون على والحق
 بالمعنى المذكور النافع دعوى صالحة انه ومعجزات الانبياء ومن
 واحد في حشرق العادة وعدمه وبطريقه انما غريبه في الوجوه
 وقول من يقول ان السحر لا حقيقة له مناه ذلك اي انه منفرد
 لمعجزات الانبياء لكونه غارق للعادة بخلافه لانه لا يفسد لار
 هلاقي كما في انه لا يجوز ان يفتقر للمصلحة دون التصديق بنبي
 يقرأ لنفسه في الجبل والمراد ان يفتقر بحكم بقاء صدور المعجز
 عن الله للتصديق بمرسلة اخرى وهذا يعلم اما ضروري للكلف
 كما يعلم بان يتبين صدور فرق العادة عن غيره الله تعالى او سبي لهم
 المكلف النظر في دليله وهو ان يفتح في نفسه ويتبين اضطراره تعالى
 الى اليقين في نفسه للمصلحة كما **وقوله** ولا بد ذلك اشارة الى
 ما فهم من قوله لا يجوز ان يفتقر للمصلحة دون التصديق من انه يتبين
 اليقين في نفسه عن الله تعالى **فصل** في الاله للمصلحة فانه دليله عليه
 والانسب بقوله لان ذلك يؤدي الى ان يثرب الله ان ربه الله ان ربه
 الى الانه اذا قبل ان عليه بعد اثبات النبوة **وقوله** لا يجوز
 ففسد المعجزات للتصديق فيه روع من عزم ان ايمان والبرهان
 اذ اول عايشي جازف في المعجزات على طبق دعوى خلافه عظمى
 على العلم والعلم بانك في ذلك باجتماع بين علمه لهدم
 الى التحدي والتمسك بعدم اسكان معارضة وهذا لا يوجب على
 مذهب من قال ان اعجاز القرآن للصحة فان غارق لمسا
 على مذهبهم هو نفس عجزهم عن فهم رقة لانه تتبين لدلالة خارق
 العادة على الصدق او بقوله تعالى في سورة طه فايدون
 ان لا يرجع اليهم فولا لا عليك لهم فزوا ولا نقا الا انه وفتح
 هذا في نفسه معلوم كعجزهم عن فهم الكذب اعتمادا على علم الخلق

المخاطب في روى في كتب السير من ان فرعون دعا الى الله في انما
 انبئنا له و استجاب الله دعاءه و اطاعه فخير مقارنا له و اذ
 فقهه في اخوته و سبغ الكفر بالله و روى قول من سير لهم انما
 لا فرق بين هذه الشبهة وبين ما يقفنا اليقين المصروفها دون استبعاد
 اجاب لهم عنها بانه اجوبة الاول قوله لا طريق الي و حاصلا انه لا يصح
 التبع بالادلة و جعل المصنف لانه ان يمكن اذا امكن محسنة في الجواب
 و لا يمكن في تحقيقه لانه قوله و ذلك يودي الي و هو عين الاجاب
 عن شبهة الاول و يجيب بعد استتم الجواب الاول الثالث ان التمسك
 بتلاوته لو امكن مع قوله لا يصح و جعل المصنف لانه عتب و من كونه
 عجا بوجوب الاول فينا و المصنف مع التمسك بالتصديق الثالث اعلم بان
 التمسك بما يجوز مع اركان محسنة في المراتب قوله و لان التمسك في المحسنة
 مع قوله في محسنة في و لو ان في الواو في و لان التمسك في الجواب
 كما مع عصبه في قوله في محسنة في الجواب لكان انظر و سيذكر الاستدلال
 بالقياس في القصة و يجيب في الكلام في القياس الرابع ان التمسك بتلاوة
 لو سلم جاز معقولة و محسنة كونه عجا انما يجوز اذا لم يجيب بعضه مراد
 بنينا لانه لا يمكن اذا كان المقصود محسنة بتلاوة قوله لانا قالا و هو
 التمسك بتلاوة قوله عجا لكان في اي بدون تفاوت خارج
 في شئ من الاشياء اجماع دفع ضرر و بفتح فاعلم بقوله لم يحسنه ان
 تجار عدم الجواز لبعضه اي يمتنع عقل اختيار الكذب و قطعه العلم
 بان العقل و ادم عاقل متبع ان العقل لا يمتنع من دون مصدق متفق
 به خارج قوله و ان الذي يدل ان قد عرف بتحقيق الدين في محسنة
 قوله و لا يمكن ان يدعى ان يمكن ان يقال ان مرادهم ان هذه الشبهة
 توجب اليه الدليل و لا يبرانه لا يجوز ان يثبت لا يغير بكتاب شيئا كما
 اليه و ان يقال انه و جهتها اليه الدليل و اكتفى بما عرج فوجهها اليه

ما يعلم بالعبارة و ان يقال انه عزم انه لا يتوجب اليه استقام ثم دفع
 الشبهة بالعلم انما يكلفون بالعلم بالمراد بخلافه و اعلم ان ضروري في
 التمسك كما هو لا يكلف بعد التمسك و كذا ان يقال ان التكليف انما هو
 بوجه كما اذا امر استبدع به معرفة كون جسم مع انما به ضروري
 فانه في الحقيقة يكلف بالنظر اليه قوله و ليس لهم ان يقولوا ان
 اي لا يمكن ان يعزل العلم بقضية بالكتاب من كونه لان التمسك في
 فيه لا يبرر في الموكدة و لا يخبر ان قوله لان التمسك خطاب ممنوع لا يمكن
 التمسك بقضية مضب و لانه غير خطاب تارة في العلم بقوله في
 فيه ان ممنوع لانه يجوز ان يكون منسحق فيما نحن فيه من ما يكون ظاهر في
 و من ما يكون محال في غير محسنة بغيره و منه التمسك انما يجوز في محسنة
 في الانسان ان لا يدل على مراده بالخطاب ضرورة و مصدق و عجا
 و مع هذا العلم قطعا في بعض خطاب المقصود قوله في محسنة التكليف كونه
 في المنع و الظاهر انه في الموكدة قوله و ليس يمكن ان يقال ان
 انما و ان جازما ارادة غير الموضوع له مع عدم الدلالة عليه لم تجوز
 بر شريط ان يل عليه في التمسك فلا يلزم ان لا يعلم بخطاب شيئا
 من ان لا يعلم في محسنة قوله لان ذلك لا يتصور ان هذا التمسك
 مع هذا الشريط ان كان في جميع الصور سواء كان وقت المحسنة
 اليه ان ام لا تجوز في وقت المحسنة فيم يقرأه و هو ان لا يعلم
 شيئا اصطلاح الدلالة في خطاب فيلزم فيه ما يلزم في المدلول عليه
 كما يظهر ما ذكره بقوله لان ان كونه في الاول ان تجوز ذلك في محسنة
 يستلزم تجوز في محسنة في الدلالة و ان لم يكن خطابا و ان كان في التجوز
 في بعض الصور هو صورة عدم المحسنة اليه و بيان خوده ان لم يكن
 الباطل في فتح الاستدلال ان لا يعلم بخطاب شيئا اصلا كونه يعلم الباطل
 في فتح الاستدلال بالتفسير و لا يلزم من التمسك مع الشئ الاول لان ان

بتفسيره مع قول القول في معنى المراد به وقد مر التحقيق في مثل من
 في مع عدم الصفة الموجبة لفظ المصطلة به لانه اعراضا بالبحر
 وجود المصلحة نقص وهو محال على انه تعالى والنقص وان جازع
 لا ليس تحتها جميع صفات الكمال لكنه غير واقع في خبره انقص في اشياء
 له لانه الكتاب عليه كمال والاجماع متحقق عليه وذكر له في السبل
 مع عدم وقوعه على خبر في اشياء ان يستند بتفسيره مع قبول قوله
 وجبره وطلاءام وشروط الخبر واحدة وهو شكل مع تحقق احاديث
 بتفسيره لانه الظاهر ان سلام الله عليهم جميعا وجوب التوبة في نحو
 قوله في ذنوبه ارادة غير الظاهر ولم يدل عليه فانه اراد
 انهم لم يكونوا من الاولين من المصلحة ظاهرة انهم في المصلحة في انهم كانوا
 يسجدون بها يعني احوالهم وكثرة الامور في انهم في قوله في حال
 في حال غير واقعة **قوله في حال** فان دل على ان اذ
 في حال فان لم يعلم عدم ارادة معناه الموضوع له لم لا ينسب الاول
 في علم على ان لفظ ارادة مستلزم معنى غير الموضوع له لم لا ينسب الاول
 ان لا يعلم عدم ارادة معناه الموضوع له ان لا يعلم ارادة غير الموضوع
 له عدم لانه اربعة احتمالات لتفسيره لبيان حالها الاربعة
 معلوم محتمل هو قوله وجب ان يحل مع انقصه ظاهرة **قوله** اراد
 بانها هي غيرة من ان يكون في الظاهر سبب الدال عليه فخرات الله ان
 فيصير في قوله فان كان انما هو ما لا يتبع الال والمراد
 بها اللفظ بضمه في قوله في قوله في قوله لم يراد
 في قوله في قوله فان كان ذلك انما هو اللفظ في
 لم يراد بانها هي غيرة من ان يكون في ظاهر اللفظ يدل على تعيين المراد
 والنوع الا بان الجواز في النوع في وجه واحد حتمه عليكم
 مستندة وحتمه عليكم اما كونه لبعض فان الاول يتبع في وجه واحد

وهو اكملها واثباتها في التبع في ملائمتين عند بعض اخوان المشايخ
 بالتبع في وجه كثيرة فحجب الوقت ان كان فخر الكعبة في غاديب اليه
 او يجب عند الاول مثلاً في حرة الكعبة المستوية وشرائها والانتفاع بها
 وكل ما يتعلق بها في ما قاله قوم **قولهم** وجب حمله على جميعه ان الفرق
 بين كون الوقت فبر وقت الكعبة وبين كونه وقت الكعبة بان الصلوة
 ليس في الاول اولى من الاخر بخلاف الثاني انما هو لان التفرغ في الاول
 وانما هو بين كونه للجميع بين كونه لبعض غير معين عند المخاطب وفي الثاني
 انما هو بين الجميع وبين بعض معين معلوم عند المخاطب والمفروض انه
 لم يدل في سير في تعيين البعض فاستدل بعض معين من بعض معين احسن
 ترجيح لما خرج فحجب حمله على الجميع **قولهم** البعض ملك الوجهه ان لا شرط
 ارادة بعض احسن ولا بشرط عدم لادائه **قولهم** وجب حمله على
 امر في ذلك البعض سواء كان وقت الكعبة ام قبله **قولهم** وانما هم
 قادوا ورواها اذا ورد المعنى فاما ان يعنى انه دليل على خارج على
 جميع احواله باعتبار دلالة المعنى الاول اما ان يدل الدليل على انه ما
 يشترط ما يدل على ان لا يشترطه ام لا في الثاني ان يدل على ارادة
 بعض منه او على عدم ارادة بعض منه فلهذا ارتفع صور من الصور
 بقدرى اليه لبيان احوالها ولم نجد لبيان صور اخر محتمل هو مخرج
 حالها **قولهم** ومنه ولفظ مشترك انما اذا ورد لفظ مشترك لفظاً
 ان يقرن به دليل على حال من احواله باعتبار دلالة المعنى الاول
 اما ان يدل الدليل على ارادة جميع معانيه او يدل على ارادة بعض معانيه
 بشرط او يدل على عدم ارادة بعض معانيه لا بشرط فثبت انما ان يكون
 مشتركاً بين شيئين او يكون مشتركاً بين اكثر من شيئين انما ان يكون
 وهو ان لا يمتنع ان يدل على حال من احواله باعتبار دلالة المعنى الاول
 يكون الوقت وقت الكعبة او كغيره في الثاني ان يصح ارادة الجميع

لا تسر عكم على منيذ. يا رب بعضه فانا الذليل على اذنا. و بعضه انك الهم و فيه كل عظيم. عا ند ايم بر موه لا اله الا الله هو الهنا كل من كل عالم جدا و يدنا عدا ارام اراهه بعضه من الاله بامع

فقد اختلف في الامر في النسخة بالواجب والذنب قال الحق
الظاهر ان الله قد اراد ان يخلق في غير ما كان لا يزل في ذلك
استعماله في غير ما وضع لان الله لم يخلق مجموع من اجزاء
ولذلك اكد وحده فلو نزل عليها ما كان عدو لا يحرم وضع الله تعالى
في فان يستعمل في الاستعمال في كل واحد منها لا في المجموع
مجموع المجموع **قوله** يجب ان يكون في اجزاء القول
في مجموعها غير بعض العامة فيكون لفظ القول في الكلام
الاجزاء والاشياء **قوله** وقال في الحقيقة والجزء والكلية
وبصريح مثل ذلك الفرق بين الجزئية والكلية ان الجزئية في غير
الشيء والكلية في الشيء في الموضوع في كل لفظ والاصل ان
كل ما لا يلزم له لان اللازم مستعمل في ان اجزاء الكلام حقيقة
لا يجوز اللاحق صاف وهم قد خرجوا به لا صار في الكلية والجزئية
ان يكون مستعمل في الموضوع لم يعلم ان يجوز ان يستعمل في الموضوع
لان المراد بالجزء الجزئية بالكلية في كل لفظ الكلية لا بالشيء
فوجه الامام لم يحقق شيئا من الكلام من الجزئية والكلية وهم لم يقدروا
في المطول التي كثيرة لا يكون عاراة ان في الحقيقة وان كانت
ليقطع بوجه قولنا فلان طوبى الجزئية وان لم يكن له كما قد قولنا
الكلية وحزول القضية وان لم يكن له كلب ولا ضمير انتهى وهو
ان هذه الصورة مجازات لصدق تحقيقها لا كليات كابدل عليه الكلام
في جواز استعمال اللفظ في حقيقة والجزء من فافهم انهم لم يشد
بين قول صاحب الفتح ان الكلية لا غاية في ارادة الحقيقة من
تصريحه ان المراد بالكلية هو المعلوم لا المجهول وكذا من كلامه
استخلص لان ارادة الحق باللفظ انهم من استعمال اللفظ في
قصد اجزاء بدون استعمال في مرادهم فقط تدبر في الكلية

ان يكون له معنى واحد مستعمل في كل شيء وكذا ان يكون له معنى واحد
في استعماله في غير ما قد عرفت ان المجاز في معنى شجرة بعد كما حقق
والمجاز في عدم مجاز **قوله** او لا يستعمل البناء للملازمة كما في
وصح في السريالية والردوم في الكناج حقيقة في الوجود في
كما سيجر **قوله** وقال في الضمير والضمير الترتيب في نظاره لا
عبد الله في يظهر قول الله بعد ذلك واما ما ذكره ابو عبد الله
قوله الاقضاء في الشيء وتداوله في الحقيقة في اللفظ المستعمل
وفي كل قول **قوله** وقال في قوله عليه السلام ظاهر الكلام انه لو شئت
ان ارادة لغير اللفظ لا يستعمل ارادة لغير اللفظ في الكلام ان يكون
كل ما مراد او فلا يجوز ان يكون المراد لغير اللفظ ارادة لغير اللفظ
لا يستعمل ارادة لغير اللفظ انهم المراد ومنه فانه للفرق بين ارادة
شيء وبين ارادة المراد كما سيجر في الفقه والركبة هذا وسيجر في
هذا الفصل نوجده آخره بسبب **قوله** لانها متفقان في ظاهر الكلام
ان الماستعمل في القدرة لشيء من الماء والشيء وحيثما
شبهه فيه وان الشبيه ما شذفا فقط والماء والنفث وشبهه
فهو خارج عن استعماله في ولا يخرج منه لستعمل في مجازاته ويكون
مراد بعموم المجازات على ان اللفظ حقيقة والشيء ما مراد
لان معنى خارج عن استعماله في **قوله** في لفظ الفقه ليس المراد
الركبة بل استعمال لفظ الفقه في **قوله** بل ليس المراد
سنة الفقه لا تهم لاسنن الركبة وسيجر التحقيق في كونه ان الامر
بالشئ من بوازم لا يتم الا به ام لا **قوله** ووجه ذلك
ظاهره ان ذلك اشارة الى ما ذكره من كون حقيقة المجازات

احدهما ان قد بينا في الاول ان الرتب تقدم الوجه الثاني
في الاول وبيان الوجهين كذا احدهما ان نسبة الجماع بالسر
هو طريق المجازية والاشارة منه انه لو سلم انه حقيقة فيهم فالتد
تبقه عند الوقت ان لم يكن الوقت وقت كذا وان الوقت كذا
واجب على جميعها ما لم يدل على ما في رتبة احدهما
ليس في ثبوت كون احدهما مراد بالثاني ان يكون الآخر
ان ثبوت الوصل في الاول ان يقال ان ثبوت القدر اذ لا
لا ينسب من ارادة الوصل من قولهم وقد وضع قونا الخراج للوط
حقيقه والقدر مجاز اللهم الا ان يراد ان ثبوت الوصل مراد بالثاني لا ينسب
من ارادة القدر بها بل ينسب لظاهره وبغير الكلام في نسبة
وذكرهم في الكلام هنا فقولهم محذرة عما نأمله ان خبر المراد بالخبر
الباين المحكوم عليه وبما تروا خبر المحكوم به فقولهم فيكون صدق
اي انما نأمله على ما حقق في موضع من ان صدق المطلقة وانتهى ان
لم يكن متفقاً اذ فقولهم ثم لوصح ان يراد الصدق فيحقق فقولهم اللهم
الا ان يراد وكذا ان اراد حسنها بالنظر في تفسير الخبر من حيث انه
خبر مع قطع النظر عن الحكم وخصوصية لطرفين كان اقرارا للكلام
عبر الوضوح الى الابهام في احد و فقولهم وينبغي ان يحذف
اي الاول ان يكون كذا في نفسه من اوصاف سواء كان محسولا
عبدا في احد كالاختلال في عينه او متعلق للحوصل كالصدق و
الكذب فيه فقولهم وذلك مجاز في استنباط تفسير الصدق في
نسبة الكلام للواقع او كون المراد بالموصول في قولنا ما في
الصدق او الكذب الكلام فقولهم ومن ان سس من خبره
قد بينا في القصة ان فيهم في نسبة الاول ان الارادة التي

تحقق في كل قسم من قسمي هو الاكيد والايضا مع بناء الداعي
وان الداعي هو المسلم به من جهة وان قد تعلق الارادة بالسر
الفسر في قوله لا تنولف وان لم يسر شرط في كل قسم من قسمي
انه ذهب ابو الحسن البصري الى اتحاد الارادة والداعي في
ان القصد الى بيت كونه خبرا هو الايض مع الخبر بناء لداعي
هو رتب فهم الخطاب مضمونه فقولهم محذرة عما هو مراد بالخبر
يقع الباطن انما الحكم عليه وغيره بالخبر بل عليه قوله بعد
ذلك ليس محذرة عما نأمله ان خبر الى اخره ومضمر لما اراد
موضعه في الواقع على ما وقع في خبره وما وقع في خبره هو المحذور
والمحكوم به فقولهم ما ولا يشترط خلاف ما هو مراد
باشي المحكوم عليه وبما تروا خبر المحكوم به فقولهم فيكون صدق
وغيره هو ما لا يشترط فيه لما ولا خلاف فيه وبين ان يكون محذرة
على خلاف ما هو مراد بان يكون ضمير هو راجعا الى خبر الا في
فقولهم الا ترى في هذا بناء على ان اختلاف عند المتكلمين ما وجود
لب مبين ولا صديق سلب الصدق ليس وجودا والمراد بالخبر
هنا ما هم اصد فقولهم لان ظاهر ذلك انه خبر واحد لا ينافي ذلك
اكتفاء الى خبرين والاكتفاء نحو كل من اكل واحد من الثمرة
صاحك اخبار كثيرة بعدة الاشخاص فقولهم علم المحذور
الخبر به اريد كونه على بناء الواقع في الصدق وعلى كونه غير
مطابق في الكذب فيحقق واطمين به صدق والكذب فقولهم
شرط في حسن خبره هذا يدل على ان الاخبار بما يكون منظرا
ليس بحسن وبخبر في آخره في ذكر الدلالة على ان المسموم
له صفة في اللغة ما يدل على ان تفسير الفهم فقولهم وما في
ذلك في امر سابق حال متبني خبرا عن الصدق والكذب

الاول في قوله لا تنولف وان لم يسر شرط في كل قسم من قسمي

حاشية

فان قيل لو كان العلم بالاشياء

والكذب حال قسري الاعتقاد اعني العلم والجمل ما هو العلم
اي الاعتقاد لمطابق الواقع مع عدم سكون النفس فقوله ليس
سكون ليس فيه انحصاراً فقولنا يعلم انه على خلاف ما تناوله
المراويع لم يعلم انه ليس على تناوله بخبر واستماع فيه اعتقاداً
فقولنا فاما الخبر الذي يعلم انه حصره في اثنين مع تحقق خبر
الخبر بان الواحد نصف الاثنين يعني على ان المراد بهذا العلم صفة
بالخبر ولذا لم يذكر في اقتسامه اقتران بالقرائن الدالة على صدق
الخبر كما سيجيء في فصله في ذكره ان الذي يدل على صدق خبره
الا حاد او على طبعه لا فقولنا ويجوز بصحة العلوم المجرى
جواز اشياء في الذين ارجع الى تجويز الذين اياه فقولنا
اذ اعتبرنا انظرنا اليه بعين الاعتبار وعلمنا جهة محتملة
وهو تعريف بالحق لا بعين ما يعلمون صدق عدم وصوله اليه
وليس صدق كما سيجيء في الكلام في الاجماع فقولنا خبر الموثق
ارغب من خبر السبل ان الواقع بعينه ذكره فقولنا
اما يعلم ان خبره في حصره في اثنين محل اشكال يجوز ان
يعلم ان خبره على خلاف ما تناوله ضرورة نحو قول الواحد ليس
الاثنين فقولنا منها ان يعلم بل بعينه او شرعي ان كان ظاهراً
يشمل جميع الضروب المذكورة بعد وفيه شخص بعد الا وكذا
الثاني بالنسبة الى الباقية فقولنا الاخبار المتعلقة بالنافع سيجيء
تفصيلاً ما يدل على صحة وجوب العلم به من الاخبار المتعلقة بالنافع
والاصار الدنيوية في فصله في ذكر خبر الواحد فقولنا ويجوز تبين
فيه في ثمة فقولنا يجب ان لا يكون كما لانه نظر عند
وعندكم توقفه على ابطال التخرج من غير مرجح الموقف على
الا لولاه الدالة فقولنا ويجوز بصحة العلوم المحبذة

من جواز اشياء في الذين ارجع الى تجويز الذين اياه وهو محط
على ما يكون فقولنا لوجب ان تولد خبر خبر اخر المخرج لانه لو
تولد خبر المجمع كان فاعلم مجموع المخرج وهو باطل لانه
لانه لو اخرج الخبر الاول واما ثم اخرج الباقيون فيعلم العلم مع ان
انه على حجب وجوده في زمان حدوث الاشياء اتفاقاً فقولنا
لوجب ان يكون لا خبراً كما في هذا منسجماً ما ذهب اليه من ان
الفعل المولد بالكلية لوجه وجب الفعل المولد بالفتح من غير
عاشرة مستطرد ومتوقفاً على غير صفات المولد بالكلية فقولنا
فما شرطنا انما تقدير كونه ضرورياً وانما تقدير كونه نظرياً شرطاً
لصحة شرطنا ما قطع على نفسه انه لا سيجيء فقولنا وانما
هذا كسبته انما هو شرط عند الحكم واسميد لم يقتض رعيها الله لا فاق
العلم الضروري في الجملة كما سيجيء لان فاق العلم مطلقاً كان محمداً
حسن رحمه الله تعالى في معالم الدين ونسب الى اسميد لم يقتض الله
فقولنا ان يكون لم يسمع الخبر لا يكون قد سبق في معنى ان يراج
الما ذكره في حد الضروري انما يكلف فيه خبره بغيره انما يشبه
و يما في الجمع بينهما بان يقال المراد هنا بشرط عدم امكان
الدفع لشيء في تجويز الضرورية او بشرط عدم وقوع الشبهة او
عدم الشك كما يظهر من قوله بعد ذلك وذلك انما يكلف ان يقال
ان المعلوم ان فاق لولاه في باطل نظرية فاق فقولنا ان
كانوا صادقين امر اني وجد فيهم الشرط لثباته وهو العلم
الضروري اذا المفروض وجوده في الشرط فاق لولاه بقوله
علم انهم كانوا من ان علم اتفاقاً بشرط الثاني ولا يقتض في
بأنه يجوز ان يكون عدم العلم فيهم لاتخاذ العلم بالضروري
في واحد غير نصاب الشهادة مطلقاً وتوجه عليه ان انشاء

اتقاء الشبهة في لا يوجب اقامته احد في الاربعه اقسامها
 اتقاء بانحاء العلم الضروري مع واحد منهم الا اذا ثبت ان
 احد في هذه الصورة ايضا على المجموع والاول لا يقتصر على
 الشهادة كما فعله المرتضى رحمه الله فقولنا ليس لاحد من
 سيد المرتضى اعلمه دقة في الدلالة ويمكن الطبع على هذه اللفظة
 ان يقال لفظ الشهادة وان كان خبرا في المنزلة بخلاف لفظ
 الخبر ليس بشهادة فالا جاز ان يجزئ الله في العادة بغير العلم
 عند الخبر ليس فيه لفظ الشهادة ولا يفيد عند لفظ الشهادة
 وان كان لفظ الكل جنبا كما انه قال في اجراءه عند عدم
 يفيد عنه خبر من خبر عرث هذه ولا يفيد عنه خبر من خبر علم عند
 وان كان الكل علوما وعيبتا وترى حاصله من كبحار الشبهة وطفا ذكر
 مع سنده على تقدير الضرورية وما ذكره المعتمد الله في الجواب
 على تقدير الضرورية لان دفع السند الاصل كذا في الشان فقولنا
 وهذا لا يجوز لان الكلام في علم قدر عدد التواتر وليس في
 التام في جميع اعمدة كون احد بها فخر ادا احسنه فخر كما في
 الخبر الاحسير اذا سمع الاخبار المتقدمة وهذا يدل على اشتراط
 العلم مطلقا في الخبر الذي يعلم خبره استدلالا وانما لم يذكره في قوله
 لما ذكر في فقه ما قبل من ان شئ يكون علمين اطلاقا في وجوب
 علم الكل بل لانه لا يمنع ان يكون بعض الخبرين مقتضايا لآخر
 او مجازا فقولنا لم نمن ان يكون في اناس سراج هذا التقدير
 ان من ذهب الى ضرورية العلم فلا بد عليه ان من النظريات
 لا يجوز اختلاف فيه بين العقلاء لكن يرد عليه ان هذا يدل على
 بعض الاعداد التي وقع عند خبرهم العلم بطرد العادة في دفع
 العلم الضروري على كل عدد مثله هو العدد الذي كسر خبرهم

كل من كان في الناس لم يوجد كماله مثلا او بجانب العلم ولا
 يدل على ان كل علم لا يفيد العلم في شخص او واقعة وان كان
 اقل من خبر مثل كماله في علمه في كل شخص وكل واقعة
 نعم اختلاف الاعداد والوقائع يعتبران في انما يتبادر
 تقدير كسبية لا على تقدير الضرورية فقلنا ما قيل على تقدير الضرورية
 من انه يخلف للقرائن التي تنق في التعريف غير زائدة على المحتج
 اليها في ذلك عادة من يحرم وتفرس آثار الصدق واختلاف
 اطلاع المحسنين على مثله عادة كدخايل الملك باحوال الباطنة
 باختلاف ادراك المستعدين وفطنتهم باختلاف الوقائع وقوات
 كل واحد منها يوجب العلم بخبره عدد اكثر او اقل لا يمكن ضبطه
 اذا تركت الاسباب انتمى واما اختلافها لا باعتبار تقديرها
 بحسب ما يلزم الله تعالى به لصحة ما دلل على انه كماله عليه السلام
 قوله انما قلنا لا يمنع ان لا يمنع ان لا يمنع ان لا يمنع ان لا يمنع
 استجماع اشراف قبا في شرايطه وحاصله عدم الاختلاف
 فقولنا على شروط زائدة واقعة في بدل بظاهرة على ان هذا الشرط
 في جميع صور فادة التواتر العلم الضروري من فقه يكون شرط
 مصلحة فيزيده به اشتراط كما في اقر عدد التواتر لغيره العلم
 وما في حكم الاول وقد لا يكون شرا فاقبض الشرط كما في الاعداد
 الزائدة على مثل هذا التواتر لغيره العلم الضروري كغيره فقولنا
 ان فرق يدل على انه كماله في اخبار المرات عدد التواتر
 المفيد للعلم الضروري ولا احتياج الى هذه الاشياء وانما اذا
 لم يكمل العدد الذي اجري الله تعالى ان يفيد عنه العلم الضرورية
 كان نظريا بدون هذا الشرط فقولنا سوى القرآن اما ان
 استدلنا بطرق في وجود المرات وهو وجوده ان ضروري

ضروري لا ينطبق اليه شبهة وصدور عجز السببي انما لا ينطبق اليه
 شبهة بل على عدمه اذ معلوم عديم انه لم يصدر عن سبب
 واما لان عدد الجزئين فيه زاد على اقل عدد التواتر لم يصح
 الضروري كغيره لم يتجلى الوجود في الشرط في افادة العلم
 الضروري **قول** ليس لاحاطة ظاهره انه نقض لدليل الاشتراط
 فاجواب توجيه الاشتراط بحيث لا يرد على دليله نقض ولا
 بل في نقض الدليل على التوجيه **قول** جزء يمكن المناقشة بان
 السبق الى شبهة ليس بانماض علم الضروري مطلقا كما **قول**
 لا داعي للحقلا فديناش فيه بالمتن وهو غير متجه وصدور حصول شبهة
 لبعض العقلاء لو سلم بصدق بان المراد انه ليس بتعارف بل هو
 في حكم العدم **قول** لان الكفار هذا يدل على نفي الاشتراط في
 افادة التواتر لعلم الضروري في جميع الصور **قول** او كغير
 جميع عالم بان يفي من كبره قد من الناس طائفة وبخبر دنا
 بقصد ينفعهم **قول** وذلك يوجب في فديناش فيه بالمتن
 ان يكون لعلم خبر الطائفة التي لم يعلم ان غيرهم مصدقون لعلم
 نظر بانوقف عليه علم ضروري كالمعلم بالقضايا الهدية النظرية الاطراف
 وكيفية اجواب بان المراد نفي الاشتراط في افادة التواتر لعلم
 مطلقا لعلم الضروري فقط وكيفية الطال اش في بان التواتر
 فيه لا يغيب العلم اصلا لان التصديق من الامور بسببها فاختار
 البسر قائم واهل الضروري فنفى الا ان يريد اشتراط تصديق
 باللفظ الدال عليه كما ذكره في الاجماع المنقول بالتواتر
قول نعم فخرنا مستدلالا لا الخبرنا على اسم المفعول مرجح
 الافعال الى الواقعة وكذا في قوله عن الخبر الواحد وكذا في قوله
 بلا دلت على الخبر وكذا في قوله نقض الخبر **قول** اذ لم يكن

المتن في قوله بغيره من كبره قد من الناس طائفة وبخبر دنا

من باب انما لم يرد على العلم الذي احسبه الله تعالى
 عادة بقدر العلم الضروري عنده او يكون الخبر ما ينطبق اليه
 شبهة **قول** لم يصح منه ان يتحقق الكذب اي بدون ^{طوره}
 وهذا الشرط لا بد منه وهو غير عدم التواطؤ فاقترع في شرح
 ونسب وشرط التواتر لعدم الخبرين لعدم التوافق
 والتواطؤ امن ان حشد شرط التواتر لعدم وهم تقيد به في ^{بكترة}
 الا ان يتحقق الاتفاق بينهم والتواطؤ مع الكذب عادة باطل لان
 عدم التواطؤ لا يفي عن عدم الاتفاق **قول** ويعلم بان
 هذا هو الصواب وقيل في بدل هذا الشرط كونهم متدينين ذلك
 الخبر لا يحسن هذا لا يفيد كما يتضح ذلك في مثال صلب ليس
قول فنتم بمقال لا يجوز له ان ارادوا ان لا يجوز له
 به في نفس احكام الله تعالى بالافاق بمصنوعة او لفظا
 المذهب قوي منين بل عليه العقل والنقل وبقدره القدر
 احاديث التواتر مع من اصحاب الحق سلام الله عليهم
 اما البعض فان جواز العلم بانظير فيها ليقض الا ان تجد اناس
 رؤساء وجبالا لايين مصلين يدعوا الى حكمهم ويجوز وعوايه
 مخالفة الآخرة وتيقب في دعاوية الى حكمهم ويجوز وسيلط
 حكمهم ويجوز مع التمسك بالعلماء وبين لعلم في نظر الخلائق
 وقع بينهم من حروب كما وقع بين الصبية والبايعين من
 المخالفات والحروب وكل عاقل يعرف ان اشرا
 لم يبين على مثال هذه الفتون المنقولة على المتدينين المجتهدين
 وهذا دليل قاطع على الاحتياج في كل زمان الى وجود من
 يخلف في نفس احكام الله تعالى سواء كانت عليه او عليه قد
 من موانع الاستغاثة منهم عليهم السلام مشافة ولا

نقض

نقص نه، بلکه بالمشادات و بالظهور که صریحاً باینست و
 بقیم المقتضات و مقادیر و بحجرات الموجهات فانما لیت ظناً
 و اقتضای حکامه و لا یستیعده و بهیچانکه مذکور است بر این
 طایفه الربانیة و غیره و ما تیرت علیها من انشائات بذخیر
 احکام الحق و بعضین فی جمیع احکام الله تعالى علی سبیل مقتضای
 ذکر الفاظ الجمع و کتب ما یلک کون الظن مطلقاً فی عقل
 و انه لا یجوز مع حکیم الباقی و اما القرآن فالآیات اما لیس بها
 الظن و کتبیها بصول الدین ظاهر بطلان لان تخصیص
 کان قاطعاً فاما اجماع اوسته متواتر و کتاب فتم ثبت و اما
 دلیل القدر فکذا لکن نعم القدر خیر من الاکثر لکن کلف العلم
 کما یسیر لکن لا یکون یجوز مع هذا القدر فی الشریعات عاقل
 و هو ما ذالم یقرض من جهة الکلیات باین علم به و ظاهر الآیات
 یستوعبه و یوقیه و یوقیه القطع عند الله حکامه و سیر و الادله
 و کذا و ما جواز الله به بدخول فی فضا کما یسیر و ان کان یلین
 فلا یجوز عند الله کما یسیر فی مسئلة تخصیص کتاب بحجرات الواحد و الحق
 لوجوزنا تخصیص کتاب بالظنی انما لا یجوز تخصیص هذه الآیات
 به لان المنع من اتباع الظن مع تجزیه تخصیص به بدلیل مثل کمال
 و بصیر الکلام به خارجاً عن طور کلام حکیم نعم تجزیه تخصیص به
 صادر بعد تادیر الزمان و لفظ العلم علی الرعیة علیا عند الرعیة
 و هذا لما یفتی فی افادة طایفه القرآن القطع عند الرعیة فی
 کل زمان و لا یلزم جواز تخصیص فیما یخرج فی لایع انه خارج عن
 لا یلزم جواز الله به لخصیص کما اذا جاز القدر تخصیص
 موهوم کان قطباً و اما الاحادیث فلا یجوز انما فی حد
 نتیج کتب الاسباب فی احادیث کالکافی و نهج السبل

و البقیة و غیره علی انها لو لم یکن متواترة لیس انما الاستدلال
 باین دلیل لکان الظن مستباحاً لوجب اتباع الظن و انما
 لا یجوز جواز الله به و المنع بالفرق فی اتباع الظن فیما الله
 و الامور و الله و غیره و غیره تحقیق و بیان الحق فی و ان ارادوا
 لا یجوز الله به مطلقاً فالادلة الدالة علی جواز الله به فی الجدل
 یسم کما یسیر فوق لکن ان خبر الواحد لا یوجب العلم ای و ان
 سبب و المراد انه لا یجوز ان یكون للخصیص دخل فی فادة العلم
 بحیث لو لم یقیم الی اسبب لم یفد ذلك بسبب العلم لانه لا یجوز
 ان یفید بعض الاسباب العلم کما یسیر من بیان القرائن البقیة
 العلم فوق لکن و انه کان یجوز ان تراد بالعبادة بالله به عقلاً و
 ای اسبب المقترض و الظاهر ان مراده ان یفید لا یجوز
 عن اشرع مفهومة فی الله به لانه لیس فی نفس الامر مفهومة
 فی الله به لان الدلیل الذری سید که ظاهر انه لا یلزم علیه
 انما یبای فی القول بعدم جواز الله به شرعاً فی فادة الحق
 لعیقین کما ذنب الیه سیدنا المقتضی فوق لکن و قد ورد جواز
 الله به فی اشرع المراد الله به و ان القدر مضمونه و ان
 به و القریة علی کفارة فیما یسیر من جواب بر استدلال علی
 بقیة علی الاستفاد کما یسیر من الجوابین بقوله لان لا یصحنا فی
 بسبب مدین احد عام و ایضا شرط فی القدر العلم کما یسیر
 فی فضا صفات القدر و المستقی فوق لکن و یرویه بر کمال
 من الملائكة الحق ای کسیر من کان من الملائكة الحق لکن ای
 او قد یزبان لا یرویه لکن فرار الروایة و علیها ایجاب
 من تجزیه الله به خبر الواحد و نحو ما شک بالاجماع فوق لکن
 و یخص بروایة الضمیر المرفوع راجع الی ما کان ای لا یرویه

بروی ماضی و کمال الروایہ قوی کہ وہ کہوں صفت مناسب
 کہ سچے میں جہت اللہ مرجع لاءہ بخبرین ص الحسنہ لا شیطان
 فی اصل قبول بناء علی تجویزہ بحسبہ الفاسق اللہ فی الروایہ
 ان یقول او کہوں یہ کہوں معادلہ بقولہ و یخص بروایہ قوی کہ
 لا یوجب العلم الضروری بقربہ قولہ ولو یوجب العلم ضروری
 ذلك فتوضع قوله لواجب العلم کما ان المراد بالشیب
 کان الترتیب الزاویہ افتاد خبر العلم لزم ان یكون العلم
 العلم عقیبہ فہو ما یحق فیہ سیر الا صدق الخبر کونہ الی خبر
 خطا کا علم ہمارے شرط افادہ التوازی العلم ضروری ولو
 کہ کتب واجب ان یعلم ہم تامر قوی کہ فاما اعترافہ نظام
 کہ ہذا البطل لا یغیر سبب کا اعتراف نظام امر فی التوازی
 والآحاد مطلقا بعد البطل اعترافہ فی الاحاد افادہ العلم
 الضروری قوی کہ فلیس یکتفی المراد بالشیب الاول ان یكون
 العلم بسبب شرطہ بالشیب ان یكون سبب باعتبار تحققہ فی
 الواقع شرطہ بالشیب ان یكون سبب باعتبار تحققہ فی الواقع
 کا شاعر عدم المانع الذہنی ہر سبب و لیکن ان براد بالاول
 ان یكون سبب ہذا امر التوازی و فیہ بعد قوی کہ فاما بدکرہ
 کان یجب ہم ان یدل علی عدم افادہ خبر الواحد العلم
 مطلقا سواء کان یظہر ہذا ضروریاً و سواء قارہ سبب العلم
 لانه دافع فیما اختارہ و انما کتفی فیہ بالبطل مثال شاعر
 مخزن الشیاب مع النظام التوازی ذکرہ نظام اشارہ الی ان
 مثال قبولہ فیما یخبر فیہ لیس اقرب من المدکورہ کذا السید الخیر
 اشارت الیہ وقال المتحقق الخیر فی الرسالۃ المسماۃ بالمعارج فی اصول

والنقص ولا حیل فی بعض الاخبار النظام قرین قویہ کثیرہ
 یدل علی عدم عقیبہ مع العلم و فی ان السبب ان افادت العلم
 وان لم یفہم الیہا خبر فہو خارج عن خبر فیہ کما مر و ان لم یفہم
 فالاکثر فہو خبر خبر مع نظام خبر الیہ عقیبہ البطل
 بقولہ الفرق بین الظن الغالب و العلم قطعی و غیر مراد
 العلم بقیۃ القرائن اولاً لا یخبر لہذا موت شخص حتمی و کما
 خبر حق المکرم ہر انہ لا یوجب العلم مقابلہ بحسب العلم بالظن
 الحکمہ و یجوز الیہ علیہ بقولہ ولو کان فی قولہ فاما خبر
 انہ لو لم یوجب العلم ہم ذکر السبب الذہنی ان النظام بحسب
 البطل العلم فہا لم یفہم علم فلا علم ثم قال و فی التوازی
 یقول ان خبر خبر واجب العلم فہو ما یجوز العلم بحسب العلم بالظن
 البطل التوازی لا یخفی ان مقصودہ و کلام ہذا الظاہر ان
 قابل مجوز البطل الواحد علی ما یجب الیہ ما یجوز ہذا
 و الغضا و کون الحب حصول الظن والاجتناب و قد مر فیہ
 فی الفصل الاول و لذا قال ہم و لم یثبت لہذا التوازی و ہذا
 ہم الامرین و یفہم العلم فی فصل الکلام ہم امر احال التوازی علی
 الامر الاول و توہم بعض اہل الاصحاب من کلام ہم ہذا انہ سبب
 مجوز البطل خبر الظنون و یدعی افادہ الاخبار المرویۃ فی التہذیب
 و الاستبصار و الکافی و العقیۃ و اشارہ العلم النظم و عاصدہ
 بان الطائفۃ اعتمدوا فی الاصول الترتیبیۃ فیہا العلم علی اخبار
 الاحاد المدکورہ و فیہ ما فیہ لانه یخبر سابق کلامہ و لاحقہ و انما
 اعتماد الاصحاب علی اخبار الاحاد فی الاصول فہو معلوم و ما ظاہر
 ذلک ما قول مشاعرہ روی ان زرارہ یثبت البطل بعد وفات
 علی عبد اللہ لیرفع الخبر و قد روی لہ صوفی فی کمال اللہ

نحوه بانما ان الباطن في سببها كما هو الاطراد واصله علم
 الاول ظاهر الآية التي عرج اتباع المستدرك في القعدة لفظي
 الاول بعينه للعلم به من جهة الواحد لا يجب عليه ان يحضر
 المستدرك حصول الظن بمضمونه عرج عنه انما في ظاهر الآية
 التي عرج ارتكاب لا يعلم جواز ارتكابه جواز عقوبته اعملا او جوازا
 شرعا اعملا ويرجع الى ما ذكرنا في بيان انما جازم ان
 عدمه وانما يجب عليه ان يعلم ان فعله او تركه مما يجوز له ان يجوز
 شرعا في الوصل واذ اذول الدليل على جواز ارتكابه الواحد
 بشرط مقررته عند الاخباريين وهم انما خون لا جهاد بمعنى
 الوصل في تحصيل العلم بحكم شرعي او بشرط مقررته عند الاصويين
 وهم المشيئون لا جهاد كان العلم به فقولنا علم جواز عقوبته
 ونحوه في ضرورة ان القياس في الشرع لا يجوز استناله بقوله
 ان يقول قلنا بالقياس لا بالعلم وعلم العلم انما ويندفع بهذا
 التحريم ما قيل في سلبه لاجل اننا لا نأخذ في انما نأخذ في ما سلك
 به علم ان يتبين ان الظن ذلك على المتعرج اتباع الظن في المستدرك
 عدالة وقته والمجول فقولنا في المعلوم عدالة دليل هو الاصل
 فينتج فيما عداه محسوسا لا يستوفى لا يوافق في جهة الاخباريين
 ولا ذهب الاصويين وكثيرا ما سلم عنه الله والحمد لله ان سبب
 بهذه الآية على وجوب كون الامام صفوا فانه لولا ذلك كان سببه
 اقل الباقين لفظا لما لم يعلم جواز عقوبته لانه لم يقطع بعد
 احتمال كونه منافقا او مرتدا او فاسقا او نحو ذلك كذا في سبب
 قولنا انما لا يحكم الواقي ولا بالحكم الواصي قولنا
 فم يجب ان عدم الوجود ان لا يدل على عدم الوجود ثم لا يأم
 ان عدم الدليل دليل لعدم فانه يبين في ان لا يكون

معلوم الوجوب لان لا يكون واجب الا ان يرد بانما
 الاول قولنا وايضا كذا في التمهيد وهو لا يرد على ما تقدم
 به ليس في زعمه من جهة فاما في قوله قولنا جازم انما
 لم يذكر التوقف لوجهه انما كلف قولنا ليس لانه ان يقول
 لا يخفى ان هذا ليس غرضنا وجوب العلم به الواحد
 لفظي بحكم الله الواحد في استنفاد الوصل فيه ولا يجوز في
 انما عرج الضرر حيث يعارض سواك في الاصول او لفظي
 وسواء كان في المهور الحسنه ودية او الدينونة وقسمه ان
 يحكم بان الاقدام على ما فيه ضرر مطلق فيجب انما
 والعدم نقضا او الاحتياط ان لم يكن في ظن ضرب وى ما في
 العلم بحسب الواحد فاضطررا او يكون ازيد وقوله كما ان يجب
 علينا تمثيل للتوضيح لانه في افسر اذ تم الدليل بدونه ولم يرد
 استدلال اثبات وجوب العلم بحسب الواحد كما ذهب اليه المتأخرين
 او كما ذهب اليه المتقدمين لانه لا يجوز الاحتياط فيما يكبر
 الكلام في ان هذا وجوب جواز العلم بالقياس في الجملة ولا بأس
 مع وجوب الاحتياط فيما يكبر قولنا بوجوب العلم بقول خبر
 يدعى النبوة ان القائم ان يقول بعد اداة التخصيص غير متحقق لان
 كل من يدعى النبوة فلا يظهر المعجزة بعد الطلب بعينه كذا في قطعنا
 جواز تحققها فلو لم وجوب اتباع وان لم يكن مختصرا فيجب
 باحد الطرفين قولنا انما يوجب في طريقه ان لا يفسد في بين اليقين
 والا حسمه وية ان الاقدام على مخطون الضرر فيجب في ان اذا
 امكن تحصيل القطع او الاحتياط بشرطه فالعلم بالمخطون فيجب
 لانه اقدام على ما لا يوجب حسمه وهو فيجب وان كان بقاء الضرر
 قولنا فلا يجوز ان يسلك فينا الا طريق العلم بهذا الحكم

مع عدم خبر الوال بماذا الله فالمراد بالآية انما هي انما كانت
في القرآن المتواتر على مخالفة تلك المحكمات والمراد بانها لا
في يوم القيمة عن ذلك العذاب المترتب على مخالفة تلك المحكمات
قوله لا غير مستخرج من هذا اذا عرفت لمصلحة بالدرسير
مقتضى المصلحة بقبول التهمة قول المدرس دون دليل قول
الابري انه قد يجب التحذير لا انذار من ترك قول الله في المصداق
المراد بالعقوبات ما يعلم ترتب ضرر ديني او نفع ديني عليه
بما ثبت هو كذلك او الامور التي يعلم وجوبها او حرمتها
بدون اخبار ائمة مع ما ثبت من ترك ذلك قوله فاجله
فباسم قوله ولما المراد من هذا ان يستدل بالباطل
لمصلحة المتوخاة بترعا واستطرا قوله فتنظير في
كان ما يخرج فيه نظير هذا اي السبي لو كان فيما يخرج فيه
مع وجوب العمل بما انذر الطائفة به فخرج على الفرق العبد وهو
مفقود فيما يخرج فيه لانه عين المتنازع فيه فلا يمكن التماس عليه
مجرد القياس لعدم التماثل قوله استدلال بدليل الخطاب
دليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو فيما يخرج فيه مفهوم لفظه واما
يقال انه مفهوم شرط بان يقال مفهومه ان جاءكم عاؤل من بلاد
فلا يسيروا قوله لا يصح الية الاستدلال بها من وجوه ثلاثة
الاول ان يكمل انتفاء بوجه احسن غير الوجهين المذكورين في الكتاب
يمكن بانه بان من شرط حجته دليل الخطاب ان لا يصح من خارج
بدليل ما وادى المكوت عنه المذكور في حكمه وهما ليس كذلك
لان السنين هو التوقف وتطلب البيان انما هو الكادش عجز
كما سيجز في فصل في ذكر حقيقة البيان ولو كان حسيه الفاسق
موجبا لطلب العلم والتوقف لم يصح عدم خبر العدل لكان

المراد بانها لا

خبر العدل على طبق خبر الفاسق وبعده غير مسوع وكان قد سمعوا
مع ان الاول قوله من ان لا ولمسلم يذكر انهم هذا الوجه
صريح لا يمكن ان يستنبط من الوجه ان لا وهما وجه رابع هو الاستدلال
على المصداق من المكوت عنه المذكور بقوله فتنصروا على ما فعلتم
فاجله لان جواز التمسك حاصل في خبر العدل اي وهو يثبت ان
في انه يمكن ان يستنبط من ان قوله في فاسق خبر برده قوم
في الوليد بن عتبة كما قال الزمخشري وغيره في تفسير سورة الحجرات
قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الوليد بن عتبة اخا
لأته وهو الذي رواه عثمان الكوفة بن عبد الله بن ابي وقاص صنع
بالناسر وهو سكان صلوة الفجر ارباعا ثم قال من ارباعكم فقل عثمان
عنهم مصداقا لابي بن الصديق وكانت بينه وبينهم اخذ فلان
يرجم رجموا استقبلين له فحبسهم فمات فخرج وقال رسول الله صلى
الله عليه واله وسلموا الزكاة فغضب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فوردوا وقالوا انما هو من غضبه وغضب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فغضبوا ولا يفتن ابيكم رجلا هو عندكم فغضب فغضبهم فغضبهم
فغضبهم ثم ضرب بيده على كفه على عيه السلام انتهى والظاهر ان
هذا الامر ان الغضب الهيم بالمرء انما هو من غضبه فغضبهم فغضبهم
موجب على الوليد وان آية تزلزل فغضبهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
ان ان يغضبهم وهم كلام الله ان من شرط حجته دليل الخطاب
عند الفاعلين ان لا يعلم بدليل خارج ما وادى المكوت عليه
في الحكم المصداق به والمساواة فيما يخرج فيه معلوم في المورد انما
الآية فيه بين خبر الفاسق وخبر العدل في جزئ مفهوم وجوب
السنين اعتراف التوقف وتطلب البيان والمساواة في المورد
في الحكم في حكم المصداق مطلقا اما المساواة في التوقف فمطلقا

فما ذكره الله من انه لا خلاف ان لا يقبل فيه ايتم خبر الله
والا السادة في وجوب طلب البيان لانه بحسب عريضة فيما خرج
وهو مخصص لآية المنع عن تجسس وجوبه لا جبر ان التفتت عنه
من حفظ بغيته الاسلام فلو وجب التجسس خبر الفاسق ولا يجب خبر
لعدل لكان خبر الفاسق انه يستمر امره خبر العدل واقوى من
ويظهر بذلك ان الامر باليمين قرينة باعتبار جزمه في بيان الحكم
في المكوث عنه اوله الموردين في وقت فائدة التفتت مع صفته
فمن يمكن ان يكون خارجا عن جزم الغالب كما قيل في قوله تعالى
هو بائعكم اللاتي في مجودكم ويكبر ان يكون لبيان الحكم في الله
ان يحجب الحكم بحسب الظاهر يفتق من يخرج عن غيره من المسلمين بوجه حاله
وان كان صادقا في نفس الامر فانه فاسق ظاهره او في حكم الله
قالوا في قوله تعالى فاذا لم يكن بالاثبات بالهداية قالوا ذلك عند
هم الكاذبون ولكن ان يكون للتفتت مع فاق الوليد بن عتبة لغيره
يوليه على المسلمين مع انه مطلع على حاله ومعاشرته لانه اخوه لآله
ذكرنا في آية التجسس في الفصل الاول عند قول الله لا تجسس
اخطا ولا يكتو الزمان منه فقولنا والاشارة ان تعليل الآية في حاله
ان الجبال في الآية تنافي للعلم كما هو ظاهر الله وعرف الله
وبقرينة قوله فقتلوا ما فقتلنا ما بين وسير مغالاة العلم من
العلم والظن ولا يخفى انه لو جلت مغالاة العلم انتم الجواب بان
خبر العدل ليس مفيد الظن كذا ولا خبر الفاسق كما لا يفيد الظن كذا
فقولنا والاشارة ان ليس من مخرج الوجوه من حصول العلم بخبر
العدل لا بخبر الفاسق بل من غير دليل الخطاب فلو المنع للعارض
فقولنا وذلك وجوب العلم للمؤمنين وخبر ان يراد انه وجوب
العلم بظاهرة ما على ما ترجمه ثم العوالب في هذا المقام

ايتم ان يقال ان قوله تعالى في سورة البقرة ان الذين يكفون ما
ما اتوا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في
في الكتاب اولئك بلغتهم الله وبلغهم اللاعنون الا الذين
ثابروا اصلحوا ويؤمنوا اولئك انوب عليهم وانا التواب الرحيم
يدل بظاهره على عدم جواز التجسس الواحد على ما ذهب اليه في لغة
وهو ان يكون من طاهر الظن بحكم الله الواحد وهو ذلك بان يكون
المراد بالبيانات المحكمات انما هي صريحة بغير اتباع الظن وعن الاحكام
عبر عن ادعاء العلم منها وما بالمحكمات وعلى الاول مرجعية على
الاشارة بيقينية والمراد بان انزل الله به بيانات تامة واد
تخصيصه بما لا يولى وجبا لا حجب والظن كما هو دأب المفسرين في
واللهي عطف على والمراد به الامام اجمع لم يجمع احكام الله تعالى
المعصوم عن خطأ ذلك ذكر الله ذلك هي الله يهدي به
وغيره في الله فانه مرجع وجميع بيانه لله والمراد ان كانت
البيانات صريحة بالدلالة للناس على وجود الهدى في كل زمان
الى انقراض الدنيا فمكة كان مكابرا لله كما في قوله تعالى
وجهدوا بها واستيقنتها انهم قائل في الجحيم بوجوب غزوه
آية قوله تعالى وليس هذا طريقا اصحاب الجحيم فان طرقتهم
انهم علوا الدليل ليقين الدال على المطلوب وما قدرنا على تفصيله
وهو لا يستدلون بدليل غير موصول الى الحكم الذي هو
بالاصول فقولنا وسير فيهم انهم لا يشترط في كونهم
مؤمنين وخارجين عن تقليد علمهم بان الاستدلال بالبرهان
على شيء انما يصح بعد المعرفة بالله على ما هو المشهور فالاستدلال
بها على المعرفة دور ان كانت بتواتر ادوات فقولنا
فما يفرع عليه اخطا فيه اى فالاستدلال بغير علم اخطا

فترى العفو كسب راسخ ولا يخفى ان احكامنا لم يغيروا بل سبب بهم
 كما مر في صريح كلامهم والعقل به لم يقولوا به او هم قالون بانها
 الاستحقاق للعقاب لا بالعفو وان كان الرضا الاستحقاق ووجود
 العفو يشيكن في جريان خلاصه الدليل فيما تم علم ان عفو الامر
 عند اصحابنا ترك الاستحقاق كما مر الاشارة اليه في كلام ابن عباس
 قال البرسي رحمه الله في تفسير سورة آل عمران في قوله ولم يصروا على
 ما فعلوا وهم يعلمون في الحديث ما صرح به استغفروا لعدوكم في اليوم
 سبعين مرة ثم قال وفي هذا بيان ان المؤمنين ثلث طبقات متقون
 وتابون ومصرون ان لليقين اتابين منهم اتجه والعفة انتر فان
 اراد به هذا فاجواب يرجع الى عدم استناده العفو عن افعالهم
 وظاهر جواب الصحيح التزام العفو بالجله نعم الوفاق وان اراد به ذكره
 بعض فقهاء في مرتبة الغرم عن فعلها بعد الفراغ منها وفي معناه المذكور
 في نوع واحد منها بل توبة فلا يغير احكامه بالفتح لانه يلزم حج ان
 يكون من فعلها مرة جازما عدم عتاب بعده لكن لم يفتقر في خبر ان يرد
 فعلها مع عدم المسببات لعقبة الموت او تسمى العفو او اعتقاده سواء كان
 مع الاستناده على العود او مع محبة عدم العود ويندفع الاعتراض
 لانه يكبر ان يقال بالعفو عن فعله مع المسببات وعدم العفو عن فعله
 عدم المسببات اعتقادا على العفو وغيره **قوله** لانهم جعلوا قدرا
 بهذا في التيسير الاول قد ذكر **قوله** انما دوتهم ارباع جبريل
 لنا ووسر فقل نسوا الا فرية ما ورس قالوا ان الصادق هو السيد
 ولن موت خريفه فيظهر امره وهو انما لم يمت **قوله** واستناده
 الى اصحابنا المزور في الزبال شراروي عن ابن الوسيد
 انه قال ما تقر به محبة عيسى بن مكي بنس لان عهده عليه **قوله**
 على صحة حب الاقارب في اي صحة متضمنة لثبات الغرض في

بدعيه لا يجب ربحه على الصدق وهذا ايضا ليس له محاصر بل لا يجب
 بغيره وكره حكم الغرض عجيبة ولذا لم يذكر في صورة العفو من ربح
 بانه العفو كما ينبغي **قوله** في حق من ورد الخبر متضمن انه المراد وروى
 على قاعدة كلية يشتمل على جميع ما لم يعلم حاله لا وروى على خطه مخصوص
 كما كذب مثله وان ادبه قوله ولا يكون هناك في فالمراد ان العفو
 القاعدة في المواد الاسف في دة يدل دليل على خلاصه وهذا في
 ليس رافيا للقاعدة لان اشتراط عدم وليه يدل على خلاف الخطر
 مثلا في خبر في القاعدة ولا بأس بالاحتج في اللفظ مع وضوح المعنى
قوله الا ان بل فيه انما لم يمت المذكورة فالمراد بذكر الخبر
 والاصل عدم اعمالها في شيء ليس من خبرياتها ومن لا يجب الراد
 على الوقف ما روي انه عيى السلام قال حلال بين وحرام بين وبين
 ذلك امور متناهية ومن وقع حول الخبر يركب ان يقع فيه
 ما يركب الا ما يركب **قوله** فتد ولا يلحق في امر مخصوص كشر
 استيند **قوله** الا ان يدل وليس انما كذا المعنى قوله ولكن
 هناك انما **قوله** لان هذا حكم لا يعني دليل العفو وهذا الخبر متضمن
 في مقتضاها من حيث **قوله** ولا ينبغي ان يقطع على خطه
 اي خطره لانه متعلق بالخبر بخصوصه لا خطره لعدم الاذن **قوله**
 ولا هو موجب **قوله** اي ليس يقطع بخبره من باب العفو كما يكون في
 الخبر موصوفه فالتقدير ولا هو موجب **قوله** من هذه بحسبها
قوله متضمنة للاشارة الى خبر مخصوص **قوله** وتركها
 قضاء الاشارة الى عدم اعماله لا ليس من خبريات **قوله** العفو
 الكتاب المراد بالقر المتواتر دون العهدة انه ان ذة فهو العفو
 مشترك بين الصريح والظاهر **قوله** الا ان يدل وليس يجب
 العلم اي العلم بخوار العفو بواجب العلم بكون متضمنة حكم

في الواقع فخير المستوي به ان لا نقول قد يقرن بذلك الخبر
 ان يكون في الغالب معتبرا به **قول** فان ما يفرق الخبر الواحد
 واقعه مقطوعا على صحة اليقين وجاز اليقين في الفسخ والفسخ
 بدل وجاز وبعده في الفسخ اسم ان الموصولة والخبر مقطوعا
 في واقعه بخبر الواحد وباب الزم لفظ الواتر لئلا يشبه باعتبار ان
 واذا ما مجرد عن معنى اشترط معنى من او متوسط بين اجزاء اجتهاد
 او يقدر مثل المقدم مؤخره انما قوله انما ادخلوا صراحتا ان
 جواز التمسك بغيره **قول** وجب ترجيح احداهما على الاخر
 انما يجب الترجيح اذا كان في دين او ميراث او نحوها اما العبادات
 المختصة فزوي فيها لغة الاسلام او جعفر الطوسي في او اهل الكوفة
 وفي باب خلاف الحديث من كتاب العقل ما يماثله ثم في باب التمسك
 وحكم ومعنى المذهب شي من باب التمسك بالجملة **قول**
 اجماع منهم على تقدير ان يقر له في ما وجه وهذا اشارة الى الدليل
 في الدلالة لشيء الذي ذكرنا في محله في التمسك بالواحد **قول**
 ولنا نقول بالاجتهاد انما لا يجب علينا ان نقرر في انه لم يكن
 الاستدلال عليه بالاجتهاد والفساد ام لا ثم نقرر ان لم يكن
 لانا نقول بالاجتهاد والتمسك في وجودهما كذا **قول** في
 مقطوع به المراد القطع بخبر الواحد لا بالحكم استفادته لا يقال
 خبر الواحد انما مقطوع به بهد المعنى كما مر لانا نقول لا قطع
 عند الطائفة بخبر الواحد في تخصيص الكتاب ونحوه سبب
 المصنف في السوال والاجواب في فسخ في ذكر تخصيص العموم
 بخبر الواحد **قول** وانما يقتضيه غالب الظن ارجح قطع
 انظر من المعارض او مع المعارض انما **قول** لا يقابل المسلم
 بغير لائمة بما يقتضيه مع عدم المعارض او مع انما اذا عارض

بدون اشارة

ما يقتضيه **قول** في التمسك **قول** في التمسك بهذا الخبر
 يعني انما على اعتقاده تواتره وعلى اجماع الامامية على قطعه ومن
 البعيد ان يكون ممينا على جواز التمسك في بعض مسائل اصول
 وهي المسائل التي لا يجب التحقق فيها وليس في اثباتها دلائل قطعية
 دور بالادلة القطعية بعد اثبات جزمها او في جميعا بعد التمسك بما فيه
 المسلم **قول** فزوده لئلا يجعل الفقه الى دون ما يقتضيه على
 المسلم بقوله ولا يجيب **قول** في الترجيح يكون بشان الترجيح
 بين الاحبار عند الامامية ليس مناطه افادة زيادة الظن بل انما
 الروايات الواردة على امر البيت عليهم السلام في باب الترجيح
 اجماعهم عليه ويجب على الذين ان يتبع كتب احاديث اصحابنا كما
 وغيره في ذلك بان يتبع على الامامية في التمسك بالمسلم به وفي
 الفصل استخرج من كتاب الفوائد المدينية رحم الله مصنفه جل جلاله
 في ذلك فانزع او رده لاسانه وتبعه بعض النقاد في باب
 الترجيح بين الترجيحيات بغير ما ذكره انما هنا **قول** منها ان يكون
 الترجيح الى قوله وكذلك ان وافق اشارة الى ان موافقة الكتاب
 و موافقة نسخة المقطوع بها و موافقة اجماع لا يقال بعضها
 بعض لا يقع فيه تعارض **قول** فان كان راويه عدلا قدم ان
 الترجيح بافاده في هذا امثله الروايات والاجماع فان الترجيح
 بافاده زيادة الظن فيه قد شته كما ظرهم دفع اتم كلام القائلين
 وجوب التمسك بالواحد عقلا وغير ذلك والفرق بين ان يكون
 وجوب التمسك بالواحد ثابا وبين ان لا يكون ثابا ونحوه الترجيح
 بالظن في الصورة الاولى دون الثانية منوع **قول** في الترجيح
 قال المحقق والظاهر ان احتجاجة ذلك برواية روت عن علي
 عليه السلام وهو اثبات مسئلة عليه بخبر واحد ولا يخبر عليك فيه

ويعنى انما عطف عبارة قولك فلم يخرج هذا استوجبه
على الامر ان لا يكون عدم غيبته الارادة في كون الخبر قولك
فقد ان اردت الى اخره هذا الغيبه في بين المستحيل والحق كانه
محررا في الحاشية الاولى في اجواب عن كنه الاول ثم يكون
الاعين بان شئ لم يجب بوجوب سابق لم يوجد قولك فهو مسلم
بعدم غير عدمه تعالى عدم الحسن بالنظر الى مجرد الامر غير مستحيل
مستحيل تقصير الامر كما هو كروا لان الايتان بالقياس في نفسه المستحيل
يكون في الجواب وحسن منهم كالكذب لمصلحة وقدر على ذلك حال
والا في عدمه تعالى فلا يجوز ذلك لان الاضطرار الى ان
نقص تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فانه يدل على حسن المأمورية لا
يدل على ارادة الله كما كان في سورة التوبة ولكن كره الله
ان يفتأهم وذلك لان كلف مراد الله تعالى عن ارادة محال عند
خلاف الغيبه كما في مفسر او ايراسية الله وانما يسمى امره ارادة
جوازها كانه يدل على نفي انشئ عنه ولا يدل على كونه مستحيل
كرهية الانكار قولك الله حقيقي يقال افعي فلان اذا انما يفسر قولك
فما في شئ كما اراد ثبت استعمال خبر في القرآن وغيره في الجواب
الله كونه فاما شئ يتحقق ويظهر كون فهم استعماله في دفعه امر الله
له وهو الامر دون ان يكون مستحلا في المعنى المجازي كالتبدير مثلا
قولك ان يعقده فمناط اعرفه الاطلاق في الاستعمال مع الحكمة
وذكر القصد الى استعماله فيما وضعه فمناط فمناط مع ان الاطلاق
مع الحكمة يدل على قولك الا بقرينة اى مضية للظن ولو كان
مواقفه للاصل قولك او يضطر الى قصده اى يصير قصده
مضرة كانه شئ الى ان لا يكسب العلم انفسى بعضه بطريق النظر
وغيره فاما قولك خبر على اصطلاح الاصول والقرينة

هو النوع على اصطلاح المنطق امر تمام الحقيقة فقولك ما هو في
مثل صورة تفسيره ليس بالبرهان انه من جنس المراد بصورة ليس
البرهان فظهر ما يظهر في خبره قولك غير ما هو موضوع الامر
مناظر له بغيره بخبر قولك لان الذكر ذكره في اى وجوده بغيره
في هذا الامر وكونه لا يجب مخالفة للظاهر اما وجوده بغيره في مخالفة
بغيره لا يضره ما لا يكون له لا يجب بغيره في مخالفة للظاهر
اذا يتعلق فيه على مجرد مخالفة امره تعالى فليس له علم وجوده بغيره في
جميع ادمه تعالى فغيره بالتوحيج لم يخالف الظاهر قولك فغيره في الله
اى جبره من الخلق مستقرا على المانع للغير عنه ولا ينافيه بغيره
الاحوال نظير قولك في سورة طه فذلك يبيح ما هو قولك لان
الذكر ذكره ضرب من مخالفة الى اخره انما يتوجه هذا على ظاهره لفظ
فانه اذا كان مراد بالمخالف لغيره بغيره لم يوجد هذا العلم
من الفرق بين المخالفة غير الامر في الغيبه قولك لان من لم
يكن في غير ان المقصود من قولك فليحذر الذين يخافون عن امره
توحيج الخلق لبيان ان كون امره على الوجوب فهو انما يحسن لوعلم
امرهم والى على الوجوب فغيره بالتوحيج والتحذير لانا نعلم انه لا يحسن
بغيره فخالفة ما ظاهره الذب بمرور قرينة على الوجوب بغير التحذير
بمرور القرينة انما اذا لم يضره على غير التحذير بغيره قولك
فاردى ان انشئ على الله عليه والى قال بقرينة بغير الموصلة فليس
وسكون انما كانت جارية لحيث لم يرد على مخالفة ما عليه
مناظره روجهما قولك فلهذا لا كان يقصده الا يجب في هذا الخبر
بغيره بغيره في هذا فان انشأ في الامر بغيره بغيره لانه لا
بهذه الغيبة ان امره لا يتغير الا يجب اقرب من الكسر والتفريق
ان يقال ان بغيره علمت ان امره بغيره انما امره والى على الاية

بقرينة تحذير الله تعالى ونابذ من منه ان يكون امره عليه سلام من
 انه امر الله على الاكيب فمذموم قطع النظر عن بقية ليس ولبلا
 حق كذا وانما في الامر من يمكن ان يقال من جانب المستدل ان
 يعني اطيعوا الله واطيعوا الرسول فربما يكون له وجوب
 او امره للوجوب بقرينة قوله وانما لان كون اطاعة الله
 الرسول مرغبا فيه صلوات الله عليه فلهذا وجب له طاعة الله كالنحو
 كذا في قوله انما اطاعوا الله واطيعوا الرسول فربما يكون له وجوب
 اياه فلو كان كذا في الوجوب وترى ان قوله ان قوله ان قوله
 في الوجوب حق كذا وقوله بقرينة قوله وانما لان كون اطاعة الله
 في سورة الاطراف فلا لا يسبقنا تقرير الدليل ان العيصان ترك الامور
 به او غير المنهي عنه حقيقة وقد تنق به الوجوب فيجب ان يكون الامور
 واجبا وتقرير الوجوب على الحقيقة سبحانه ان يقال لا نعم ان العيصان
 حقيقة في ترك الامور به بل هو ترك الامور وفيه ان العيصان
 خلاف الطاعة كذا في قوله وانما اطاعوا الله واطيعوا الرسول فربما يكون له وجوب
 لان في العيصان في ترك الامور به وكذا الطاعة في الامور به
 كان الامر انما كان له او ان كان ظاهر استعمال الامور به
 في الامور كذا في قوله وانما اطاعوا الله واطيعوا الرسول فربما يكون له وجوب
 انما اطاعوا الله واطيعوا الرسول فربما يكون له وجوب
 لان الطاعة لا تقتضي كذا في الامور به فلو ان الله واطيعوا الله
 في الامور به مستحقا في معنى الحقيقة ولو ادعى الاستدلال بان الامور
 في الامور به حقيقة فمذموم حقيقة فانه يقال لا نعم ان العيصان
 الامور به العيصان خلاف الطاعة ويجوز في ترك الامور به
 وفيما في الكلام الامور به في قوله وانما اطاعوا الله واطيعوا الله
 قال بقرينة في سورة طه في قوله وعصى ادم ربه فغوى

اي خالف بالمرء به والعصية مخالفة الامر سواء كان الامر واجب
 او نذرا لقوى اي تخاف من الثواب الذي كان يستحقه عن غير الامور
 بواو خاب ما كان يطيع فيه بكل الشجرة من الخوف والتردد والاضطراب
 ان الذي قاله الصواب في باب ترتيب الايام من العيصان في قوله
 على مخالفة المذهب اليه باعتبار انه قد ورد في حقه مخالفة الطلب
 فالحقيقة طاعة على مخالفة الطلب اما بالشر او غيره من مخالفة الامور
 لفظا او بكونه حقيقة في احد ما جاز في الآخرة يصلح للجواب عن قول
 من قال مستدلا بان كون الامر للايكيب ان كسر مخالفة الامور سعي
 والعصيان في مخالفة الامور او يكون الامور لازم وحاصل الجواب ان
 العيصان كما يطلق على مخالفة الامور لا يطلق على مخالفة المذهب
 اليه فلا نعم ان كسر مخالفة الامور عصيان بمعنى مخالفة الامور
 باليعني الآخرة الا نعم لو كان المسلم العيصان على مخالفة الامور
 ليس بمخالفته المذهب لا على ما يشمله مع فانية قرينة المذهب في قوله
 اطاعوا الله واطيعوا الرسول فربما يكون له وجوب
 وقد حقيقته كمال ولكن ان كسر قوله وانما اطاعوا الله واطيعوا الله
 قوله لا يكسر الا على ما عليه كذا في قوله وانما اطاعوا الله واطيعوا الله
 قوله فانه وصف الله كسر العيصان هو في سورة مريم
 بالآية لا تقبل الشيطان ان الشيطان للرحمن عصيا قوله
 فانه علم انه قد فرس في غير ما يمكن الاستدلال على كون العيصان
 المستعمل في مخالفة الامور بمعنى مخالفة الامور لان يقال عصيان
 ليس انما يعلم كونه مخالفة للامور من كونه مخالفة للامور كذا
 لان يعلم كون عصيانه مخالفة للامور او حصل من العلم بان الامور
 بالليل على كون الامر للايكيب كما مر او بانها مخالفة في قوله
 امره عند من قال بالذهب فلا يمكن الاستدلال بان كون الامر

عقوبات في حق من كفر بالله

لا يوجب التمام للمورد ما جالس من فوج سنة ١٢٨٥ هـ على العيان
و ما انتقد برين لا يبعد عنهم بانه جعفر من لغة الا لازم من علم
بانه من لغة الامر فقط خرجت من حكم فقولك لم يخرج من خارج
يتركبون العيان حقيقة في لغة الا لازم فبانه في لغة الطلب الاسم
قولك لان عندنا في الطلب بانه وراثة ان الامر باشر وانما
ينابع منه على ضرب من الجواز اذا كان ص دواعي حكم بعضه يقتضي في
ضده كما ينبغي اني اعلم بذلك لم يبعد عننا قبل العلم بكون الامر للايكاب
لا يوجب من ان الدليل عليه كونه الامر للايكاب ويمكن ان يكاب ايضا
بان يتصل الامر بشيء من غير ضده لكن لا ثم ان التزويل على كون
المسنة حراما للعلم المستكر بانه ومن بني الكراهة فخر خالف في الامر
خالف في التزويل فقولك كراهة ضده هي يمكن ان يقال ان الضم كراهة
الضد لا يستلزم الا ان يكون الممنوع مطلوب في كراهة لا يكاب فقط
الكراهة في كراهة اللازمة للارادة بوجه في بني التزويل فقولك
لانها مرادة اى على قول هذا الضم لان مقتضى كراهة الفرق بين الايكاب
والضد في ذلك قولك ولا يمكن ان يقال في هذا دليل حتم
على المدعى وكذا ثبتا للضد المنع ودفعا للضعف المذكور بقوله ثم
اقتصر على ما في قوله واثباته الا ان يقال ان تكرار انقضاء لا يشترط
انه كايده على المدعى بل يرد على المدعى بغير مقتضى اياه واما هذا فانه
ان يقال في انقضاء على اصل الدليل والوجه ان هذا ان ذلك يقتضي
يكون النوافل واجبة لانها ما يوجب ولو بالمراد بذكر قولك
لان الفاعل كما حمله ان مجرد انقضاء لا يوجب في جواز التزويل
قولك في ذلك صحيح لكنه يقتضي على التزويل فقولك ولا يتوض
بصيغة الجول من توضي اشترط اذا التوض وتوض الجهر في الجهر اذا
اخذ في سيره ومينا وشمالا لصيغة الطريق فقولك لم يرد البها

اي جازا امره بالبحايات بذكر فقولك لانهم يقولون بالبحايات
محمدا ان مجرد الامر يمكن انقضاء بالبحايات كبر امر الله تعالى في دار الكيفية
لا يمكن انقضاء بالبحايات بديل من خارج فقولك في نفسه ضد في حكم الامر
الوارد عقب المحذور وبكثير القضا ومن صف اصول الفقه الحان لا
اذا ورد عقب المحذور فقولك لا يوجب في المحذور لا يوجب الا بالبحايات
فقولك لان ان يدل دليل ان الظاهر ان المراد به الدليل الدال
على كون المحسن الجهرى كالا بالبحايات مستحالة في بعض الافراد ويجوز ان
يكون المراد الدليل الدال على ان الامر حتمية في الاباحة مطلقا فبقية
ولا دليل في الاحتمال الصق بهذا الدليل لكنه لا ياب قوله لا يوجب
فيل على الدليل على كونه حقيقة في الاباحة غيبة في الاباحة في عرف الشارع
فيقدم على الوجوب الذي عليه الفقه وذلك لان الاباحة هي مرتبة
الان فيهم في كونه في واذ احلتم فاحطادوا واثبات التزويل
ان الدليل لم يعم بعد على ان يجب الرجوع في حقيقة المرجوح لا يمكن
وذا ذكره ابراهيم التبر في امارات الحقيقة انما يتفهم لم يعلم فيمنه
بمعرفته الجهرى مع قطع النظر عن التبر وولده اجله مارة
وسلا او فاصل التبر والحمد لله ان الاستعمال ليس للعادة عليه
فمنه بانه في ضد في حجة الكلام وبيان من انه لا ينبغي في الجهر
ان يكون استغناء في حجة حقيقة في العرف وكذا لا يجوز في ضد في حقيقة
بما في الصواب وبالاعوان لا يقال في الدليل يتقضى نحو الاستدلال
فرتبه استغناء في اشياء فيلزم ان يكون حقيقة اذ الغالب من الكيفية
ان يستعمل مع التبر في اشياء لاننا نقول كغيره ان يعلم ان الامر
بعد انقضاء في الاباحة كالا مع التبر في اشياء وانما في
في نسبة حقيقة الامر في سدر فقولك في الدليل ايضا كذا
المسند اليه في الدليله ولا يخفى ان اراد بانخطر العقاب وجد ان

فما في الغرض من التقصيد في ان يكون الصلوة ورمي الجمار وغير ذلك
بشرعيات كذلك الا ان يتكفى فيه كون عدمه ليس بديلا عن الشيء
لغرضه ولا يحل تحريفه في ضده في ذكر بيان الاشياء التي يقال
انها على الخط والابادة وفي ضده في ذكر حكمه ان في كل عيبه دليل على
ان الله تعالى وان اراد بخطر عيبه عدم الاذن او ان لا يجرى الخط
مجدد في لم يحبه في الغرض من التقصيد في رد الشرع فهو قاسم
سكته ولا سيما في اصوله وكون الخط في الغرض من التقصيد
ينفع التمسك بالخط كما يظهر في ما رواه في غيبه في الابادة
كون بناء الكلام على الغرض اليقيني مع بعده ويجوز المنع في كون
الزاميا بما ان المحضوم في سببه الا انه لا حكم فيه ولكن دفعه بغرض
الكلام في الاشياء التي لا يجرى فيها لغرض في الشرع والمخالف المذكور
انما هو فيما يستفاد به ويصحح في آخره في الكتاب ان الصلوة
والصوم وما شاكلها لا لا شرع لكان في حق كل من تخلفه ولا
سكتوا في هذه في سورة البقرة وليس فيها لفظ الامر بفعل المراتبة
لأنه لم يكن فيه صريح الامر وكان اجابته في الخط فيصير الامر بطريق الاول
وهو مثل بقوله فاذا انسحوا لا تسحروا فاستقوا لكان في قوله
فلا تسحروا فضل في ان الامر بشئ من امرهم بما يتم الامام لا لا تسحروا
الا بجهنم الاول لا يمكنه عقل وجود ذلك بشئ الا به وسببه
مقدمة عقيدة الشان لا لا يفيد ذلك بشئ فائدة المطلوبة الا به
مقدمة شرعية في قوله وجب تقصير ذلك بشئ ربا يظهر كلام
استدلاله في ان خلاف في وجوب المقدمة بعقيدة الاول
المطلق في القول بانها شرط للوجوب في الغرض من التوبة
بالنسبة الى الغضب مع وروده في القرآن مطلقا واما لغو
عدم وجوبها مع كون الشرط واجبا في الجماع والاشهر

ان الكلف فيه هو ان في وجهه تحقيق مفهوم الواجب كما ان بعض
الزاع في الشان اذا الواجب لو فرض ما يوجب تركه استحالة الغرض
سواء كان بمنسب او بشئ آخر فيشأنه لا فهو واجب بل انك
ولا بأس بتركه في تحقيقه في واحد من وجهين يستلزم احدهما
وان فرض ما يوجب تركه استحالة الغرض من حيث هو مع قطع النظر
عن كونه شئاً آخر فيشأنه فيفسر بوجوب تركه في نفسه لا في
وهو ان لا يلزم ان يخرج جميع الواجبات الشرعية عن تعريف الواجب
في الشان فانها الطاف في الواجبات بعقيدة كما يصرح به في
في ضده ان اعباده لم يرد بوجوب اعم من ان يفسر مثلا استلزام
الصلوة للتشاي عن الغرض في تركه لوجه وجوبها ولم يقض
لذلك فيشأنه في الغرض من الاستدلال في وجوب المقدمة بعقيدة
لأنه يجب المقدمة لزم احد الامرين اما التكليف بالمال او خروج
الواجب المطلق عن كونه مطلقا وان في تقسيمه بطريق الاول فظاهر
واما الشان في خلافه في الغرض ووجه اشبه به انه في تقدير عدم
وجوب المقدمة فيخرج تركها فاما ان يتبع الواجب واجبا ام لا
في الاول يلزم الاول وهو في الشان وقال بعض الفضلاء ان ذلك
وهو ظاهر بضعف ادعاءه في الجواز وضمنا بوجوب وعدمه
لا دخل لهما في وجوده او عدمه فضرورة لكان وجوده وعدمه
مع وجوده وعدمه في الحال هو وجوب الفعل حال عدمه في حال عدم
طرف الغرض كما ذكرنا لا حال عدم وجوبها وظاهر ان عدم وجوبها
لا يستلزم عدم وجودها وليس في الحال مجرد التكليف بالمقدمة حال عدمها
في حال عدمه قيد التكليف والوجوب وطرف لهما ولا
لزم التكليف في الحال في القول بالوجوب في ثبوت التكليف
بالغرض من عدم المقدمة وتيقن الفرق بين التكليف بالغرض

قال عدم المقدمه الواجبه ومن التكليف حال عدم المقدمه بحال
تركها وجعل الحال هو ان لا يكون الاول ضعيف لما ذكرنا من
ما هو واجب ويجوز ان لا يفسد في الوجود وعدمه فلا يفسد لما في المتن
انتر وفيه انما نفرض كون وقت المقدمه مضاعفا وقت الواجب
كما سفر من البلاد بعيدة لانه لا يلحق فلو لم يحجب الغرض بغيره
مخرج الف فله مثلا في تركه بمعنى انه لا يستحق ترك العقاب فاذا
فرض انه تركه وصار بحيث يفسد عليه ادراك الحج بعد ان قد فيه من
كثرة حج ان بقي الواجب كرم وجوب الفعل حال عدمها وعدم مكانها
ما ان يكون حال عدم طرف المقدمه وهو حال كما اعرفت وان
لم يبق لزم خلاف الفرض هذا اشتد عند الطلبة انتفاض هذا الدليل
بحرانه فيما اذا كانت المقدمه واجبه ايضا بان يقال على تقدير وجوب
المقدمه نفرض تركها كما فرضتم فان بقي الواجب اشروط واجبا لزم
بما لا يلحق والاضاف الفرض والواجب انه يجوز حبس كل لفتين
في صورة الحق ان يقال ان لم يردتم بغير الواجب توجه خطاب التكليف
اليه واستحقاق تاركها في صورة العدم لا نفرض ان الواجب ان
والتكليف بالاطلاق بهذا المعنى ليس بجواب وانما يلزم الحال لو استحق
بهذا الترك ذلك اخر كما في توجيه الطلب بالعدم اليه وان اردتم
به الطلب بالعدم فقول ان الواجب غير باق ولا يلزم خلاف
الفرض لان توجه خطاب التكليف اليه وكون هذا الترك مما يستحق فاعلم
العدم لا جسد وان كان هو بعينه الدم الذي يستحق تركه المقدمه
فقد كلف لانه في تركها انه الترك كالف في عدم لزوم خلاف
الفرض ندبر وان شئت قلت لبيان انه ان عدم بقائه الواجب
يسر خلاف الفرض في صورة انقضاء لان استحقاق الدم يستلزم
ترك شي استحقاق للدم ترك هذا بشر في التحقيق وان كان غفرا

في الترك فان الترك ليس مؤثرا في تركه لانه ناهية عنه فلا يثبت
انه شبه حال الامور المستقبه بالثبت الى العلم بها مع كونه قابلا لها
كما هو المشهور بتقديم عليها في الوجود وعدمه جريته في اصل الدليل
قوي ليس وان لم يدل بشارته الى ان الواجب قد يكون مضاعفا
الواجب في الجسدية وينصب دليل على ان جوب بعينه بشرط ان يكون
انه ان لم ينصب للدليل يحكم انه غير مقيد بشرط فصحين الحق في انكشاف
الاول انما يفرض في الركوة مثلا لا في الركوة او لا ثم جعل في المطلق
صحيح باعتبار جنين قوي ليس لان ستر الركوة في القوم حسب كون
في جبر ما يتوقف عليه العلم بشي لم يرد ما يتوقف عليه ذلك المشيئة
موجب دلائل الدليل على ان الدماء لا تستبرأ من الغلظة بل هي
اعلم بالاثبات بخان العلم به هو الساموية قوي ليس بل يكون
لعم لا يمكن ستر القعدة بدون ستر جزء من الركوة وذلك لان الركوة
يسر الامكان من جزء القعدة من جزء من ستر قوي ليس بل يكون
ان يكون شرطا شرعا كايدي دليل على ان العضلة لا تقام الا بال
قوي ليس لان اسم اليدين في غير مقام المرفق جزء من ستر
وذهب بعضهم الى ان المرفق مركب من جزء من اليد وجزء من
العضد فيكون عليه مبر باب المقدمه قوي ليس وبديل ايضا
صحة ما ذهب اليه قوله فويل للمشركين الذين لا يؤمنون بالركوة
التي في سورة فصلت وويل في هذا الاستدلال نظرا لما ولا
فلا ينبغي على كون الذين نعتوا وما اذا كان لا غائما مثل الآية
ان الذر لا يؤمن بالركوة مشكوك وكافروا ان كان مع الاستدلال
بجميع اصول الدين فهو خارج عن ملة التراجع لانه لا يتوهم فيه عدم
صحة ما في الركوة مع وجه القصة به وما ثانيا فلان لانه الآية على
كون الكفار في طين في السموات عشرين فانه يجوز ان يقول الحكم

تمت هذا المصنف في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠ هـ

المرجع من الامور التي لا يقدح في كونها
اللعن اي غلبتها قضاة قوق لم اذا كان اذلا تحت الاسم اشار
الى دليل الاول فقوله ليس لهم ثم يجدر بالمراد ونحوه كونه سدا
للمنع كما مر ولا يتوهم ان قوله لا لا يتم في كون خارجا عن الوجوب
لكنه منع للمنع لان هذا القسم برهنة كون منع لئلا على طلبة
حق في وجهه بل انما في حاله ان لا يتم الترخيم غير مرجح
لوجوب عليه مرفوع وقت دون آخره لوجوب عليه مرة واحدة
لغير جميع الاوقات بل يقتضي ذلك الامر فلا يتم قوق لم وجدا
او امر القرآن لا لو لم يدر كون الشكر اكثر فيكون حقيقة شرعية فاجوب
عنه امر في الامر لو لم يدر بعد فخر قوق لم فليس من ضرر ان الامر
الضيق او شرط الشكر عند الفقهاء ان شرطه ما يمكن وقوعه عدة
كعدم خول الله او نحوه والحقه ما يكون وجوده في المستقبل محققا كطول
والفقه هنا كاشير اليه ان المراد بالشرط ما يكون مع ادوات شرط
تحد ان كتم شيئا فاطمنا وبالفقه ليس كذلك بخلافه والامر
فاجبه وادام المصنوع لم يكن ثمرة قوق لم لا سخن الترخيم
بوجهه بل انصرف في مال سيدة بدون اذنه والحقين بالصفة
بغير حاله بل الحق بشرطه اصطلاحا انما في الطريق لا في
وله المبرر في قوق لم اذا ثبت ان الامر بالحق لودلي
الشكر فاما ان يكون لا يحصل كونه امرا وان يكون لا حصل
الغنى لكن الغنى انما يدل على تضييع الامر بالحق وليس فيه
الشكر والامر بالحق قد قلنا من انه لا يدل على تكرار قوق لم لا
لا نقول في غير من اذا سلم انه يجزى عن نفسه بالحق بغيره بالانواع
وجوده كسك كماله بعد اعلمه بخواركون حضورية الامر شرطا او خصوصية
الفرع فانما وجب وجوب وجود الحكم كماله بعد اعلمه من انه يجزى

المرجع من الامور التي لا يقدح في كونها
اللعن اي غلبتها قضاة قوق لم اذا كان اذلا تحت الاسم اشار
الى دليل الاول فقوله ليس لهم ثم يجدر بالمراد ونحوه كونه سدا
للمنع كما مر ولا يتوهم ان قوله لا لا يتم في كون خارجا عن الوجوب
لكنه منع للمنع لان هذا القسم برهنة كون منع لئلا على طلبة
حق في وجهه بل انما في حاله ان لا يتم الترخيم غير مرجح
لوجوب عليه مرفوع وقت دون آخره لوجوب عليه مرة واحدة
لغير جميع الاوقات بل يقتضي ذلك الامر فلا يتم قوق لم وجدا
او امر القرآن لا لو لم يدر كون الشكر اكثر فيكون حقيقة شرعية فاجوب
عنه امر في الامر لو لم يدر بعد فخر قوق لم فليس من ضرر ان الامر
الضيق او شرط الشكر عند الفقهاء ان شرطه ما يمكن وقوعه عدة
كعدم خول الله او نحوه والحقه ما يكون وجوده في المستقبل محققا كطول
والفقه هنا كاشير اليه ان المراد بالشرط ما يكون مع ادوات شرط
تحد ان كتم شيئا فاطمنا وبالفقه ليس كذلك بخلافه والامر
فاجبه وادام المصنوع لم يكن ثمرة قوق لم لا سخن الترخيم
بوجهه بل انصرف في مال سيدة بدون اذنه والحقين بالصفة
بغير حاله بل الحق بشرطه اصطلاحا انما في الطريق لا في
وله المبرر في قوق لم اذا ثبت ان الامر بالحق لودلي
الشكر فاما ان يكون لا يحصل كونه امرا وان يكون لا حصل
الغنى لكن الغنى انما يدل على تضييع الامر بالحق وليس فيه
الشكر والامر بالحق قد قلنا من انه لا يدل على تكرار قوق لم لا
لا نقول في غير من اذا سلم انه يجزى عن نفسه بالحق بغيره بالانواع
وجوده كسك كماله بعد اعلمه بخواركون حضورية الامر شرطا او خصوصية
الفرع فانما وجب وجوب وجود الحكم كماله بعد اعلمه من انه يجزى

هذا هو الحق

مجرد تسمية بالعلم منه انما يفرق المذكور فوق له عدا فاصلا
بناء على ان الامر لم يسلط حقيقة القول كما يستلزم حقيقة
بعض مع شرط الاول فافهم مع بشرط ان في عين حقيقة
بلا واسطيل بوجهه يترك ما فات وهو المعنى في بعضا وعنه قول
هذه العبارة اي بعضا وقول لان المعول اي التعويض
ان من ينسج من طسلا في القضا عليه صير بالحقا حيزا وكذا لا شاذ في
الاصطلاح قول له كذا كذا القول في الامر اذا ثبت انكر بغير بعض
ثبت انكر بغير الشرط على الاصطلاح انما يفرق اول قول
مثل قولنا في الامر انكر في جواب بالفرق كما ذكر في بعضا بغير
ولكن في غير انما قول له او امر القرض ينقض بقوله فانه والله
على الناس في البيت من استطاع اليه سبيلا وان ادعى الاكثر
فقد رخصه فوق له وبجواب عن ذلك ان حاصله انما لا يوجب كذا
منى وجب انما بعد تسليم العلة بقول يجب انكر بغير دليل دل على ذلك
غير الدليل على العلة ومن الناس من يقول انكر في بعض دليل دل
على العلة وفي الباقى لم يتنا قول له وبين الامر اطلق بشرط
اي من حيث هو ومن دون ما قلناه وليس به خارج فوق له لا يفتي
بعضه كذا في التخييل والاول لا يفتي بشرط وضقة والمراد ليس بخروج
قول له لا شرط اي فقط قول له واذا كان كذلك تمة بقوله
وكذا عقل بغير الظاهر فوق له في الامر لم يسلط: بعضه والشرط
اي مطلقا فوق له قد يتصور غير ان يعلم يستفاد انكر المقصود
انما لا يعلم بنفس ذلك الامر ثم ثبت ان الامر بالركب من التخييل
في حكم امرين متفقين كل واحد منهما متفق بخبر ثبت دلالة عليه فانه اذا
لم يدر كذا متفهم احد بهما لم يفرق كذا متفهم الاخر لكن لم ثبت سواء كانا
من الاجزاء او الخرجية والذمعية وسواء كان التركيب حقيقيا او

اعتباريا بخبر الذين يجوز انهما سواء ان يكون في خبر مصدق اذا
وجد مع حشر ولا يكون فيه ملك بمصلحة اذا وجد مع بقت
الاخر من يجوز ان يكون فيه مصلحة وابره اشارا ولا بقوله دل على
ان التباعد في فصل ثانيا في سوال ويجواب بقوله ليس لاحد الاخر
ووعوى كون خلاف هذا الظاهر وكشور لمسلم فيه ما مر في بحث الامر
بعد ان خطه قول له ما يترك اي خبر في كونه واجبا ومصلحة قول له
خبر اذا قل بغير كونه كونه مفيدة بغير زائد اعطاء مفيدة
قول له عن ذلك اشارة الى ما فرقه في تبيينه في اوالي ما في قوله
خبر لا يستلزم سابقه قول له فافهم في اشارة الى جواب
سوال انما هو لو كان في خبر في الوقت الثالث والرابع اذا لم يعيد
في الوقت انما في الامر لم يسلط واجبا لا بغير دليل خارج دل على
وجوب استدرار ما فات لوجب ان يسبق قضا لانه يصدر
عليه بغيره في القضا وبجواب انه قضا حقيقة كما مر بغير ما استمع
بغيره في القضا لا اعتبار به فيه ان القضا هو ان يكون الوقت الاول
معينا باعتبار اوله وحشره صريحا وهذا في نوع من الابهام ولا
في الاصطلاح قول له او بعد الوقت عدم صحة التخييل فيه بدو
دليل حشره انما هو بعد الوقت والما فيه وفيما قبله في غير حقيقة في
بعض التخييل انما قول له قد ستره ففهم في ان الامر
ينقض كون الامر به محجبا ام لا الخبر بالمعزة وقد قلب في
المعزة الذمعية وبغيره ان يكون مستطاعا للقضا وقول له بحت
الى القضا كما يقسم لعدم كونه محجبا فوق له فلا بد من حصول
به في لا بد من فهم مفيدة مطوية من انما اذا حصلت لمصلحة او بقت
الشواب استحال عدم الاجزاء ووجوب القضا لان بعضا انما
استدرار ما فات بالاتفاق قول له وبطلان كذا في التخييل

حاشیه فی شرح مناجات

والاولی وکذا لولیکر کونه مصدق علی بنی و لا الامر فوقک لکالک
 سند لکن انقضاجا فوقک وذلک ان الذرائع حاصل
 الیه اریه بانقضائه قوله ان یغنیه دفعه اخر الاستدراک فانما
 لا حیجیاج ظاهر وان اریه به غیر منشیء فی الشیء فلا بد من عیانه
 غیر غیر بعضی المتعارف فی وجه سقوط بعضی الاستدراک
 بقی الکلام فی سبب فیلثه فی الشیء فی قضاء و هو خلاف فی عیانه فوقک
 فاما بعضی فی عیانه فبما یغنیه عن بعضی عیانه یوافق الحق ان یقال
 ان المكلف بانما یحیج الفاعل نوبه لیسه امر ان الاول الامر بک
 الصبیح والثانی الامر بانما یحیج لوانه فقی انما بالمأمور به بالامر
 فقیه اخر واما یجب علیه من القضاء فلیس من الامر انما فی الدلیل
 عیانه وجوب قضاء ما فات به لیسلم به الامر الاول ودلیل وجوب
 قضاء ما فات وذلک دلیل اخر من قضاء بالنسبه الیه بالنسبه
 ولو سبب قضاء بالنسبه الیه الامر انما لکان لا حیجیاج من القضاء
 الا انما یستفاده من مقتضی الامر الاول به وجه وهو خلاف فی عیانه
 وکذا الکلف بالصلوة یوجب الیه امر ان الاول الامر بالصلوة
 مع الطهاره فی نفس الامر ولیقین والظن خارجان عن المأمور
 بهذا الامر وانی فی الامر بالصلوة فی الصلوة وافاده لظن بالان
 بالمأمور به مقام الاستیان بالمأمور به خصوصا عیانه رای به بقول یحرم
 احداث الوضوء مع ظن الطهاره لیسیر التجدید فی موضعه فامضی
 لظن الطهاره اذا تبین خطا فی انی بالمأمور به بالامر انما عیانه
 ولم یأت بالمأمور به بالامر الاول عیانه وجهه فاجل علی وجوب
 القضاء علیه لیسیر هو الامر انما مع دلیل وجوب قضاء ما
 به امر اخر هو الامر الاول مع دلیل وجوب قضاء ما فات
 فی قضاء بالنسبه الیه الامر الاول دون الشیء ولو سبب بالنسبه

الامر انما فی قضاء لکان یقیم القضاء وان شئت جعلت بدل الامر
 الشیء انما یطلب الدلیل عیانه رفع الایم عن الخطاء والسیان
 استحقاق ثواب الواجب وبراءة الذمه طهره امعنا ندیر
 فوقک فاندراک و لا الامر ای الامر الذرائع المكلف بانما
 کما ذکره انقضائه فوقک انما یحیج ای بعد ان ده وهو الکلف
 به بالامر انما فی عیانه فوقک واداءتک بالصلوة ای مع ظن
 الطهاره کما هو الامر به بالامر انما فی عیانه فوقک لانه من
 مراده انقضائه فی انما اذا قضی احدیها یقتضی الآخر انما
 ایف ودلیکس فلا بد من قضاء انما یحرم ان یكون احدهما دلیلا
 علی المرة والاخره علی التکرار لیس کذلک عیانه رای لیس ولا
 انما تم وجوب عدم اشتراک المصدین فی ضفة کما فی قولی
 وجوب کما هو ای وجب کما هو کما هو وجوب حل المأمور به فوقک
 و لیس ذکره بعد ذکر الاول هم سواء کان متصلا او منفصلا
 فوقک متقیما کما فی وذلک لان التامیس خبرهم انما یکید
 فوقک ان بدل دلیل ای فی صورة کونه کما فی بعضه
 ایف بقه فوقک معرف ای تعریف ایکن بقیه ایف بقه ولا
 یخیر ان لام الاستدراک شریک للام انقضائه فی هذا حکم لانه
 لا یکن کما یخیر به حیث هو کذا لا یکن کما یخیر جمیع الا افراد
 تدبر فوقک لانه ان یکن معرف تعریف ایکن بقیه اذا کان
 الاول کذلک او اشارة الیه و هو بشیر بالاول ایف فوقک
 فیه وای تعریف لیشیل ویظهره نظر لیسر کما یعتبر بقیه
 فی ناویر منه الایه ای عیانه یوفت قال ابن عباس
 نوحیا کلامه فوقک لیسر تعریف الیه تعریف بقیه ان
 به ثانی امر عیانه بشیر به اول فوقک لانه انما هو تعریف

وان قيل بما قدمنا انه سواء كان مطلقا او لو لم يفسر بالقيوم فما
في حصوله فحاشا كثر من المتكلمين وسيد الرضا القمي في
كل وجه من الوجهات وجب حقيقته وكان في عبارات المتكلمين
اشارة الى ما ذكرنا حيث اطلق الواجب في قولنا ان شئت له حقيقته
الواجب بالمعنى الثاني وفي قوله لا انه يجب على المكلف شيئا
احدا بالمعنى الاول ولا يخفى انه لا شق في هذا المصداق الا
ان يراد تفسير وجوبه بانه الوجه عليه فقولنا كذا وجه
منها هو حاصل ان كل واحد من الشئ واجب بالمعنى الثاني
على وفق ما مر من طريق الواجب فقولنا ان الواجب حاصله
الواجب بالمعنى الاول هو الواحد لا يعينه فقولنا وجه
من الشئ اي واحد مخصوص لا القدر المشترك فيكون معني قوله
لا يعينه انه غير معلوم عند المكلف او غير مذكور في الكتاب فقولنا
لانه لا يلحقه ان لا يفرض الكلام فيه فقولنا ولذلك قلنا
قد قصد سيد الرضا في شرحه في الذريعة في الرد على ما ذهب
اليه من مذهب ابن عمر ان وجهه بخلافه كيف الله تعالى اختيار
الشرع التي لا دليل له الا معرفتها اذ اعلم انه لا يخفى الا لافها
فقولنا لان بعد اختياره حاصله ان المراد بكمال الاختيار
ان كان حاله ان لم يفعل فيتميز لا يفيد شيئا لانه ليس بالواجب
ويستغني عن تميزه حال الوجوب وان كان متبعا فجزء من ترك
جزءه انعكاسا وحصول الاختلاف من غير وجه فقولنا
ولا يلزم من الالزام الا لو رد تفصيلا فقولنا لعين البيع المراد
بالبسيع انتقال الملك بسبب عقد البيع والمراد بعينه العلم بكونه
مستقرا بعينه وجوب الاقباض والتسليم فقولنا ذلك اشارة
الى العقد والى البسيع فالمراد بقوله في الاصل اعتبار الاصل

اي العقد واصل الفرق بين كون الاختيار متبعا كاختيار
عبر له حقيقته باعتبارها في تفسير الفرض المتعارفين كونه مؤثرا في
كونه بانه متعلق فقولنا لو فرضنا ان سواء كان ذلك الفرض
كما اذا كان الواجب الواجب بغيره يختلف بالنسبة الى جميع المكلفين او
غير واقع كما اذا كان الواجب بالنسبة الى كل مكلف باختلاف
فقولنا ان بغير المكلف هو سواء كانا متغيرين عند المكلف
لان الفرق بينهما هو حيث فقولنا ذكرنا في امره
في كل واحد منهما ترك الاخره الا ان كان يكون قوله مع ترك
الاخره فكل واحد من الارادة والكرهات او المتعلقات فقولنا
ولا يكره ترك الباقي في الشئ غير متغير رتب فقولنا في قوله
دفع دخل توجه ما قوله فيسفي في دفعه والرضا ان لم يسمع
من حيث المجموع انما يلزم ان يكون واجبا لو كان كل من تركه تركه
مطلقا وانما اذا كان كراهية كل واحد منهما واجبا لا حاشا فلا
يلزم ومقتضى ان الكراهية مستقلة في ترك الواجب بالمعنى الثاني
و حاصل اجاب ان الكراهية بعين المتعارفين للوجوب كما في ما نحن فيه
يستلزم بعضه فالكراهية ما يلزم من كراهية لا كتابه فاذا كان كل
من تركه تركه كان الاختيار واجبا وحين بعينه الاول يكون مجموعها
من حيث المجموع واجبا واللام بين كل من تركه تركه تركه
مجموعها من حيث المجموع ومقتضى ان يكون كراهية لا يكره ان يكون
كراهية بشبهة اجتماع مع غيره والا كان المجموع الكراهية فالكراهية
انما يطلق في ترك الواجب بالمعنى الاول لا الثاني فقولنا
لو فرضنا ان يقع انه لو فسر الثالث فانه لكان بالضرورة الوجوب
منها واحد فكل ذلك بالضرورة الوجوب منها واحد قبل العقد
الا بغيره او بدعوى استثناء تغيره لضرورة الوجوب من الفرض

منه مع ج

قوله في ترك ما كان يوجب عاقبة الوجوب
واحد وان كان الباعث في تركه الوجوب قبل ان يترتب
ضيق وجوبه وحاصله منع القياس ومنع دعوى استيذان
ضيق الوجوب لان مصلحة الواحدة المطلوبة كما ذكرنا يستجيزها
على شيئين لا يلزم اجتماع عقبتين على محلول واحد بخلاف منع الاستئذان
لا يمكن بقاها لاجل الترتيب وهذا ما شاع من مذهبنا والافضل منع
كونه في ضيق الوجوب منها واحد فان اصل الشرع ليس كالصل
لنقد ختم منع اجتماع عقبتين على محلول واحد بل هي كالمعرفات
فما كان واحدا منها يستحق ثواب الواجب بالمعنى الثاني ان كان له
ثواب متميز عن ثواب التمسك به فيكون فعلها دفعا اكثر ثوابا
من فعلها مرتبة وانما قلنا بذلك العلم بعدم ترجيح بعضها على بعض فربما
احكم كانه في تخيير السيد عبده بين شيئين لا يترجى بعضهما على بعض ولا
يستحق ثوابا منها ثواب الواجب بالمعنى الاول وان فقد منفردا به
انما يستحق بالقدر المشترك ولا يختص واحد منها اذا خلفت دفعة
بوجود العتد المشترك في حيث انه واجب فيه للزوم التخرج من غير
مخرج كانه صورة تخيير السيد عبده كما مر لا يقال الواجب عرض
للقدر المشترك الكلي وكل كما اذا انصف لا بشرط شي في حيث
فانصاف عين النصف فردونه لانا نقول انصاف ليس بشرط
شي بل كالاخصاف بالكلية وغيرهما من العقولات اشارة الى
الاشياء في الذهن ولذا يوصف به قبل الوجود الخارجي انما هو
يقال في جواب البر الذم الثاني انه لو ترك الجميع فاما يستحق
العقاب عما تركه القدر المشترك لانه قد جمع القدر المشترك ولا يستحق
العقاب عما تركه واحد بخصوصه فلا عقاب في ترك الواجب
بالمعنى الثاني في حيث هو ليس كره كما ذكرنا ولكن ان كان

ان في اقرب الى كون كل واحد منها بصفة الوجوب فاذا ذكره
اعلم انه قد رده وحل قوله في الجواب عما يشك في تركه ذلك اوله
بغيره على ما ذكرنا في محله الا انه لا يلزم من كون كل واحد
قوله في المشكك في فعلها بمرعاه في ان يحصل التثنية في
حالتين وانما اذا كان التخيير ان يكون الواحد لا يمتنع
والآخر متبعا عنه كترتيب واحد للآخرين انما يمتنع او بما كانت الصورة
بما هو للرب بين فغير الجواب الذي ذكره انما فيها بالقياسية وانما
على ما ذكرنا في الصورة الا انه في كل واحد منها منى عنه فيبطل اذا
كان ما يبطل الشرع لانه اذا عارض حكمه ام الواجب غلب الاحكام
وكذا القدر المشترك وانما في الثانية كما ذكرناه اولا قوله
بما هو للرب الله تعالى انما قد اشرنا الى ما فيه قوله يستحق الثواب
على الاثنى انما اشرنا الى ما في الثاني ومن الاحتمالات البعيدة في صورة
اشد ان يستحق الثواب على ثقتين غير متبين في كل واحد ثواب الواجب
في صورة ترك اشده العقاب على ترك كل واحد ومنه يستحق
ان يستحق على الاثنتين ثواب الواجب ان يجمع وكذا ان قدم الا
واما ان قدم الاثنى فيقدر على الاثنتين يستحق ثواب الواجب والقدر
لزيادة ثواب الذنب وان ترك الجميع فيستحق العقاب على
الاثنتين قوله في تركه تركا على الوقف ان يكون مشترك
فيضامين الفور والراخي او يكون موضوعا لاحدهما ولا يعلم
الموضوع له ولا الاحتياج الى الاسباب في الصورة الا انه
في هرق قوله لم يجوز ذلك اي عدم الدلالة في حال التمسك
على انه اراد البعض في الثاني ام لا وكذا في الثالث فضا
ويكن ان يقال ان كان عدم الدلالة على الفور في
مرتبه كان دلالة على الراخي فيها فلم يجوز ذلك والا فليس

جوزه السيد في الصورة الاولى مع ان حال الخطاب في حال
الكيفية وقطع على انه غير مراد في الشئ في تدبر قولك قد ثبت
تقريره ان الامر اذا انقضى بغيره لم يذكر مشيئاً آخر يدل على
الفعل كما بمنزلة الاكيب تاثير في الوجوب والوجوب اثر
والاثر لا ينكس على اثره بالتجريب ان تحقق الوجوب فلا فائدة
اي في الوقت الثاني ولو لم يكن الامر للفور لم يكن الوجوب متحققاً
بل فافهم فلا بد من بعض ما هو صريح بالتأخير ونظيره ان يقال
اذا قال رجب لاخر اجرتك الدار الى سنة كذا وقال الاخر
قبلت بتأخير سنة انتقال ساكنها في الوقت الثاني الى المستاجر
لان الاجارة المطلقة تاثير بمنزلة انتقال المسكن فلا فائدة
يترتب على بلاو اسقط وهذا لا ينافي في انه لو قال لا اجرتك الدار
من راس السنة الا الى سنة لم يتحقق اليه في الوقت الثاني
ونظيره عند الطبيعيين ان يقال ان البحر اسكن في البحر اذا حصى
وطبقه غيرك الى انقضاء سنة لا تنكس انكسك المتعقبي عن مقتضى
ما في هذا الاية في عدم حركته لو لم يتغير بطبيعته قولك فان قالوا
هذا منقضى لدعوى السيد انه لو لم يكن الامر للفور لم تحقق الوجوب
بما فيه فائدة اي في الوقت الثاني في سنة السيد الاول ان الوجوب
اعلم به المصنف والمخبرية ومنها وان لم تحقق الاول فقد تحقق الثاني
باعتبار التجريب من الفهم والفرق في وقت واحد والثاني ان الوجوب
اعلم به المصنف والموسع ومنها وان لم تحقق الاول فقد تحقق الثاني
في الوقت الثاني وبين الفهم في الوقت الثالث وكذا هذا ان
سند ان كل واحد منهما يخص من المنع فدفقه لا يفيد في انما
الدليل لكن القدر المشترك بينهما ما بالمنع فالبطلان كليهما يفيد
والله اعلم بقوله وفي بطلان الوجبين معا ثبت ما قصدناه

قولك في الوجه الاول ان السيد الاول وتقريره ان
الكلام في الامر بغيره دون ذكر ما يدل على تجريب من الفهم ومن
غيره ولا شك ان فيما يخبر به لا يجوز الحكم بالتجريب لانه لا يدل
عليه باحدى الدلالات وحاصله ان السيد ادرج الامر المطلق الوجوب
بمعنى استحقاق الذم على الترك مطلقاً قولك وهو انما يشير الى
لا يجوز ولا اعتبار الترك نسبتهما فلا يحكم بها الا بلبس دون
اثباته فلهذا الوقت قولك ان اعراضاً بترك الواجب الى الواجب
الغير المعينة بوقت وذلك لان حصول الموانع بالاحرام
فجاءه وبما لا يفسد الواجبات في عرضة الترك فتجوز التهاون
فيه والاكفاء بالعسر مبيح لانه يرضى لما للترك وهو المراء
بالاعراض ويتعرض للمع رضى الله لدفع الدخل بقوله فانما
فما جاز قال سهر باسن ذلك الى آخره قولك فانما
قال لا يجوز الى احسنه هذا البطلان للسند الثاني في وجوب
الاثارة الى ان في الدليل كاف في البطلان وحاصله
ان السيد ادرج الامر المطلق الوجوب بمعنى استحقاق الذم
الترك مطلقاً وهو غير متحقق ففهم فافهم اي في الوقت الثاني
او يقال مراده ان الوجوب مطلقاً غير متحقق في الوقت الثاني
لانه لا يفسد في اعتبار الوقت الثاني فيه وبين الذم لا
يرى ان اذا قال السيد يوم الخميس بعد خطبه هذا الشوب
يوم الجمعة ان لم تحطه يوم الخميس او قال خطبه هذا الشوب
وقصد الوجوب الموسع كان القولان في حكم خطبة الشوب
يوم الخميس سواء باعتبار استحقاق الذم وعدمه على تركه
مع انه يلزم على قول المحض ان يكون الخطبة يوم الخميس
غير واجب اصله الاول واما موسعاً على الثاني فلو

الموسع كما ذكره المحقق غير معقول أصلا بل المعقول منه يستلزم
في الأمر الموقوف وهو ليس بقوله أي مع رجحان ولذا قال في
صفة الذنب الثالث أن إرجاعه إلى الواجب الموسع كما ذكره
المحقق يؤدي إلى اشتراط حقيقة الوجوب فيه لأن الخروج من
المتحقق إلى المحتمل مع تحقق حقيقة الوجوب فيجب عقلا مثلاً إذا قل
السيد لبعده حفظ هذا الصوب في يوم الجمعة في دارى في البلد
فريقى وهو مستقر في دار سيده يوم الجمعة قلنا ان التحسين فيه
ليس إلا بين بخطين فخر وجه من الدار وجها إلى العتبة
فيجب ولو فاته الجنازة في القرية لم ينع استحق اللوم بخروج من
الاحتياط فيجب ان يقال فيما اذا صرح بجواز ان يخرج ان التحسين
ليس بين الاوقات بل بين الفعل والعدم في كل وقت
ان الفعل كما استلزمه في الواجب الموقوف فهو راجع إلى الواجب
المحتمل فيه ولهذا لم يحيل المصنف الواجب الموسع فصار عليه كما
في الفصل الثالث من الكتاب أو يقال ان الوجوب انما يتحقق في
أحوال وقتية بغير طعن في الفعل قبل الإقرار كما في مثال
الاحتياط يوم الجمعة بشرط عدمه يوم الخميس فذكر قولهم ومن لم
ذلك أي عتق الغاية وهو دليل قوله كان ينبغي إلى آخر
قولهم وذلك تكليف لا يطاق لأنه ان وجب حينئذ
بباب المقدرة فهو يرجع إلى قولهم وان لم يجب كان
الفعل جائزا تركه لا إلى غاية فيجب ان سقط التكليف كان فلا
المفروض وان بقي إلى غاية غير معلومة والمفروض ان جازا
تركه إلى غير غاية كان تكليفا بما يجوز تركه لا إلى غاية ولا
ينبغي وجوب ولا تيان بالفعل في وجه الاستشغال وقطع
فيما يجوز تركه لا إلى غاية محال فهذا تكليف بالمال وانما قلنا

انه لو لم يجب للفور كان الفعل جائزا تركه لا إلى غاية لأنه
لو كان إلى غاية معينة لزم الرجوع به غير مرجح ولو كان
إلى غاية غير معينة لوجب الفور بباب المقدرة والمفسر
جه خلافة فانه في قيل وينبغي إلى الذنب به انه ان
يلزم تكليف لا يطاق لو لم يمكن المكلف به الاستشغال
بالسبب دونه ثم لا يخفى انتقاض هذا الدليل مثل انذار المطلق
الا ان يقال بوجوب الفور فيما قلنا في مسئلة من أقرع من المو
أو يقال الاكتفاء فيه بالعدم ليس ضروريا مع القول والذنب
وكذا لو اركب لوجوبه بغير الاحترام ولم يصب اشارة تدل عليه
لانه لم يجب ان يكون اجابا بشرط فلا يتحقق لانه جازا لانه
تدبر قولهم فان ذكر ذلك منع لقوله فذكر ذلك لا قولهم
ما تقدم هو قوله وايضا فلو كان غير مبني وبين القول قولهم
افاد التكليف أي انتفاؤه وقوله وان يقتصر بقصر له
قولهم بربهم ذلك اشارة إلى افاد التكليف ان لم
تجعل وقت من الاحترام غاية وان جعله غاية فغاية
إلى الدليل ومنع لقوله وكانت تكون مثل الامر الموقوف
قولهم لا سبيل له أبدا وانما فيكون الغاية مجعولة
واما غالبا فتكون مجعولة غالبا فيكون الواجب في موضع
الترك كما مر فبما تقدم قولهم فلو غلب في طرفة عين فقام
لانه لو غلب على ظن المكلف في حال من الاحوال فوت التكليف
في ثلث احوال بالاختصاص ام مثلاً لم يمكن بقاء الغرم في احوال
على الفعل في ثلث احوال كلف لا يغلب على طرفة فوت الغرم في
ثلث احوال قولهم امر بالتوبة هو بناء على ابطال التكليف
المراد بالتوبة ما يعتم الحيات التي يدين السيئات بقية

قوله فاما لفظ الواجب الذي لم يتقدم عليه من المعاصي
 حتريق فكيف يحل عليه ولا يخفى انه يجري في الآيات الاولى
 وقوله فان حدثت تقرير لآية الاولى على وفق الشبهة وقوله
 يصير الآية مجدية جواب عن كلا الآيتين واصله انه لا يمكن الجمع
 و اجزأت على المسموم لانه يستلزم وجوب المذوبات وهو باطل
 فالمراد ببعض ما يوجب المفسدة وبعض اجزأت ولم يتبين في الآية
 فغير محتمل وهذا في الآية الاولى واضح لان لفظ المفسدة
 ليس من الفاظ المسموم واما اجزأت فهي من الفاظ المسموم
 فهي لم يتم وليس على ذنبه شيء دخل فيها واما قام فيه وليس على
 الذنبه خرج منها ولا يستلزم مجتبا في اثنى فلا يجب ل في الآية
 ولذا استدلت بهذا المرتضى قدس الله روحه في التفسير
 بقوله تعالى واخفوا انجربا وجوب اشياء من اجزأت لم يتم
 دليل عنده على انبساطها كالتيقن وكذا ما قيل في الجواب
 عن كليهما ان ذلك محمول على فضيلة السارعة والاستباق
 لانها انما تصور ان في الموضع فية انه اذا وجب الفورية شرعا
 لانه اوله فاعلم ان السارعة في السارعة كما اذا سارع
 في التوبة في قوله توبوا وادل دليل على ان الفور مراد شرعا
 حاشية بالتيقن العقود في الفارق بينهما متحقق حيث ان العقود
 ثبات الاشياء لا تخرج عنها في قضائنا وليس الامارات والى
 به من حيث الطلب والوجوب وهو لا يخرجه الامكان ان
 لا يخرجه من حيث قوله وهذه السئلة طريقا للعلم لانها من
 الاصول لاننا لغوية فلا يجري القياس فيها بقوله
 عاجز استعمال القياس ان هو الوجه اثنى واصله ان
 الكلام في صفة الامر لغة بدون مسرعة وما ذكر لو تم لدل على

وجود مسرعة في الاول امر السريعة ولا يخفى ان مثل هذا جار
 في الاستدلال بالآيتين السابقتين ولم يذكر لعدم انهما
 به لان بنية الاصول تحصل في المجلة ثبوت فورية الاول امر السريعة
 قوله فانه يصح ذلك على وجه الجمع والتخير معا فانما يصح
 التحقير الذين امكن ان يكون لهم واحد منها واما في كونه لائق
 والوضع المطلق فلا يصح تبرق قوله واذا اجتمع مع غيره
 لا يكون كذلك كذا في ارباب من النسخ وهو موافق للتفسير
 المجترة في المسرعة والمطلوب لما حققه في الامران بقوله
 واذا اجتمع مع غيره يكون كذلك بدون حرف انفي فيكون
 موافقا للتفسير الاول فانه قال فيه فلو لم يكن تركه
 مع فعل الآخر كما يستحيل لانه اذا كان مع ترك الآخر فقد
 حصلت الكراهة له ونقلت به فيها فكيف لا يكون حاصلا اذا
 قد رما خفوا لانه هذا ولكن الاطلاق قوله مثل ما نقول
 الامر اشارة الى ما قال فيه من انه لا يمنع ان يكون اشير له
 ضقة الوجوب اذا فسر مفردا فاذا افضل مع غيره كان
 الواحد منها لا يتغير وجه كونه واجبا والبس في بصيرة ذوات
 فوجود حرف انفي اوله تدبر قوله كونه اشير ما موراه
 يقتضيه هذا الدليل انما يتم لو ثبت انه تعالى اذا امر بشيء
 يطلبه في ضمير اخراجه احسنه ليجعلها المصلحة فكان الافراد لا يقتضيه
 ليست اودا الامور حقيقة فيكون مبنيا على قاعدة ان
 والتبصير والتحليل يدل دلالة قطعية على دلالة الهن في العبادات
 على فاد المسرعة بمعنى عدم الاتيان بالامور في دلالة قطعية
 على عدم سقوط وجوب الاتيان به في وقته ويدل بانضمام
 وجوب انقضاء على لم يات بالامور في وقته على وجوب

الخارج ومأرده دعوى التجميع في نحو الصلوة اليوسية لاظهار
 فلا بد وعدم وجوب قضاء صلاة الجمعة المقصورة مع تحقق شرطها
 قبح كذا وذلك ان الصلوة هي الاكوان المخصوصة التي صلها
 ان الغضب المنعزعة معنوها كليا وللصلوة المأمورة بها معنوها
 كليا وكذا الكل واحد في اجزائها وشروطها مع الركوع والسجود
 وغيرها والكلين المختلفان بالمر والنز قد يصح فان طابسا
 في شئ واحد فيوجدان بوجود واحد هو وجود الفرد في
 يطل المس موبه كانت بدليل سابقا وقد نفقرا فان كان
 كل منهما على غير صادق عليه الآخر وان اجتمع فيهما في
 الوجود في زمان واحد وحي لا يجد الما موبه واذا قلنا
 ذلك فلا شك ان الغضب يصديق على الصديق عليه الصلوة
 او غير منها او شرط منها فيما يخرج فيه فيطل الصلوة قبح
 فقد ناه عن غير واقع اصلا في الظاهر من السباق انه اراد
 بعدم وقوع عدم ترتيب احكامه الوضعية عليه مثل العده حوا
 كما حال الزوج حسن ليدنا وغير ذلك وحي فقله وانما
 وظهر النهي في كذا في غير خمسة محمول على الماشه مع القصر
 كما ان ما يحجر بعد ذلك في الجواب في الوطى في الحيف محمول على
 الماشه ايضا وكلم ان يراد بقوله غير واقع اصلا انه لو كان
 الذم مفعولا بطلاق وجب فلا تراء الذم مع إطلاق ايضا
 الإطلاق ابدعى وحي فقله ولو ظلت المحمول على التحقيق
 قولا وليس الذم حالا في اليقين في بعض اوقات الذم انما
 في الهدر مثلا ليس نفس القصر في اليقين لا مفعولا ولا مشه
 ولذا يفسر كل واحد منهما على الآخر كما اذا كان غير فاشه
 الواجب هو انفس المشه كذا المتحقق في المباشه والوا

[illegible]

فصل في بيان ما لا يثبت له كونه حاصلا في حد ذاته

معناه انما يشبه فانما موجودان متغايران لانه قد يثبت
انصرف اليه و يولد منه وقد لا يولد كما في تصرف ابراهيم
في السكن مع عدم تربية ذبح ولده عليه عند بعضهم كما سيجي
في بحث النسخ والواجب هو المولد بالفتح لا المولد بالكسر وهذا
مثل الالباب بالواجب المشروط بالشرط القضي في ضم شرط
فتح شرطه مع انصرف الطهر في قبل الوصول الى المكان
وانما اذا اراد المحقق عدم قيام الدج بالسكن المقتضية
مقام الواجب كون المذبح متبعا فجا به ظاهرهما مع انه من
لاحكام الوضعية وليست مما يدل النسخ على عدمه فحق كذا سيجي
شيء من الاشياء كما مثلا كما يمكن ان يقال في رجوع الصحابة
في وجوب الاشياء الى امر عليه السلام يمكن ان يقال فيما سيجي
في حق كذا فينبغي ان يكون النسخ يقتضي كونه غير مختل لا يمتنع
تخرجه ان النسخ والامر انما يتبادران لعدم امكان اجتماعهما
فما يرا في مقتضى صدور الامر على اجزاء متعلقة بمما موصوفه دل
النسخ على عدم اجزاء متعلقة بمما موصوفه لانه لا يتحقق بما يتعلق
به الامر فكيف يجزئ متعلقة بمما موصوفه هذا ويجوز ان في هذا
استدراكا لانه لا دخل فيه لدلالة الامر على الاجزاء وايضا
راجع في الحقيقة الى الدليل الاول لان كون مقتضى احد مقتضى
وكون مقتضى الآخر مضادة وعدم قيام ما هو مضادة مقام ما هو
مقتضى يرجع الى تضادها فثبت بروايتها على الدليل الاول
والجواب بوجه هنا يتم وبما يشهد بانها متناقضة ما قبل
في دفع هذا الدليل اذا استدلل به على انها وشرعا ويمكن
تقرير الدليل بان يقال انما حكم تضاد الامر والنسخ في
اقتضاء الاجزاء وعدم الاجزاء لكن الامر يقتضي عدم الاجزاء

فصل في بيان ما لا يثبت له كونه حاصلا في حد ذاته

وتتوهم ان مقتضى الاول ممنوعه فحق كذا في مداخل في الدنيا
السيرة فيه فمورد انما يصح الاستدلال به لو كان متوارفا لفظا
معنويا معناه او يثبت على كفاية الطور بعد الدليل القطع المراد
بالدين هنا ما يدين وتبعه به اى يقع التكليف به من الواجب
والمذوات وصيغتها ما راجع اليه فانه لا يرد باعتبار ما لا يرد
او راجع الى ما يجب القدر العائد الى المجهول في مورد منه وفي بعض
حوادث المصباح للفقهاء ان صيغة فمورد راجع الى ما لا يرد فمورد
عليه ويحتمل ان يكون معنى الحديث في مداخل في الدنيا ليس فيه
ان يقتضي شيئا ليس من الدين ويقول هذا من الدين فمورد
اى فاسق او مرتد وما هذا فلا دلالة فيه على ما سيجي فيه فحق كذا
على ان المما موصوفه مشروط بشرط اى من حيث انه موصوفه بالامر
المما موصوفه مطلقا لا يختص الواجب بسببها كما في شرط الواجب المطلق
فحق كذا على ان المراد بالامر حصول امر في هذا النسخ الواجب
قد قام دليل على اجزاء المنع عنه وهذا الغير ولو كان مطلقا
ومحتملا على الواجب ولذا ذهب السيد المرتضى قدس سره الى عدم
الامر عدم اشتراطية المقربة في صحة المقربة ان كان شرط
في تخصيص الثواب لطرفه لانه جار في جميع الكفائيات الا ان
الدليل فحق كذا جلد من فروض الاعيان في ادلة فوتين
الكذب واثبات الكلام في العمق والخصوص فحق كذا
في غير راجع الامر واثباته بجزئية فحق كذا فيستغرق جميع
التي هي في عرف الله القدر وخرج كذا في المراد بالاستمرار
ما كان يجب التوضيح ولو كان ضاهيا للموضوع له خاص الامر
ويجب فيه بحيثية ليدخل فيه فمورد وما العاقلين باعتبارها اذا
جلها استقامتين ونجها اذا جلها موصوفين فانه باعتبار

ولا يثبت له كونه حاصلا في حد ذاته

سواء كان وصفاً أو غير وصفاً والمراد بالصحيح اللفظ ما يمكن
 تحقق فائدة الكلام من الخبر والاستخبار ونحوها بما يستلزم إطلاق
 اللفظ عليه مثلاً إذا قلنا جاني إن فكل واحد من أسرار
 اللسان يصلح اللفظ لا سكان ان يكون الكلام وكذا كل
 رجل في قول الرجل جاد أو جاني رجل بخلافه أجزاء
 فانه إذا قيل لعمري نصف القرن ما يمكن ان ثبت الحقيقة لشيء
 مع أجزاء وفي الأحكام المشتركة بين الكل والخبر مثل قولنا
 جاءوا فلنا يعلم الاشتراك بين اللفظ لا يقال لفظاً
 الجمع نحو الرجل على الواحد مجازاً ليس باللفظ بل بالاعتبار
 لو لم يكن التعريف جامعاً لآفاق الجاز إطلاقاً لجميع
 بشرط لا شيء وأما الإطلاق على الواحد بشرط شيء فحققة ولا إطلاق
 على بشرط شيء الإطلاق على المجموع من الإطلاق على كل واحد من
 فضاء فوق كل علم الله تعالى المكلفين بخطاب أي وجه اللفظ
 خطاباً عاماً فالمعصوم من صفات اللفظ حقيقة وعلى ما قرأ من مجموع
 فالمراد بالمعصوم خطاب الله كون الواو مشدداً فيقولوا بصلة
 استمر فجميع المكلفين ولو بدليل خارج لأن يكون المقصود
 في السير في كلمة خطاب الله إلى جميع المكلفين فانه لا يصير عاماً
 في الاصطلاح كما حقيقة ويمكن ان يجعل يصلح اعم من الإطلاق
 عليه بان كثير من تحقق فائدة الكلام به وجه يصير السير في كلمة
 خطاب عاماً في الخطابين تدبر فوق كل نحو قولهم علم الله
 والحق والمطر كمن في وعدة الحسام وعدة عرفا ولا بضرة كونه
 في أجزاء شتى بالتوزيع اذ ليد واحدة عرفا ووجه متفاوت
 الكلام ما قبل به عدم وعدة المطر واجواب لعدم اعتبار الوحدة
 في العام لانه ثم بوحدة الصوت ثم المحاكاة بما لا محذور له اذ

لم يقرر اصطلاح الاصول في العام على كونه بمعنى شمول واحد
 حقيقة المعصوم ولو لم يشترط فعل الوجود الخاخر في ثبوت
 هذا المعصوم وكون الاطلاق للنفوس سلباً ودود وكذا عدم
 تصور مستحق واحد يستحقه في الاعيان من جهة قولنا لا
 لا يطرده رسالة الحق حده الله لانه لا يقال علم الكل انتم في
 الذريعة مجازاً لانا لا نفهم به الاطلاق قولنا عدم خصوصاً يعرف
 استمر لانا بعد الى اللفظ هذا والاشبه ان المعصوم حقيقة
 يعرف الاصول في اللفظ المعصوم من جهة المعاني وفي اللفظ
 بالاعتبار ان أطلق على اللفظ المعصوم من جهة المعاني ان أطلق
 بحسب الاندراج حقيقة فيه لانه جازاً مشمولاً لعمان متحدة
 بحسب الوضع فوق كل لم يكن بعد العلم عدم ثبوت عدم الظاهر
 وأما لان عدم العلم بالاعتبار والاعتبار بالاعتبار فالحال لم يكن
 بعد كل ليعبر بغيرية قوله فالأمر بغيرية حقيقة فاما اللفظ
 التثنية لفظ تشبيه يصلح لكل واحد ولا يستغرق وكذا لفظ الجمع
 الشكره وأما اللفظ الأعسر اذ يصلح للوحدات كما مر وان
 استمر فاما في الاستغراق للعدد الاستغراق لما يصلح له
 وكذا الكلام في أسماء الأعلام بغيرية الى أجزاء منها فوق كل
 وهر فاضة بلا خلاف باعتبارها الذر وقد يتوهم به ذلك ان
 يذهب الى ان حيز الموصولات نحوهم وما والذي من اللفظ المعصوم
 مطلقاً كما قبل في الخلاف بعد الاتفاق والاجماع وأولاهم مع لا يلبس
 بقوله ويقوى ذلك بما يشير اليه الله بقوله في الفصل الا
 فاما اذا وقت به ما مفرقة من نضج امر الوجود بان أطلق
 اسم الموصول حقيقة شرط بنفسه علم الخطاب بالصفة
 من نزع الموصولة إنكروه وفيه امر لان اشتراط العلم بـ

اللفظ المعصوم من جهة المعاني

في الجملة لا ياتي في المحسوم لا يقال انما يلزم عمومها في جميع علم المطب
تحقق الصفة فيه لا نقول يمكن محسوم بالصلح له وهو اعلم بحسب علم
الصفة فيه تدبر عقولهم متى كانت معرفة الحق ان احتمال الموصولة
في العموم كمنه في المخصوص المصمود نحو له ما في السموات وما
الارض عيسى بن ابيهم وغير ذلك وهو مستبعد لان الحاشي
الفرق بالغالب مطلقون والتباعد من افعى الماراة الحقيقة والظن
يحتاج الى ما يحتاج اليه العموم وهو تقديم الذكر ونصب العتبة
بانه المراد هو بالنسبة الى العموم كالنحو في الحق الى العتبة في الجبر
بعد ما لان الاصل عدما فوق له كما يفيد وما يبان يكون
مستغرقا بعينه في نفسه للجمع فان استغرق اتي فيما جيف اليه
كل قطرة من الان بل مما ليس على كونه بمستغارة في نفسه مستغرة
نحو قوله ايا ما ندعوا فانه عام بدون مضاف اليه والفرق بين
والذرة ان ايا عام فيما يصح له وهو كل ما ذكر في المضاف اليه كذا
الذرة فانها ليست بعام في كل ما دخل في الصلة بر علم الصلة فيه
فانها من ماضي اي في الجازات والاستفهام قولهم ولم يرد بها
لتعريف ظاهر هذا وسيدكره في الاسماء المشتقة والفاظ المجموع
يل على ان اللام الدائمة عليها مشترك لفظي بين الاستغراق و
ليس للتعريف ويكون لكل جبر ومن العهد الخارج وحيث يكون للتعريف
فاذا استعمل في الحقيقة نحو الرصيرص من المرأة او العهد الذي هو نحو
الكل الذي كان مجازا واما ما ذكره بعد ذلك في فضاء ذكر
الفاظ الجمع والجبر وغير ذلك فيدل على انها حقيقة في الاصل
مجاز في غيره فليحذر انما ذكره بعد ذلك بجبر عدم ذكر تعريف
الجبر والعهد الذي هو مستند كعدم بالنسبة الى العهد الخارج
وربما اشعر كلامه بارجاع العهد الذي هو التعريف الجبر قول

الملك اناس الذيار والدرسم الاولى جبر المثال اناس ناس
انه اسم جنس لاجمع اس فان عدم اللام في الدرسم والذيار
تعريف الجبر اول عدم الجبر كل عدم الدرسم كل واحد
اناس قول له تعريف الجبر المخصوص فيكون حقيقة في نفس
باعتبار شخصها في الذهن ويسمى حقيقة لاه حقيقة ولام الجبر
قوله قد لا يفسد في ذكر الكلام على ان المحسوم له حقيقة
في اللغة تعرية الكلام بعلى تضمن معنى الدلالة والمراد بصيغة العموم
بما يكون حقيقة في المحسوم مجازا في غيره وحيث فلا بد من جبر
مشتركة بين الجازات والموصولة يحمل اختلافها في العهد في الجملة وفي
العهد مسلا مجرى اختلافها في اللفظ فيكون الموضوع للجازة غير الموضوع
الموصولة لفظا لا لفظا ل لا اختلاف بين من الاستغمانية والموصولة
اللفظ لا لفظا ل لا اختلاف بين من الاستغمانية والموصولة لان اللفظ
المقصود اثبات حقيقة للعموم في الجبر لا اثبات التفصيل الباقى كما
يصرح به بقوله فير له عرضا بهذا اللفظ على ان ما ذكرنا من
الاختلاف في اللفظ فقول تخلف بين الاستغمانية والموصولة
بالجاء الى الصلة وفيها كما يجي في قولهم لاه لاهل هذا الجاهل
الاصلة الذي هو قولهم مشتركة لفظا ولوجوب معنى لم يمت
فرق بين هذا المذهب والذين لا يختلف بعد قولهم
فان فير انما حسن الاستثناء كما حاصلة منع قوله فلول انما
مستغرق منع دليده وهو قوله بين ذلك في مستند
بان في الاستثناء هنا لعدم التناول لا يدل على ان حاشية
في العقل انما هو لاهل الاستغراق الجواز ان يكون لتساو
المجرب بدون الوجوب وهو المراد بالصلاح التناول قولهم
غير لاهل لو كان الاستثناء انما حسن في فيه ان هذا وح

للمسند الآخر يجوز الاستناد به أفرد هو جواز ان يكون للصالح
 مع شرطه دون الوجوب لا فاعلم ولا يجب ان يقال نعم وهو كونه
 دا على مقتضى ما ذكرناه بحيث يميزه انما من ذات خبره مع ما
 في وضع كل منها ولعل المسند المستند في القدر لاثبات المقدمات
 بعد ذلك بقوله والذي يدل على ان الاستناد يخرج من الكلام
 بالاوله لوجب دخوله تحت وجه الاولى استقاط لفظه العلم
 بتوسط بعض المعارضه بين المنع واثبات المقدمات المنوعة ولكن
 جوازها بخبره الدليل برباد خبره قال المسند فلولا انها
 غير قوله بين ذلك انها لا وحاصله ان حسن الاستناد بالصالح
 فقط اوله مع الوجوب لكن الاول بطرفه الثاني في خبره
 قول المزمع وان قالوا ان منها المستند يجوز ان يكون حسن للصالح
 مع شرطه المستند للصالح فقط ولا للوجوب وقوله لا يركب
 انما خبره المستند للصالح ويمكن جوده نقضا اجمالا بقوله قد قيل
 ان قولكم ان هذا البطلان المستند يجوز الاستناد به جواز ان يكون حسن
 للصالح مع شرطه سوى الوجوب **فانه قولك** ليس لفظه
 لفظ جميع ان خبره وان لم يكن لفظ جميع فبذل على مقتضى ما
 وقوعه في سياق النفي ويجوز ان يستدل في القول بدلالة على المقدمه
 بدون كونه للاستدراك لم يذهب اليه احد ومع كونه للاستدراك مثبت
 مطلوب المسند من جوده حقيقة لعدم **قولك** وذلك انه
 لو كان كما خبره انه لو كان انتفاء حسن استناد المسند من اجماع المسند
 انتفاء الافادة بدون مدعيه انتفاء استدراك الشئ منه في انتفاء
 افادته لم يحسن استنادا ووجه اجماع الصحاح بالامام ابنه بخلافه
 الا واحد انتفاء كونه مستندا بقاء على الفرض **قولك** فممن ذلك
 اسرنا انما يحسن ان يقول لعقب الاشراف الا واحد المالك

لفظ الاشراف مستوفى حيث كانت فيه الالف واللام **قولك**
 في الموضع الذي استخرج اي في استثناء المزمع اجماع المسند **قولك**
 لكان الصلاح اي بدون الاستدراك **قولك** فانه قال
 انه انما لم يحسن الاستثناء في دفع آخر لقوله قد قيل لو كان الاستثناء
 انما حسن للصالح كما بارأى منه انما ذكره بقوله وان قالوا انما
 لم يحسن **قولك** فان ذلك يبل بافاده انما ذكره في دفع المسند
 الاول يدل دفع هذا المسند **قولك** حسن الاستثناء به الامام
 لان الفاعل كما يتوجه عليه ثلثة ابحاث الاول ان هذا قياس فحق وقيل
 غير شئ على القدر كما مقتضى اليه انما بقوله فان قالوا وما
 كما مقتضى وجوبه انما اشرار اليه بقوله قد قيل انما جعنا وحاصله
 انه ليس بقياس بل استدلال بتحقيق حقيقة الاستثناء ومخبره في الاعداد
 وهو وجوب الدخول على تحقق حقيقة ومخبره في كل موضع وبما خبرنا
 بنسخ قوسهم المصادرة فيه وسيبتر المزمع الى هذا الاعتبار في
 في ذكره من احكام الاستثناء والثاني انما لا يتم تحقق الوجوب
 في الاعداد كما لشدة وجوبه واسمه انما بقوله ولا يكسر
 فيل في وجوبه انما اشرار اليه انما بقوله فان اركبوا ذلك وقولوا
 لفظ مشترك الزموا انما وهو ظاهره والثالث انما لا يتم ان
 للوجوب المحقق في الاعداد مدعيه في حسن الاستثناء بحيث يكون محققا
 حقيقة الاستثناء فيها واقعية انما بقوله فان قالوا الوجوب الذي
 ثبت في الاعداد كونه وجوبه انما اشرار اليه انما بقوله قد قيل
 الصلاح اي وحاصله دعوى السيد انه في العلم بان للوجوب حقيقة
 في حسن استثناء الاجداد وتحقق حقيقة فبذل حتى لو فرض فيها
 الصلاح لم يحسن الاستثناء فاعلم انما بقوله فانه في مقصد من الوجوب
 لا يفسر من حيث انه تحقق حقيقة الاستثناء فيها من الوجوب فبذل

ولا يخفى ان الحسن في ترتيب البحث المذكور فوقه لا واجب
 يحكم ان لا يثبت له دعوى السببية في مرتبة الوجود
 الاعم من انما كان المتأخر له في مرتبة الوجود
 ثبت وانما قال لا يجب دون لا يكون لان المتأخر له في مرتبة الوجود
 بعد ما نظر الى السببية وانما دفع السببية لان المنع في متناه
 دعوى السببية لم يثبت له عرفا فوقه ان يحكي عن ذلك من غير
 وجود ان عدم حسن هذا الجواب لا يدل على عدم حسن الجواب عما
 كانت في التوالى عنه فان عدم حسن هذا ذكر لانه حكم بما لا يعلم ولا
 اجاب بنعم في الطرد لان الجحيف كان مطبقا للقول حسنا والجواب
 بما اشار اليه ان هذا اللفظ غير مطابق للوال عرفا بحيث لا
 يستلزم قبول بالذات ان اردت بالقرائن ان اردت الجحيف فلا وان
 اردت الطرد فمجرد فوقه لا يجوز واجد من الجحيف السببية
 فوقه لا يوافقها ارجع واحد منها بخصوصه ويحتمل ان يراد منه
 على سبب الاتباع ان يكون المشترك مستلزما لجميع معانيه فان الجواب
 لا وعدم الوجود في نظرنا لا طائفة اللفظ عند بعض ونظرنا
 القرينة عند آخرين كما هو قولهم فان قالوا اذ ثبت ذلك في الوجود
 مشددا مع جوابه جاز في الدليل الاول فوقه لا يجب ان
 الكلام ان لا يجب ان السببية فوقه لا يجوز ان يثبت في
 مقام بيان معاني الالفاظ بحسب ثبوتها من العموم والخصوص وقالوا
 قولهم فانه يتخلف في اعتبار السببية في دفعه قولهم فانه لا
 لبقا قولهم كلاهما سواء امكن في كونها موضوعين للخصوص فوقه لا
 وجري مجرى فليس كما نهى الاستدلال وان توسط الله
 بينهما في اصل الدليل انما علم فرق اللفظ بين صيغ العموم ومن
 صيغ الخصوص كقوله من صيغة الامر وصيغة النهي فكما يعلم

كون صيغة الامر حقيقة في دون غيره وصيغة النهي حقيقة في ذلك
 فيعلم كون صيغ العموم حقيقة في دون غيره وصيغ الخصوص حقيقة
 في ذلك وكذا في غير جداول السبل تايد له ودفع له من
 قولهم وقد قلنا انما في ضرورة ذكر مقتضى الامر هو الوجوب
 او الذب فانه قال هذه محض الاستصحاب ولم يجب على اهل النظر
 يصنعوا لكل امر متعقلا عبارة فوقه لا واستدلوا ايضا بان
 انما لم يرتفع اليه كما يظهر من سابق مع انه كما تقرر مرجع الال
 الذي ذكره اليه لان في نظريه انما كما يقتضيه قولهم لانه
 ليس بعضهم سواء كان بعضا معينا او انا او عدد او بعضا مطلقا لا
 هذا اثبات اللفظ بالاستدلال وقد ثبت ان اثبات اللفظ بالقياس
 بالاستدلال لا يلزم على المربع ربما كان موجودا عند الواضع ولم
 يستلزم ايضا انما نقول المراد بالادوية ان لا يلزم تجنب استعمال
 غير لم يجز استعمال لفظه في ادوية بعض من بعض من كون الاول
 جاز في الواقع في الجواب دون الاخر من غير ذكر كل بعض في الجواب
 وكذا ذكر الجسوع وقد كان في الدليل قد ذكر في المقدمات نظريه
 قولهم لا باقية الجبر والاعتقاد الذي هو اذا استقر العام
 اراد به الخاص ولم يجب قرينة عليه يلزم اباية الجبر اي حقا
 اشيى على خلاف ما هو به واذا استعمل العام واراد به الاستعراق
 يلزم اباية الاعتقاد الذي لا يجر كونه جملا على مذاهب الخصم
 لتجربه اراد انما من منه بدون نصب شبهة لا يقال ان
 بالاعتقاد الجبر في لزوم اباية ممنوع الا ان ثبت ان ظاهر
 الكتاب مع عدم قرينة صراحة لتفسيره لم يثبت بعد
 اراد العلم ففتح اباية ممنوع كما في الاجتهادات وغيرها من
 لطيفات لا تتخارط في وجه معلوم على ما يظهر

في الكتاب في كتاب التوحيد في الحديث الاول من الباب الاول
 من قول ابي عبد الله وهل يحجب العقل بالاعرف وما سلم فيه جواز
 فاما بالضرورة و عدم المكان التخصص منه الى ان يحزم فهو كمال
 في الحقيقة و بهذا اثبت ان ظاهر الكتاب بل لسته ان يمنع عدم
 قرينة صراحة بغير القطع و اما قال اما به الجمل والاعتقاد و
 اما ان مجرد تحجبنا انما يقتضي وجوب الاعتقاد بما رآه لا بالظاهر
 وان لم يرد من يقتضي ابقاء اعتقاد ظاهره فانه لو كان منسجما لزم الاغراض
 بالقياس لوضوح في موضع المطلوب وهذا في الصورة الاولى و اما
 لان الذي يقتضيه ان يحزم وجوب الاعتقاد ليس وجوب بصطحي
 واليقيني النسبية انما لانه لا ثابت فاعلم كما لا يخفى فاما يقتضي
 المطلوب بمعنى الاخرج في فعله وهذا جار في الصورة الاولى
 و اشائية فان قلت قوله تعالى في سورة الانفال واذ يركبكم
 في منامك قليلا الى قوله واذ يركبكم اذ التقيتم في عيكم
 قليلا في عينهم الآية يدل على ابقاء الجبر قلت يجب ان يظهر
 بالقطع العقلي و يخبر ان يكون التقليل في النوم يعلم بالتجربة انهم
 معلومون سواء علم عليه اسلام عدوهم في نفس الامر ام لا وان
 بالتقصير في راستم على ما هم عليه من القوة في نفس الامر او بحسب
 بعضهم بعضا علمهم بعدوهم الواقعي فانه يوجب نوع جراه و دفع
 خوف ناش من اعدائهم و بالتكثير راستم على وضع يرون كانه في
 رأي بعين اصنافهم بان لا يحجب بعضهم بعضا او يكونوا في علم
 و نحو ذلك مع علمهم بتكثير الوافق بانه يوجب نوع خوف و التوكل
 و امثال هذه مجازات في الحروب و الوفايع تدبر **قول** في قوله تعالى
 واذ اذ لم يكن هناك من يستغنى ان يستغنى دخولا لتعريف الجبر
 ايضا فانه جار عهده كما يصحح به بقوله فلما منع من ان ذلك

قد يراو و لم يدر لم يذكره لسنده بل بنية الى العلم **قول** في قوله
 قال ابو عبد الله انما قال شر ذلك لانه لم يقدر به كمال
 حقيقة فانه ذهب الى ان يحسم مثلا موضوعا للقدر المشرك بين
 الخصوص و الاستغناء الا انه جبر عدم قرينة الخصوص قرينة
 كما سيحكي في بيان **دليل** **قول** و قال ابو عبد الله في ظاهر
 العبارة ان ابا عبد الله ذهب الى انها حقيقة في تعريف الجبر و اما
 و مجازة الاستغناء و يخبر ان يراوان ابا عبد الله حكم كونهما
 مما في الاستغناء و توقف في كونها حقيقة في الجبر و مجازا و لا يوقف
 في العهد و ظاهر قولهم فيجب بعد فاما الذي اخبره ابو عبد الله
 ان ابا عبد الله حكم كونهما حقيقة في تعريف الجبر مجازا في الوجه الثاني
قول في حاشية اي مفرد اعلم ابيه **العلم** **قول** في حاشية اي
 اي زجر الناس عن اقدام الى استرقه و الفجر و اشرك و ازر
 حاصل فيكون الحكم على كل واحد مع الاجتماع كما هو حاصل في كل
 و احسم في الافراد **قول** في قوله تعالى في الناس من قال اي حكمة
 على ان الجبر حيث هو لا يمكن تصور و لذا دفعه بما سيحكي
 من قوله فاطم لا يخرج نعم الله وقوله ويدل الله على ذلك
 ويمكن حمله على انه منصور لكن لا يزيد عليه باذلال الام
 عليه معنى يسمى التعريف لانه ممتاز بذاته عما عداه فلا يندفع
 بما سيحكي به باحق في الفرق بين اسد و اساه من ان اسد
 مما عداه قد يؤخذ لاجل حيث انه ممتاز وان كان متزا
 في نفس الامر و قد يؤخذ من حيث التمييز و تخلص الذهن و هذا
 معنى زائد على الاول مما يستتبعه يسمى معرفة و يمكن حمله على الاول
 على هذا **قول** في قوله تعالى ليعلم ان الله يعلم صفة حقيقة
قول في هذه اللفاظ انظر في معنى اختلاف **قول** و لا بد

ذکر ای اراده بخیر یعنی احوال فوق که لا ینجی عنهم
قد مر ما قبله ثم هذا اشتراط جماع العبد لله عز وجل
لا یخیر فوقه و بهل اینست که آن ای که کون بخیر بر وجه
مستور قوله العبد الکثیر ای العبد المکرر بینا و هو کثیر
بر وجهی بود فوق که لا یخیر بل العبد الکثیر ظاهره ان معصیه
بدل یا غیر جمیع و پس که کثرت ظاهره ان معصیه بدل یا غیر کثرت
استکراهیه و هو کثیر بر وجهی که اشتراک بین العبد الکثیر و کثیر
ان لم یخیر بر وجهی که اشتراک بین العبد الکثیر و کثیر
اللام او شیئی آخر فیم یسره فی کون بدله اذ اورد جمیع غایب
جمیع غایب فوق که لا ینجی عنهم ای ان جمیع اسم کثیر انما یکون
اذا کان باک اجناس مختلفه و کان اسم کثیر موضوعا لواحد منها لا یخیر
فقط اکن اشتراک در معصیه و اشتراک با جمیع اجناس مختلفه لکن لم یخیر
فی الله هذه الصورة فیم جمیع اسم کثیر بر وجهی که اشتراک در معصیه
فقط جمیع اسم کثیر بر وجهی که اشتراک در معصیه و اشتراک با جمیع
ببره الاستثناء و بصیر حاصله ان یخیر جمیع از اصل معصیه و لا یخیر
بر کثیر مجزا و هو جمیع اسمی بهذا الاسم اذا کان مشترکا
بین اجناس مختلفه کما فی جمیع زید عا الزیدین و قوله ولای دل احضا
یعنی بعض ای و لا یخیر جمیع بعضا یکون اللفظ الدال علی بعض
بالتزام عا الاسم و هو عطف بغيره لا خلاف الاجناس و کثیر جمیع
فقد اذ بر فوق که لا یخیر بر وجهی که پس بهذا التکرار قوله
سنا و لا یخیر ذلک عا ان یخیر جمیع علی اسم لان المقصود
بسم بونی یعنی دلالة الاستعمال علی ظهوره المستفاد و المقصود
بهذا المعنی دلالة الاستعمال عا عدم ظهوره فی غیره فوق که لا یخیر
ان یخیر فی الاستعراق یعنی ان یخیر موضوعا للعبد المکرر

بینا او کثیر موضوعا للاستعراق و کون حقیقه فی اسم کثیر
لا یخیر لا کما یستحققه العبد فی معصیه ان العبد انما یخیر کان کثیرا
بقوله ذلک ان لم یخیر ان یخیر مجزا استثناء و لا یخیر و لا یخیر
فاذا کان کثیرا کما فی جمیع غایب فوق که لا یخیر و لا یخیر
للسابق او دلیل علی وجهه و المعارض راعی الاحتمالین فوق که لا یخیر
مستوفی عا ان یخیر لفظ رضایه و یخیر اسم فوق که لا یخیر و یخیر
عند رب الاول ای و یخیر الی عا کثیر بعد انقام مقدمات الیه
کما یستحققه العبد بقوله و علم ان العبد یخیر عا و یخیر ان بر اوله
کونه مستغرق لکن لا یخیر الی عا بر یخیر بر وجهی که لا یخیر
فقط که لا یخیر و کل ذلک فاسد ای کمال الاول لفظ هر و اما انما
کان بر وجهی که جمیع العالم فیکون ای کثیر و اصل و ان اورد
الجمیع الخ و جمیع اسم کثیر کما فی جمیع بان کون الرجال شرا
شرا لکل رجل فاسد ای کما فی جمیع ما یخیر فی الواقع فیکون
فقط حکم به و لا یخیر المستدل و یخیر الاحتمالین فی انما لم یخیر
الجبب له و اما عا جواب الاول لانه ان ثبت استماله فیکون
لا لا یخیر المستدل فبر فوق که لا یخیر اکثره فی هذا الیه و لا یخیر
منع و ان کان منسندا و هو ان استماله لم یخیر له و لا یخیر له
فبر فوق که لا یخیر و اما استدلاله عا ان حقیقه فی استماله انما یخیر
فانه لیس یخیر ان یخیر حقیقه اذ اخذت بشرط فاما بقوله
بر ان یخیر الاستعراق ای حقیقه ان یخیر عا فی وقت افاده
اندر الجمیع و هو ثلثه فوق که لا یخیر بر الاعتبار فانه یخیر
الاستعراق باعتبار ان الموضوع له و یخیر عا اقل الجمیع لانه
باعتبار ان داخل فی الموضوع له فوق که لا یخیر و علم ان العبد یخیر
ای بهذا الاستعراق و لا یخیر عا افاده و جمیع الاستعراق سو

وليس الاستثناء بحيث يمكن ما يستدل لال اية على ما مراد
 تحقيق ما بين وهو كون الجمع حقيقة في الشيء وقوله فاذن
 كونها في شروع في الالف لا في رواج اصحاب القول
 انما لم يذكر اصحاب لوقف لان البطلان في البطلان للوقف
 وان لم يكن البطلان ليس في البطلان لال لير الوقف حق
 في العلم انه لا يرد بها الحمد او تعريف الجنس في عدم العلم بكون لفظ
 للعلم يستلزم العلم بعدد كما لا يخفى وكذا كلف عدم العلم بكون الجمع
 لتعريف الجنس فانه لو اريد بغيره كان الجمع هو الذي يرد به بالمرء فلا
 حاجة الى ان يقال ان المراد بعدم العلم العلم بعدم وكونه في
 للمعنى نذكر في قوله فاذن ان الجمع في ان الجمع في حقيقة
 اللغوية اذ لا شك في استعمال الجمع في الشيء في الجملة فقد
 صفك فلو كان قولك فاذن ان الجمع في الشيء في الجملة فقد
 ان اقتضى على حالة الفرض انه هو الاصل وحاصله قريب مما مر في كون
 صفة احد حقيقة في الامر حتى ان اهل اللغة فروا بين الشيئين والجمع
 بين الواحد والشيئين فانهم قالوا الشيئين كذا والجمع كذا فلو كان الشيئين
 جمعا في استعماله في جمع الجمع في قولهم شيئين كذا او في معنى
 ان مرادهم بشيئين اللفظ المستعمل في الاثنين مطلقا لا في اثنين بشرط لا بد
 قولك في الجمع بكونه بالواو ولم يذكر النون فيستلزم ان هذا الجمع
 المذكور ليس لم قولك في يقولون الاثنين افضل الى اي لا يقولون
 لما اختلفوا وجملة دعوى ب در اختلفوا في غير الاثنين واما في الجمع
 ينبغي ان لا يكون بين شيئين والجمع فرق في استعمال افضل قولك
 في يقولون رجلا ان اي يقولون بعد التزم لفظ ثنائان رجلا
 ولا يقولون ثنائان رجالا فيستلزم التبا في قولك في وذهب
 ابو عبد الله بصريحه في ان يراد باللفظ المتصل كان حسنا

في الكلام كما ذهب اليه بعض واخاره سيد المرتضى في الذريعة
 واستدل عليه بما سيذكره ثم يقول فان قيل في الجمع الكلام في
 وخير ان يراد به العلم بكونه حسنا او فاذن ان
 وهو الظاهر مما سيذكره ثم يقول على ان هذا واجب في وبقوله
 فان تعاطوا العشرة في ثم لم يفتحين بذهب الى انه يصح
 الا ان يحذف ليس لفظ متصل به او منفصل عنه واليه يشير لفظ
 فاذن لك لا يزم في العموم اذ احضر دليل متصل به او منفصل اذ كان لفظا
 وفيه حقيقة في الاستثناء واما في جملة من لم يفتحات الفصل وبعونكم
 ظاهر ثم اعلم ان كون عشرة الاثنية في قولنا عشرة الاثنية مستلزم
 حقيقة بقوله في وجوب الاول وهو الظاهر مما سبق في عبارة لفظ
 ان يكون مجموع قولنا عشرة الاثنية مستلزم في حقيقة وهو انه
 قيل انه ذهب القاضى ابو بكر وجل مثل استعمال سبع واربع وثمان
 في عشرة في قولنا ثمانية سبع واربع وثمان وهذا انما
 بقوله بكون عشرة مستلزما في معناه وكذا الاو كذا اثنية ويكون المجموع
 في حيث المجموع استعمل في السبعة التي هي سبعة اليها والى
 ان لا يستلزم المجموع في حيث المجموع في سبعة لا حقيقة ولا مجازا
 يستعمل عشرة في معناه في حقيقة وكذا الاو كذا اثنية ويعلم من اخرج
 ثمة في عشرة في حيث الحكم ان السبعة منه اليها لا بان يكون لفظ
 لفظ عشرة الاثنية مستلزما في سبعة لا بان يكون المجموع مستلزما
 فيها وهذا العشرة في ثمانية في اربعة الاحتمال الثاني في
 الاول اذ الى القول بالمجاز في ان السبعة مرادة في هذا التركيب
 فان في هذا التركيب حقيقة في عشرة وصفت بانها اخرجت منها
 ثمة كان مجازا في سبعة في باب تفصيل فهو القول بالمجاز وان
 هو موضوع للثمة في عشرة اخرجت من ثمة في قوله في ل

قوله في الجمع في ثنائان

الاول منه انه ان ارد ان يستعمل مراد من حيث استعملها
لفظ فهو غير متفق عليه وان ارد ان مراد من حيث الحكم فلا خلاف
يقدر ان مراد من ثالث في الردية كما يظهر من قوله في الاحتمال الثاني
قولك فينبغي اذا استعملت فيكون الاستغراق في هذا مقدره مطلوبه
كل استعمل فيكون الاستغراق منه المتأخر لو ثبت صدق ما ان
ان يخص في مخوف في عشره الاثني عشر الحكم فليس شرط الاستعمال
فيبطل الاحتمال الاول من حيث الاحتمال كونه حقيقة كما هو الثاني ان كل مراد
من اللفظ يجب ان يتصل لفظه فيبطل الاحتمال الثاني في الاولين في
العبارة في معنى من تخصيص الموعود كونه مستلزما لبعض ما وضع له دون بعض كما هو
ما سبق في الفصل في قوله ان هذا ممنوع من وجه المصادرة
المطلوب قولك وبسر لا حد الى في هذا معارضة ولكن جليها وسند
قولك غير ما كان يستعمل في الامم فيكون في اوله في هذا صرح فيهم
غير ما وصفت له في تعريف المجاز قولك وذلك ان لم تقتر في الاخير
جبر مراد المتعذر انه ليس مجازا من حيث الاول وان كان مجازا
جسيمة اخرى كما يظهر من حيث في توجيه من حيث بل هو كونه حقيقة موافقا
في قوله في ردود الجارية في نفسه الى كون استماع لفظها وبقي
الكلام في اطلاقهم في توجيه من حيث في توجيه وانه غير خارج قولك
كما في استعمل في غير ما وضع له صدق ان المراد بغير ما وضع له في تعريف
المجاز في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
ما لم يوضع له في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
تقدير هذا القضا يجب ان لا يوضع له صدق ان المراد بغير ما وضع له في تعريف
منه موافقا لما يظهر من الذي هو غير الجواب في اوله كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
الاول واجاب بجوابين في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
وغيره في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف

الاول منه انه ان ارد ان يستعمل مراد من حيث استعملها
لفظ فهو غير متفق عليه وان ارد ان مراد من حيث الحكم فلا خلاف
يقدر ان مراد من ثالث في الردية كما يظهر من قوله في الاحتمال الثاني
قولك فينبغي اذا استعملت فيكون الاستغراق في هذا مقدره مطلوبه
كل استعمل فيكون الاستغراق منه المتأخر لو ثبت صدق ما ان
ان يخص في مخوف في عشره الاثني عشر الحكم فليس شرط الاستعمال
فيبطل الاحتمال الاول من حيث الاحتمال كونه حقيقة كما هو الثاني ان كل مراد
من اللفظ يجب ان يتصل لفظه فيبطل الاحتمال الثاني في الاولين في
العبارة في معنى من تخصيص الموعود كونه مستلزما لبعض ما وضع له دون بعض كما هو
ما سبق في الفصل في قوله ان هذا ممنوع من وجه المصادرة
المطلوب قولك وبسر لا حد الى في هذا معارضة ولكن جليها وسند
قولك غير ما كان يستعمل في الامم فيكون في اوله في هذا صرح فيهم
غير ما وصفت له في تعريف المجاز قولك وذلك ان لم تقتر في الاخير
جبر مراد المتعذر انه ليس مجازا من حيث الاول وان كان مجازا
جسيمة اخرى كما يظهر من حيث في توجيه من حيث بل هو كونه حقيقة موافقا
في قوله في ردود الجارية في نفسه الى كون استماع لفظها وبقي
الكلام في اطلاقهم في توجيه من حيث في توجيه وانه غير خارج قولك
كما في استعمل في غير ما وضع له صدق ان المراد بغير ما وضع له في تعريف
المجاز في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
ما لم يوضع له في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
تقدير هذا القضا يجب ان لا يوضع له صدق ان المراد بغير ما وضع له في تعريف
منه موافقا لما يظهر من الذي هو غير الجواب في اوله كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
الاول واجاب بجوابين في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف
وغيره في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف

في توجيه من حيث في توجيه وانه كونه مستلزما في توجيه ما وضع له في تعريف

منه من غير ان يثبت في
ان حقيقة الخبر ان نسبة مفهوم لفظ الاستثناء الى اللاحقة وحقها
كنسبة مفهوم لفظ التميز ولفظ الترجي الى البت والحد والفرق بينها
الا ان التميز والترجي قد يبان من غير البت ولعل كقولهم رجوا
منك كذا اذا اريدت الترجي لا الاخبار ولا يخفى انه لو اريد
بيان تمام معصر حرف او حرف مترادفة سواء كان حقيقيا
او مجازيا لا يثبت ذلك بتبعها لان المعروف يجب ان يكون
لان مجرد عليه المعروف واخر غير صالح لان مجرد عليه قبيح
بجرفه امر صادق عليها باعتبار تمام معناها منحصرا فيها ككلمة لا
او حرف الاستثناء كحرف التمني دون كلمة التمني لا تنافي الاخصا
او بتعرف حاصرها اذا لم يعبرم من غير ان لا يكون العاقل
بينها لا يابرج الا الاستثناء والحقبة كالاستثناء والاستثناء
المقصود والاستثناء المقطع اذا تفرقت كقول اختلاف
الماجوز ان اللاحقة واخواتها هي في مجاز في الاستثناء
المقطوع او حقيقة وما اشارة من غير شتر كمن المقصود والمقطوع
او معنى هذا الاولين لا يمكن جميع الاستثناء المقصود والمقطوع في تعريف
واحد لانه كجس مجتهدين المتحققين في هذا واحد وقولهم ما اشارة
الاستثناء ما دل على مخالفة كذا وكذا بخبر ان يكون من قبيل التخيير
الاول فربا بالاستثناء وكلمة الاستثناء او اشارة في خبر ما مصدرية واللاحقة
من دلالة على كفاية بقوله لان في خبر الكلام الاول غير علة
المجاز هنا ان ثبت لدخول استثنى في معنى الكلام الاول
عام اي خبر من خبره الجملة الواقعة قبل الاستثناء ولو جاز
مقترا فان لم يلاحظ خصوصية المذكور وجعل كالمعصوم وجعل
هذا كقولهم استثنى منه في مثال النكر كذا في خبر في الدار

احد الالاء طاهر لان الفرع العام المقدر نفي مجرد خاص
فيستل استثنى واما في الاثبات نحو جائي القوم الاحرار فاحتاج
الى تقدير حسم وهو ثبوتية المحوم المنفي بالعموم والاكس او تقدير العام
عاما اصيل كانه ثابته خبر قوله تعالى فوجد الملائكة وقال
الطبرسي رحمه الله في تفسير قوله تعالى سورة البقرة لا يعلم من
في السموات والارض الغيب الا الله الآية وجاء قوله الا الله
في تفسيره نعم ما انما في الاصل وقول اشعر وبنو سير بها
الا لا يعاير ولا العير واما خبر هذا البيول المعنى الى قوله ان
كان الله مجرب في السموات والارض فنعلم من علم الغيب كما كان
في البيت ان كان العاير ان فيها اسير فقول كذا كان من خبر
الملائكة بناء على ان متصا منهم سبي بالجن وبغير الاستثناء متصلا
بقوله ويكون كذا على المعنى فكانه خبر فوجد المأمورون بالسجود
لهم جميعون الا ليس ولا يخفى ان الاستثناء بصير بهذا الوجه
متصلا كما يقتضيه السياق اذا كان الامر في قوله تعالى واذ قلنا
لهذا ان سجود الادم من قبيل الامر المتوجه الى الرداءة واما
مع ان الكفاية بذكر الرداءة لقيام الدلالة على ان العيسر
في حكمهم وكذلك الخبر في قوله فوجد الملائكة وقال الطبرسي رحمه الله
الا ليس استثناء مقدر عنه من ذهب الى ان العيسر بالجن
كان من اهل الاولاد من الملائكة معذور بهم ثم استثنى منهم استثناء
واحد منهم ويجوز ان يكون منقطعا انتهى قوله قد قبل
ان المؤمن اى الوجه الاول جعب الآية اخبارا والاستثناء
متصلا والاشارة وهو ما ويدر المعروف كذا في الدرر جعبا
النهر والاليت استثناء لا متصلا ولا منفصلا وانما في
لكن فكانه قال لكن خطا من قلة خطا فحكه كذا وكذا ولا يخفى

انه ما به قوله انفصلا به ومن قل مؤثرا حقا والاية الا ان
تكرر القول الا فظا وهو بعيد وفيه دليل على وجه آخر وهو
سبيل ان قيل بغيره مؤثرا او بلفظه كذا الا فظا ان لا يحد
المراد فظا ولا طريقة علم وقد جاز الفقهاء ذلك في غير محله بالكتاب المسمى
او لم يميزه انتهى 8 يكون استثناء منقطع عن النهي ويصح على
المذهبين ولكن جبر الاية بغير النهي والاستثناء متصلان لفظا والموت
في الموضع في نفس الامر سواء علم الجاهل او فظ الجاهل او فظ
فيما وكذا الفقه في الموضع بغير الحقيقة قل من لا يحد فاستثنى قدر
فمن استثناء الية او وقف واصابة ولو لم يستثنى لم يجز اتباع الفظ بما
وجب التحريم فيجوز ان يكون فيه قتل المؤمن ولو جهلا بغيره او
التي يصح على المذهبين قوله وكذلك قوله لا عامه قل بطرسى محمد
في تفسيره الية بغيره هو لا عامه اليوم من الطوفان الامن
رحم الله اهل الامكان من رحم الله المؤمنين غير اخيته او لا عامه اليوم
الا لارحم وهو الله وبقوله لا عامه يعني لا اعمته الا بغيره الله كقولهم
وافق عشية راضية وفيه الا بغيره استثناء منقطع كانه قيد ولكن في قوله
فهو معصوم انتهى وليكن كون الاستثناء متصلا عامه بمعنى مخلوق عامه
رحم عبارة عن نوح عليه السلام فانه رحمه الله اذ دعاه الى كعب البقية
قوله كما يحسن ان يستثنى في الاقرار يعني اذا قال له على عشية
الا وبارا لاية اقراره فانه ينفك بغيره العشرة ولو كان
محذورا وجب عليه ان المراد له على عشية فانه ينفك بغيره العشرة
بقية فانه وكذا القول في العشرة وراهم الا بغيره استثناء بغيره
وهو اعم ولا ينقص منه شيء عيب الاستثناء ولو كان محذورا في
لوجب محذورا في غير ثوب فينقص من العشرة وراهم شيء وفيه ان
انما لم يترك المحذور في محل الثوب في غير الثوب ابعده عن الثوب

بغيره انقطع قوله لان هذا طريقة العباسي ان ادست
اعلم بانها اختلفت من الاستثناء بغيره في هذا الحكم وقيل بغيره
عقيد كذا منع قوله كما يحسن ان يستثنى في غير بغيره في قوله
ان المثال الاول لا يحد منه اربعة فانه وان المثال الثاني لا يحد
بالعشرة وراهم كما في قوله كما يحسن ان يستثنى في غير بغيره في قوله
خالف في باب الاقرار كما اذا قال له على الف الاثني وراهم فان
له بغيره الف بما اراد بلا خلاف ولا يكون بغيره المستثنى بغيره المستثنى
سبب قيام الاحتمال فيما خالف الاصل اذا اصل براءة الله مما
زاد على ذلك قوله كما يحسن ان يستثنى في غير بغيره في قوله
قوله فانه في ان الاستثناء اذا انقطع بغيره كذا في قوله
جميعا او الى الية لم يذكر الوقف اشارة الى ضعفه كما يشير اليه
بقوله فانه شبهة بغيره فالتفاد في الوقف في ذلك قوله كما يحسن
ذلك في اى رجوع الى الله تعالى كالف كل مشترك في الية
عند اى حسن بغيره كالف الجاهل ابيان قوله كما يحسن
وعمره او غايه انما كان هذا المحذور في غيره مع ان في عطف المفردات
لان عطف المفردات في حكم عطف الجاهل كانه غير رأيت زيد او
عمره او رأيت غايه او حاصله ان حقيقة العطف تقتضي كون المتعلقين
كالملة كلفظ واحد ظاهره عليه كون المفردات غير متحدة
وعدم امكان جميع قولك ضرب بتم وقدر مضطرب ورجحان في
واحد في الجمل الصحيح وعدم امكان جميع قولك اضرب زيد ثم
قل وسمه او ذرة في المفردات الراجعة الى الجاهل بغيره
الاستدلال بغيره في باب ان العموم لا يقتضي من الاستثناء بغيره
بغيره وجب دخول المستثنى في المستثنى في بغيره ان يكون حقيقة
ذلك والقول بان بغيره تركيب الاستثناء بعد المفردات متناقض

في قوله كما يحسن ان يستثنى في غير بغيره في قوله

مربوطة وتكون في حق الله سبحانه وتعالى بان يقال لا نسلم ان الاستشعار
 الاستشعار فيه كونه حقيقة بعد هو كونه حقيقة في حد ذاته لا كونه حقيقة في حد ذاته
 وانما يكون كذلك لو كان خارجا عن المعانيات جميعا وهو متوحد بحد ذاته
 جزو من الحقيقة فهو جزء من الحقيقة كونه حقيقة واحدة بالمعانيات بان يقال
 الاستشعار حارفي للحكام على حقيقة لا المجاز فليقتصر على قدر الضرورة
 ينتقض الشرط كما ينبغي حقيقة في حق الله فان قيل ان الفرق بين الله وبين
 بقدره على ما يرجع عليه فلو كان لا حقيقة قدم عليها فلو كان لا حقيقة
 بصلح فارقا انتهى وفيه ان الشرط لو قدر فقد يصير الجواب في الالفاظ
 مقيدة لعقيدة كبر الفناء وجم الغرف والكل وغيرهما عطف المعنى
 بقيد ما ليس بمعية اياه في حسن بخلاف عطف الجواب على ما ليس بحرف
 او عطف الجواب على الشرط كما ان شرطها ان يكون صورة عطف الجواب على ما
 بجزء وهو لو كان جائزا ليس بحرف فالظاهر فيه وهو المدعى في حق الله
 لهم لا ثم ظاهره من على ما ينبغي في اللغة او يحبر قوله برب الوجود
 بخلافه في اخر اياهم المنع بعد استشعار كونه خارجا عن التوجيه فهو شرعا
 في الاستدلال على بطلان استدلال كبر عليه الوجود ثابت الى ان
 بدل دليل خلافه ولا بد من بطلان هذا بقوله وليس في نفسه لا استثناء
 ان يمكن ان يكون ابرو المنع على الله سبحانه وتعالى في حق الله بان يقال
 استثناء الاول الاخص لا يقع في دفع المنع وحسنه ان في نفسه
 الاستثناء والشرط في جوارحه من في انه لا يخل على استبعاد
 لم يوجب ان لا يكون حكم الاستثناء حكمه عند كنه الرجوع الى الجواب
 فلو كان في حق الله بان الموافقة في العلة الجامعة لا يوجب الموافقة
 في الرجوع الى الجواب وحاصل ان الله سبحانه وتعالى في الله وهو غير مستبعد
 ولا يخفى في تقريره ثم الحقيقة ان الحكم رجمه الله سبحانه وتعالى
 من غير التيسر في الاستشعار في العلة الجامعة عقيدة وهو مقيد

للشع كاسي في تحت التيسر ان الله سبحانه وتعالى في الله سبحانه وتعالى
 فلو اعد الاصول كما ينبغي في نفسه في ذكر تخصيص العلوم بالقباس
 فهو يدعي ان حكم الامر من الله سبحانه وتعالى هو علق الله سبحانه وتعالى
 فلهذا كذا كون عدم الاستقلال على عقيدة للخلق بان يحجب المعانيات بالو
 معلوم فلهذا بطلان فيكون منه كبرية ولذا اقر قوله فان قيل الاستشعار
 والظاهر انه معارضة له عوارض الالهية المطلوبة في كون عدم الاستقلال
 على عقيدة واوراد المنع عليه بقوله في نفسه لا ثم في نفسه لا ثم في نفسه لا
 مخالفة في دفع معارضة من لاهد الدليل واستثناء المنع بالتقرير مع الله
 في رتبة المنع بالحق في ظهور المنع في نفسه في نفسه لم يجب في نفسه
 يكون حكم الاستثناء حكمه والظاهر ان لا يكون زيادة حرف النفي
 في حق الله الاستثناء في حق الله هو الا ان الله سبحانه وتعالى قد يطلق على الله
 في حق الله في حق الله في حق الله ان من علقه في نفسه كبرية لانها
 لا تعلق في الاستثناء بخلافه دون جمل في حق الله الاستثناء في جمل
 ان يعلق في غير خلاف الامر فليقتصر فيه على قدر الضرورة في حق الله
 والجواب عن ذلك ان هذا الاول لا يندفع بنفسه بشرط
 بانه موضوع ضرورة لا جامع فهو جزء من مقتضى الامر لا يستلزم ضرورة
 الاستثناء والمختلف فيه لا لا تقول ان الله سبحانه وتعالى لا تحقق الشرط شي
 يحصل كونه مستندا لاجماع الاعداء الاستقلال المتحقق في الاستثناء
 انما كاتروا الله سبحانه وتعالى في الله سبحانه وتعالى فاما صدره لو تم
 فيكم لا تحقق لاجماع في الشرط فيمكن ان يقع في انفسكم لا استثناء
 بحسب الله به كما مر في حق الله فلهذا صرح في حاصلة من كون تعلق في حق الله
 خلاف الاصل في حق الله في قوله واذا لم يكن هناك في نفسه
 في حق الله والجواب عن ذلك في جوده اي الجواب الصحيح وغيره
 وان اراد في حق الله كان وجوه جميعا مستقلة في الله سبحانه وتعالى

بذكر هذه الفصول في هذا المقام ذكر تخصيص العام بأختصاصه وبما لا
 وكذا المعبر بها فيما سبق الصفات لكن من تخصيصها بتخصيص المطلق الذي
 ليس عام بالمعنى ما يستلزم من ذلك عدم التمسك كما سيوضح بقوله وانما
 ذلك لان الرغبة في ذلك اجماعا فيه **قوله** متصل بالمطلق المراد بالمتصل
 ان لا يرد الاعم القبيح به وبما لا انفصال ان يرد مرة مقبولة ومرتبة
 قبيحة **قوله** هو عينه الذرة بان يتحد في جميع الوجود الاطلاق
 والقبيح كما هو قيل في كفارة غف البين عن رتبة قيل فيما عني رتبة
 مومنة **قوله** من جهة بان يظا مثلاً في جنس الكفارة ويكون احداهما في
 كفارة غف الذرة والاخر في كفارة القتل خطأ مثلاً والظاهر ان الرادف
 الساقط من جنس **صطلح المطلق قوله** في باب الذرة ان يكون من
 الاكفارة غف الذرة فانه متحد مع كفارة قتل الخطأ في جنس له قوله
 جنس الكفارة كما مر القائل وفي موضع آخره مطلقاً ان يكون انقضاء
 ارادة القبيح بمعلوما فيه **قوله** كفارة البين يجب البحث فيها
 رتبة او الطعام عشرة ما كين او كونهم فان عجز عن اثباته صام ثلثة ايام
قوله كفارة الظاهر يجب فيه الغنى فان لم يجد فموم شهرين متتابعين
 عجز فاطعام ستين بكيا **قوله** من موم تمتع وهو كفارة عم الهرة
 فيه قوله ثلثة ايام وسبعة ايام اجمعهم تلك غنة كاملة
 وجم الامانات ان يكون قوله ثلثة غنة كانه من ميسر قوله ذلك
 اراد ان يتم الرضا عنه فيجوز الجمع والفرق بعينه في الصورة مع كونه
 واسم **قوله** الى القول الاول هو وجوب المطلق على القبيحة
قوله لا يجوز ان يعيد الى اي لا يصح القياس في كالا حاجة اليه فيه
قوله لا يجوز ان يعيد الى القياس وفي الشئ لا يجوز وكذا في رتبة
 الفخ **قوله** انما يوجب ذلك من ميسر وضع الظاهر موضع الضمير
قوله من غير قياس اي لغة وعرفا **قوله** مختلفان اي نوعا

اتحاداً فقولك **فجيب** انك تحيى الخ ذلك لانه ليس عقل البصير
 هو المفروض ففقر اللفظ والعرف والدلالة للفتوة عبارة في مثال
 الدال **فقولك** دليل اى غير اللفظ والعرف **فقولك** لاننا قد تبين
 اللفظ **فقولك** اذا سلمنا ذكرته اشارة الى انه خبر واحد على انه
 ان يكون المراد الكلمة الواحدة في عدم تناقض بعضها بعضاً
 كل واحد من خبرها بالاحتمال بمعنى مفادته اياه **فقولك** وخبره
 الخ اى لفظه وعرفه بدون حاجته الى القياس لغيره من عليه ان يزويها
 دلالة اللفظ والعرف لان التقيد بشئ من بين الصوتين اولاً لانه
 بين زيادة الوصف وزيادة مجزوفها مجزوف وان لم يسم بغيره
 فيه والمراد بالفتل قدر الموم خطا فلم يذكر في القرآن الدر في المصاحف
 كفارة قدر الموم ثم اذ في سورة البقرة ومن ثل مؤصناً خطاً فحرم
 رقبته مؤمناً ودينه مسلمة الى اهله الا ان يهد ثواباً كان
 من قوم عدوكم وهو مؤمن فحرم رقبته وان كان من قوم يمينكم
 ودينهم ميثاق فدينه مسلمة الى اهله ومجرب رقبته مؤمناً
 من لم يجد فصيام شهر من متتابعين توبة من الله وكان الله
 علماً حكيماً في سورة المجادلة والذين يظاهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقبته من قبل ان يمسسا ذلكم
 نوعطون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين من قبل ان يمسسا فان لم يستطع فاعطام
 شهرين مسكيناً ولعمري لا ياتي في ما ذكره الله في النهاية بتالوا
 عبرة فتمسنا عليهم السلام به ان كفارة قدر الموم ثم اخبره رقبته
 شهرين متتابعين اعطاهم سنين مسكيناً وان كفارة قدر الموم خطاً كفارة
 الظاهر يجوز ان لا يكون ذلك ميثاقاً لغيره ان الدر في المصاحف
 ويكون ميثاقاً لقران المحفوظ عنه بسم عليهم السلام وانما اكثره

كما روى في الكافة في آخر كتاب فضل القرآن قولهم وذلك لا ريب فيه
 انه اي القول بل لانه الله والعرف به وهاهنا بين الزيادة من شيئا
 كون كفاية يقتضئ كفاية الظاهر والمايت قولهم في مذبح
 مرجع ادب القياس اى اوجبه بحث لغير تخصيص العموم لئلا ينافي
 ما سياتى في صدر في ذكر تخصيص العموم بالقياس مرجع اذا وضعت
 الباء بالقياس لا يجوز تخصيص العموم به على كل حال بل يمتنع ان
 يدعى الضرورة في عدم التفرق في جريان القياس بين تخصيص العام
 مرجع اللفظ اى الذي هو عام باعتبار انب اليه صريحا وبين تخصيص العام
 من غير ان يدرى هو عام باعتبار انب اليه صريحا كالواجب في حق رتبة
 لكنه عام باعتبار انب اليه من كالاخاء فيه قولهم فقد عقد ضما
 والكافة اى قد عقد منها باعتبار البنية الاخاء اليها ضما كونه منها
 في فضل فيها لونه والكافة والجمعة والبقية وغيرها قولهم تخصيص لانه
 لم ثبت ايسر زادة مرجع مرجع الكيف وهو زيادة في
 المعنوم الصريح وان كان لفظا وتخصيصا مرجع اخر قولهم
 فانضرب قولهم بنا في ظاهر الامر في صدر في ذكر الدلالة على ان
 العموم لا يقتضئ من الاستثناء لا يحسن فيما وضعت في التثنية
 صلا حافية قولهم ليس كذا الزيادة في التثنية اذ لم يفرق الزمان
 قولهم تخصيص العلة اى تحقق العلة في موضع بدون الحكم المعلوم قولهم
 قدس سره استثناء المراد بها قول النبي عليه السلام في غير ذلك
 النبي عليه السلام عليه وذكروه في التفضيل لانه كلامه تخصيص
 استثناء تخصيص قوله عليه السلام بفعله عليه قولهم في ذلك
 بعضهم الى ان لا يظهر ان لا خلاف في المذكورات الا في
 العقد فالمراد بالعموم عموم الكتاب فيكون ذكر تخصيص استثناء
 بالسنه وكونه تخصيص قوله عليه السلام بفعله ثانيا بشعيرة

الاسلوب واعادة الشان في فصل في تخصيص الاجماع مع لغير
 مرجع الدلالة ان في تخصيص الكتاب بالكتاب مخالف لغير الظاهر
 لتثنية تخصيص بنا وانما هو في لفظ العبارة قولهم هذه الاولية
 التي ذكرنا ما في قديم قديم ولعلنا اثبات تخصيص الكتاب بالكتاب
 كما في الدليل الثاني ولذا استأنف الدلالة على تخصيص الكتاب بالكتاب
 محيلا على الدلالة تخصيصه في العقد قولهم الاطفال اى الذين لا يميز
 لهم منهم ورجع العقد لتثنية بعد تخصيص شيئا انتم والمعرفة قولهم
 المراد بالافعال لفظه الاطران يقال المراد بالحواسر او ما عداها
 لعب واثم ان هذا يمتنع على ان المراد بالخلق لفظه والاحداث كما
 هو مذبح الاشارة وهذا باطل فان المراد بالخلق والاحداث
 والتقدير فهو متعلق بفعل لعب واثم لان بيده تعالى انهم الاكابر
 فالصواب ان يقول ان المراد به ما عداه تعالى لانه لا شيء يخصه
 كما في الكافة في كتاب التوحيد باب اطلاق القول بانه قول شيئا وغير
 قولهم لان غاية ما في ذلك ان يفرق بينه انه لا فرق
 بين هذا الجار وغيره من الجارات في ذلك قولهم في بعض
 الوجوه وهو ان يقدم لغير حيث انه دليل كما في تخصيص العموم
 بل دليل العقد اوجبه حيث هو دليل كما في مثال الاثبات والتفريق لهما
 يثبت على ادلة العقد اى بها يعلم كونه عاما فلو خصص بغيره فعارض ادلة
 العقد قولهم وهذا غير صحيح ان هذا مسانعة استعمل فيها مقتضى
 سنده عند الخصم فثبت لالزام وتخصيص الاجماع وان كان له
 العقد انما دلل على كونه عاما بشرط عدم قرينة كلفه وبخصوص
 لاني في العموم بشرط عدم قرينة فعارض بين ادلة العقد
 اذ دليل العقد المخصص منه به عليه قولهم مفسر الشيخ ارجح
 العلة المقتضية وهو رفع الحكم ليس المراد تمام مفعله وان كان صراحا

بسم الله الرحمن الرحيم
نعم خالصه وحي نبيك وحاصره وحي وحيك وحيي

اريد بقوله جاد سمعته حق تام حقيقته النسخ فاشبهه بنسخه والا فلهذا
الانسان ممنوع فقولك كقولك في هذا المشركون الاول ذكر قولك
في سورة النور وقالوا للمشركين كافرة فخص مع انك فقولك
فخص بك في ارضي آية الجسيرة المذكورة في آيتين الاولى من
اهل الكذب فقولك فخص بك في ارضي آية المشايخ يعني
لشركات مبرح حكم الآية الاولى ومع الكذب فان الكتاب في شرك
الجسوس ظاهر واما اليهود واليهود فمستوفى في سورة التوبة وقال
اليهود عزير ابن الله وقال الشاذلي المسيح بن الله
فوله سبحانه عما يشركون فقولك وكذا بين اي في الصورة
يجوز لتكلم فقولك فخص بهذا الحكم المطلقات فخصه الظاهر
ان يقول فخص هذا الحكم بالمطلقات عنه فاعمل العدل عنه لاشارة
الى ان الآية اشابة لا عموم لها فلا تحت قوله في سورة اطلاق
اذا اطلقتم النساء فلا تسمي المتوفى عنها زوجها فخص به لانه
آية الاولى وللاشارة الى ان المتوفى عنها زوجها جلين احدهما
اربعة اشهر وعشر وهو في جميعه والثاني وضع الحذر وهو في
الثاني لم ينعين جلين الا بعد انقضاء اربعة اشهر وعشر واما المطلقات
الحاكم فلا احب لمن الاوضع الحذر ويظهر بهذا ان هذا المثل
هو على رأي الفقهاء ولا منافاة في المثل فقولك ليس
في هذه معارضة الجواب الاول عنها صريحا والله في ظاهرة
استدلال بعينه مقدمة تحت الجزء الذي انضم على بعض مدعا
فيكون نقضا اجماليا ويجوز حمله معارضة وتقع هنا لانه محسبه
ويمكن حمله استلزاما على كسر ذنب انهم فيكون نقضا ويجوز حمله
معارضة تدبر فقولك ولا توارث الى آخره فخص الآية وان كان
هو انهم مخصوصا بصورة كون الوارث كافر والمورث مسلم دون

فقولك لان الاستدلال هذا نقض ليدخص الكتاب بالكتاب
لانما جركت به البسمه فقولك وكذا عليه السلام من ان
في اجواب آخر نقض جزء الدليل وجعله لا ينعني مدعا بعينه
بعدم الفرق بين بيان الاستدلال وبين الكتاب في قوله وكذا لم
في دفعه عند ربه ان مراد استدلال بجديا لما نزل لا سيما
مطلقا وما نزل هو البسمه ان الفرق بين جوابين بين الكتاب وبين
ان بين الاستدلال في الدفع هو انه لو اريد بقوله ما ذكره ويحق اليه
لزم ان يمنع ذلك من ان بين احكاما مستدالة ويجوز حمله
وكذا عليه السلام في معاقلة استدلال فلا يجوز ان يكون في مع
سنة فالمداد بقوله في استدلاله لا ينافي لكن يستظهر بقوله
وكذا لم يمنع في ذكر سنة اقوى بعد سنة تدبر فقولك البسمه كما
فما يخصه لانه منه بقوله في سورة البسمه ففعلهم نصفها
على المحصنات من العذاب فهو مفسر بتخصيص الكتاب بالكتاب
فقولك فان غير اذ الالهي في هذا منع لكون حمله الواحد
استدلال اقيام الدليل بغيره فحقه ففكر انجب بناء على
استدلال يدعي انه لو كان هناك دليل فظهر نكره انهم فلا بد ان
اجواب منع عن المنع فقولك فان قالوا اذ الالهي ان
هذا اثبات للقضية الموقفة بالمنع الثالث في المذكور بقوله على الآية
فقولك في رسم خبر الواحد في المنع لقوله في مني في مع
فقولك وليس بعموم ارميد وليس على جملة خبر الواحد
عالم الا في حمله الدليل خبر لم يذكره بخلاف عموم القراء
فقولك الصحابة الذين في هذا اثبات ثمان للقضية الموقفة
بمنع الثاني ثم انه ذكر الحكم في الدليل ثلثة اجوبة الاول المنع
بقوله في رسم خبر الواحد في المنع والدفع في المعارضة لقوله في

المعلوم انك واثالث لنفس بقوله ثم قال اسم الغير قلبي قولك
 علوا بها وان خص لمسموم بقوله ثم بوجيكم الله في اولادكم
 فانه يوجب ميراث الولد عمو، وقد خص بقوله عليه السلام بغير ميراث
 لا نوزع اعرض بانهم ان جسموا عا خرج ما ذكرتم مسموم لنفس
 فالتخصيص هو الاجماع لا الاستدلال فلا يلزم التخصيص ولا دليل عليه
 فانه لا يتصور فيه دليل سوى الاجماع والعرض عدد الجواب
 اجبوا على التخصيص خيرا لا فاد حيث لم يذكره لما وقع فلا يكون
 بالاجتماع في خبر الواحد ودليل الاجماع ونحو عجايب هذا اللفظ
 اللغات كيف يدعى الاجماع على التخصيص بقوله نحن معاشر الانبياء
 مع شتره ان اهل البيت عليهم السلام كانوا يدعون كذبه وطلبهم الميراث
 وان فاطمة عليها السلام ماتت غيبا على ابي بكر بن عبد الله الميراث بقوله
 هذا كما يفر من الميراث حق له بخبر ابي هريرة حيث روى عنه صلى الله
 انه قال لا تسكن المرأة عن عمتها فالتما قولك اجبوا على صحة
 امره وقولك له ما وجدوا من السنة والتمس قولك له في
 ذلك ان تخصيص الموم به الا انه ان يقول بدله ولو جاز ذلك
 انما يجوز في الخبر انهم جحدوا في قولك له فلا يوجب عليه ذلك
 على صحة كذا في السنة والظاهر ان المراد طلب اجبوا على صحة هذا
 دل ذلك الاجماع على صحة التخصيص قوله لا نزع كتاب ربنا
 قوله في سورة الطلاق لا يخرجون عن بيوتهن الا به وسعي
 في نصه ان بشرط الاستئذان اذا اتفقا ببعض او تركت
 المسموم تحقيق الحق له في التبرير ثم قيل الجواب انما رد
 المرد في صدقها كذب وله ذلك قال يقول المرأة لا تدرك
 اصدفت ام كذب في حق المرأة بالرد في صدقها وكذبها في
 ان المرأة لم تعلم وعده في جميع اخبار الاحاد المتنازع فيها

مسموم قولك البتة المطلقة بنية قولك فانه متفق
 البتة قولك وسماه عمره اسما وسماه في لغته قولك
 لا نزع في بناء على ان ترك شير شير انما هو للمخالفين لكتبه
 بنية لا مخالف اصل النون بر لا مخالف لعمومه قولك
 وهرين لا لما كان المنع هنا خارجا عن الوجوه وهو منع على المنع استدلال
 عليه بقوله لا لك صرح في وعاد انه لو كان رد المسموم بالكتاب في
 الحكم لوجب عليه التبرير في رد الرد لان التفسير بالباطل اعم من التبرير
 وهو منافاة للكتاب في بطلان مسموم لكل احد فافاد على التفسير
 انما اكد الى التفسير ولو اركب الاحتمالات البعيدة لكان مشتركا
 بين المرافعة واصل الدليل قولك فان قالوا ليس خبر الواحد
 ان هذا استدلال اخرج من خصم مات على مقدمة المنفعة بالمعنى
 المذكور بقوله طاعة لاسلم لم قولك فيما يخصه بقوله طاعة
 ارادوا بيقض العقل خلافا بقوله لانه على قس مقفاه فقيه
 خبر الواحد ليس بمشهور لا في الاتفاق ولا في التبرير فافاد على انه سلم
 لهم الخبر بخبر الواحد مستغفرا وان ارادوا بيقض العقل خلافا
 انه في خبر واحد لم يرد في خطاب ولكم فيه عموما فخطبوا ورد الخبر
 على الوجوب لئلا كان اردوا فيما يخصه بقوله طاعة فقيه انه قد مر في
 بحث خبر الواحد انه لا تعارض بينه وبين القول بخبره لا بيقض
 بخبره بقوله فيما يخصه عموم القرآن خلافا عما ايقض قولك له وارجو
 ان قد منع لانه يوجب عليه ما اردوا من خبر الدليل اللهم الا ان يرا
 لا جواب يخفى به فيكون الاستدلال منقطعاً قولك في ذلك
 ان هذا منع اخر على خبر الدليل فوجب على قول استدلال ان عموما
 القرآن يوجب الحكم او محارفة على الدليل المذكور لكن لما كان
 المتضمن به من المخالفين في الاصول ذكره في طر كلامه قبل ذكر

الاستدلال في خبر الواحد مستغفرا وان ارادوا بيقض العقل خلافا

العلم بحسب الواسع لكن انما اوضح اورده فيه هناك بقوله قالوا اذا دل الدليل على جث قال وليس شرعي اي ليس معلوماً يكون محتملاً في اخره الدليل قوله وانما ثبت على رغم انه كلف بعدم حسبه بان الاجماع الذي ادعوه في حق القياس فيما ثبت له في صورته في الهمس على حقيقته كما ينبغي في بحث القياس فلا يتوهم في حاصله ان تخصيصه فيما جاز فيه التخصيص بمقتضى يكون بعض وهو قوله عليه السلام حكى على الواحد حكى على الكثرة وذلك لانه اما استدلاله على حجية القياس بظاهر لطلانه وخالفه كما ينبغي او فزوج به استدلاله في اليمين في نفسه لان تخصيص العموم بالبعض انما هو معلوم فيما يكون البعض اخص مطلقاً على انه فيما قبل في سنة تخصيصه عليه السلام بفعل من لف للعموم ودعوى تخصيصه بما عاين علم فيه عدم اتفاقه وقيل ان في القياس ثبت بغير الاجماع او يكفي كون الاجماع حجة في الجملة فظاهر الجواب عما ذكره من ان القياس ما نحن فيه اذا دل لا يصلح فار قايته اذا لا عينيه واما ما لا يضر في الجواز العقلي واما ما لا يضر كلام ظاهره في شرعي وسيدكر المحقق في فقهه في ذكرنا وانما هو على العام ما يدل على ان الشيخ ايهون من تخصيصه بقوله وكذلك لو كان المتقدم خاصاً ثم بقوله فان قيل ما علمتم احد ما انه ما نسخ لاخره وتوجيه ان المنوخ الغيرة المبنية بان يدير مسجراته في نفسه ودليل تكراره والمعينه بان يدير على القول بجواز نسخه مقتضيه بان عرفت عدم النسخ والا فزعم العسنة اء بالجهد فما اقدم مجازية من اخصوص ما فيها من الخطاب على جميعه باعتبار وقت الخطاب واخراج بعض منه باعتبار ما بعد وقت الخطاب فمجازية من جهة ارج بعض منه اعتبار وقت الخطاب فكانه لا مجازية في نسخ فقهه قوله وليس البعض انما انكره لول البعض قوله على انه لم يمتنع بالتوال الاول الا

مما لا يضر في الجواز العقلي واما ما لا يضر كلام ظاهره في شرعي وسيدكر المحقق في فقهه في ذكرنا وانما هو على العام ما يدل على ان الشيخ ايهون من تخصيصه بقوله وكذلك لو كان المتقدم خاصاً ثم بقوله فان قيل ما علمتم احد ما انه ما نسخ لاخره وتوجيه ان المنوخ الغيرة المبنية بان يدير مسجراته في نفسه ودليل تكراره والمعينه بان يدير على القول بجواز نسخه مقتضيه بان عرفت عدم النسخ والا فزعم العسنة اء بالجهد فما اقدم مجازية من اخصوص ما فيها من الخطاب على جميعه باعتبار وقت الخطاب واخراج بعض منه باعتبار ما بعد وقت الخطاب فمجازية من جهة ارج بعض منه اعتبار وقت الخطاب فكانه لا مجازية في نسخ فقهه قوله وليس البعض انما انكره لول البعض قوله على انه لم يمتنع بالتوال الاول الا

ان يجوز عقلاً النسخ بالقياس لا بغيره يجوز عقلاً تخصيص القدر فان القياس انما يكون ناسخاً اذا حدث حكم الاصل وهو انما يتصور مع خلف حكم الاصل من جهة وكذا حكم الفرع او تخلف عنه حكم الاصل من الاصل وكذا عن الفرع باعتبار الزمان اي بنق والمراد بتخصيص القدر ما ثبت تخلفه باعتبار الاعيان قوله وقد جاب بعض اصحاب اث في انما هذا صريح بوجوده على قوله في الجواب عن السؤال ان في هذا سواء في المعنى وسنة منع ابداء احوال منه في وقوله وهذا عينه اي وان كان البطلان لا يمتنع لكن يمنع العلم بعدم وجوده في بعض فارقاً غير المذكور قوله وخصه المراد من النص القياس بما عدا الزمان اي بنق كما مر في تخصيصه او المراد من النص القياس بالبعض بما عدا الزمان الاخر تدبر قوله وفيه عينه بل يمكن ان يقال ان معارضة البعض بجماعه اياها باعتبار كونها جميعاً معارضة النص المقيد بجمعة المختصة به استمراره لمعارضة البعض المذكور في حكم الاصل من جهة بر قوله انما يورث في في الذريعة لاصل بين شيعة ان الشبهة في استعماله بضرورة اليه وسلامته من ان يكون الظاهر واقعه لا فقهه في قوله فيا لولاه لدخل في فلم يستمر مع الاضطرار اليه قوله فان قالوا انما حاصله ان الاضطرار اليه صورته في الاول كون المحس بحسب لم يستغير فيه لم يضر تحت نص والثاني كون القياس معلوم الغيرة بغيره وجب الاستعمال بزمانه وفيما نحن فيه وان انسخ الاول تحقق انما في حاصره الجواب انه لا دليل عليه لان كما هو في العلم في خلف المنع في فعله باهره ان الجواب ليس مناعاً في وقد مر نظيره في الفصل السابق قوله على جميعه انما لا يخفى ان الدليل الثاني دال على ان الحكماء لم يابوا قوله اذا انقض حلاله اي بخصوصه بان يقتضيه قبحه كانه الكذب ايضا او حسنة كانه الصدق لان في بقية قوله دون ما يقتضيه قبحه او

مما لا يضر في الجواز العقلي واما ما لا يضر كلام ظاهره في شرعي وسيدكر المحقق في فقهه في ذكرنا وانما هو على العام ما يدل على ان الشيخ ايهون من تخصيصه بقوله وكذلك لو كان المتقدم خاصاً ثم بقوله فان قيل ما علمتم احد ما انه ما نسخ لاخره وتوجيه ان المنوخ الغيرة المبنية بان يدير مسجراته في نفسه ودليل تكراره والمعينه بان يدير على القول بجواز نسخه مقتضيه بان عرفت عدم النسخ والا فزعم العسنة اء بالجهد فما اقدم مجازية من اخصوص ما فيها من الخطاب على جميعه باعتبار وقت الخطاب واخراج بعض منه باعتبار ما بعد وقت الخطاب فمجازية من جهة ارج بعض منه اعتبار وقت الخطاب فكانه لا مجازية في نسخ فقهه قوله وليس البعض انما انكره لول البعض قوله على انه لم يمتنع بالتوال الاول الا

والبرق بالذهب والبر بالشمع والبر بالشمع والبر بالشمع
 يد ابي كيف شتم ائمة ولعله رواه او مشد ابن عمر بن عبد الله
 الاخر ان يكون الراوي ابي الفداء دون ابيه فقولنا لان
 لمصرح به التفسير والاهل ان يقال انه حديث آخر لا يثبت
 بالذهب الا في رواية واحدة من ابي عبد الله
 في يد كثره الاحسن الا في رواية واحدة من ابي عبد الله
 ما كان في يد كثره الاحسن الا في رواية واحدة من ابي عبد الله
 ساكنة الف والصاب مدافعتها لان مسلمة كثره حديث
 الكاف وعوضت منها الدية والفرقة يقال للواحدة والاشد
 والجمع اثم وغير الخطا في غير هذا السكون على حذف
 نكرة التي ليست وفيها نكبات آخر انتر فقولنا ولم تصرف
 وانما لم يعرف مع ان ابن عباس هو الراوي له لانه لم يثبت
 فانه خرج ابن عباس عن غير هذا السوم من الجارية وفيه
 هذا البحث عندنا فظان المفضل عندنا من الاخبار موجودا
 راجح مخصوصة في قوله تعالى ومن يبيع عبدا لاسلام دنيا
 فمن يبيع منه غيب فقولنا في قوله انه علم لانه ثبت في رواية
 احسن في محقق كثره قوله بعد ذلك ليعرف قصة الرسول
 ضرورة لرواه في رواية فقولنا ما علم عليه اسد اعاد على كثره
 بعض قولنا وان جاز فان مجتبه وهو جاز يعقل غير كاف
 الا ان يكون هذا في حقيقة خارج عما يجز في قولنا جميع خبره
 خبره وعدم صرفه وكثيره صيد الان برادج المصنف المتقد
 صورة وعوايه الجسم بقصة الرسول صلى الله عليه واله ضرورة
 فليس سره فصل في تخصيص الاجماع في اى كون الاجماع مخصوصا
 وكذا قول الرسول فقولنا في خبره ان بعض كثره واحد من

الجميع المصنف فقولنا فان كان الاجماع فعلا اى
 فقولنا لا يورع فيه ليجي في خبره في ذكر انتر للعلوم
 وليس من ان الافعال لا عموم لها فقولنا وكذلك ان
 لا عموم له في نفسه لانه تابع لهذا الشيء سواء كان فعلا او قول
 فقولنا فان كان عاما اى بدون ان يكون نصا في فرد فغير
 متبهم وهو قوله وان كان ذلك القول نصا فقولنا فان
 الى قصد سيم اى علمه قطعا شي خارج فقولنا وان كان
 ذلك القول نصا اى وان كان ذلك القول عاما وانما
 فرد فضا كان يخرج العام على سبب خاص سواء كان سوا
 او غيره فالتخصيص فيه اى باعتبار الفرد المخصوص عليه لا يجوز
 وان كان له حكم العموم الغير النص في فرد وهو جاز للتخصيص
 حيث كان حاله باعتبار الفرد الغير المخصوص عليه حال العموم
 الغير النص في فرد تدبر المراد بالمفروض عليه بانما لا يجتهد اللفظ
 عدم كثره فقولنا انه عليه السلام مخصوص به وخبره
 على المقصود كما في قوله فقولنا حق المذهب بوا فقولنا قد سره
 فقولنا ان العموم اذا خرج على سبب خاص اى ان يكون
 جوابا عن السؤال عنه او ما يجز مجرى السؤال ان خبره ذلك في
 قوله على ذلك خبر الفقهاء خطاب الى اشارة الى التنازع
 فيه ودلائل احسنه عليه او بان يكون جوابا عن السؤال فقط
 الى الاصل المتبهم عليه وانما لم يكن جوابا للسؤال ولان مجرى
 مجزاه فخرج عن التنازع فيه كما في خبره الذي اثبات قد
 فقولنا والذين من سبب الى ظاهره انه لم يطبق على قول
 الاصحاب الا ما يسميه فالمراد بقوله الفقهاء فقهاء العامة والفقهاء
 في اكثر ما يسمونه واصحابنا هذه اللفظة فقولنا احد ما ان

وعم من في الحكم المراد ان يكون الحكم واحدا وعمل الحكم اعم قولنا
فاستفد اي اخذ منه دهي بيجل مبرج الارض او كرايتها او اجرة
العنق او نحو ذلك وسياتي في الجواب عن هذا الموضع لان
الشيء يخرج منه والوال هو انه بل يجب دفع العدة والخراج مع
الي بسبب او هو طيب لشري واجاب عليه السلام بان كل ما يخرج
بسبب الضمان اي هو مال اشترى ليك دفعه الي السباع لان السبع
كان في ضمان المشتري ولو كان ملك لم يملكه فحكم وهو عدم رد
واحد وعمل الحكم اعم من الاول عند بيع السبع وفيه منقصة ثالثة
لجواز ان يكون الام في اخراج للعقد بقرينة الوال فيكون محلا
سيرا اليه ام بقوله في العقد لا ما صار له الا في ان يستفي ان
ان لم يجرى بالحق قولنا في ذلك الحكم وفي حكم احسنه المراد ان يكون
الحكم اعم من حكم المولى وفي حكم آخر وعمل الحكم واحد عكس الاول
قولنا فاجاب بالقياس فالحكم المولى عنه جواز التوضي وحكم
الحجاب به جواز سائر الامتاعات النابتة للضرورة وتعمل الحكم هو المحرر
ولا دخل لقوله عليه السلام واكمل فيه في المثال قولنا وب
تقيته به اي وجب قصره عليه وبسبب تقيته قولنا فقال
وذا فان قوله فلا يعينه له لا تعينه بالانتم وقد يوسم فيه العموم
بالقياس بفتح الهمزة فانه قال كل نفس لا يجوز بيعه شيئا يسيح
في بحث القياس ان الله تعالى قولنا آية اصف في مجمع البيان
وقال البراء بن عازب انه مودة زلت كلمة براءة واحسنه
آية زلت فانه استدل بغيره في مسير كان فيه رسول الله
صلى الله عليه واله وصحابة وسمى هذه الآية آية اصف وذلك انه
سبحانه انزل في الكلا آيتين احدهما في اشتهاء دهي لينة
في اول هذه المودة والاشهرى في اصف دهي هذه الآية

قولنا فقال فيه كرا قولنا مجتبه في الشراب مبرج في رمي بقولنا
فقيم اعم او افر اي شيئا شك من نعلم هذا وسيجي الكلام فيه في باب
القياس ان الله تعالى قولنا وجوه الاول والاول في مبرج
شيء واحد لان ضقة الكلام في تغيير بضعة غيره مثلا يمكن ان يقال
في قوله عليه السلام والخراج بالضمان ان الام للعقد بقرينة الوال
وهذا المكان منقصة في المثال يصلح للقياس في الاول لينة
عدم انما يترتب التمسك الا ان يقي في الاول باجته عدم انما يشبه
واجتهاد الى دالة دية في انما في الحكم بعدم انما يشبه بغيره
القياس على السبب قد بر قولنا وعلى هذا اذا سئل
بان يقال ما علم بر زني فيقول عليه السلام ارجوه قولنا على ان
يخرج قولنا بالقياس مبرج ذلك كذا في الفتوة وهو تأيد للضرورة
مبرج قال بالقياس مبرج من عتباره بدون القياس قولنا في عزم
فانهم اريعم الكفيل والعام مبرج اداء الدين وحق السبب الذي
انما يما سبق انما يفيد السوم بعد القياس لان في مبرج
والاشارة الى قولنا ولم يقد ذلك في الكلام بل عليه الفرق
لنبين قولنا في عزم فانهم مبرج مبرج في عزم قولنا بان
علم ان سجده في انما قال ذلك لانه مجتبه وقوله سر سبب العلم
العموم لانه حكايه في كونه انما جمع بين الصلوة في السفر فانه فيه
يشي بها الا ان يعلم الا في ضرورة ان سجده لاجل مطلق السر
خاص او في صلوة خاصة وقد صرح لهم بوجوب الاتباع في مثل ذلك
بكله على ما علم في فضل في تحقيق ما قيل في الصحاح بقوله والذكر
يجب ان يقول عليه في ذلك قولنا على المنع الوجه لانه
في فضل في ذكر الوجه الذي يجب ان يجز عليه مراد الله بخلافه
فخوى الخطاب واديل الخطاب مبرج في الكفاية ومثله في الكفاية

[illegible]

باجتناب اولم يصيرح بالغيه العموم كما مر في فخره في ذكرها الحق
بالعموم وليس من قول الراوي انه عليه السلام قضى بالاشارة
واليمين فانه اقدم على خبر واحد وم قوله انه عليه السلام قضى
ان الخراج باليمن فانه يرضى عن واحد واحد فقولك انك قد
نضرت ان اشترطوا الاستنفاء او اقلها ستفجع من المعلق
بالبعض فقولك ولتقتض شرط انما يقتضي به من لان الاستنفاء كالوصف
يرجع الى الشرط فالان يعقوبون يرجع الى الشرط ان لا يعقوب
فقولك ثم قال لما جعله مجتهدا بشرط مسامحة لا مكان ارجاع
الماتخذ الشرطية نحو ما عدت الله بعد ذلك امر اهلن لكم فقولك
وذلك يخفى الجهر في خلافه امره بقصر بعضهم بالاعم بما اراده
والاستيناف وما يذ السير مما تجزئ فيه والاكثر على ان المراد منه ارفاق
الرجعة وتوحيده ان ارادة الاستيناف لا تعلق لها بام العدة حتى
يكون مصنف وحكمة المحكي وانفقه فيها ثم اختلفوا في تقدير ارادة الرجعة
في تخصيصه العام اسبني قال في مجمع البيان ويجب السكنى وانفقه
للمطلقة الرجعية بخلاف فاما الشبهة فيقتها خلاف فذهب اهل العراق
الى ان لها النفقة والسكنى معا وروى ذلك عن عمر بن الخطاب بن
مسعود وذهب الحسن والي ثور الى انه لا سكنى لها ولا نفقة وهو
المروى عن ائمة الهدى عليهم السلام وذهب اليه اصحابنا ويدل عليه
ما رواه الشيخين قال دخلت على فاطمة بنت قيس بالدينية فالتفتا
عبر قضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت زوجي ائمة
فخاصته الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السكنى والنفقة فلم
يجعل لي سكنى ولا نفقة وامرني ان اعقد في بيت ام كوثم ثم نقل
في مجمع البيان رواية الزهري وفي آخرها ثم قال مروان لم ينسح
في الحديث الا بامر امرأة مسافعة بلحضة التي وهذه المسافرة

جملها فقلت فاعلم من لم ينفى قول مروان يسئ وبكلم القرآن
 قال الله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن الى قوله لعل الله
 يحدث بعد ذلك امرا قالت هذا البركان له راحة دايما
 يحدث بعد ذلك انهم يستحقون ان ينفى الله الله فقولهم والله
 يسئ ان يحكمك فاعلم ان الشرط ايضا اذا علم انها التحقيق
 في جميع اقسامها واللفظ يجب لوضع امرها انها مختصان لا لخص
 او ان اكيد او نحوها فان لفظا بجميع اللفظ يكون الشرط ولفظ
 جميع ما يريد باللفظ نحو اضرب الرجال ان ضربوك واغرب الرجال
 او وجب حمل العموم على التحقيق فيه ذلك الشرط ايضا وقد
 مر عليه في فصل في ان المصنوع اذا خضع كان مجازا وان تلف
 بعض ما يريد باللفظ بان يكون المشرط والموصوف بعضا من
 جم الافراد باقية الحكم اسبق عليها نحو اضرب الرجال شرط
 في علمهم فلا يجب ان يحد العام على التحقيق فيه هذا الشرط ويجب على
 جميع اجمال مر الرجال والضايرين مر العلماء ويستحب العلم الغير الصافي
 خارجين عن المراد في ايضا كما مر في الفصل المذكور فقول لا يصح
 لعمامة لا يتحقق ولكن بعد ان يراد لا يمكن ان يتحقق كما لا يخفى في ادعاء
 المص جبر الائمة الاربعة لطرفا في سورة الطلاق ووسطا في سورة
 بقره واذلة ان في جملتين الاخيرين والتحقيق ان يقال ان كل
 امة طاهرة ان المحكوم عليه فيها هو عين المحكوم عليه في آية
 فيها عام ومع هذا علم بديل فاسح انه لا يجري في جميع ما وضع له العام
 وجب حمل العام على محسوس فيكون محض العام سواء كان
 دلالة له بشئ لهام في غير العام او بورود في سياق بيان حكمه
 او حكم اخر له او بالامر من مساكا في قوله تعالى ويجعلن جنات
 رزقن فانما شجرة غير المثلثات واوردة في سياق حكم اخر

لمن فانه لو قيل له بما والبعوضه احيى بالرقسم منه المقتضيه لبقاء سواد
 كانت معطوفه على الاول وغير معطوفه كما في قوله لعل الله يحدث
 بعد ذلك امرا وكما انه لم يرد ذلك المورد. لم يكن محققه سوادا
 معطوفه او غير معطوفه اما اشق الثاني فظاهر وجب على الشرح
 الاول ان يتحقق ح. التعارض بين ظاهر المصنوع وبين ظاهر سيقا
 الثاني المقتضى للتخصيص وتخصيص العام كبر الشرح حتى اشتد انه ما دام
 الاول قد خض فاركتا به من عدم حفظ مقتضى سباق العلم خصوصاً
 اذا كان مع التخصيص وما قرأنا طر ان المثل الرابع وخبر في الثاني
 ولا يخبر انه دخل في القسم له وس مذهب المعطوفه المذكور بقول المصنف
 وان كانت ضد العجالة الاولى فان كانت الخ وظهر انما بما مرنا
 ان الاشياء الثلاثة الاول داخله في الاول فانه في الدقيقه من انقضى
 فيها للعارض محل تأخر وابقيل في المثال الثاني والثالث باعتبار
 اشتراكها مع التخصيص العام من ان العام وتخصيصه لفظان فلا يلزم من
 خروج احد ما عرطها به وصدورته مجازا خروج الآخر من الجنس صدوره
 مجازا فانه ان ظاهر التخصيص ان يكون عاما وقد خض فلم يلزم منه في
 المرجوع اليه فظاهر الطلوع لان التخصيص ليس له عموم خصوص الا
 باعتبار المراد من المرجوع اليه لا باعتبار معناه الموضوع له وهو
 ظاهر فخصيصه ان لم يكن بعيدا لكن تخصيصه دون المرجوع اليه محال
 بسباق ظاهر او هو ان مقتضى تخصيص العام الظاهر وكذا انما
 مع انها ظاهر ان المصنوع فاذ اختصنا الاول من تخصيص الثاني
 واذ اختصنا الثاني لم يلزم تخصيص الاول فانه مختلفه واحده للظاهر
 اولى ما فيه مخالفتان ولو سلم فظاهر اقول ولا تدر التخصيص
 ولا ضعف اسهل ظاهر لطلوع ان اذ لو خصصنا الاول لم يكن تخصيص الثاني
 خلاف الظاهر بل لم يخصص كان خلاف الظاهر لان له ظاهراً

يترجم مخالفة من مخالفة طاهره افرجه لانه ليس له طاهره في نفسه صلا
 بره هو تابع للرجوع اليه وبقاؤه له منته ثم كمن عموم الظاهر
 اذ في جميع الموافقة بين الضمير والرجوع يجب الاتمام بالاول دون الثاني
 مع التعارض ظاهره ان في حاشيته اعلم ان المثال الاول وهو قوله
 لعل الله يحدث بعد ذلك امرا يقتضي تخصيص المطلق بالظن
 بالرجوع والرجعيات وكذا يقتضي تخصيص المخرج المنزعه من حيث
 الرجعيات فان قلنا لا يلزم ان خطاب فوجوب كون المطلق الغير الرجعي
 للضمير يعلم بغيره خارج بعارضه اذ لم لا يخبر ان المثال الثاني وهو
 قوله الا ان يصحون انما كان مما يخبر فيه لو اريد بالضمير المطلق
 لو اريد به الجمع ليس مما يخبر فيه فان عدم امكان تحقق الشرط والعقد
 والاستثناء في بعض افراد المصاحف لا يقتضي تخصيصا بان يراو بالعام
 بل يمكن فيه ذلك الا ترى ان قولنا ضرب الرجال الا الودائع
 يقتضي تخصيص المادى بل يمكن سواه فانه الذي يقتضي ان الاستثناء
 في قولنا القاتل اضربا رجالا لا يترتب من ذلك له بالاول
 لم يقتضه واضربك بما لم يقتضه ظاهرا تخصيص الرجال بالاحرار محذوف
 قوله نحو الاخر المقتضى للوجوب المراد انما مخصوصه عرفا بما اذ لم
 عن كثرة آيات الوعد فان نحو هذا يقتضي فيما يقع عندنا وان جازمه
 المرجحة وسجي زيادة تخصيص هذا النوع من تخصيص في بحث نسخ الامور
 بالنسبة الى الله تعالى وليس المراد ان آيات الوعد مخصوصة بآية اخبر
 او نحو ما كتبت آيات الوعد فانه لا يترتب منها فيه وفي قواعد العقاب
 والقاتلون بالجس والقتل والوجوب ايضا اختصوا فقال اكثر المتأخرين
 بوجوب العوض والثواب والطف به الله تعالى وكذا العقاب لم يترتب
 وذلك لان الله تعالى وعدهم وادعاهم والوفاء بما وعدوا
 واجب عقلا وقال غير المتأخرين ان الجس والقتل والوجوب ايضا

الوفاء بالوعد واجب وانما بالوعد فوجوب لانه حق الله تعالى
 ولا يجب ان يصدق في نفسه انما ذلك اليه بغيره من حيث الينا قبله من حيث
 قوله ولا مقدورات غيره غير افعال غيره فانه لا مقتضى له من غيرهم
 الضمير والقرينة قوله اشياء كثيرة ان اشياء كثيرة في
 بالاشياء والانواع قوله في انما قد بينا في قد بينا في مواضع
 منها في نفسه في ذكر مقتضى الامر هو الوجوب او الذب بقوله
 فان كان يجزى علم ان لضمير الوجوب في ثم بقوله ولو سلم ذلك
 وقد وصفوا ذلك وهو قولهم او جيت عليك في ومنها في
 في ذكر تخصيص المصوم بخيار الاعا ببقوله والى في وجوب
 الاعتقاد في خاصه المصوم انه مخصوص فانه يعلم منه ذلك قوله في
 من حيث هو اي في قوة الجزم مستند له قوله وقد روي انما
 يدل على التخصيص لو كان استناد الالاع الحرة او دخول الالاع
 عدم الكراهية قوله في ونحوه من حيث ما ذكره هنا انما يعلم
 في انما بينا في قوله قدس سره وسواء كان في في في قوله
 ويدل على ذلك ان في ضمة الذب الاول ولكن بعيدا ان يثبت
 الى عدم امكان الجمع بين قوله لو ثبت بالقياس ان
 الجهد بين الضمير وقوله في فادوروا متفرقين في ارادوا
 جازروا واما متفرقين بضميريه قوله ان جازلهم اعداءكم و
 كونها في حكم علم ورودها في وقت واحد يكون المعلنون في عدم
 تقدم اعداءكم الا حشر هذا ولو اريد به يكون ورودها متفرقين
 معلوما وخصوصية لعدم مجبولا لا يكونها في حكم ما ورا في وقت واحد
 ممنوع قوله في ما ذهب اليه انما قال ذلك مع ان عندنا
 ايضا معلنون موثمين في حاله واحده لان اصحابنا يجوزونهم
 مجزوا فترق موثمين في التوارث بغيره فارجع هو الضمير الاجماع

في قوله في قوله

مقدمة في أصول الفقه والحدود

الفرقة والمهدوم عليهم فخذ ان الصوران متشابهان في قاعدتهما
الارث وهي اشتراط قبض الوارث بعد موت المورث كما صرح به
الشيدائي في قوله الم توارثوا عند اصحابنا لو ماتوا احق الفهم
بغير ايسين على خلاف في الاخير فقولنا مسكوك فيه لو ارد به ان
دلالة على افيه المقض صنف من دلالته انما هو عليه لكثرة تحقق
لصارف في الاول بالبنية الى الثاني لم يرد عليه ما اوردده **قولنا**
مستطوع به الرتبة ط عدم التصارف **قولنا** هو جواب عن الفرق
بينهما انه في السابق دليل بطلان اسند وبنائهما للفقهاء **قولنا**
اذا انفارضا اصطفا والمراد بغير العزمين مطلقا بنات وبها
في الاستسار مع تضاد حكمها **قولنا** ان يمكن الجمع بينهما على وجه
مراتنا ومير كقولنا انما الكفار ولا تغفل الكفار فانه يجمع جميع الاراد
الحكماء من الاول والله في مر الا فراد اعادة الغسل بالجدي ونحوه من
الاول والعقل بالسنم ونحوه من الاست **قولنا** ورد امور الاختيار
نحو انما من قبل البراءة لا تغفل من قبل البراءة **قولنا** بن بعد الترخ
من السدم اي لم يفرق بها التاريخ وان حسمها مقدم والاست
من احسنه **قولنا** على خلاف ما هو دليل عليه الاول على خلاف
ما عليه دليل **قولنا** فاما اذا عارض المراد بالتعارض من وجه
ان كان بينهما عموم وخصوص من وجه باعتبار الافراد مع تضاد حكمها
قولنا وجب الرجوع في المراجعة بها الى دليل الظاهر ان المراد
عدم الشئ بينه والا يكون التفرقا منها كما هو في التخاصم **قولنا**
وان البهت هو الواجب لان الظاهر من التفرق قوله عليه السلام
انما تجزى **قولنا** وحكي انه يرجع تخالفا في الذريعة قبل ان آية
التجزيم من المعينة شرعا كذا زاية انجب ان يكون مستثناة من الاباح
وايضاً قد ثبت بجمع ان جهة التحرف فيا لعشيق بالفرق اولى

في الاستسار مع تضاد حكمها

فجب تقديم آية التجزيم والتبني فان آية التجزيم مورد ايسين
لحكم وانما لك البين وردت على سبيل المدح فجب تقديم ملك على غيره
واخر من ذلك كله اجماع الامامية على تجزيم جميع بن الاختين
كما حال في ههنا ان اجماعهم على تحقيق آية الاباح بآية الحنة اولى
وطاهر لكاف خروج ملك البين عن ظاهر آية الحنة فوق ما قلناه
عن عثمان حيث قال وان تجتمعوا في موضع الرقيق عطف على المحرمات
اي وحرم عليكم الجمع بين الاختين والمراد من النكاح لان التجزيم في
آية تجزيم النكاح واما تجزيم بينهما في ملك البين فخرج عثمان وعلى انهما
فانما آية ودرهما ايسينان في آية وقوله او طاهما ملكك بما
خرج على التجزيم وثمان لاحتيل التروفيه من المفهوم من آية تجزيم
النكاح بمقتضى الوطى فانما لا يفسد عرفا من تحتين لا العقد ولما كان
الجمع بين امرئين في الوطى زمانا احد مستثنا فظاهرا لآية انه اذا
وطر احد الاختين حرم عليه وطر الاخر سواء كان بملك البين او غيره
وذلك لا ينافي كونها محضه بشتراط قبض الموطوءة والاولى
من الاختين في الزوقية وملك البين كما سيأتي في صدره ان تحصيل
العموم لا يمنع من استعقيل الطاهر والامام سيد كره الجمع في صدره كما
بالجهد ليس منه من انه يفهم من ظاهر آية تجزيم الوطى والعقد في حكي
تحقيقه انما استدل في نهاية ابن الاثير في باب انما دو المراءاة
وفي حديث ابن عباس وذكر عنه قول علي وعثمان في الجمع بين الاختين
الاختين منهن آية واختين آية فقال تجزى عن علي فرائي منهن ولا تجزى
عن فرائي بعضهن من بعض راوا بن عباس ان يجزى بلفظ التروفيه وقع من
تجزيم جميع بن الاختين اكرتين فقال لم يقع ذلك بقرابة احد
من الاختين اذ لو كان ذلك لم يكره وطرا ثانية بعد
الاولى كما يجزى في الظاهر مع البت ولكنه وقع لا على شدة به التروفيه

المراد من التروفيه

الحكاية لانه يستعمل في الرصد والافتقار على خلاف
 ذلك فانهم لا يجوزون الجمع بين الاثنين في الحكاية والافتقار
 فقولنا ما جازين الخبرين اي من بل ونية فاستدله وتبين خبر قد
 والعيبان والراجح عند المراجع الاول لان ابن عباس رداه
 اسبب وانما الخبر قد استدلنا افواه راجح مع سبب خبر امر
 في عذرة وغيره لانه لا ينافي في الافر والافراد فيستدل الاول
 ولذا عين هذه المستندة وهو انه كما في الخبر خبر قد استدلنا مع اسبب
 قد روى الخبر عن قتيبن وقتل الاطفال باسبب او المراد انها وردوا
 بدون سبب في الروايات عن ابنه السيد عليهم السلام ولما كان هذا
 في مثال قال ويسر ذلك ما راجح في قولنا قد سره ابيان عبارة
 في ابيان في الله صمد بن ميمون اذا فرسوا كان ظهورا مع حسن
 مع العترة سواء كان ليس ولا نقل في العرف الى ما بين شي
 اي يظهر عند العقل وذهب اهل العلم الى ان ما بين شي هو الذي لا يثبت
 فالبيان هو الذي لا يثبت اليه اشارة بقوله التي بين بها الاحكام وسيصرح
 بقوله والفرق بين ما يذهب ابو عبد الله الى ان ما بين شي خبر العلم
 الكاثر بناء على انه سبب المعرفة اي المعلومة بلا واسطة وهذا هو اسم
 لان العلم الكاثر مضاف للفرقة بين المعنى ولا يجوز كون المضاف
 سببا لمضافه وكذا وهم من جهة ابيان بلا دلة من جهة القول لان
 كما يتحقق فيما يتحقق في غيرهم الاول قوله تعالى هذا بيان للناس وهكذا
 لا يدل على انه سبب لان الدليل على خصوصية كونه قولنا
 وهم من جهة ان ابيان هو اخراج بشرج الاشكال الى الوضوح
 فان الاحتمال ليس سببا للوضوح والظهور به اسبب في الاخراج
 وهذا كان سبب السخوة مثلا هو ان لا يخلق النار ويظهر ما ذكرنا
 ان جبر ابيان معنى شاعرا للجمع ايضا وهم ولكن خبر كلام في

غيره لا يحيل المراد ثقب لاصول والفروع لفت كل واحد
 من هذه المعاني باعتبار القوة والضعف الى الاقسام الاول والثاني
 بان نوية او مجرد المراد ثقب لاصول اندراج هذه المعاني في ثقب
 الضعف مع اختلاف كل واحد من هذه المعاني في انفسه اده باعتبار القوة
 والضعف ولا يخبر ان الانسب في الاول يقول اسم لغير ثقب لاصول
 ثقب الفروع او يقول اسم جامع لمعان ثقبه اصولا وفسر دعا
 ويمكن عيب اهل الكلام مع ما يوافقهم او غيره لا يقال سبب ابيان
 لا تحضر له دليل لوجوده في الضرر ورواه لانا نقل ابيان خبره
 سبب عرفا ولا ينافي ذلك وجوب سبب لكل ممكن قولنا ان
 بالادلة يوصف في تقديم العطف يدل على انه خبر متفق كون غير الله
 ايضا بانا كافتضا **قولنا** ولا يل ذلك في هذا المير اخر ما كون
 ابيان في العرف هو الاول وبما انه انما تصاريف ابيان في الله
 وعد معناه غير تدل على كونه حقيقة فيه عيب زان غير كاهن في
 حقيقة الكلام وبيان انما يقول اسم ومنها ان يعلم ان اللفظ حكما وتصرفا
 في توصيفه ان اسم معناه ذو ابيان اعم من ان يكون خود اسم
 او خود اسم التمر وكذلك بين معناه جمل ذابان ومعنى بان صار ذابان
 ومنه اسمين اي على شي ذابان وهذا ايضا سر سائر المتعارفين
 نسخ في ابيان بمنزلة ليس دون غيره فان بين شي مثلا لا يمكن ان
 يكون مستعلا في جملة ذابان لان شي اسمين لا يصير اسم العلم
 في سر ذي التمر وهو لا يصح الا في مكان المشتق منه جاد او لا يمكن
 اسم بقوله لا يجوز ان يكون ابيان عبارة في وكذا لا يمكن ان يكون
 مستعلا في جملة ذابان ولا في دليل لفظي يخصه من نية عليه
 ينطبق هذه المتعارفين على المعنى المعنوي ايضا فذهب اسم بقوله والمراد
 به كل في حاصره ان العلم ان الاطلاق في هذه المتعارفين على في العرف

في الضرر

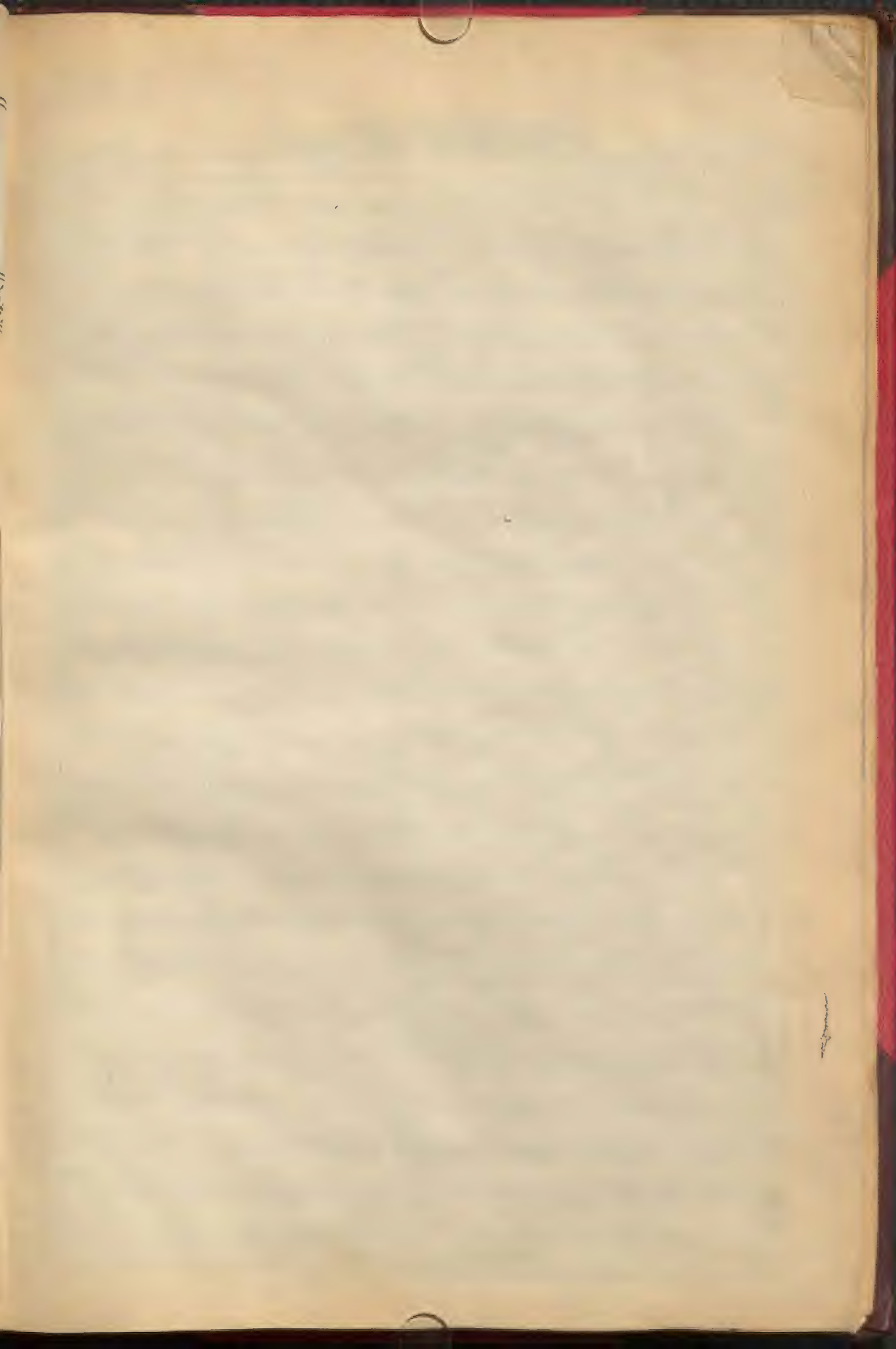
في قوله

بشيئا صند و بجان سدا حاشيتا صدي و بجان سدا

فان قولك من ثلانا يستمر بعبارة ان الفاعل مظهر كخصوصية الاله
فكان بذلك اي توسط الظاهر بخصوصية الدليل مظهر امر حيث لزوم
تحقق العام في صغر الخاص و قولنا من ثلانا وان كان مستلزا في معناه اللغوي
اي ظهر مطلقا فقد يستمر في المدلول عليه بخصوصية ويمكن الدفع بظهور
المفروض النقص عن المعنى اللغوي **قولك** فان قيل انك لم تنس
المستدل في الدليل الاول ان الاول لا يوصل الى معرفة المدلول
مستندا بما حاصله ان السبب السببان في اللغة وكما نقل السببان
الى ما به ينقل السببان الى ما به ينقل السببان منقول الى العلم اكد
كما في قوله تعالى نتجت الجن على بعض التفاسير فكذلك السببان
قولك ولاجل ذلك اي لاجل كون السببان منقول الى العلم اكد
اشارة الى منع دعوى استدلال في الدليل الثاني ان صحة تضاريف
انما هي بسببه الى الاول مستند بان تضاريف البين المراد في
العلم ما دلت دون غيره ويمكن الرجوع الى النقص الاجمالي **قولك** ولا
يقال في هذا يدل على ان المراد بالعلم اكد لعمري صواب غير
جعل العلم على الدليل لولا كافي فابل لا يستلزم المدلول لانفسه الا
نحوه واول **قولك** قيل لا يجوز في هذا اثبات المقدمتين المتوحدتين
الثاني **قولك** يكون هو السببان لان بين موضوع للثبوت والنتيجة
الفاعل المؤثر في المصدر **قولك** كان يجب ان يكون في هذا
حاشية مع السائل والافضل ذكرنا في غير هذا لا يجوز على ما ذكره سائل
كقولنا نحن السببان البين لان العلوم التي هي من هذا حادثة فينا لا في
السببان **قولك** لم يرم هذا في السببان ما هو الا به من العلم
للكسبية فاعلموا العباد والعلم هو ضرورة فاعلموا الله تعالى بما جاء به
وقدم في صدره ان الاجاب رده بحدوده العلم **قولك** وانما
هذا اثبات للمقدمة المتوحدتين بالمتن الاول **قولك** فلا يقع الا بالعلم

الاول

بذاتنا مع سائل والافضل ذكرنا في غير هذا حديث اضافي **قولك**
بما ذكره سائل بخبر ان يكون متعلقا بالعلم فيكون المراد ما ذكره سائل
كون العلم حادثة ونحوه ان يكون متعلقا بحصر المراد بالعلم العلم كذا
قولك ولا يقتصر ذلك اي عدم وقوع السببان الا بالعلم **قولك** لا
جواب في غير السببان منقول الى ما يمكن به السببان والسببان الى ما
يسببان بالصدق **قولك** سائل كما نقل السببان الى ما به ينقل السببان
ما به ينقل السببان ان ارادنا دجائنا في المعنى المنقول اليه وان ارادنا
المطلق فلا ينفقه هذا والمراد من ذلك مستندنا بما يجوز ان يكون
منقول الى ما به السببان بفضل السببان ولو سلم فابطال للسند الاصح
الاول ترك الحاشية في اجواب **قولك** ان الاول اختاره سائل
الى المكان دفع البتة الاخره بان المراد بالاشكال ان يكون بحيث
اليه لعنهم جهنم سواء كان ذلك كورا او لا ولا شك ان السببان السببان
الناقلة الى البين اليه لعنهم قبل السببان وصوله اليه بعدة من العلم
الناقلة الاول وهو انما يقبله الاول وفيه في دفع الحاشية اذا دلت
على بصيرة ان المراد من الخارج علم خيرا لا اشكال ان الاية به مشكلا
ان الاحتياج في جمع التعريف الى ما يدرك في فادو خصوصا مع
الاعتناء به **قولك** ما بيني وبين سائل المراد بالاناء عند ان يجوز
كونه مراد منه بخبرنا في سائل سواء كان ذلك الجوزية بكتاب مصفلا او غير
ولم يقيد الانباء بكونه مفسر في الخطاب فانه يخرج عنه الاثنية اثنتي
المذكورة لان قوله خبر من موالم صدقنا انما سبب رجم المراد بالعلم
الدال على انه لم يرد الصدقة المطلقة بمرصدا خاصا منها **قولك**
ولا يمكن ان يعلم المراد به في هذا عطف تفسير لقوله انباء وارجح
لصدق ما قبله في العام ظاهر الى ان السببان صدق في هذا العلم
الذي لا ينبغي رجم المراد به لا قوله به متعلق بعلم ويدخل في تعريف



صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۱۰	الفصل الثانی	فصلك	۳۷	۲۳	مقدمة	مقدمة
۶	۳	مختص	مختص	۳۸	۱	الكذب	الكذب
۶	۱۳	العلوم	من العلوم	۳۹	۲۳	من اخادهم	من اخادهم
۶	۱۸	على يتبينه	علاما متبناه	۴۰	۱۴	الفصل العاشر	فصلك
۷	۵	ما اعتقد	على ما اعتقد	۴۱	۶	بوجبه	بوجبه
				۴۲	۸	علمنا	علمنا
				۴۴	۱۴	اباحه	اباحه
				۴۵	۹	الخذلير	الخذلير
۱۰	۵	الفصل الثالث	فصلك	۴۶	۱	القول	القول
۱۱	۸	الفصل الرابع	فصلك	۴۶	۸	لا خلاف	لا خلاف
۱۲	۵	كل	كا	۴۷	۱۷	اثرنت	اثرنت
۱۴	۲۱	دور الحقيقه	دور الحقيقه	۴۹	۱۰	بما تضمنته	بما تضمنته
۱۵	۸	جاز	جاز	۵۰	۱۴	واللهب	واللهب
۱۵	۹	الخطاب	الخطاب	۵۱	۱۹	وجبه الحاجه	وجبه الحاجه
۱۶	۱۴	مبداء	مبداء	۵۳	۱۵	عده نموه	عده نموه
۱۷	۱۲	الفصل الخامس	فصلك	۵۳	۲۳	روايتها	روايتها
۱۸	۱۴	يفعل	يفعل	۵۵	۲۰	وشنايقهم	وشنايقهم
۱۹	۱۱	الفصل السادس	فصلك	۵۶	۱	وكان	وكان
۱۹	۱۸	لا دليل	لا دليل	۵۶	۱۴	مختص	مختص
۲۵	۱۳	الفصل السابع	فصلك	۵۸	۷	بروايته	بروايته
۲۵	۱۹	الهمان	الهمان	۵۸	۱	الفصل الحادي عشر	فصلك
۲۷	۱۹	الفصل الثامن	فصلك	۵۸	۱۳	موافقه	موافقه
۳۲	۱۹	مع خبره	مع ان خبره	۶۰	۸	الفرج	الفرج
۳۳	۲۲	الكثرة	الكثرة	۶۴	۳	دعا	دعا
۳۵	۱۴	والاشئين	والاشئين	۷۰	۱	الغرض	الغرض
۳۶	۱	علم	علم	۷۰	۱۸	مخالفة	مخالفة
۳۷	۲	الفصل التاسع	فصلك				

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٧٩	٩	منضدما	لنضدما	١٣٠	١	علما بنينه	علما بنينه
٧٩	١٤	نقطع ان زاد الله	نقطع على ان الله	١٣٢	٥	وقع ايضا	وقع من ايضا
٨٥	٨	المنجي	المدجي	١٣٢	٩	مبينا	مبينا
٨٣	١١	نسميه	نسميه	١٣٢	١٢	بنينا	بنينا
٨٤	٧	بشميه	بشميه	١٣٥	١٨	جازا	جازا
٨٤	٢٢	ومع	وكدامع	١٣٧	١٤	لا يمكن	لا يمكن
٨٥	٩	مالناوله	ماناوله	١٤١	٣	فبعد	فبعد
٨٥	١١	اخيرا	اخيرا	١٤١	١٢	بدل	ان بدل
٨٦	١٠	على فلناه	على ما فلناه	١٤١	١٤	انه فله	ان فله
٨٧	٥	ما خالف	من خالف	١٤٣	٩	هنا	فلنا
٨٧	١٩	من جاز	فمن جاز	١٤٤	٢٣	اذا فاض	اذا فاض
٩٣	٨	عقامن	عقامن	١٤٤	١١	على انه	الى انه
٩٥	١٤	مجاله	مجاله	١٤٨	٤	مضاده	مضاده
١٠٠	١	من المني	من المني	١٥١	١٥	الوجود	لوجود
١٠٥	٣	اذا يكونا	اذا يكونا	١٥٣	٤	للمدكول	للمدكول
١١٢	١٤	ما اخبر الله	ما اخبر الله	١٥٣	١١	بمجدد	بمجدد
١١٤	١٧	بوجد المجموع	بوجد المجموع	١٥٤	١٥	وصف	وصف
١١٤	١٣	بكون حقيقه	بكون حقيقه	١٥٥	٢٢	علم	بحكم
١١٨	٢٢	حقيقه	حقيقه	١٥٥	١٨	حر الله	حر الله
١٢١	١	الضموم	الضموم	١٥٥	٢	بحتاج	لا يحتاج
١٢١	٣	مفا	معا	١٥٥	١٥	او اوصاف	او اوصاف
١٢٣	٢١	كما فلنا	كما فلنا	١٥٥	٢٣	المعاصي	الفاخر
١٢٤	٢	بمشبه	بمشبه	١٥٦	١٢	المثلويها	المثلويها
١٣٥	١٢	الى الجليلين	الى الجليلين	١٥٦	٢١	مذهب	المذهب
١٣٥	١٥	من جملة	من جملة	١٥٥	٢	والصم	والصم
١٣٦	١٢	لا نه	لان له	١٥٥	١١	الحق	ما الحق
١٣٦	١٩	الطهر	الظهر	١٥٨	١٤	لا يفسد	لا يفسد
١٣٨	٩	علم نذهب	علم نذهب	١٥٨	٢٢	وزنكم بدا	وزنكم بدا
١٣٩	٣	الطعام	الاطعام	١٥٨	٢٣	تما	تما
١٣٩	١٥	لا زيد	الا زيد	١٥٨	٣	نظرق	نظرق
				١٥٨	٣	محور	محور

صفحة	سطر	غلط	صحح	صفحة	سطر	غلط	صحح
١٧٩	١٣	أنا	أنا	٢١١	٢٣	وهو أيضًا	وهذا أيضًا
١٨٢	١٢	فقال ما	فقال لهما	٢١٢	١٧	لك من	لك منه من
١٨٣	٣	أنته	أن من هذا	٢١٣	٢٠	في القول	في القول
١٨٤	٤	نفاية	نفاية	٢١٤	٩	المندأة	المندأة
١٨٤	١٨	قال الماء	قال إنما الماء	٢١٤	١١	باب الاحبار	باب الاحبار
١٨٤	١٥	بين	وبين	٢١٧	٣	العن	الى العن
١٨٤	١٧	الا	دالا	٢١٨	١٣	سواه	سواء
١٨٤	٢	مراه	مرادا	٢١٨	٢٣	مساوئه	مساوئه
١٨٨	١	عندم الدوام	الدوام	٢٢٢	١٧	أتما	أتما
١٨٨	٢	الباح	المباح	٢٢٤	٤	اعلى	دالا على
١٩٠	٢		وهذا بين وقد	٢٢٤	١٨	وبنه	وبنه
١٩١	٨	وان	ولان	٢٢٤	٢٣	وعلى	وعلى
١٩٢	١٢	فرق	لا فرق	٢٢٥	٢	والفضل	والفضل
١٩٢	١٧	الموضوع ما هو عليه	المتفق ما هو عليه	٢٢٥	١٨	أداء منه	أداء منه
١٩٣	١٠	شبح	فبح	٢٢٩	٣	عليه او	عليه بذلك او
١٩٣	١٧	لا بعد	بعد	٢٢٩	١٣	ينزل	ينزله
١٩٤	٨	مستقصا	مستقصا	٢٢٩	١٩	وبين	وبين
١٩٤	١١	ان يصير	بان يصير	٢٢٩	٢١	منجيه	منجيه
١٩٤	١٥	ادا	اداء	٢٣٥	١١	بعث	بعث
١٩٤	٢	الار	الامر	٢٣١	٤	قبل	انه قبل
١٩٤	٢١	مسلح	مصلح	٢٣١	١٥	أتما	أتما
١٩٧	٢	ابنا لبيتين	ابدا لبيتين	٢٣٢	١٢	كل عصم	كل عصم
١٩٩	٢٢	أتما	أنا	٢٣٣	٧	لباس	لباس واحد
٢٠٢	٤	عنفه	عنفه	٢٣٥	٤	عقوبة	العقوبة
٢٠٣	١٧	الحضر	الحضر	٢٣٥	٢٥	ان يغلق	ان يغلق
٢٠٥	٨	نضاف	نضاف	٢٣٥	٣	والى من	وعلى من
٢٠٥	١٩	الا الى	لا الى	٢٣٨	٧	ما ذكرناه	ما ذكرناه
٢٠٧	٣	لنفي	لنفي	٢٣٩	٥	وكذلك	فذلك
٢٠٩	٥	والا الى	ولا الى	٢٣٩	١٩	الدليل	دليل
٢١٥	٤	منايته	غايته	٢٤٤	٢	لا يعملوا	لا يعملوا
٢١١	١٧	قال	قالوا				

صَفْحَةٌ	سَطْرٌ	غَلَطٌ	صَحِيحٌ	صَفْحَةٌ	سَطْرٌ	غَلَطٌ	صَحِيحٌ
٢٤٢	٢٢	ولو سلم أنهم	ولو سلم أنهم	٢٩٠	٢٣	بش في	بش في
٢٤٣	٢٢	ابن انهم	ابن لهم	٢٩١	١	واجتهاد	واجتهاد
٢٤٥	١	وقوله	وقوله	٢٩١	١٧	بمخض	بمخض
٢٤٥	١٨	خول الامام	قول الامام	٢٩٢	٤	ان عطلا	ان كان عطلا
٢٤٦	٢٣	او ظهوره	او ظهور	٢٩٤	١١	كيف يعلم	كيف يعلم
٢٤٧	١١	واظهار	واظهار	٢٩٧	١٩	يسمع بعينه	يسمع بعينه
٢٥١	١	كان	كان ذلك	٢٩٧	١٩	ان هذه	ان في هذه
٢٥١	٢	من جهة عقله	من جهة عقله	٢٩٨	٧	من ضرر	لغيره
٢٥٥	٢٣	والخاطر	والخاطر	٢٩٨	١٩	وارتبط	ولو ثبت
٢٥٦	٢٢	ولضع	الضع	٣٠٠	٤	في ان	بين ان
٢٥٧	١١	ان العلل	ان على العلل	٣٠٠	٧	والاجسام	في الاجسام
٢٥٨	١١	نفعه	لم نفعه	٣٠٠	٢١	ولا يفسد	ولا يفسد
٢٤١	١	اخلفا	اخلفا فيه	٣٠١	٩	ينفع بها	ينفع بها
٢٤٦	٢	على مادرك	الاعلى مادرك	٣٠٣	٨	حكم الدلالة	في حكم الدلالة
٢٤٦	٢٣	الكلام	كلام الكلام	٣٠٣	١٤	الشافعي	اصحاب الشافعي
٢٤٧	٢	لا يثبت	لا يثبت	٣٠٣	١٨	على انه	فلا يمكن عليه دليل
٢٧٥	١٣	والعلة	والعلة التي	٣٠٤	١	الانفاق	والانفاق
٢٧٢	٣	لوجب	لوجب	٣٠٥	٩	له ما من	له ما من
٢٧٢	٨	ان يحكموا	ان يحكموا	٣٠٥	١٣	لاحكام	الاحكام
٢٧٢	١٢	في نفق	في نفق				
٢٧٤	١٧	في كتاب	في كتاب الله				
٢٧٥	١٥	لم يكن	لم يكن لهم				
٢٨١	١٣	لانه خطأ	لانه خطأ				
٢٨٢	٤	المذاهب	المذاهب				
٢٨٣	٧	لو كان الكل	فلو كان الكل				
٢٨٥	١٤	وفي اختلافهم	واختلافهم				
٢٨٧	١١	ما يدعون	ما يدعون				
٢٨٨	٣	في نفس	على نفس				
٢٨٩	١٣	قال نعم	قال نعم				
٢٨٩	١٣	وهل	وهل				
٢٩٠	٤	انفعا	اشياء				
	٤	الفرداني	الفرداني				

فدكت

هذه السبعة الشريفة والطبوعة المنيفة المحبوبة على كل العادة الذوق الفوائد فيه معاً تصنيف
 الملة وشيخ الامة وكاشف الغمزة المسند الى الفضل والكمال والمعلم فحول الرجال **محمد الجبيل**
 الطوسي قدس سره القلبي مع حواسيبه على اعضائه وكشاف غواشيه في هذا طالع علم الاصول
 المصوب للصواب يهتدى لها طباع اولي الالباب فيكون من الفرق التي جعلت في وفاء جليله بل ولهم في
 حازر كل فضيلة علمها على حكم البارع الماهر المتكلم القائل في الماهر والفضيلة الجليل **الحج**
المولى جليل الفروبي نعمته الله بغير انذار وسكن محبوبه جناناً بانه رسالة الاخبار والاحكام
 دافع التجاج والداد ورافع اعلام اهل الاجتهاد مسنداً الى الفضل والسداد ومصدق في العلم والبر
 تصنيف علام الدوران اعجوبة الزمان استاد الكل في الكل واستناد الفقهاء في السبل الفقهية
أفانجي من فخر من محمد اكل الاضغمة البهيمية انور الله عز وجل في ادب الجان رفاه **طالما**
 اصبح نفوس الطالب في هذه النسخة الثالثة شافوا واستفادوا من البها توافد لكتها وتكثرت
 بين الامم ليس في شمس عواندها علماء الايام حتى ابد الله العالم الفاضل والفضيلة الكامل فرع
 الدعوة الاحمدية طراز العضا العلوية الاديب الارباب الحسب النبيل المرافل من الفضائل في برد
 فشيء الصادح من العلوم على غصن طاب المنز عن كل شبر **محمد بن** بن الخوم المبرور الو
 الى رحمة الله الملك الغفور وكشف الحاج الحاج **سید محمد جلیل** الصرا وطالب الله تراه وجعل الجنة
 فانه لفران بقميها وعلود رجها اتم بطبيعتها في نسخة مطبوعة قبلها القلوب الارواح وتتم
 اليها الافئدة وتغفر الاشباح فام بالجملة في نسخ هذه الكتب الجامع كل باب السبب سلباً
 الصريح وهو عنان العزيم مع ملامد الجذبة الكسوة والذبا اسهل للبل حتى وفاهم من النسخ
 واعطاها من التفتيح حتى وكفي بصدا النبوة ونها لا في بلبل العريكة خستونها فاجاب محمد الله عاربه
 الاعايطو عالين على الحسب فاطما كما تشبه لا نفس فلذا لا في تشان الحواط ونسب التواخر جراه
 الله بذا لا خبر الجراء وفاه من فضله وفي الانصبا ولله دة وعلى الله برة وعلى صاحب الشريعة ابرو على
 طلب العلم شكره فاله بسم الله الامام العاشر محمد اللعوبيا اظاهر الطبرية الكرام في غفر الله
 ردولو الدية عشره عشر الله مع نبي في غفرته كان نار من الانعام والطبع في
 شعب المعظم في مطبعة الماهر في هذا القسما في الزمان والفا
 في امر الطباغة العالم الكا افاض في احب الله في
 في الخلاف في طهران كتبه العبد
 محمد جواد الموسوي

في
 سنة
 ١٣١٠





**McGill
University
Libraries**

Islamic Studies Library

**Acquired
with funds from the
Aga Khan Foundation**

SEP 5 1984



1

6